

النفحات الإسلامية

ووليّه

السُّرُّ الرَّبَّ بَانِي

المَعْرُوفِ بِالنُّصُوصِ

كلّها تأليف

الإمام القطب المحجة السَّيِّفِ

صَدْر الدِّينِ أَبِي المَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقِ القَوْنَوِيِّ

المتوفى ٦٧٣ هـ

تحقيقه وتخرجه وتعليقه

أحمد فريد الحلبي



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: **AL-NAFAHĀT AL-'ILĀHIYYAH**

followed by **AL-NUṢṢUS**

(Two books in Sufism)

Author: **Ṣadrudḍīn al-Qūnawī**

Editor: **Aḥmad Farīd al-Miziyaḍī**

Publisher: **Dar Al-kotob Al-Ilmiyah**

Pages: **272**

Year: **2007**

Printed In: **Lebanon**

Edition: **1st**

الكتاب: **النفحات الإلهية**

ويليه: **السّر الرّیانی المعروف بالنصوص**

المؤلف: **صدر الدین محمد بن إسحاق القنوي**

المحقق: **أحمد فريد المزيدي**

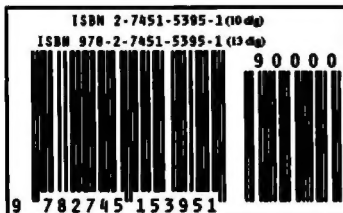
الناشر: **دار الكتب العلمية - بيروت**

عدد الصفحات: **272**

سنة الطباعة: **2007 م**

بلد الطباعة: **لبنان**

الطبعة: **الأولى**



منشورات دار الكتب العلمية بيروت



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved ©
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

منشورات دار الكتب العلمية بيروت

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: **رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت**
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: **٣١٤٣٨٨ - ٣١٦١٣٥ (١ خط)**

فروع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

ص.ب. ٩٨٢١ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٣٣٩

هاتف: **١١ / ٨١١٠٠١١ - ٩٦١١**
فاكس: **٨١١٣٨١٣٨ - ٩٦١١**

<http://www.al-ilmiyah.com>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله، سيد الأولين والآخرين، اللهم فصل عليه وسلم، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وصحبهم أجمعين.

أما بعد...

فهذه نفحات إلهية، ونفحات مباركة، ونفحات ربانية، تحتوي على إمدادات فيوضية، وفتوحات قدسية، فيها رموز شريفة، ومصطلحات منيفة.

أفاض الله بها على الإمام القطب الحجة سيدي صدر الدين القونوي قدس الله سره العزيز.

ويتلوها كتابه السر الرباني المسمى بالنصوص، وهو من أعظم الكتب وأجلها في علم الحقائق، شغل به قلوب العارفين، وحارت فيه أذهان العلماء الحاذقين، ولم يكتسب فهمه ومعرفته إلا من فتح الله عليه فتوح العارفين، وسلك سبيل الأئمة المتحققين.

فهما كتابان عظيمان، كتباً بمداد النور، فسطح منهما روضات من الحبور، فأنتجا معدناً من السرور، وإن حصول ذلك لمن تربى في مدرسة الشيخ الأكبر، وشرب من معين ذلك المشرب، فمن إذن يكون؟

إنه راحة الأرواح، ومسالك الانفتاح، من فائق الإصباح، ومنسخر الأشباح.

فالحمد لله الذي شرفنا بتحقيق هذين الكتابين، في علم الحقائق.

فاغترفت من معينهم للتعليق، والتحقيق، قدر المستطاع، ومن مثلي لفك رموز أسياده

له فيه باع، فما هي إلا إشارات، وطواف حول حقيقة العبارات.

والله الموفق والهادي للخير والصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه السادات، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم العرض على رب الأرض والسموات، وسلم تسليماً كثيراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المصنف

هو الشيخ الكبير الشهير محمد بن إسحاق صدر الدين أبو عبد الله القونوي شيخ الأعرية بقونية صاحب الشيخ محي الدين ابن عربي.

تزوج أمه الشيخ محي الدين ابن عربي في صغره ورباه.

- شرح الأحاديث الأربعينية في التصوف.

- الإعجاز والبيان في كشف أسرار القرآن في مجلدين ضخمين ذكر فيه أنه لم يمزج

كلامه بأقوال أهل التفسير الباحثين في الألفاظ والغافلين عن حقيقة الامتزاج بل

فسر بالآثار الصادرة عن السنة الحفاظ والتزام ذلك إلى آخر القرآن العظيم.

قلت: وقد طبع حديثاً بتحقيق سيدنا الشيخ عاصم الكيالي أمده الله بنفحاته المباركة.

- التفحات الإلهية.

- النصوص.

قرأ كتاب جامع الأصول على الأمير العالم شرف الدين يعقوب الهذباني ورواه عنه،

وقرأ عليه الشيخ قطب الدين الشيرازي.

وشيوخه الأول هو سيدي ابن عربي هو من تغني معرفته عن الإشارة إليه، وإن كانت

معرفته مستحيلة على غير أبناء جنسه.

وأنشدوا:

إياك واسم العامرية أنسي أغارُ عليها من فم المتكلم

أغارُ عليها أن يراها سواي بل أغارُ عليها أن أراها لغيرتي

فهو ممن ورثوا: (لا يعرف قدرني غير ربّي).

فكان من موروثه ﷺ مُربّي ولغيره مُربّ، سَترُوا في الدنيا؛ تَخَلَقًا بأخلاق سيدهم،

وغدا: (أنا سيّد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر)، خاتم الولاية المحمدية، حجة الله على

أوليائه، العين التي يشرب بها عباد الله، الولي، الكامل، المقرّب، السند، العالم بالله تعالى،

المؤيد من الله ورسوله في جميع شؤون، سيدنا محمد بن علي بن محمد الطائي الأندلسي.

المعروف بالشيخ ابن العربي ﷺ، ونفعنا به في الدارين، آمين، وأمانتنا على محبته ومحبة

جميع الصالحين، آمين.

وقد جرت مكاتبات بينه وبين الشيخ نصير الدين الطوسي، والشيخ الحوراني.

فهم الخاطئين للمصدر القونوي:

قلت الحاصل: كما ذكره الإمام عبد الرؤوف المناوي في «الكواكب الدرية»:

إن قد اختلف في شأن الشيخ ابن الفارض والشيخ الأكبر ابن العربي والعفيف التلمساني والصدر القونوي وابن هود وابن سبعين وتلميذه الششتري والصفار وابن المظفر رحمهم الله من الكفر إلى القطبانية، وقد كثرت التصانيف من الفريقين في هذه القضية، ولا أقول كما قال بعض الأعلام: سلم تسلم، والسلام، بل أذهب إلى ما ذهب إليه بعضهم من أنه يجب اعتقادهم وتعظيمهم، ويحرم النظر في كتبهم على من لم يتأهل لتنزيل ما فيها من الشطحات على قوانين الشريعة، وقول بعض جهبذة الفقه والأثر: (لأنه لا يؤول إلا كلام المعصوم) غير معتبر، وإن جلّ قائله؛ كيف وهو قد ملأ كغيره كُتبه الفقهية والحديثية بتأويل النصوص والوجوه؟! واعتنى عليه بالجمع بين الكلامين المتناقضين، وتنزيل الخلاف على حالين.

وقد وقع لجماعة من الكبار الرجوع عن الإنكار، وكان العز بن جماعة ينكر، فرأى في منامه جماعة قد أوقفوا بين يدي الشيخ، وقيل له: هؤلاء منكرون. فقطع ألسنتهم؛ فانتبه مذعوراً، ورجع.

وقال لي شيخنا الرملي: إن بعض المنكرين رأى أن القيامة قد قامت، ونصبت أواني في غاية الكبر، وأغلي فيها الماء حتى تطاير منها الشرار، وجيء بجماعة ضباطر، فسلقوا فيه حتى تهرى العظم واللحم، فقال: من هؤلاء؟ فقل: الذين ينكرون على ابن العربي والقونوي وابن الفارض اهـ.

ومن تلامذته الشيخ الفرغاني شارح التائية: وهو الشارح الأول لها.

حكى: أن الشيخ صدر الدين القوني عرض لشيخه الشيخ محيي الدين ابن العربي. فقال له: لهذه العروس بكرًا من أولادك، فشرحها الشيخ الفرغاني. توفي سنة 676 هـ.

وانظر: في ترجمته:

- طبقات السبكي الكبرى (19/5).
- جامع كرامات الأولياء (133/1).
- الوافي بالوفيات للصفدي (233/1).
- طبقات المفسرين للأذنوي (ص 247).
- الأعلام للزركلي (30/6).
- جامع الكرامات للنبهاني (133/1).

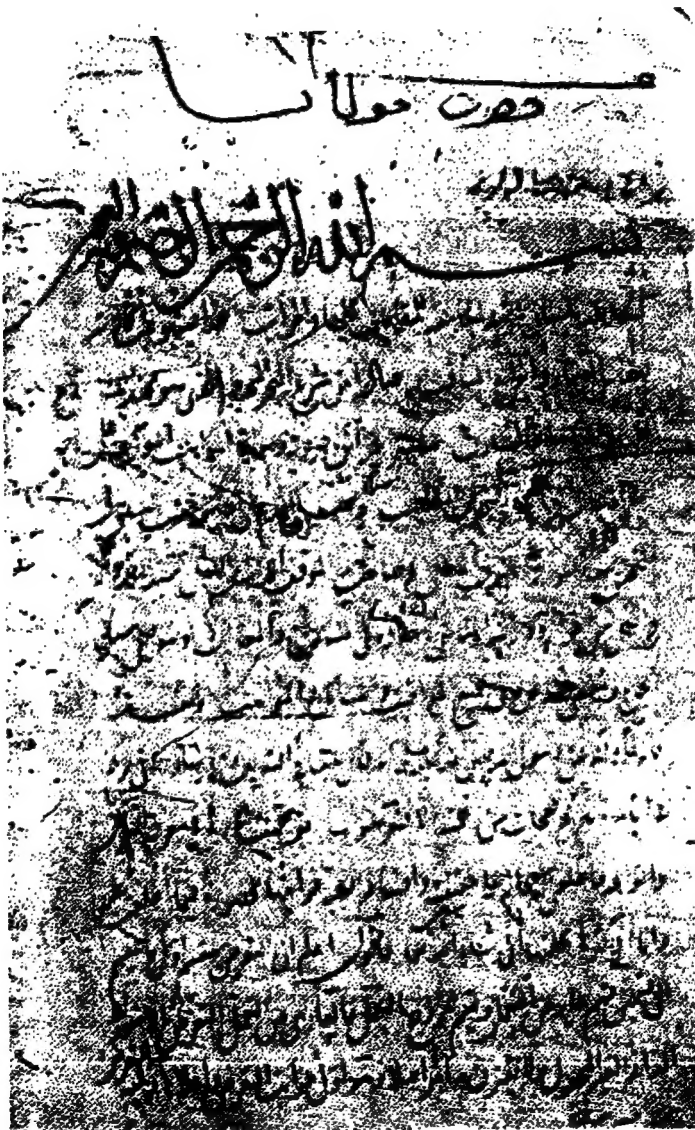
النفحات الالهية

تأليف

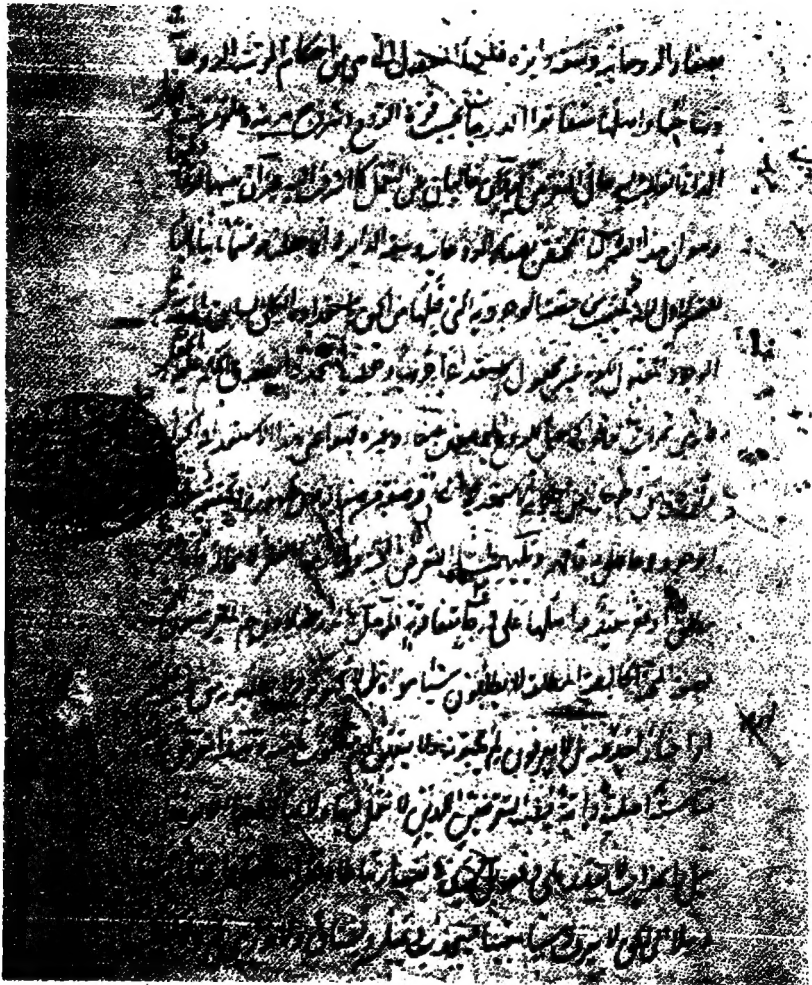
الإمام القطب المحجة السني
صدر الدين أبي المعالي محمد بن إسحاق القونوي
المتوفى ٦٧٣ هـ

تحقيقه وتصحيحه
أحمد فريد الزبيدي

نماذج من صور المخطوط



صورة الصفحة الأولى من نسخة قولية



صورة الصفحة الثانية من نسخة قوية

ان فهمت بعرفت ان المناسبة عبارة عن كل امر جامع
 بين شيئين او اشياء تماثل في الانصاف
 باحكامه وقبول اثاره وان كان ذلك الشيء
 بين الامور للنفعية في مرتبة الانفعال الا
 فيكون ما ذكرنا واقع في مرتبة الفاعلية
 وعلى كلا التقديرين فالمماثلة المذكورة تثبت
 الاشتراك يقع على وجه يرفع حكم الفكرة
 بين الشيئين او الاشياء والامتنياز لا مطلقا
 بل من جهة ما يضاهي به كل معنى منها ذلك
 الامر الجامع الفاضل بالاشتراك مضاهاة
 حقيقة لا تبقى معها كما اشتركا ومن حيث ما
 في كل شيء من المعنى الذي من جهة تماثل
 بعضها بعض كل الحشاشات التي قد منازكره
 واشتراكها ايضا مماثلتها من ذلك الامر الجامع
 بالذات والمرتبة والذات معا بين احكامها ايضا
 الوجه الذي يتخبر به الاشياء التي هو جامعها فلا
 تمتاز عن حكمها بشت لرويت عن مناشت
 لها ويشت عنهما ثم ان احكامها بالامتنياز تراخل
 مع احكامها بالاختيار تماثل فيبقى في البعض
 الاشياء احكامها بالامتنياز على احكامها بالالا
 خيارا من حيث الكثرة العددية ورحاها من

لا تبقى كما
 قلنا معاير

في
 في
 في
 في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بلسان المرتبة الجامعة للمقامات كلها والمراتب حمداً يستوعب كمالات أجناس النناء، وأنواع المناقب، صادراً من مشرع البحر المحيط الذي هو متحد المشارع كلها، والمناهل والمشارب، مكتنز الخزائن الجودية، ومواد المواهب الموزعة على أهل الهبات الذاتية، وأصحاب المكاسب.

وصلّى الله على الحائز قصب السبق في التحقيق بهذا المورد الأشرف الأحلى، وصاحب هذا الموقف الأكشف الأجلّي سيدنا محمد وآله والكمّل من إخوانه وورثته الثابتي السيادة في المشارق والمغارب، وموضحي سبل الحق، ومقيمي مشاعره في جميع المواقيت، والمسالك، والمذاهب.

وبعد..

فإنه لما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال بلساني التعريف والإرشاد:

«إِنَّ لِرَبِّكُمْ فِي أَيَّامِ دَهْرِكُمْ نَفَحَاتٍ مِنْ رَحْمَتِهِ فَتَعَرَّضُوا لَهَا⁽¹⁾».

توجّهت إلى ربّي في معرفة التعرّض وأنواعه، فأطلعني سبحانه على حقيقته وأقسامه الكلية، فرأيتها محصورة فيما أطلعت عليه وأنا أذكرها بجملتها إن شاء الله تعالى.

فأقول: اعلم أن التعرّض ينقسم أوّل ما ينقسم إلى قسمين:

قسم عارٍ عن التعمّل، وقسم ممزوج بالتعمّل.

فالعاري عن التعمّل: التعرّض بالاستعداد الذاتي الغير المعقول، ولا يقترن به أمر أصلاً، وهو أوّل مراتب التعرّض وأعلاها، ويليه التعرّض بصفاء الروحانية، وسعة دائرة فلکها المعقول التي هي من أحكام المرتبة الروحانية، وصاحبها وأهلها متفاوتو الدرجات به حسب قوة الروح، وشرف جوهريته، وعلو مرتبته، والحال الذاتي الغالب عليه حال التعرّض.

فهذان خاليان عن التعمّل كما أشرت إليه.

غير أن بينهما فرقاً دقيقاً وهو: أن هذا القسم الثاني المختص بصفاء الروحانية، وسعة

(1) رواه الطبراني في الكبير (233/19)، وذكره العجلوني في كشف الخفا (269/1).

الدائرة إنما جعلناه قسمًا ثانيًا تاليًا للقسم الأول؛ لأنه يكتسب من حصته الوجودية التي قبلها من الحق باستعداده الكلّي السابق بالمرتبة على الوجود المقبول؛ لكونه غير مجعول استعدادًا جزئيًا وجوديًا متجددًا بصدق الحكم عليه بالجعل، فإنه من ثمرات الوجود⁽¹⁾ الحاصل للروح الموصوف بالصفاء⁽²⁾ وغيره، فهو: أعني هذا الاستعداد الجزئي وإن كان من وجه حكمًا من أحكام الاستعداد الكلّي وصفة من صفاته، فإن ظهوره وتحققه موقوفان على الوجود وحاصلان به فافهم.

ويليهما التعرّض بالهبة، ويلازمها الفقر لا محالة، فإما فقرٌ مطلق، أو فقرٌ مقيدٌ، وأهلها على درجاتٍ متفاوتة.

فأهل الدرجة الأولى: هم المتعرضون للحق بصفة الهبة الخالصة المطلقة، لا يطلبون شيئًا سواه، بل لا يحبونه ولا يطلبونه من حيث علمهم به، أو إخبار أحدٍ لهم عنه، بل لا يعرفون لم يحبونه، ولا يتعيّن سهم مطلوب مأمّنه.

وهذا تعرّضٌ توجبه مناسبة أصلية ذاتية، يشبه التعرضين اللذين لا تعملُ فيهما، ولا يمتاز عنها إلا بوجودان ميلٍ وانجذابٍ، لا يقدر على دفعه، بل يرى في نفسه ارتباطًا، وفقرًا مطلقًا، وانجذابًا وتعشّقًا، وميلًا إلى الحق لا يعرف له سببًا معيّنًا، فينجذب، ويميل، ويشتاق ولا يدري لم ولا كيف.

(1) الوجود: هو وجدان الحق في الوجد.

فإن المشهود في الوجد هو ما صادف بفتة، وما صادف بفتة، إن لم يكون وجود الحق لا يفنيك عن شهودك نفسك وشهود الكون، إذ من شأن القديم أن يمحو الحادث عند اقترانه به، لا شأن غيره، ولكن وجود الحق في الوجد غير معلوم؛ إذ ما يقع به المصادفة، قد يكون على حكم ما عينه السماع المطلق، أو المقيد، فلا ينضبط، فإنه تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾.

ولذلك قال قلنس سره: إذا رأيتم من يقدر الوجد على حكم ما عينه السماع المطلق، أو المقيد، فما عنده خبر بصورة الوجد، فإنما هو صاحب قياس في الطريق، وطريق الله تعالى لا يدرك بالقياس، فإنه: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ وأن كل نفس في استعداد. فوجود الحق في الوجد، وإنما يختلف عند الواجد بحكم الأسماء الإلهية، وبحكم الاستعدادات الكونية في كل نفس إلى لا غاية.

(2) الصفاء: هو تصفي الناطقة من شوائب الحيوانية بانسجام مادة الطبيعة، وحقيقته: طهارة القلب من نجاسة الشرك بنور التحقيق بتوحيد الأفعال مطلقًا، وغايته: محو ظلام القبح عند بدو أنوار شمس الحسن المشهود بأعين الوحدة المطلقة اهـ.

وهذه هي المناسبة الذاتية وقد ذكرتها في مواضع من كتبنا.

ويلي ما ذكرت التعرّض بصفة المحبة لأمرٍ معينٍ جمعاً وفُرادى، كالعلم به، أو شهوده، أو القرب منه مع لوازم ذلك كله، وهو أوّل درجات الفقر المقيّد.

ويلي ذلك التعرّض بصفة المحبة للحق⁽¹⁾ باعتبار ما يكون من الحق مما لا يختص ولا يرتبط بالحق، كالأشياء التي سبق ذكرها آنفاً من معرفة الحق، وشهوده، والقرب منه والاحتذاء به، بل إنما يتعرّض لمطالب مخصوصة جمعاً وفُرادى؛ كالظفر بأسباب السعادة من حيث: تشخيصها في ذهنه بموجب إخبار الرسول الصادق عليه السلام.
أو الاطلاع من بعض الوجوه.

ولهذا القسم تفاصيل يختص به مقام واحد، حكمه طلب جلب المنافع ودفع المضار عاجلاً أو آجلاً، مؤقتاً أو غير مؤقت.

(1) مراده بالـمحبة حب الظهور الذي ينشأ عنه المحبة المعهودة لأنه لما ظهر الله بالكثرة وتميزت وانطلق الظاهر ظهر بالجميل المزين للبعض بالبعض، فلما ظهر هذا الاسم ظهرت المحبة المعهودة المتداولة في لسان المتصوفة كرابعة وما أشبهها، وهذه المحبة ظهور اسم المانع على وجه المحتجب حال كونه جاذباً فيجذب المحتجب تعالى، يحصل للمهيا المحبة حال تخرجه عن المعهود فكلما جذب المحتجب بظهور الجميل والمانع صار بينه وبين المحب المجلوب زيادة الحال وحصل الاشتغال بملاحظة الجمال المقابل وهو خاف، فلا يزال المحب يجذب أن ظهور الجمال المذكور والمانع يصده عن النظر، فإن اقتسم بالمانع منع الجذب وحصل له بعض النظر، فإن استوفي المانع كله واستهلكه في ذاته حصل له النظر العياني وهو منتهى المحبة، هذا إن كان أخذاً في الاستعلاء، فيكون قدر في مقام إلى مقام، وإن كان مهياً للمحبة فقط، فيكون الجذب المذكور أولاً جذب روحانية حتى يستوفي قواه بالمنع على قدرة الرد ويستهلك كماله في ذاتها، فلا يحصل للمحب الاطلاع حتى ينقضي نفسه الآخر الدنيوي وهذه الصورة المحبة المتنوعة تكون قد تهيأت من حين ظهورها للجذب منها فلا يزال في محبة مادامت مجذوبة بشرط المنع إلى حين الكمال المذكور، فهذه حقيقة المحبة وما يلزم عنها وقد أشار القشيري رحمه الله في رسالته إلى المحبة فقال: هو وجود تعظيم في تمنع المحب الانقياد إلى غير محبوبه، وهذا لازم عن المحبة وليس حقيقة المحبة فلا يظن بالشيخ صاحب هذه المشاهد عليه السلام أنه أراد المحبة المذكورة ولا لازمها الذي ذكره القشيري، وإنما أراد بالمحبة حب التقيد من الإطلاق لأنه ورد بعد الانتهاء والترك والمحبة المتقدمة في الذكر هي مقام يتضمنه أوصاف العار إلى حد الكمال، فإذا وصل إلى غاية الكمال لا يطلق عليه المحبة المذكورة فنسبت أن مراده حب الظهور، وهذا الحب مثل قوله عليه السلام حاكياً عن ربه في الحديث الصحيح: «لا يزال العبد يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه» فحب العارف كحب الله للعبد.

ويندرج في هذا القسم أيضًا المرغبات والمرهيات على اختلاف ضروها.
والفقر المقيد مصاحب لجميع ذلك ما عدا التعرضين الأولين.
ومتعلق هذا الفقر المقيد طلب استكمال متوقف على تحصيل مطلب، ومطالب
اعتنيت ذكر أصولها بعد التعرضين الأولين؛ فاعلم ذلك.
وما سوى ما ذكرت فإنما هو تعرضٌ بصور الوسائل كالأعمال، والتوجيهات، وصور
الأدعية وأمثال ذلك، وليس للتعرض مرتبة كلية غير ما ذكرنا، بل تفاصيل هذه الأصول لا
غير.

وإذا تقرّر هذا فاعلم أنني ذاكراً في هذا الكتاب من النفحات الرحمانية، وشرات
التجليات الاختصاصية والرّبانية، بعض ما جاد به الحق عليّ في هذا القرب، وما يسرّ
الحق ذكره، فتدبّر ما يقرع سمعك ويستجليه لبك، واعرف قدره تحظّ بالسعادة الكبرى،
والمكانة الزلفى، والله وليّ التوفيق والإحسان.

نفحات إلهية كلية

تضمن بيان مبدأ سفر الحق ومنازله ولوازمه وما يتبع ذلك من أمهات العلوم
والأسرار التي بين المبدأ والمنزل:
اعلم أن الحق سبحانه لما أحب ظهوره بصورة كماله المستجن في غيب هوّيته⁽¹⁾

(1) والهوية بضم الهاء: يُراد بها عند الحكماء: الحقيقة الجزئية؛ لأن ما به الشيء هو هو، إن كان جزئياً
تسمّى بذلك. وإن كان كلياً يُسمّى بالماهية، وإن لم يعتبر فيه كلية ولا جزئية كان حقيقة، فهي
أعم منها. وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه عند السادة حيث إن الوجود الحق عندهم
جزئي لا كلي: أي هو شيء واحد ظهر بكثرة إلا أنهم: أي السادة اصطلاحوا على الهوية بأنها
الوجود الحق الذي لم يؤخذ بشرط شيء، ولا بشرط لا شيء، فإن الوجود كما قدمنا إما أن
يؤخذ لا بشرط شيء، وهو الذات البحث.

وإما إن يؤخذ بشرط شيء ولو كثرة، وهو مقام الجمع المعبر عنه بالواحدية، وإما أن يؤخذ لا
بشرط شيء ولا بشرط لا شيء، وهو هذه الهوية السارية بكل شيء، أي شيء كان، وهي
الوجود الحق المذكور، والمراد بالسريان الظهور في المظاهر: أي ظهور هذه الهوية في كل شيء،
كما يشاهده العارفون فإنهم صرّحوا به، لا يكون الكامل كاملاً حتى يرى هوية الحق سارية في
كل شيء، بل وهويته كذلك؛ إذ هي هي، ولا يظن الحلول بقسميه، بل ولا يتوهم أن لا اثنينية
أصلاً، بل شيء واحد تعين بتعينات حسية وغيرها رجعت إلى عدم محض. وانظر: كشف الأسرار

المستوعب لأحكام سائر شؤونه الذاتية، وظهر في كل شأن منها بحسبه: أي بحسب ذلك الشأن، لا ليظهر عين الشأن فقط، ولا لأن يظهر ذاته في ذلك الشأن ومثل، بل ليكتسب كل شأن منها حكم سائر شؤونه، فيظهر كل فرد من أفراد مجموع الأمر كله بصورة الجميع، ووصفه، وحكمه، تعرّف إلى تلك الشؤون بما تقتضيه خصوصية كل شأن منها من مطلق ذاته من حيث جمعه لسائرهما، فأشعرها بها وبه من حيث هي وسُمّي ظهوره المتعدد فيها بحسبها خلقاً.

ثم تفاوت ذلك الخلق بحسب غلبة حكم الشأن على حكم الذات وبالعكس، وبحسب حيلة بعض الشؤون بأحكام غيرها من أمثالها بالتقدم، والتأخر، والتبعية، والمتبوعة، والسعة، والضيق، والإطلاق، والتقييد.

وتصادمت أحكام كثرتها بأحكام وحدة عينه المتعينة بالشؤون، وتمازجت فحدث بينها امتزاجات على أنحاء وكيفيات مختلفة استدعت بجمالها ظهوراً آخر منه في كل مزجة من تلك المزجات الغيبية المعنوية.

وتعيّن ثانياً من مطلق غيب ذاته لغير المتعين اقتضته واستدعته تلك المزجات من حيث أحدية جملتها.

فثبت له الاسم الآخر بالحكم المتأخر الثاني المذكور، كما ثبت له الاسم الأول يسابق الظهور، وظهر حكم الأزل والأبد بالحكمين، وتعيّن الوسط بين الطرفين، فتفاضل الخلق، وانفتق الرُتق، وانقسم كل طرف إلى أقسام، كما انقسم الوسط إلى أقساط جامعة حكم الوراء والأمام، فسمאות علّا، وأراض سُفلى، وكواكب، وأرواح، ومولدات من الأصول الوسطى من معدن، ونبات، وحيوانات ذوات ظلف، وحافر، وخفّ، وجناح.

ثم إن المُخضة المفصلة انتهت إلى زُبدة من هذه الجملة متحصلة، فقامت بوصف الجميع، وتحققت بالمقام الرفيع، آنست بكمال قابليتها من ظهرت منه، ونابت في كل أمر يرومه عنه، فسمّاه إنساناً، وخليفةً، وظلاً، وجعله لتنفيذ أوامره في جميع خليقته منزلاً ومحلاً.

ثم تعرّف به إلى الخلائق تعريفاً آخرَ جامعاً بين ما يقتضيه خصوصية كل شيء منه،

كما نُبّهت عليه، وبين ما تقتضيه أحدية جمعه بالنسبة إلى جميع الأشياء، فبعضُ غلب عليه أحكام الآثار فعرفه في زعمه من حيث الأثر والتأثر، وبعضُ عرفه من حيث ما تعيّن فيه من أوصافه، وشؤونه على ما بينها من التفاوت عند أهل التقيد، إضافة المستحسن منها إلى الأصل، والغير المستحسن عنده إلى الغير.

وبعضُ تعرّف إليه بحكم علمه فيه وفي أمثاله، وسُمّي ذلك الحكم خطاباً، وكلاماً، وتنزيلًا، ونورًا، وهدىً ونحو ذلك.

وليس سوى صورة حكم علمه في المخاطب وترحمه لأحواله المستجئة في ذلك العلم واحدًا كان المعلوم أو أكثر من واحد.

وهذا شأنه مع كل موجودٍ؛ أي لا يعود عليه، ولا يرجع إليه حال تمام دورته الكليّة إلا صورة النفحات الإلهية حكم علم ربّه به وبلوازمه، وما تحيط به دائرة حقيقته التي هي عبارة عن: صورة علم ربه بنفسه، من حيث شأنه الذي كان هذا الموجود صورته ومظهره، وهكذا الأصل لا يعود عليه مما أوجد ويوجد إلا صورة علمه بنفسه من حيث نفسه، ومن حيث شؤونها المتعدد ظهوره فيها مع أحدية عينه الأحدية التي هي منبع الوحدة والكثرة المعلومتين للجمهور، لكن الأمر بالنسبة إلى الأكثرين ليس علمًا. فلهذا لا يحكم بعود حكم علمهم عليهم.

بل يُقال: يستجلون. صور ظنونهم في الله وفيما يتعين لهم منه بحسب صورة علم ربهم هم أزلًا، فإنه يعلم وأكثرهم لا يعلمون، وبذلك ورد التعريف التام الربّاني بقوله: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»⁽¹⁾.

والقليل من خواص أهل الله يستجلون في الحق صورة علمه بنفسه، وصورة علمه بنفسه من حيث شؤونه، وأحكامها التي ستعيّن فيهم ومهم في مراتب ظهوره معه مهم وفيهم، ومراتب ظهوراتهم في جنبه، من حيث هو مرآة لهم ولأحوالهم، ويستجلون أيضًا صورة علمه سبحانه مهم، وبأحوالهم بعضهم مع بعض، التي يتلبّسون بها على سبيل التعاقب شيئًا بعد شيء، وحالًا بعد حال، فأخذوا العلم برّبهم، وبحقائقهم وأحوالهم من حيث تعلق علم موجدهم به ومهم، فلذلك لم يغيّر علمهم مهم وبرّبهم، وبما علموه علم

(1) رواه البخاري (2694/6)، ومسلم (2061/4) :

رهم بذلك كله، إلا من حيث القدم، والإحاطة، وكمال الانبساط على المعلومات، ودوامه، وعدم الانفعال.

فعلمه سبحانه قديمٌ محيطٌ منبسطٌ دائمٌ فعليٌّ كما مرَّ، والذي لهم من ذلك هو مقدار ما تستدعيه سعة دائرة مقامهم وما حاذاهم المحاذاة المعنوية.

وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255].

فإن قيل بأن علم كل أحدٍ مطابقٌ لعلم الحق المحيط بكل معلوم.

فجوابه: أن اعتبار علم الحق من حيث إنه صفةٌ له مغايرةٌ لتعلق علمه بعلم غيره باعتبار أنه صفةٌ للغير؛ فافهم هذا، فإنه أعلى ما يكشفه الإنسان المعنوي به وأشرف ما يمنحه من ربه.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن أحديّة جمع شؤون كل موجودٍ والمتشئ من تصوراتِهِ ومداركه المتعلقة به وبما يسميه سواه فهو مستقره، ومقامه آخر أمره في أي المنزلتين تعين وانحرف إليهما؛ والمنزلتان هما المسمّتان سعادةً وشقاوةً تعيناً بحكمي الغلبة والمغلوبية الواقعتين بين أحكام ذات الحق، وأحكام شؤونه، وعلمه بها وإن كانت شؤونه أيضاً من أحكام ذاته الكامنة في وحدته، ولكن شاةً فارقٌ يعرفه الكمل ومن شاء الله، وهنا بحارٌ لا ساحل لها، ومهاوٍ لا مخلص منها إلا لمن شاء الله.

وأولى الغلبات المشار إليها؛ غلبة الرحمة الغضب، وتلك الغلبة اقتضت ترجيح طرف وجود الأشياء المسمّاة ممكناتٍ على طرف عديميّتها، وعديميّتها عبارةٌ عن استهلاك تعدد الشؤون المشار إليها في الوحدة الصرفة، وهذه حالة مغلوبية الشؤون، وعكس ذلك ظهور الأمر في كل شأنٍ بحسبه لا بحسب الأمر.

وهذه المحازات العظمى، والغلبة الواقعة بين هاتين الحقيقتين المكْنى عنهما بالرحمة والغضب⁽¹⁾، اللذين هما سبب كل انحرافٍ واعتدالٍ متعقّلٍ في مرتبة المعاني والاجتماعات

(1) الغضب موجه المنع وهو عبارة عن صدور صفة الانتقام؛ لأنه لما منع عن التقييد انتقم من المقيد بالعدم، لأنه متى جرى على نمط الإطلاق عدم التقييد، والجري موجب هذا عدم وهذا انتقام من المتحرين بعد حصول المنع، وهذا عدم صفة المدة المحكوم عليها بالخيال أنها كانت قبل وجود الخلق وهي علمية لا وجود فيها، وهي بالنسبة إلى الله إدراك لائق بذاته فلا يطلق عليها الوجود بالنسبة إلى عقولنا ولا يطلق عليها عدم لأنها حقيقة إدراك الذات، وهذا الحكم

الأسائية لإبراز الأرواح، وفي مراتب الأرواح؛ لبروز أحكام عالم المثال وما فيها من الصور والمظاهر.

ثم الاعتدال المتنزل في الصور الطبيعية والامتزاجات المحسوسة.

ينفي قول القائلين بقدم العالم؛ لأنه محل عدم بالنسبة إلى الوجود وينفي العدم لأنها حقيقة إدراك الذات لنفسها ولا شيء معها، فهذا زمان إدراك لا زمان حركة شسية، ومثاله: النائم الناظر في نومه زماناً ينطوي فيه مدة أيام وليال وشهور بل وسنين وهو في مقدار ساعة أو أقل، فهذا آن عديم انطوى فيه مدة طويلة بالنسبة إلى النائم، فهي عدم بالنسبة إلى هذه الساعة أعني ساعة الحكم ووجود تيقن النائم أنه قد انطوى له زمان فهذا وجود عديم وعدم وجودي، وقد يتهم هذا الإظهار على السامعين المختلفين الواقفين عند الحدود الرسومية، فنزيده ليضاحاً بمثال آخر، فنقول: إنه إذا كان شخصاً في محل مظلم يدرك نفسه موجوداً في آن واحد يتمثل في خياله قطع مسافة وإحاطة ورجوع وزمان طويل في قطع تلك المسافة المتخيلة، فهذا زمان في آن واحد عديم بالنسبة إلى الحركة الشمسية؛ لأن الآن ينافي الزمان وقد وجد المدرك فيه مدة ومسافة وإحاطة ورجوعاً، فهذا وجود عديم يخيل هذا الوجود، كالتخيل لعدم العدم في الوجود لكن العدم المطلق لا يخيل إلا ضداً، فقد ضل من قال: إننا لا نجمع بين الضدين إذ كل من يتصور العدم في الوجود فقد جمع بين الضدين، فهذا الآن الذي انطوت فيه المسافة المطابقة للزمان هو وجود عدم؛ لأن المتخيل يقطع بأنه لا زمان مر عليه ويحكم أنه في خياله قطع مسافة تحتاج إلى الزمان، فالزمان الذي كان الله فيه ولا شيء مثل هذا الزمان المعلوم المحكوم بقطع المسافة التي تفتقر إلى طول المدة، فهو زمان إدراك لائق بالهوية لا زمان انقضاء لائق بالوجود، فإن قال القائلون القدم أن هذا الذي قررناه هو مرادنا، إذ هو شيء موجود وهو قديم، قلنا: هذا غلط هذا الذي قررناه عدم وهو صفة إدراك لائق بذات الله لا يتخيل فيه وجوداً إذ لا يحكم على هذا الوجود إلا في زمان منقضى مخصوصاً إن قورن بالحركة الشمسية، وكل ما قررناه وجودي والزمان الذي يتخيل فيه الوجود هو عدم وهو مختص بهوية الله تعالى إذ هويته تباين هذا الوجود المدرك المتوقع على مقدار الحركة الدورية، فإن وجدت مخيلة يحكم على مدة تباين هذا الزمان فقد حصرت هذا الزمان الذي كان فيه ولا شيء، وإلا فلا يحكم على هذا الخيال بالعدم، وكيفية نسبة هذا الكلام الذي ورد إلى شرح الغضب هو أن الغضب هاهنا ينزع إلى عدم المنتقم منه ولا مثال لهذا العدم إلا هذا الزمان الذي لا يتعقل ولا يتخيل إذ جميع ما يتعقل ويتخيل مقرون بهذه الحركة الدورية، فعند اتصاف هذا الشاهد بصفة الذات بعد فنائه أوجب لنا أن نذكر الزمان الذي كان الله فيه ولا شيء وهو زمان الإطلاق ولا زمان التقييد، وكل هذا موجه منع التقييد.

وخاتمة الأمر ظهور كل شأن بوصف الجميع، وحكم الوحدة الذاتية، وصورة إطلاقها عن الحصر في أمر بعينه بعد التحقق بالكل فعلاً وانفعالاً، ظهوراً وبطوناً، نقصاً وكمالاً؛ فافهم وهيئات.

ومن اتحد علمه بنفسه، وما يتقلب فيه من الأحوال، وما ينتهي إليه من المراتب بعلم ربه به: أي بنفس ذلك العبد صار حكمه فيما يتقلب فيه من الأحوال علماً وحالاً حكم ربه فيما يتقلب فيه من شؤونه الذاتية، وتنوعات ظهوره سبحانه بحسب كل شأن يظهر فيه ويختاره ومجلى له؛ فافهم.

نفحات إلهية كنية

تنبه على بعض أسرار الأولية وسر بعض أقسام الفاتحة وسر السير الإلهي والكوني والوحدة والكثرة وغير ذلك:

أول درجات الموجودات كونها غيبية بعيدة من حيث المعنى عن مغايرة الأصل بموجب الحكم والبيان المدرج في قوله ﷺ: «كان الله ولا شيء معه»⁽¹⁾»⁽²⁾. ولهذا المقام القسم الأول من الفاتحة.

ولما كانت الأشياء أزلاً عينا لا غيراً كان حكم ما به الاتحاد أقوى وأغلب من حكم ما به الامتياز، ثم لما صار حكم ما به الامتياز أقوى وأغلب للسير الرباني من الغيب إلى الشهادة في المرتبة الكونية، والقوابل الإمكانية ظهرت القيود وأحكامها والأعيان الثابتة وآثارها فيما ظهرت به وفيه وهو الحق.

فالسلك يفيد أموراً، من جملتها إزالة ما عرض للعين حال امتيازها من غيب الحق،

(1) رواه البخاري (1166/3)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/9) بنحوه.

(2) قال البغدادي في شرح الصلاة الأكبرية: والجواب عن الحديث بأن للأشياء وجودين وجوداً علمياً، ووجوداً خارجياً، فالوجود العلمي: الأعيان الثابتة وهي أزلية قديمة، والوجود الخارجي: محدث، فحفاء الحق تعالى بالنسبة إلى الأعيان الثابتة في الأزل فلما أراد الله تعالى أن تعرفه الأعيان الثابتة أخرجها من الوجود العلمي إلى الوجود الخارجي لتعرف الله تعالى، يقتضي أن تعتبر الأعيان الثابتة مع الهوية الأحدية، وأن تساوها، وليس كذلك بل الجواب الصحيح أن يقال: إن الحفاء كناية عن عدم عالم به سواه، فكانه قال ﷺ: كنت كنزاً غير معلوم لأحدٍ سواي، على أن الأمور الذوقية، والأسرار الإلهية لا يلتفت فيها إلى مثل هذا الإيهام.

ومعدن التوحد الإلهي الذي كانت الغلبة فيه لحكم ما به الاتحاد، مع استصحاب خاصية كل ما مر عليه وسار فيه، طبقةً بعد طبقةً وطوراً بعد طور، فيتصل بمعدنه بمزيد كل كمال كان مستجناً في كل ما صحبه، وتلبس به ومر عليه؛ فافهم والله أعلم.

نفحة ربّانية كليّة

وردت في ضمن مشهد أشهدته في واقعة ربّانية تتضمن أصولاً من معرفة الحق والاتحاد وسر الحروف والكلمات والسور والآيات والكتب وسائر التنزلات وغير ذلك:

أريت ليلة الجمعة التي صبيحتها خامس ربيع الآخر سنة ست وستين وستمائة مشهداً عزيزاً قليل المكث والزمان عظيم الجدوى.

وكان في جملة ما أريته سرّ الكتابة الأولى الإلهية بطرزٍ غريبٍ غير الطرز الذي كنت أريته بدمشق حال الفتح الكلّي، وهو أنّي وجدت الوجود العام الذي تلبّست به الممكنات هو فائض النور الذاتي انبسط على الشؤون الإلهية، فظهرت تعييناتها المستجّنة في غيب الذات والمستهلكة في أحديته، وتقيد الغيب المطلق⁽¹⁾ من حيث الوجود لا مطلقاً

(1) قال ابن ناصر الكيلاني: فاعلم أن العالم عالمان ثم ثالث عالم يدركه الحس وهو المعبر عنه بالشهادة وعالم لا يدركه الحس وهو المعبر عنه بعالم الغيب المطلق فإن كان مغيباً في وقت للحس فلا يسمى ذلك غيباً، وإنما الغيب ما لا يمكن أن يدركه الحس أصلاً لكن يعقل بالعقل إما بالدليل القاطع وإما بالخبر الصادق وهو إدراك الإيمان فالشهادة مدركها الحس وهو طريق العلم ما هو عين العلم وذلك يخص بكل ما سوى الله ممن له إدراك حسي والغيب مدرك العلم عينه فافهم.

فهذا الغيب الذي أثبتناه هو الغيب المطلق الحقيقي الذي لا يظهر لأحد أصلاً ولا لمن ارتضى من رسول لأنه حضرة ذاته وهويته تعالت وتقدست عن أن يحاط وأن يتعلق بها الإدراك أصلاً من حيث هي هي، فإنه من المتفق عليه أن حقيقته لا تحاط بالعلم ولا تتقيد بالوصف، سبحانه ما عرفناك حق معرفتك وهذا القدر من المعرفة المتعلقة بهذا الغيب المطلق إنما هي معرفة إجمالية حاصلة بالكشف الأجلّي والتعريف الإلهي الأعلى الذي لا واسطة فيه غير نفس التجلي المتعين من هذه الحضرة الغيبية المطلقة الغير المتعينة فالغيب المتعلقة صار دليلاً على الغيب المطلق لأنه الأضل، فالمتعين منه دليل عليه من حيث غير متعين فكان هو الدليل والمدلول قال تعالى إشارة إلى هذا المقام أي الغيب المتعين المقيد عالم الغيب فلا يظهر على عيبه أحداً: ﴿وَلَا مَنِّي ارْتَضَى

بأحكام الشؤون حسب الاقتضاء العلمي الذاتي الأزلي.

فحقيقة القلم الأعلى⁽¹⁾ المسمى أيضًا بالعقل الأول عبارة عن المعنى الجامع لمعاني

مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿[الجن:27].

وإنما قلنا بالغيب الحقيقي المطلق لأنه ﷺ ذكر في الباب السابع والأربعين وأربعمئة من «الفتوحات»: أن له في نفسه ما لا يصح أن يعلم أصلًا هو الذي له بنفسه المشار إليه بقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران:97] فقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر:22] أراد الغيب بالنسبة إلينا وإلا لا غيب له والذي هو غيب بالنسبة إلينا بحمل الشهادة له تعالى أو نقول إنه عالم الغيب أو عالم بأنه غيب لا يصح أن يعلم أصلًا.

قال الشيخ الأكبر ﷺ: وهذا الذي نبهناك عليه من العلم بالله ما أظهرناه اعتبارًا ولكن حكم الخبر علينا فتحفظ ولا تغفل عنه فإنه يعلمك الأدب مع الله انتهى كلامه ﷺ.

(1) قال الشيخ المطار في شرح الصلاة الأكبرية: اعلم أن حقيقته ﷺ هي البرزخ بين الوجود والشهود، وذلك في مرتبة التعيين الأول، أول مراتب الذات، وقد تقدم ذلك في موضعه، ثم إن هذه الحقيقة ظهر ظلها وأثرها بالبرزخ الكائن بين الأسماء والأعيان، وهو حقيقة الإنسان الكامل، فكان مظهر الحقيقة الحمدي وهي باطنة، ثم ظهرت تلك الحقيقة بالعقل الأول: أي أول صابر زمن العلم إلى العين، ويسمى بالقلم الأعلى، وبالقلم التوراتي، وبلوح القضاء، وأم الكتاب، وبالنور الحمدي.

وإليه الإشارة بقوله ﷺ: «أول ما خلق الله نوري».

وقد يُسمى أيضًا بالروح الكلي لإجماله وانطوائه على جميع الأرواح من غير أن يتفضل أو يتميز فيه شيء، بل الكلية لازمة له؛ لكونه مظهر اسم جامع، أعني الرحمن، وحقيقة كلية والمظهر طبق الظاهر.

وقد عرّف القلم السيد السند قلّس سره بأنه: علم التفصيل، فإن الحروف مظاهر تفصيله كانت بحملة في مداد الدواة، ولا تقبل التفصيل ما دامت فيها، فإذا انتقل المداد منها إلى القلم تفصلت الحروف باللوح، وتفصل القلم بها إلى الغاية، يعني القلم هو يحمل لكنه مبدأ التفصيل، فإذا جمع المفصل كان هو القلم، فما خرج عن إجماله هذا.

وقولنا: أول ما برز إلى العيان، يعني بحسب ما يظهر وظهر؛ إذ لهذا القلم وبقية من هو في مرتبته من الأرواح المهمة صفة القدم من وجه، وصفة الحدوث من وجه، يعني من وجه افتتاح وجوده عن عدم، فلا أوليته وقدمه ذلك بخلاف أزلية الواجب وأوليته، فإنه تنزّه في ذلك عن ذلك يعني بحسب التعقل، وإلا فهو أزلي أبدي لا يقبل عدم ولا الحدوث بحال؛ لكونه أثر القديم وحياته الذاتية.

فإن قلت: وكيف يكون قديمًا وحياته ذاتية، وهذان الوصفان للحق تعالى؟

قلت: إن السادة يقولون بالقدم نحو هذا، والفرق بين قدمه وقدم الحق تعالى تأخر نحو هذا مما قيل بأنه قديم في التعقل عن قدمه تعالى، وكون حياته ذاتية يجعل الحق لها كذلك، وحياته تعالى لا تكون بجعل جاعل.

وهذا العقل مظهر الاسم الأول، فالحق تعالى وصف بالأولية في هذا المقام من وراء حجاب هذا العقل.

والفرق بين هذه الأولية الكائنة بهذا المظهر والأولية الذاتية: أن الأولى معناها سبق الوجود، وهذه معناها افتتاح الوجود عن عدم: أي عن عدم متعقل.

والإشارة بقوله ﷺ: «أول ما خلق الله العقل»: أي أول ما قبل أمر التكوين من غير واسطة حيث إنه مجرد ولا مادة له، وليس هو مخلوقاً بالواسطة.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]، حيث أنكم لم تفرقوا بين عالم الأمر وعالم الطبيعة.

فإن قلت: وكيف يكون مخلوقاً وهو قديم، والخلق يقتضي الحدوث؟.

قلت: هو حادث قديم: أي حادث بالحدوث الذاتي، حيث إنه أثر القديم الواجب قديم بالزمان، حيث إنه ليس مسبوقاً بالعدم الزماني.

فإن قلت: فكيف ثبت قدم نحو هذا من المحدثات، فهو وإن وُصف بالقدم إلا أنه لا يسابق بوجوده وجود باريه سبحانه فإن له أزلية الأزال، وليس معه فيها سواه، وقد أُشير إلى هذا، فكيف تعطل صفات الحق تعالى.

وكيف تقول بقوله ﷺ: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين».

فهل عندك سوى الكلام الذي لا طائل نحته، وهذا بحث خارج عن الصدد، ولنرجع إلى ما كنا بصده من أنه ﷺ باعتبار سره هو هذا القلم النوراني، فإنه نفس روحه الشريفة بل روح الكمل من الأنبياء، لكنه بمحمد ﷺ أتم؛ لأن هذا القلم لإجماله وعدم تفصيله كان أقرب نسبة إلى البرزخ الأول برزخ البرازخ، وهو الحقيقة المحمدية.

فلذا كان انتسابه للنور المحمدي دون بقية الكمل؛ لقوله ﷺ: «وإني عند الله لخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته».

فلتمكنه في هذا المظهر الأول علم أنه خاتم الأنبياء في عالم الأرواح دون بقية الرسل، فإنهم لم يعلموا ذلك لعدم تمكنهم في هذا الروح الكلي.

قال تعالى مشيراً إلى ذلك: ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [الرحمن: 1 - 3] فالإنسان هو آدم، والذي تعلم القرآن هو محمد ﷺ: أي ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾، وإن لم يكن هذا مراداً كان المقام يقتضي تقديم خلق الإنسان على تعليم القرآن، والله أعلم.

التعينات الإمكانية، التي قصد الحق إبرازها من بين الممكنات الغير المتناهية، ونقشها في ظاهر النفحات الإلهية.

صفحة النور⁽¹⁾ الوجودي بالحركة الغيبية الإرادية، وبموجب الحكم العلمي الذاتي. فالألواح والأوراق مثل لصفحة النور الوجودي، والمدة المدادية المتصلة بالقلم نظير الوجود المتصل بما قصد الحق إفرازه من مطلق الممكنات غير المتناهية. والكتابة عبارة عن: إظهار أحكام التعينات المرتسمة في نفس الحق المعبر عنها تارة بالشؤون، وتارة بالممكنات، وتارة بحقائق الموجودات.

فالقلم يظهر من الجمع المتحصل من اجتماع العلم، والإرادة، والقدرة، والحياة، والوجود بعض ما اتصل به من مطلق الغيب الذاتي في صفحة النور الوجودي، الذي هو ظاهر الحق بالنسبة إلى باطنه المشتمل على التعينات المشار إليها، المنطبعة فيما ظهر من الحق من حيث إن ظاهر سبحانه مجلي ومرآة لما بطن منه.

فالكتب المقروءة والصور المشهودة حساً وخيلاً روحاً ومثالاً ليست غير التعينات الشؤونية المعبر عنها بالممكنات، فهي الحروف الأول من حيث نقوشها العلمية، وهي

فكان ﷺ نبي الباطن والظاهر دونهم، فإنهم ما أحسوا بثبوتهم إلا بالظاهر، فكان ﷺ رسول الرسل ونبي الأنبياء، وكانوا نواباً عنه حيث لم يخرج نبي من الباطن إلى الظاهر إلا بإذنه، وإن هذا الروح الكلي ما ظهر بأحد من الكمل كما ظهر بالمزاج الشريف الاعتدالي مزاج المصطفى ﷺ.

فإن قلت: قد أضمن منك راحة تناسخ.

قلت: هنا سرٌ لطيفٌ فإن كنت فطناً لا يخفي عليك.

ووصف القلم بالنوراني إشارة إلى تجرده عن المادة. وأن هذا النوراني لا يُدرك بالحس، وأنه فوق حكم الطبيعة: أي العنصرية. فإن قلت: وهلا كانت أرواح في مرتبة هذا الروح الكلي؟ قلت: نعم، وهم الأرواح المهيمون المعبر عنهم بالعالمين بقوله تعالى: ﴿هَاسِتُكْثِرَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ﴾ [ص: 75]، وهم قد هاموا بجماله وجلاله حتى إنهم لم يدركوا سواه، ولا يعلمون أنفسهم، فنسبتهم إلى الأسماء الذاتية كالفردي والأحد الحاصلين من التجلي الأول، أقرب عليهم أزكى سلام.

وانظر: كشف الأسرار (ص171) بتحقيقنا.

(1) النور: كل وارد يطرد الكون عن القلب؛ ولا بد أن يكون عين الحق ينبوعه، فلا يثبت معه الكون.

الكلمات من حيث ظهور تعيناتها في ظاهر الحق الذي قلنا إنه صفحة النور الوجودي.

والآيات منها ما يتضمن معنى الدلالة بصورة هيئة من الهيئات الاجتماعية.

والسور منها ما يشتمل على جملة من الشواهد المتعلقة بمرتبة من المراتب الأسائية والكونية.

و«الكتب المنسزة»: عبارة عن صور الأحكام العلمية الوجودية والإمكانية المختصة بمرتبة من المراتب الكلية وأهلها.

و«القرآن»: صورة حكم العلم المحيط بالأشياء على اختلاف طبقات الموجودات ولوازمها من الأحوال، والأفعال، والنسب، والإضافات في كل عالم؛ فافهم.

نفحة ربانية كلية

وردت عقيب سؤال بعض الأصحاب عن سرّ الشيعتين الثبوتية والوجودية، وتضمنت النفحة الواردة زوائد شريفة وأسراراً لطيفة والحمد لله المنعم:

سأل بعض الأصفياء من الأصحاب زاده الله توفيقاً وإكراماً عن سرّ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مریم: 9].

وعن قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان: 1] أمّا هاتان الشيعتان؟ وهل هما شيء واحد وإن ورد ذكر أحدهما موصوفاً والآخر منكراً مطلقاً أم بينهما فرق؟

فأقول في الجواب بلسان الذوق⁽¹⁾ والفيض الوهبي لا التعمّل الفكري والعلم الكسبي: إن الشيعة تطلق شرعاً وتحقيقاً باعتبارين: أحدهما شيعة الوجود، والآخر شيعة الثبوت، ونعني بشيعة الوجود؛ كون الشيء موجوداً بعينه عند نفسه وغيره، وهذا القسم معلوم عند الجمهور قريب المتناول.

(1) قال الشيخ العطار: الذوق هو أول مبادئ التجلّي المؤدي إلى الشرب؛ لأنه إذا كان نفسين فهو الشرب، والوجدان ما يحس به بالباطن كالجوع مثلاً.

واصطلاحاً: ما يجده العارف في قلبه من التجليات الإلهية، فكما أن مَنْ أحسّ بالجوع باطناً لا يتردد فيه، ولا يكون لأحد معه، دخل في هذا الإحساس الباطني الخاص، كذلك مَنْ وجد الحق تعالى يكون بهذه الكيفية.

والشيئية بالاعتبار الآخر المسمّاة بشيئية الثبوت؛ عبارة عن صورة معلومية كل النفحات الإلهية.

شيء في علم الحق أزلاً وأبداً على وتيرة واحدة ثابتة غير متغيرة ولا متبدلة؛ بل متميزة عن غيرها من المعلومات بخصوصيتها، ولم يزل الحق عالماً بها وبتميزها عن غيرها، لا يتجدد له سبحانه بها علم ولا يحدث له فيها حكم؛ لنزاهته عن قيام الحوادث به، وتقديس جنابه عن تجدد علمه بشيء لم يكن معلوماً له تماماً قبل ذلك، بل إيجاده بقدرته التابعة لإرادته بعد علمه السابق الأزلي الظاهر حكم تخصيصه بالإرادة الموصوفة بالتخصيص.

والشيئية هذا الاعتبار؛ هي الشيئية المخاطبة بالأمر التكويني المنبه عليها بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40].
فلها ضرب ما من الوجود بالنسبة إلى علم الحق بها وتعيينها وتميزها في عرصة علمه الأزلي عن غيرها من المعلومات.

وهكذا الأمر في جميع الممكنات ما سبق العلم بدخوله في الوجود، وما اقتضى ثبوته في حضرة الإمكان العام على حالته العدمية، فأطلق الحق سبحانه اسم الشيئية على ما لم يخاطب بعد بالتكوين، ولم تتعلق القدرة بإيجاده؛ تنبيهاً منه سبحانه للأبناء من عباده بأن لكل معلوم من معلوماته صورة أزلية ثابتة في حضرة علمه هي المتوجه إليها بالخطاب التكويني على التعيين والتخصيص دون غيرها من المعلومات، مع تميز كل منها عن غيره عنده سبحانه، فله ضرب من الوجود باعتبار علم موجه به فحسب، لا أن له في نفسه تحققاً وجودياً وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: 1] إشارة إلى ما ذكرناه، ولقوله: ﴿مَذْكُوراً﴾ ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: في أم الكتاب؛ وهو الذي يستمد منه القلم الأعلى ما يسطره في اللوح المحفوظ من النسيان والتبديل والتغيير؛ كما وردت الإشارة إليه غير مرة في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: 21، 22] ونحو ذلك مما تكرر ذكره.

وهكذا وردت الإشارة إليه مراراً في أم الكتاب مثل قوله: ﴿وَإِلَهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ يعني القرآن ﴿لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: 4].

وقوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: 39].

وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: 105] أي من بعد تعين ذلك الأمر المزبور في أم الكتاب واللوح المحفوظ والشأن في الزبور بجميع اعتبارات مفهوماته كما هو الأمر في القرآن؛ من أنه نزل من أم الكتاب حال شروع القلم الأعلى في كتابه ما أمر بتسطيره في اللوح المحفوظ، ثم نزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا دفعة واحدة في ليلة القدر من شهر رمضان، ثم تفصل بوحي آخر ونزل إلى الأرض منجماً في ثلاث وعشرين سنة سوراً وآيات كما بلغك.

وقد ورد الذكر في الشريعة بطرز آخر؛ وإن لم يخرج عن الأصول المذكورة. وهو قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ فِي الذِّكْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ⁽¹⁾». أو كما قال.

وفي أخرى: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الذِّكْرِ⁽²⁾».

وفي رواية أخرى: «إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ الْخَلْقُ بِالْقِيَامِ، فَهُوَ فِي كِتَابٍ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ⁽³⁾».

وورد في اسم ذلك الكتاب أنه الذكر⁽⁴⁾، فقوله سبحانه: ﴿مُذَكَّرًا﴾.

قد يريد به مزبوراً؛ أي مكتوباً، وقولي: «قد يريد» تأنيسٌ لعقول المنكرين الضعيفة وتنزلاً، وإلا فالأمر بحمد الله عندي معلومٌ محققٌ دون ريبٍ وترددٍ وتأويلٍ على سبيل الاحتمال؛ لكن إنما تلمع منه بطرفٍ مما يمكن تقريره لذوي أفهام المجوبين؛ تسكيناً لقلوبهم بالقواعد الشرعية والإخبارات النبوية، فافهم والله أعلم.

(1) رواه مسلم (2044/4)، والحاكم في المستدرک (45/1) بنحوه .

(2) رواه البخاري (1166/3)، (2699/6)، والحاكم في المستدرک (371/2)، والبيهقي في سننه الكبرى (2/9) .

(3) رواه النسائي (240/6)، (536/1)، والمزي في تهذيب الكمال (416/33).

(4) الذِّكْر: هو استغراق النفس في الشغل بصيغ التسمية استغراقاً يوجب نسيان كل شيء سواه، وحقيقته: تعلق الذاكرة بالاسم المخصوص في النفس تعلقاً يمنع الحافظة من تصور سواه، وغايته: تركيز مسمى متميز في النفس بالذكر من جميع عوالمها شكناً لا يمكنها استحضار مذكور مع حضوره في كل شيء حضوراً مقدساً عن شهود المغايرة اهـ.

ثم نقول بعد هذا باللسان المشار إليه: إنه قد يكون المراد من قوله: ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مریم: 9] الشيئية الموصوفة بقوله: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: 1]، أي معلوماً عند نفسه له شعورٌ بعينه، فليس بشيءٍ بالنسبة إليه، إلا بالنسبة إلى علم موجد به.

وقد يريد بالشيئية؛ الشيئية الثبوتية المنبئة عليها من قبل؛ المتعينة والتميزة في عرصة العلم والمقام الثبوتي بالتميز الذاتي، ثم امتازت بالجعل الكلي في المدة القلمية.

فتعينت بعد حرفيتها الأولى بالكتابة القلمية حروفاً وكلمات وجودية في اللوح المحفوظ وما بعد اللوح من الحضرات؛ كالعرش والكرسي، والسموات والأرض وما بينهما من صور الطبائع، فاعلم ذلك.

اعلم أي رأيت مرتبة الذكر بين اللوح المحفوظ وبين العرش، فهو: (أعني الذكر) برزخ بين اللوح والعرش وله وحدة من وجه وكثرة من وجه آخر، فالعارف بمقامه هو المدرك على هذه الوجه، فاعلم ذلك منه.

والذي يقتضيه ذوق مقام الكمال في هذا من المزيد مع صحة ما سبق ذكره هو أن لصورة معلومية كل شيءٍ في عرصة العلم الإلهي الأزلي مرتبة الحرفية.

فإذا صبغة الحق بنوره الوجودي الذاتي، وذلك بمحركية معقولة معنوية يقتضيها شأن ما من الشؤون الإلهية المعبر عنه بالكتابة تسمى تلك الصورة: (أعني صورة معلومية الشيء المراد تكوينه) كلمة، وهذا فسمي عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام كلمةً وقولاً.

وقال أيضاً: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِمَخْلَقِ اللَّهِ﴾ [الروم: 30].

وقال أيضاً: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: 64].

وقال في حق أرواح عباده: ﴿إِنَّهُ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: 10]: أي الأرواح الطاهرة؛ لأن الطيب في الشريعة الطاهرة، وقد يرد بمعنى الحلال وهو أيضاً راجع إلى الطهارة ثم قال: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: 10].

لأن الأعمال هي المطهرة للنفوس الملوثة، فترقى بأنوار الطاعات والأوصاف المقدسة الموهوبة والمكتسبة إلى الدرجات العلى؛ كما يكرر إخبار النبي ﷺ عن ذلك.

فثبت بما ذكرنا مما أخبرنا عند من لا يعرف الأمر إلا من طريق الأخبار أن الموجودات كلمات الله وأن الإيجاد بالكلام، والكلام من حيث المرتبة متأخر عن مرتبة

الحرفية.

فإذا فهمت هذا عرفت أن شيعية الأشياء من حيث حرفيتها شيعية ثبوتية في عرصة العلم ومقام الاستهلاك في الحق؛ وإنما يعينها في عرصة الوجود العيني باعتبار انبساط نور وجود الحق عليها وعلى لوازمها وإظهار ما لها لا لها لا له سبحانه هي كلمة وجودية، فلها هذا الاعتبار الثاني شيعية وجودية بخلاف الاعتبار الأول.

ثم ارتقت الموجودات في درجات مقام الجمع؛ فكانت عند الحق كما أخبر درجات على مراتب متفاوتة، فمنها آيات، ومنها سور، ومنها كتب قيمة.

وقد يندر الأمر في حق البعض فيكون كتاباً جامعاً، كما قال الله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: 12].

وقد نطقت الشريعة بكل ذلك وشاهد المحققون جميع أسرار الأمر في آيات الآفاق وفي أنفسهم، فكشف الحق لهم عن ذلك كما أخبر، ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمُ اللَّهُ الْحَقُّ أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: 53].

وأن كل شيء متميز بذاته عن غيره في عرصة العلم؛ وأن النور الوجودي الإلهي وحده أكثرهم وألف بينهم وأظهر بعضهم لبعض؛ وأنه ذكرها في نفسه فظهرت بعد غلبة أحكام عدميتها عليها قائمة بذكره سبحانه، بل به عند من يرى استهلاك حكم الذكر في عرصة الذاكر.

ومن هنا يعلم المكاشف المحقق سر قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: 88] وغير ذلك من أسرار التكوين والإيجاد وسبب التفاوت بين العباد وكون بعضهم كلمة باعتبار وآية باعتبار وسورة؛ أي منزلة ودرجة؛ باعتبار وكتاباً باعتبار، وأعظم من ذلك كله باعتبار كما أخبر وعرف وأرى وفهم، فكن ممن إن لم ير يفهم، والله المرشد والمعلم.

منازلة إلهية

سير وترقي ورؤية وتلق وتقرّب وتحبّب وكشف تبديل بتسوية وتعديل وإلقاء سُبحي سابق على النفث الروحي والبارق اللوحي.

اعلم أنه قد كان سبق لي بعد معرفة شاملة لإحاطية وأذواق كاملة شهودية كلية من

مشرب الكمال بعد تعدي أحكام مرتبتي الجلال والجمال⁽¹⁾ مشهد شريف إلهي عالي المنار شاسع المنزل والمزار؛ واسع الأرجاء والأقطار؛ متعالي الأحكام والآثار؛ منزلة عن حصر قيود المقامات والأحوال والأسماء والصفات والمراتب والأطوار.

أطلعني الحق فيه على حقيقة العلم ومراتبه التفصيلية وآثاره وأحكامه الخفية والجلية والدية النسبية واللدنية العلية، وكشف لي عن درجات أربابه وأشرف منازل حملته وأصحابه وانحصار مراتبه الأصلية في الحضرات الخمس الإلهية الكلية؛ وهي:

«الغيب» المشتمل على الأسماء والصفات والأعيان الممكنة والمعاني المجردة والتجليات، وفي مقابلتها «حضرة الشهادة والحس والظهور والإعلان».

وبينهما «حضرة الوسط» الجامعة بين الطرفين، ويختص بالإنسان وبين الغيب؛ وهذا الوسط «حضرة الأرواح العلوية» والروح الأعظم وما سطره بالأمر العلي من كونه مسمي بالقلم الأعلى.

وبين الشهادة والوسط أيضاً: «مرتبة عالم المثال المقيد» ومستوى الصحف الإلهية والكتب المتفرعة عن الكتاب الرباني المختص بسماء الدنيا؛ كما قد أوضحت ذلك في كتاب: «إعجاز البيان المشتمل على شرح كليات أسرار أم القرآن».

فلما كان سحر الليلة التي صبيحتها يوم الثلاثاء سابع عشر شوال من سنة خمس وستين وستمائة وقعت منازل رحيمية لا رحمانية وجذبة لطيفة ربانية؛ أقامني سبحانه فيها بين يديه وفرغني دفعةً دون تدريج للإقبال بوجه القلب عليه.

وأطلعني على حضرة علمه الذاتي الكلي الذي منه انبسط كل علم؛ وتعين بموجبه في جميع مراتب الوجود كل وصف وحال وحكم.

وأراني سبب انضيافه ونسبته إليه سبحانه من حيث التخصيص الوصفي والتقديس

(1) تقول الست عجم: إن الجمال بعد الأرواح تنزل مناسب بحيث ذكر أرواحاً متعددة والتعدد لائق بالجمال لأن الله تعالى لما أوجد الخلق متكثرًا متميزًا أظهر بالجميل لقلا يقع النفور من البعض عن البعض، وكذلك في عالم الأرواح، فلما أدرك هذا الشاهد رضوان الله عليه أرواحاً متعددة لحظ الجمال الناشئ بينهم لعدم النفور وهذه القابلية في هذا المحل قد كانت شديدة الصقال، والناظر فيها نافذ النظر حتى شهده صورة الموصوف والأوصاف، لأن الجمال صفة خافية وهمية فلا يدركها إلا من اتصف في حال شهوده بهذه الأوصاف.

الشرقي؛ ونسبته إلى سواه وسبب تقييده وجزئيته وموجب انبساط حكمه عند آخرين وإحاطته وكليته.

وعرّفني بسرّ استرساله على المعلومات بتجديد التعلّقات الناشئة بينه وبين المعلومات؛ ونسبة كل ذلك من وجهٍ كليٍّ إلى بضع من يوصف بالعلم.

وسبب تجدده من الوجوه الجزئية عند آخرين بطريق الاستفادة السببية الزمانية والشرطية الذاتية والعرضية؛ وموجب كثرة الأسباب فيه وقتلها والوسائط.

وكذلك الشروط والروابط وكيفية ارتفاع المجموع في حق بعض الموصوفين به.

أعني بالعلم، وسبب الرفع ومقتضاه وصحة انضافه إلى الحق من هذه الحثيات كلها مع بقاء التنزيه الحقيقي بحاله، ومن أي وجهٍ لا تصحُّ هذه الإضافة الشاملة إلى الحق ولا تصدق عليه وتصدق، وتصحُّ في حق الغير وتحقق؛ كما سأبين لك ذلك ومعرفة سببه ومحتده كما أطلعت عليه.

ورأيت في هذا المشهد الأثم سرّ الحدوث والقدم الموصوف بهما الوجود والعلم جمعاً وفرداً من حيث الفعل والانفعال إفادةً واستفادة، ووجدت الاستقلال متعذر الحصول لشيءٍ ما في كل ما ذكرته الآن وغيره، ورأيت الموقت من ذلك وغير الموقت.

ثم أريت كيفية تعين العلم في الناس بحسب تعينه في الحضرات الخمس المذكورة وبحسب حصصهم منها وأرائي سبحانه أيضاً صور الحضرات المذكورة في ذاتي.

وكشف لي دفعةً عن أمهات حقائق وصفاتي، فرأيت تعين الثبوت السابق على الوجود حصتي من عين علمه الذاتي واستعدادي الكلي الذي به قبلت الوجود المضاف عند الجمهور إلي.

ورأيت تعلق تلك الحصص العلمية الذاتية بي وبما عرفته حالتي على نحو تعلق علمه سبحانه بالمعاني المجردة والأسماء والصفات وباقي المعلومات المعدومة من الممكنات والنسب والإضافات، ووجدتني رائيًا كلما رأيته بما عندي منه وما يناسبه مني.

ورأيت حصتي من علمه الذاتي بخصتي من الحقيقة التي ينسب إليها ذلك العلم دون اختلافٍ وتغيّرٍ وتجزئةٍ وتبعيضٍ وفصلٍ وتباينٍ، ورأيت مضاهاتي لحضرتة تعالى شأنه من حيث الذات ومن حيث العلم، ومن حيث تعلق العلم بالمعلوم كان ما كان.

ورأيت حقيقة: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد: 31]، وسرّ: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ ﴿[التوبة: 94] بطرِزٍ غريبٍ جدًّا، أذكره دون التصريح به، فإنه من أجل العلوم وأغْمَضِهَا وأشْرَفِهَا، وهو أنه أُرِيتَ أَنَّ لكلُّ موجودٍ بموجب أحكام الحضرات الخمس الإلهية المحيطة بتلك مرتبة بل بكل شيءٍ، وقد تقدم ذكرها خمس مراتب:

المرتبة الأولى: اعتباره من حيث عينه الثابتة التي هي عبارة عن صورٍ معلومية في علم الحق الذاتي أزلاً وأبدًا على وتيرةٍ واحدةٍ؛ ولهذا الاعتبار أحكام لازمة للشيء من حيث هو معلوم في نفس الحق ومعدوم بالنسبة إليه.

ثم اعتبار الشيء ثانيًا: من حيث روحانيته، وما من شيء إلا وله روحانية؛ إما ظاهر السلطنة والحكم؛ كالملك والجن والإنسان والحيوان، وإما خفية؛ كالنبات والمعدن وغيرهما من الصور العنصرية وغيرها، ثم اعتباره من حيث طبيعته وصورته.

ثُمَّ إِنَّ الصُّورَ اللازمةَ لكلِّ روحانية على ضروبٍ:

فإن كان الروح مما من شأنه أن يتلبس بصورٍ متعددة في وقت واحد؛ كالملائكة والجن والأكابر من الناس؛ فله حكمٌ، وإن كان شأن ذلك الروح التقيّد بصورةٍ معينة لا يتعداها؛ كجمهور الناس بالاتفاق، والحيوانات عند من يقول إن لها أرواحًا مفارقةً.

وعلى كلا التقديرين؛ فللروحانية أحكامٌ كامنةٌ تلازمها بحسب مظاهرها؛ إذ بتلك المظاهر وبحسبها تتعين الأرواح.

وثم اعتبار آخر: وهو اعتبار الشيء من حيث التجلّي الوجودي الساري في المراتب الثلاث المذكورة، ثم الوصف والحكم الجامع بين هذه الأربعة؛ المتوقّف معرفته على تصوّر الهبة المعنوية المتحصّلة من اجتماع الأربعة، وهو الحكم الأخير الكمال والنفسي الرحامي.

ولما كان اعتبار الشيء من حيث كل مرتبة من هذه المراتب مخالفًا؛ لاعتباره من حيث المرتبة الأخرى.

وكذا اعتبار التجلي الحق في كل مرتبة من هذه المراتب المذكورة يقتضي حكمًا مخالفًا لحكم التجلي الآخر فيما سواه من الحضرات الخمس المذكورة، علم أن معرفة كل واحد من تلك الاعتبارات على الانفراد معرفة العين الثابتة، من حيث كل اعتبار منها في إحدى المراتب الخمس المشار إليها؛ لا يفيد معرفة ما يقتضيه مجموعها من حيث النسبة الجامعة بين جميعتها؛ ولا معرفة الشيء من حيث حقيقته؛ ولا أيضًا معرفة ما يقتضيه الشيء من

حيث كونه جامعاً لها كلها، ظاهرها فيها وبها، ولا ما يلزم تلك الجمعية من الأحكام واللوازم الزائدة على أنفسهما من حيث تعقل انفراد كل منهما عن الآخر.

فإن الجمعية حال حصولها بعد أن لم تكن توجب حدوث ما لم يكن له وجود من قبل، ويستجلب ذلك: تعين تجلُّ من مطلق غيب الذات بحسب تلك الجمعية التي لها درجة المظهرية إذا لم يسبق له تعين في مرتبة من المراتب الأسائية والصفاتية، فلم يتعلّق بتلك الجمعية، وما استتبعه علم ولا إدراك أصلاً.

هذا لو أمكن إحاطة العلم بما يقتضيه كل فرد من أفراد ما ذكرنا من الأحكام والآثار والصفات واللوازم الذي يتلبّس بها لا إلى نهاية؛ فيعرفها متلبّسة بها وغير متلبّسة معاً باعتبار قدم تقيد تلك الأشياء العلوية بوقت ما؛ حال كونها مرتسمة في عرصه علم الحق معدومة لأنفسها؛ لاستهلاكها في الحق، ومقيّدة بالأوقات التي سيقبلها حال تلبّسها بما يتعين لها من الصور في كل موطن وعالم ومقام، ولو فرض هذا لزم أمرٌ مستحيل؛ وهو معرفة الشيء على خلاف ما هو عليه في نفسه؛ وأنه متعذّر ومُحال، فإنه من جملة الأمور المحكوم عليها بالجمعية: هو الوجود الحق المطلق الذي لا تعين له على الانفراد؛ تعيناً يمكن معرفته أو شهوده أو إدراك الأحكام والصفات التي يشتمل عليها غيب عينه على الانفراد؛ وحال اقترانه أيضاً بشيءٍ أو أشياء دفعةً أو بالتدريج، وعلى سبيل التعاقب.

وهكذا كل واحد من أفراد كل جمعية كما سبقت الإشارة إليه، إنما يمكن معرفة ما تقتضيه حقيقته من حيث تعقله مفرداً أو فرض تعقله مجتمعا بشيءٍ أو أشياء؛ مع فرض اتّصال، أو انفصال حاصل وزائل، واستحساب حكم أمرٍ مشترك، أو أحكام تحدث وتتعيّن بين هذه الأشياء المتغايرة في الحقيقة؛ وتعذّره في نفس الأمر واضح عند أولي الأبواب لما أومأنا إليه، فإن معرفة ما يقتضيه الشيء شرط اقترانه مع غير أو أغيار قبل تحقّق الاجتماع لا يكون معرفة صحيحة كما مرّ آنفاً.

ومن عرف ذلك؛ عرف صورة تعلّق العلم بالمعلومات المعدومة والموجودة على نحو كلي، وكيفية تعلّقه بها على النحو التفصيلي على التعين، والفرق في كل ذلك بين علم الحق وما سواه، فافهم.

ومِمّا رأيته في المشهد المذكور والليلة المذكورة المشار إليها: تجليات ذاتية اختصاصية تتعين من مطلق الذات تعين العلم المنبّه عليه بـ ﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾ [محمد: 31].

ورأيت الحكم من كل حاكم على كل محكوم عليه من حيث أصله واحد؛ وفروعه تظهر متنوعة بحسب حال المحكوم عليه حتى تعين الحكم عليه من حيثة خاصة؛ سلباً أو إثباتاً؛ حسناً وقبحاً؛ وإن شئت قلت: إطلاقاً وتقييداً.

وأريتني فاعلاً للأحكام المختلفة من الحاكم الواحد، ومن الحكماء المختلفين؛ بحسب أحوالي وأطواري، وأحوالهم أيضاً حال الحكم، فوجدتني قديمًا حادئًا؛ ناسيًا ذاكراً؛ جاهلاً عالمًا؛ محيطًا محاطًا؛ مفيدًا للكل مستفيدًا من الكل؛ كل ذلك في مشهد واحد، ورأيت ذلك من أعلى صفات المضاهاة، ورأيت كل ما كنت من قبل رأيت، وما لم أكن رأيت، وعلمت ما كنت علمت على غير الوجه الذي كنت علمت، فتجدد لي من وجه العلم بي وبالأشياء؛ كما انتفى عني من وجه آخر تجدد العلم؛ وذلك بعد انعدام كل ما قد كنت علمته على نحو ما كنت علمته، ورأيت وشهدته قبل المشهد المذكور.

ورأيت العلم بالنسبة إلى بعض العلماء ظناً؛ وعين ما هو ظن عند البعض هو بعينه علم يقيني عند آخرين؛ وكل جازم، ورأيت؛ أعني: العلم بالنسبة إلى البعض شهوداً.

وبالنسبة إلى البعض حالاً عارضاً، وبالنسبة إلى البعض صفةً متجددةً يمكن زوالها، ورأيت بالنسبة إلى البعض وصفاً تاماً؛ لكن مقيداً، ومشروطاً، وموقوفاً على وسائل؛ كالزمان والمكان والاستفادة بأدوات التفصيل من لفظ، وكتابة، وإشارة، وتدارك أيضاً بها يتأثى حصول ذلك العلم واستثباته.

ورأيت؛ أعني العلم بالنسبة إلى البعض صفةً له من حيث حسه؛ وبالنسبة إلى البعض صفةً لخياله؛ فلا يتعدى نقوشه عرصة الخيال.

ورأيت بالنسبة إلى البعض صفةً لفكره، وبالنسبة إلى البعض صفةً لعقله المقيد؛ وبالنسبة إلى البعض حالة لعقله؛ بموجب قيود أفكاره وذهنه، أو حفظه وتكرار تصوره للمعلوم من حيث إدراكه له.

وروجدتني آخرًا، ولا علم لي ينضاف إلي، غير أنني مرآة، حقيقة العلم والمراتب جميعها من حيث إن أحكامها تدور حول نقطتي.

ومن جملة المراتب والحقائق؛ العلم الحقيقي المطلق، فمتى حاذتني مرتبته، ظهر بي وفي من العلم بالحق، أو الكون ما وسعه الوقت، والحال واقتضياه، فإنهما وأمثالهما، وإن توقّف ظهورهم عليّ فإن إدراكي يتبع تقييداتهم؛ فإن صادفني العلم حال المحاذاة المشار إليها

منصبًا بحكم ثبوتي في علم ربي السابق على وجودي؛ رأيت علم غيب الحق بعينه ونطقت به وعنه وعن كل ما حاذاني حائِثُ هناك، وهكذا أوجدت خيالي من حيث إرادتي الروحية في عالم الأرواح مع ما يحاذي روحيته بموجب حكم الزمان والمكان وغيرهما من المقيدات للإدراك حائِثُ، وهكذا الأمر في بقية الحضرات الخمس.

ثم إنني رأيت كل من لم يحصل له وقفة بل جلسة في حاق الوسط؛ أعني وسط الدائرة الوجودية والمرتبية مقام المحاذاة التامة بحضرة الحق، ليس له علم صحيح، بل نسبة علم الخارج عن نقطة هذه المقابلة إلى العلم الثابت على النقطة في الصحة وعدم الصحة؛ هو بمقدار قلة انحرافه عن حاق الوسط وكثرتة؛ فقريب وأقرب، وبعيد وأبعد، وصاحب الثبات على النقطة ومالك أمرها هو ميزان الله الأتم، الأعم، الأشمل، الأكمل ليس في العلم فحسب؛ بل في الحسن والقبح، والقرب من الحق والبعيد عنه، والموافقة والمخالفة، والسخط والرضا، والضرر والمنفعة، والشقاوة والسعادة، وباقي الأحوال والصفات الكلية والجزئية الكونية والإلهية.

ورأيت حائِثُ أيضًا؛ أن كل من استفاد من أحد علماء، ولم يتصل العلم المستفاد بالعلم الوسطي المشار إليه، ولم ينسحب على ذلك العلم حكم العلم الوسطي المشترك بين ما يستنى علماء؛ لا يصدق عليه اسم أنه اسم علم، ولا يتجاوز مراتب الظنون والخيالات.

ورأيت حكم العلم الوسطي المشترك إذا انسحب بقصد من صاحبه على الظن وعلى كل ما ليس بعلم من التصورات الذهنية الخيالية صيره علمًا لكن لصاحب التوسط لا لغيره، وإذا انسحب حكمه بموجب حكم المقام ووصف:

﴿كَلَّا لَمِذْهُ هَوَاءٌ وَهَوَاءٌ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: 20] الآية، جعل الظنون من حيث الظاهر علمًا لا من حيث الحقيقة.

فحكم العلم الوسطي في مثل هذا الحكم؛ التصفيرة والتبيضة عند أهل الكيمياء، يحصل الصبغ للجسد المعدني ظاهراً؛ لكنه لا يثبت عند السبك والخلاص، بل يحول بخلاف القسم الأول، فإنه الإكسير الذي يغلب الأعيان، فكما يجعل الإكسير الرصاص ذهبًا حقيقياً، كذلك يجعل هذا العلم الوسطي الكمالي؛ الظنون، والاعتقادات الوهمية والخيالية؛ علمًا عند الكمل لا عند المتوهمين، وإن كانوا مصيبين في بعض تلك التصورات

على سبيل المصادفة؛ إلا إذا قرره الكامل.

كما ورد في الحديث عن النبي ﷺ حيث ذكر أمراً بجملاً امتحن به الصحابة، فوقع في نفس بعضهم بالحدس ما يحدث أنه ﷺ يريد الفاتحة.

فلما ذكر ذلك لرسول الله ﷺ قال له: «ليهنك العلم⁽¹⁾».

فبالترقير والتهنئة صار ذلك الحدس، والظن علم ليس قبل ذلك، فافهم.

ورأيت في هذا المقام أنني صرت من حيث جملتي، وتفصيلي، وباطني، وظاهري علماً فحسب، لم أجد في شيئاً زائداً على العلم، فتعجبت، فقليل لي: أليس أحص أوصاف العلم كشف ما ليس بمعلوم؟ فكل ذرة في ظاهرك تعرب عما انطوت عليه من المعنى الخفيص بها، وكل قوة وصفة يختص بها بواطن نشأتك توضح وتعرب عن أصل معنيتها والجملة الظاهرة، من حيث وحدتها تكشف حقيقة الظهور والواحد الظاهر.

وكذلك الجملة الباطنة تكشف عن حقيقة الأصل الذي هو منبع كل ما تعدد مما بطن، والمجموع بظاهره وباطنه، تعرب عن حضرة الحضرات الإلهية الذاتية، وتدلل عليها وتبرز المكنونات خزائنها، فتحققت بما أريته، وشكرت ربي بلسان ذلك الحال والمقال. ورأيت كل أمر كاشف لأمر ما سواه لي سبحانه علماً، ثم انبسط حكم هذا الشهود دون فترة وزمان في كل ما خرج عني من وجه واعتبار، فلم أر إلا علماً لم أر غيره، قلت: فمن العالم والمستفيد؟ فقليل لي: ظهور عينات أحكام العلم بعضها للبعض بأولية وأخرية: عبارة عن الإفادة، والاستفادة، والأمور الموجبة لتلك العينات والتعددات هي المحجوبة والمكشوف لها.

ورأيت الرائي للعلم في زعمهم وللأشياء، فلم أر أحداً يرى العلم، ولا يعرف ما هو؛ ورأيتني أراه حساً بعيني المحسوسة، ثم وجدته أراه خيلاً أيضاً بعين خيالي وروحاني، لا روحاً بعين روحاني، لا بعين روحي، ثم أريته وجوداً بسيطاً، وعدماً متوهماً ومفروضاً، ورأيت الفرض تقديرًا، ورأيت التقدير في المفروضات تسلفات على الشيء من حيث ما أدرك؛ وعليه أيضاً من حيث إنه غير مدرك للفارض؛ فكان الفرض من جملة تفاصيل أحكام الإمكانيات الخفيصة بالأمر المفروض.

(1) ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (66/1)، وابن الجوزي في صفوة الصفوة (475/1).

ورأيت «المحال» عبارة عن: تعذر تصور بعض المفروضات الذهنية؛ صورةً وجودية خارج ذهن الفارض المتصور.

ورأيت الحكم بالإمكان من لوازم الجهل بحقيقة الشيء المحكوم عليه بالإمكان، ورأيت العلم والإمكان مما يتعذر اجتماعهما إلا باعتبار علم العالم الحقيقي مضمون تصور الظان المحجوب عن معرفة حقيقة الشيء.

ومما يستلزمه من الأحوال التي تلبس بها على سبيل التعاقب شيئاً بعد شيء؛ وإلا فلا إمكان عند صاحب العلم الوسطي بدون هذا الاعتبار المشار إليه، ورأيت العلم، والجهل، والمعدوم والموجود؛ بل والوجود والعدم في عرصة واحدة؛ وجدت فيها الكل في الكل جميعاً وفردى؛ مُركباً أيضاً وبسيطاً.

ورأيت ظني علماً، وعلمي وجوداً، ووجودي عدماً، وعدمي حاكماً على كل وجود، ومرتبتي حاكمة على كل معدوم وموجود، ورأيت العلم رؤية مجردة، ووجدت الرؤية كيفية، ورأيت الكيفية هيئة قاضية على المطلق بالتعين، ورأيت الهيئة نسبة مؤثرة ومنتجة أمثالها، ورأيت الوجود⁽¹⁾ عارياً عن الأثر والحكم؛ إلا بشرط الاقتران مع النسب.

ورأيتني من حيث وجودي وإطلاقي عاجزاً؛ لا أملك لي، ولا للمسئى غير نفع ولا ضرر، ورأيتني من حيث عدميتي ومراتي مالكاً، حائزاً، حاكماً؛ بمعنى أنني فإن في غيري على نحو ما فهم الناس من الفناء⁽²⁾ والاستهلاك؛ بل ذلك من مقتضى حقيقتي ومرتبتي،

(1) يريد به الوجود الثاني: ها هنا هو بقاء البقاء، لأن الوجود الأول هو البقاء إذ البقاء لا يكون إلا للوجود، فعند رفع الثاني رأى البقاء الذي هو الوجود بعد العدم، ولم يعد العدم في هذا البقاء، فعند رفع الثالث عدم العدم ونفي موضع العدم البقاء لأنه متى عدم العدم صار بقاء، وهذا نسميه بقاء البقاء لأن في هذا الشهود أعني الرفع الثاني يشهد العدم والوجود معاً، فيشهد الأحدية، ولها العدم ويشهد الأعيان الكثيرة ولها الوجود، فهذا كما ترى شهود العدم والوجود معاً إذ لم يكن العدم قد فني، ففي الرفع الثالث يفنى العدم الذي شوهده مع الكثرة وعبر عنه بالأحدية، فنسمي فناء هذا العدم بقاء البقاء، فهذا معنى قوله هاهنا: (فرأيت الوجود) أيضاً، وهذا وجود الوجود حقيقة، فكأنه قال: وجدت حقيقة الوجود العارية عن العدم.

(2) الفناء: هو اضمحلال كل متعرض متوهم لا ينتهي إلى غاية محقة، وحقيقته: صدق العدم الذاتي على كل موجودٍ بالعرض في المجاز، وغايته: صادق من العلم يحق كل كاذبٍ من الوهم وهو الهلاك الحقيقي انتهى.

وأقل شيء رأيت فيما رأيت: العلم، لكن بالنسبة إلى غيري.

وأما بالنسبة إلي: حجاباً هو الأعم؛ فأما دون حجاب؛ فلم أجده، وما رأيت من الحيثية المذكورة شيئاً أقل من العلم إلا العالم، ورأيت اطمئنان كل واحد؛ إنما هو بحكم من أحكام العلم ليس بالعلم.

ورأيت العلم المطلق الكلي عين ذاتي؛ فليس أحد يعلم شيئاً إلا بمقدار ما عنده مني، فتسرى وحدتي المشتركة بين الأشياء فيها، والعلم وصفها الذاتي، فيُدرك بي كل مدرك ما يدركه ولا يعلم ما عند كل أحد مني ما يقتضي اتصاله واتحاده بي؛ اتصالاً لا يوجب حجباً عني، وعن الوجه الاعتدالي المعنوي، لكن يظهر في عمله حكم من أحكام سلطنة العلم الحقيقي الخصب بي؛ وهو العلم الإلهي المستعلي على اللدني، بل وعلى العلم الوصفي الذاتي: فيصير هذا الطريق ظنّ الظان، وتصوره الذهني الخيالي علماً؛ بشرط الإذن الإلهي أولاً؛ والتصرف من صاحب هذا العلم الحقيقي ثانياً، وإلا فلا.

هذا مع أنه قد ينتفع أصحاب تلك الظنون والعقائد الوهمية الخيالية بتلك الظنون عاجلاً وآجلاً، ويثابون عليها، ولكن الحق سبحانه من حيث أعلى درجات علمه، وأشرف مراتبها وأفضلها، لا يعد تلك الظنون علماً، ولا يثبتها في كتاب العلم الحقيقي وأهله؛ وإنما يثبت في كتاب العلم ما ارتسم في ذات العالم بنفسه بعينه الثابت المعلوم في علم الحق أولاً بتعين ثانٍ مطابق، ومحاك للتعين الأول الثابت للشيء المعلوم.

وكان ما كان، أو تكون نسبة ذلك الذي أشرنا إليه: إلى مطلق علم الحق؛ كنسبة الجزء إلى الكل، والحصّة من الكل المحكوم عليها بالتخصّص، وإن تنزّه عن التجزئة بالتخصيص والتبعيض، ولهذا قلت: كنسبة الجزء إلى الكل تقريباً؛ للتفهم.

ورأيت علم القلوب؛ أعني: قلوب أهل الله، أصحاب الولاية الذين هم متوسط الخاصة من أهل الله؛ كالبرزخ بين العلم الحقيقي، وبين علم علماء الرسوم.

ورأيت أكثر العلوم المصاحبة للناس بعد الموت؛ إنما هو العلم من حيث كينونته حالاً لازماً بالذات ذلك الشخص أو وصفاً ثابتاً مع إمكان زوال كل ذلك.

ورأيت في الحق سبحانه وبعض عباده شؤناً يقلب العلم جهلاً؛ وإن كان علماً موهوماً، أو شهوداً، عكس ما ذكرت آنفاً من انقلاب الظنون، والاعتقادات الذهنية والوهمية الخيالية بموجب انسحاب حكم العلم الحقيقي علماً، بعد أن لم يكن علماً.

ورأيت أن الثابت: العلم من الناس هو الذي صار علمه ذاته، فاستحال حاله العارض حالاً ذاتياً، ثابت المعنى، دائم التنوع من حيث التعلق، بحسب تنوع أحوال المعلومات على العالم.

ومن غريب ما رأيت كوني رأيت ذاتي قابلة لأن تصير صفة جزئية لزيد وعمرو؛ وحالاً عارضاً لآخر، وذاتاً لآخرين، كما ألحت بهذا فيما مرّ مجملًا، ثم رأيت تخصيص الوجود في كل ما يوصف بالإمكان، تابعاً للعلم من وجه؛ وتخصيص العلم من وجه آخر تابعاً لتخصيص الوجود من وجه، ووجدت العلم من وجه يتشعب من المعلوم في مراتب ظهوراته من الحضرات الخمس فيما تحتها من المراتب والدرجات؛ كتنوع تعلقه بكل معلوم بحسب أحوال المعلوم، كما مرّ.

ورأيت درجات في الحس تنتهي إلى آخر علم الصور، وكذلك رأيت له درجات في عالم المثال المطلق والمقيّد.

وكذلك رأيت له؛ أي للعلم: درجات في عالم الأرواح بحسب تفاوت مراتب الأرواح، وحقائقها، ومقامات مظاهرها.

ورأيت درجات العلم تقل عند الأرواح الغير المقيّدة بالمظاهر من كل وجه.

ورأيت يذوب في مشاهد بعض الذوات، ويضمحل حتى ينعدم عند البعض، وهو إذ ذاك عند الكاملين موجودٌ في حق المعلوم عنده ولا يدري به، ورأيت جميع العلوم الموصوفة بالتعلق بالأشياء؛ إنما هي علومٌ إلهية متعلّقة بالحق، وتختلف في الشرف والسعة والحيطة بحسب المراتب والمظاهر. ورأيت أن العلم الإلهي لا يكون في أعلى مراتبه إلا علمًا واحدًا، وصاحبه هو الموصوف بالعلم الوسطي المنبّه عليه من قبل.

ورأيت العلم يحجب قومًا عن نفسه ببعض أحكامه، ويكشف عن نفسه أيضًا لآخرين ببعض أحكامه، ووقتًا يحجب العالم الذي هو عينه أو صفته، ووقتًا أيضًا يكشفه بأحكامه كما مرّ. وحال المعلوم مع العلم؛ كحالهِ مع العالم في الكشف ووقتًا والحجاب آخر، مع أن المعلوم من وجه منبع علم العالم ومحتده كما مرّ، ورأيت حكم علم الناس على الأشياء؛ بالنفي، والإثبات، والظهور، والبطون، والحقيقة، والمجاز، والحدوث، والقدم، والثبات، والتنوع وغير ذلك، حكمًا نسبيًا مجازيًا من أكثر الوجوه.

ورأيت كل موجود ظاهر الصورة جزئية من صورة العلم الإلهي الكلي، ومعربًا عن

حقيقته؛ أعني: حقيقة ذلك الموجود، وعن حقيقته من الحق، ورأيت تفاوت الصور العلمية بقدر تفاوت الحصص الإلهية، ورأيت أن الامتياز عن الأشياء في هذه المرتبة العلمية؛ إنما هو باستيعابي جميع الحصص الظاهرة والباطنة من حيث ما يخص الحق، للأشياء بأجمعها، ورأيت أن كمال الدلالة على الحق والتعريف له؛ وكذلك الدلالة على العالم والتعريف له موقوف على هذه الحيلة والاستيعاب المذكور.

ورأيت أن كل ما لم يظهر بالأشياء، فظهوره موقوف عليّ، أو هو من خصائص الاسم الباطن من حيث هو في.

ورأيت العلم الذي تحققت به لا يحكم على شيء إلا بذلك الشيء.

فله كما قلت: الكشف، والإيضاح، والتقرير بالتبعية، والإفصاح، ورأيت يتلاشى في أحياناً بمعنى أنه يندرج بعض أحكامه في البعض، فإذا لم يبق إلا حكم واحد؛ تلاشى ذلك الحكم أيضاً، فصار ذاتاً؛ لا صفة ولا حكماً، ورأيتي منفرداً بهذا الشأن؛ وإذا أكمل تلاشي في الكلية فظهرت، وسكت فنطقت.

ورأيت العجز الأخير الحاصل للعلماء بالله والأكابر نازل الدرجة مما رأته، وتحققت به؛ بل بالنسبة إليّ ما لوحث به، وإن كان ما لوحث به دون ما تحققت به بكثير.

ورأيت الجمع مع عدم الحصر في الجمعية أعلى الرتب، ﴿وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: 20].

ثم رأيت أعلى مقامات العلم الحقيقي بطرز غريب يتعذر التعبير عنه، ورأيت أنه على أقسام: أولها علم الإنسان بما شاء الله أن يعلمه بالقوى والمشاعر التي تتضمنها الحالة المزاجية من حيث النمط العام الذي يشترك فيه جميع الناس على ما بينهم في ذلك من التفاوت، وأريد من هذا القسم ما يكون إدراكاً صحيحاً في نفس الأمر؛ ليس بمطلق التصورات، والاعتقادات الإنسانية، فإن أكثرها ظنون، وتخيلات، وأوهام وشبه، وإن جزم أصحابها بصحتها، وإنما أعني كما أشرت إليه: الإدراك المطابق لما هو المعلوم عليه في نفسه، وعلى نحو ما يعلمه الحق من ذلك المعلوم به ما كان.

وفوق هذا القسم: العلم الحاصل لنفس الإنسان بالإدراك النفساني دون واسطة آلة جسمانية، أو قوة مزاجية وفكرية.

وفوق هذا: إدراك النفس ما يدرك بذاتها المجردة؛ لكن مع انضمام مدد من الأرواح

العالية والسماوية.

وهذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم يحصل تارةً: بتنزل من بعض تلك الأرواح على نفس العالم به؛ لصفاء، وطهارة، واستعداد جاذب بقوة المناسبة باتصال ذلك الروح بنفسه، وتنزله عليه.

وتارةً: يكون هذا النوع من الملاقاة بين هذا الإنسان، وبين ما شاء الله من الأرواح بحسب صفاء، وطهارة، وتوجه بشوق يفضي بارتقاء الروح من الحال أو المقام الذي كان مقيداً به إلى مرتبة بعض الأرواح التي تناسبه مناسبة حالية أو صفاتية أو فعلية أو ذاتية أو أمراً متحصلاً من مجموع هذه الأمور: هو حكم المرتبة وصورتها، فإنها حاجزة لوجوه المناسبات الثابتة بين كل متناسبين جمعاً وفرداً كما ذكرت، فافهم.

وتارةً: يظهر أمرٌ ربائي غيبي، لا يعلمه إلا الندر من المحققين، يوجب توجه بعض الأرواح إلى نفس الإنسان، ويوجب توجه ذلك الإنسان أيضاً إلى عالم الأرواح بشوقٍ حاصل من الطرفين لبعض المناسبات المذكورة، فيقع الاجتماع بينهما في بعض المراتب السماوية ويحصل بينهما إفادة واستفادة بحسب المقام، والحال، والاستعداد الجزئي الوجودي، فافهم.

مسألة من كتاب (علم العلم)

سبب الجهل بالشيء؛ هو أثرُ حكم ما به يمتاز المجهولُ عن جهله.

وسبب العلم بالشيء؛ هو غلبة حكم ما به الاتحاد مع المعلوم؛ كان المعلوم ما كان، والعالم من كان، وعلة الجمع الظاهر بين الأشياء والموحد؛ لكثرة امتياز بعضها عن بعض بالحقائق هو الوجود، وعلة الجمع الباطن؛ المناسبة الحقيقية الذاتية الرافعة للتغير كما قلنا؛ سيما مع انضمام حكم المناسبة في الأوصاف والأحوال أيضاً، فإن أحكام الأوصاف والأحوال تسري وتتردد بين هذين الطرفين؛ وهما: الظهور والبطون.

والظهور والبطون: وصفان للوجود الحق من حيث تعقل وحدته وانفراده من حيث ظهوره فيما اقترن به من الأعيان التي هي عبارة عن حقائق العالم؛ والمرتبة تجمع وتحيط. هكذا كل مرتبة بالنسبة إلى ما تحتها، وما تشتمل عليه؛ وكل مرتبة فإنها تظهر الأحكام الخاصة بها، وما تحوي عليه برابطة المناسبة الموضحة حكم الخصوصيات القاضية بالامتياز؛ وسرُّ الوجود الحق الواحد الرافع حكم المغايرة، وهو القدر المشترك بين

الأشياء كما قلنا، والموحد كثرتها، وبه يحصل العلم المحقق، والله أعلم.

نفحة تتضمن التعريف بحقيقة العلم

اعلم أن حصول العلم بالشيء كان ما كان، وكمال معرفته موقوف على الاتحاد بذلك المعلوم، والاتحاد بالشيء موقوف على زوال كل ما يتميز به العالم عن المعلوم؛ بأنه ما في الوجود شيء إلا وبينه وبين كل شيء أمر حقيقي إلهي يقتضي الاشتراك دون مغايرة، وأمر آخر يقتضي تمييز ذلك الشيء عن سواه، هذا مما لا ريب فيه في مشرب التحقيق⁽¹⁾ عند المحققين به.

وقد ينضم إلى هذا الأمر الحقيقي المشار إليه مناسبات أخرى بين الشيء وغيره. وذلك من حيث: الصفات والمواطن والنشآت أو المراتب أو الأزمان؛ إن كان ذلك الشيء وما يناسبه داخلاً تحت دائرة الزمان.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن علة جهل الإنسان بوجوده؛ إنما هي غلبة أحكام ما به يتميزان من الأوصاف، والمراتب، والخصوصيات، ونحو ذلك، فمتى ظهرت غلبة ما به يتحدان، وتزول عنه أحكام التمييز، علم الطالب للمعرفة منها بوجهه وقصده ما رام معرفته من ذلك الأمر كان ما كان.

ثم إن أحكام ما به الامتياز بين الشيئين إن ارتفعت بالكلية كملت المعرفة وصححت، وإن ارتفع بعضها دون البعض، صار ذلك الشيء عند الطالب للمعرفة أنه معلوم من وجه أو وجوه؛ مجهول به من حيث ما سوى الوجود الزائلة أحكامها، الظاهرة عليه حكم ما به يقتضي الاتحاد والاشتراك من حيث هي.

فإن قلت: ما سبب جهل الشيء بنفسه مع عدم امتيازه عنه؟

فنقول: اعلم أن تجلّي الحق سار في كل شيء، وليس هو متعيناً في كل شيء، ولا مشاراً إليه بإشارة عقلية أو حسية؛ وهو سر المعية التي ذكرها الحق في كتبه المنزلة، وأطلع عليها الصفة من عباده في كل شيء، فإنه من حيث ذلك السر⁽²⁾ الذي هو سبب

(1) التحقيق: هو ما يحصل معه القطع الذي يستحيل معه وجود النقيض، وحقيقته: وجدان وجود في كشف يستحيل معه الستر الموجب لتوهم الغيب، وغايته: بلوغ يوجب الوقفة؛ لاستحالة توهم مطلوب سيحصل انتهى.

(2) السر: هو ما يخفى في البيان، وحقيقته: معنى يُعجز عن تصور ما هو الفكر البشري، وغايته:

وجوده، والمقيم له غير متناهٍ ولا متقيدٌ باسمٍ أو وصفٍ أو مرتبةٍ أو غير ذلك، وهو: أعني ذلك الشيء، من حيث تعينه، وتعين الإشارة إليه عقلاً أو حساً؛ جمعاً وفرداً؛ تلحقه أحكامٌ واعتباراتٌ يقتضيها لذاته؛ بشرطٍ أو شروطٍ حسب حاله أو مرتبته، والأحكام والاعتبارات المشار إليها؛ إما تنضافُ إلى الحق من كونه لها واحداً، وتُسلبُ عنه من حيث إطلاقه وأحديته؛ وينضافُ إلى سواه من حيث ما تقتضيه خصوصية كل فردٍ من أفراد الأشياء المسماة بالممكنات، وما يتبع كل ماهية منها من اللوازم والأحوال وخَوَاص كل ذلك.

فاللوازم والأحكام المختصة، بكل عينٍ عينٍ؛ هي المانعةُ له من معرفة حقيقته بدون اللوازم، فمتى غلب حُكم الحقيقة من حيث حقيقتها أحكام اللوازم؛ عرفت نفسها متعينة من حيث الامتياز الحقيقي الثابت بينها وبين الحق، فالمعرفة بمرتبة الحق وأحكامها تحصل للإنسان من معرفة نسبة مرتبته من مرتبة الحق والأحكام بالأحكام، فافهم هذا، فإنه من أدق العلوم وأغمضها وأجلها قدراً وأشرفها، والله المرشد.

نعت الوارد الإلهي

بخطابٍ كليٍّ عليٍّ

فكان من جملة، ذكر أن قال: معنوية كل شيءٍ يستقرُّ عنده حكم العلم الحقيقي من ذلك الشيء؛ كان العالمُ الحقُّ أو غيره؛ بشرطٍ: أن يكون علم الغير موافقاً لعلم الحق في ذلك الشيء، فإنه ما لم يكن علمُ العالم من الخلق كذلك لم يكن عالماً، وهذا مُرادنا بالعلم الحقيقي، وإلا فأكثر العلماء مُستقرُّهم في معرفة الشيء بعد تعدّي صورته إنما هو معنى من معاني صفاته أو خواصه؛ لا معنويته التي هي عبارة عن الحقيقة صاحبة الخواص والصفات واللوازم.

ثم نقول وصورة كل شيءٍ ما يتعلّق به الإدراك الأول، ويستدعي التعدي منه إلى طلب معرفة ما وراءه بالنسبة إلى طالب غاية كل شيءٍ حال طلب معرفته من حيث الحقيقي، فافهم.

نفحة إلهية كلية

بوارد ورد في أواخر صفر سنة ثلاث وستين وستمائة؛ يتضمن التنبه على سرّ القدر؛ وصورة تلقين الحجة الحقيقية، وسر شرات جملة من أمهات الشؤون وصورتها إلى الحق وإلى الإنسان الكلي؛ وسرّ التقديس⁽¹⁾ والتسبيح في أعلى مراتبها وبأشرف ألسنتها والسنة المقدسين؛ وسرّ الأولية والأخرية، والظهور والبطون، والعلم المحيط.

وكذلك الإحاطة الذاتية والفرق بين نسبة كل ذلك إلى الحق وإلى الإنسان الحقيقي الكلي؛ ويتضمن هذا الوارد كشف أسرار آخر ومراتب غير ما ذكرت ترجمته، فاعلم ذلك.

قال الوارد المأمور بالتعليم والتذكير والتلقين: متى أفلقتك المطالبات أو المعاتبات الإلهية والكونية؛ فخطب ربك ناشراً بين يديه بعض ما أنعم به عليك؛ لا مجادلاً ولا عجاجاً وقل له: يا رب! هذا الذي تراه في، وتريده مني؛ إن كنت جاعله ومُنشئه في فلا تنسبه إلي؛ لأنه لا يمكن أن يصدر مني إلا ما أوّذعته وخزنته في نسخة وجودي؛ لأنني لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرراً إلا ما شئت لإضافته إلي لما تراه وتريده.

وإن كان الذي هو في ليس بجعلك مع ثبوت أن لا إله غيرك؛ فهو إذن من مقتضى حقيقتي التي تعلق علمك بها أولاً بحسبها؛ دون أثر حاصل أو متجدد من علمك فيها؛ وإذا لا يمكنني أن أكون على خلاف ما تقتضيه حقيقتي؛ فلا تطالبني بالظهور بما ليس في مجعولاً وغير مجعول؛ وكيف توصف حقيقتي وأحكامها بالجعل؟ وحقيقتي عبارة عن صورة علم ربي بي أولاً وأبداً دون زيادة ونقصان وبحكم وجوب عارٍ عن كل إمكان.

بل أقول: حقيقتي عبارة عن صورة علمه بمطلق ذاته التي لا يتعلّق إطلاقها بوصف ثبوتي ورؤيته لها في شأن جامع بين هذه النسبة الإطلاقية المعروضة، وبين صور سائر شؤونه وأحكامها التي لا تحصر ولا تنهاى، وإلى هذا الشأن الجامع الإشارة بي وبـ «يا

(1) التقديس لفظ متمكن ناشئ عن الهوية التي هي منزهة عن كل شيء يشارك في المثلية، وهذه الهوية مثل لما فتقدس وينشأ هذا الاسم عنها بغير واسطة، فالتقديس والتسبيح والتنزيه تنشأ عنها مع عدم الوسائط لكنها تبتدئ بنشأ التقديس أولاً لأن الهوية تشتمل على كل شيء وكل شيء حي إذ لا خروج لشيء عنها فهي حية، وهذا الحياة بالماء والحياة والماء موجب للتقديس والتطهير، فوجب أن يكون التقديس في صفة أولية النشأ إذ النشأ عن تمكين القدرة.

ربي»، وهو أول مفتاح الغيب، وتفرّع منه أربعة تغيّره من وجهٍ ولا يغيّرهما هذا الشأن بوجهٍ أبدًا، ولا تفرّع عنها إلى أبد الآباد؛ فهو هي من كل وجه، وليست هي هو من كل وجه؛ بل من بعض الوجوه، فحقيقة هذا شأنها، كيف يصحّ ويصدّق عليها اسمُ الجعل؟

فإن قيل بلسان، بعضُ الحجج: حقائقُ الأشياء، وإن كانت متفرّعة عن الشأن الجامع المذكور ولوازمه المذكورة، فإنها أصولٌ ومقدماتٌ، وآباءٌ وأمّهاتٌ، والسنةُ الخطاب، والصورُ الباقية والناشئة من الأعمال التي بسببها تقع المعائبُ، وتتوجّه المطالبات بنتائجٍ وشرائط؛ فالجعل فيك مما يتشخص علمًا وصفةً لم يكن له من قبل ذلك وصف أصلاً؛ بل كان عندك قبل الكمّ والكيفِ واكتسابِ الحكم والوصف، وخرج من صفة تقديسه عن كل وصف إلى ما كيفته وصبغته به.

فأقول: الصابغُ مني لما حلّ فيّ بعد تعيني فأصدره مكيفًا مصبوغًا؛ هل هو أمرٌ وجوديٌّ مجعولٌ فيّ أم هو شيء غير مجعول؟ إن كان أمرًا وجوديًا؛ فيمّ قبلته على هذا الوجه حتى كان منه وبه ما تذكرون، ويعود الكلام في المقبول بنحو ما مرّ، وإن كان شيئًا غير مجعول؛ فما حيلتي فيه؟ ولا مندوحة لي عنه، فإنه من مقتضى حقيقتي وكوني.

أيضًا: فهبْ أني أكنم مثل هذا ممن لا يعرفه كي لا يعرفه، وأغالط فيه بموجب الأمر والحكمة؛ لا أكنم هذا عنك وأنت أشهدتبه وأريتبه؛ ثم عرّفتني ما مرة شهودًا وكفاحًا؛ إن هذا سرٌّ قدرك؛ وإن المطلع عليه غيرُ مطالبٍ ولا محجوج؟ ولو لم يكن الأمر كذلك لم تظهر الفائدة من الاطلاع على هذا المقام، ولم يتميز من شهد هذا وعرفه ممن لم يشهده ولم يعرف؟

وغاية ما في الباب أن يُقال: إن الذي قلناه بلسانِ الأمر، والحجّة، والمُعابّة، والمُطالبة، والتّعريف، والإنذار، والبشائر، وغير ذلك هو من مقتضى حقيقتنا التي لا مندوحة عن حكمنا لنا في مقابلة ما اقتضت حقيقتك ذكره وفعله.

فأقول: فقد فلجت حجتِي؛ فإن البعضَ تابعٌ للكلِّ، والفرع ظاهرٌ بصورةِ الأصل؛ وكذا قيل لنا: «فَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَكَسَى آدَمُ فَكَسَتْ ذُرِّيَّتُهُ»⁽¹⁾.
«ولولا حواء لم تخنْ أثنى زوجها»⁽²⁾.

(1) رواه الترمذي (267/5)، وذكره القرطبي في تفسيره (315/7).

(2) رواه مسلم (1092/2)، وأحد (349/2)، أبو الشيخ في العظمة (1584/5).

فإذ لا مندوحة عن أحكام الحقيقة، ولا عدول هناك عنها ولا تبديل، وقد حقت الكلمة ولزم الحكم، فكيف يمكن غير ذلك هنا ؟

وهذا فرعٌ تابعٌ وبحسب الأصل ظاهرٌ ويانعٌ، نعم! وبشهود مثل هذا ومعرفته والاحتجاج به يظهر، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9].

فبِمَ اعتذر أيضًا عند علمي عن حكمٍ علميٍّ، وشرته، وأتميز وتتميز شؤوني من وجه عن المعوز الجاهل الذي لم يستعد أن يكون مرآةً لذاتك، ومرآةً لكلِّ ما فيك، فتنتطبع فيه صورتك وصورة علمك الذاتي وحجتك البالغة شامًا، فإنك تعلم أي أعلم أن علمي هذا ليس موهوبًا ولا مكتسبًا ولا لدنياً ولا منزلاً؛ بل أقمّنتي بحكم حبك لي بل بحكم حبك لنفسك؛ في مرآة لعين علمك الذاتي الأزلي، فانطبع في منه بمقدار صحة المسامحة، والمحاداة، وسعة دائرتي في مقام المضاهاة وفي مرتبة إطلاقي أيضًا التي لا أتميز فيه عنك.

ثم إنك سبحانه تبدي من علمك المنطبع في بلسان الترجمة ما يستدعيه كمال الوقت والحال، وحكم الغشاوة والمقام، وما تقاضاه الاستعدادات المتلقية والأرواح القابلة منك بي من حيثُ تعلمُ وأعلمُ، ومن حيثُ لا تعلمُ إلا الأرواح، وقد شرحت لفظة بي، وربّي اعلم.

إلهي! هذه ترجمة تضمنت ذكر بعض إحسانك إليّ وإيفائك عليّ بلسان الشكر، والتذكّر، والإشمال لا المحادلة والاحتجاج والانتصار، فبحقك عليك، وبحق ما تحب أن يقسم به عليك أو يتوسّل به إليك من أسائلك، وصفاتك، ومبدعاتك، ومكوناتك ما علم منها وما لم يعلم، وبحق عنايتك في حقّي التي لم أرَ مثلها ولم أسمع إلا ما عفوت عن إذلالِي، ورحمت عجزِي وإذلالِي الذي لا يعرفه مني غيرك؛ إذ لولا ذلك العجزُ لانسلمت عن بعض مقتضيات حقيقتي الغير مناسبة لبعض المراتب من بعض الوجوه؛ وينسب بما يناسب بشرط تضمنه رضاك الأعلى الأتم، لكن حقت الكلمة ولزم الأمر؛ وغير الواقع عندي مستحيل، وإن فُرِضَ إمكانه ووجوبه، والسلام.

مناجاة ربانية

إلهي! قدّستك حقائقي التفصيلية بالسنة أفعالها وصفاتها، وقدستك جملتي الكلية بتنوعها في ملابس حالاتها، وقدستك حقيقة جمعي القديم بلغات إحاطاتها عن كل تنزيه

وتقديس نسبه إليك أهل التقيد مما يفهم أو يوهم لإفراز شيء عنك، أو نفي أمر ووصف حال عن جنابك إلا ما يفنيه حيث يفنيه؛ وباللسان المقيد الذي به وَقَعَ النفي عند المنفي عنده، وبالنسبة لمن استرشدته.

بل أقول: أنت المنزلة عن الانحصار في كل قيد وإطلاق، كما أنك المقصود بكل اجتماع وافتراق، وأنت المعبود بالاتفاق، لك الكمال المستوعب كل حال، وحكم، ووصف؛ وأنت المعنى المحيط بكل كلمة وحرف، وأنت الأول يطلب بروزك من مكن غيبك، وإطلاقك وأحدية جمعك، وإدماجك لتكميل مراتب الوجود والمعرفة وما يلزمهما من أسائك وصفاتك، وكل ذلك وسائل حصول كمال الجلاء والاستجلاء؛ اللذين هما عبارة عن ظهور ذاتك ورؤيتك لأنها في شأن سبق في علمك الذاتي ظهورك فيه متعيناً بحسبه؛ متنوعاً بموجب حكمه ومذهبه، وليظهر كل فرد من أفراد شؤون مجموع الأمر كله بصورة الجمع، ووصفه، وحكمه بحيث يضاهاى كل شأن من الشؤون؛ الشأن الكلي الذي اخترنا أنفاً أنه مفتاح مفاتيح الغيب، وأنت الآخر بأنها حكم كل ظهور من ظهوراتك في مراتب مظهرياتك؛ لتقيد كل تعين من تعيناتك، وبالنسبة لما حدّدته بقلمك الأعلى بحرف إلى قصور الشؤون، بحصرها، وقيدوها، وتناهي قبولها، وعدم وفاء استعداداتها؛ لقبول ما لا يتناهي إلا بالتدرّج، وعلى سبيل التعاقب؛ عينت نسبة الأخيرة؛ فصارت وصفاً لكل جلوة، وتعين من تجلياتك باعتبار حصول القصور والمستور أيضاً من كل تنوع وتعين وظهور.

اللهم أنتَ الناطقُ رمزاً وتصريحاً بنفس ظهورك؛ كما أنت الصامت من وجه بيطونك في أحدية جمعك؛ وأنت بكل شيء عليهم يعني: ذلك الشيء المعلوم من حيث تبعية علمك له؛ لتعلقه به بحسبه، ومن حيث ارتسام كل شيء في عرصة جنابك الذاتي أيضاً، فنفس علمك بنفسك هو نفس علمك بكل شيء؛ إذ لا خروجَ لشيء عنك؛ لأنك المحيط دائماً وعلماً، والمتعين في كل ما يسمى شيئاً وجوداً وحكماً.

إلهي! أنا الناطقُ الظاهرُ من حيث حبك لي، فإنه أنطقني، فلك الحمد والعتبى.

كما أن شهود إطلاقك، واستهلاك كرتي في وحدتك الكبرى، وقيامك عني بعد التحقيق بالمعرفة والشهود بكل ما كان منسوباً إلي وظاهراً بي دوني؛ بسرّ الحجابية العظمى أسكتنتني؛ فأنا الباطن أبداً والظاهر أنت؛ وأنا الأول من حيث المطلوبة باعتبار

تعلّق إرادتك بإيجادي حال كوني لم أكن شيئاً فكيف مذكوراً ؟ وأنا الآخر من حيث صورتي الجامعة المحيطة، ومن حيث إني العلة الغائية التي هي على التعيين مقصودة؛ بل أخبرني يا رب غير مرة أنني الآخر، وأخبرتني بأن هذه بشرى لك؛ فأراي آخر عبيد الاختصاص، ولا أعبر عن آخرتي بأكثر من هذا؛ ولو قطع البلعوم، وأنت العليم، وقد اتم معنى حكم المضاهاة في معنى الآية.

فأقول: إني بكل شيء عليم؛ لأنك حقيقتي بمعرفتك وشهودك. فمن عرفك هكذا؛ أعني: كما عرفتك، فقد عرف كل شيء لما تبين أنه لا خروج لشيء عنك، ولا تجزئة في العلم بك ولا تبعض.

وسمياً بالنسبة لمن فاز بالتجلي الذاتي المحيط المطرد الحكم المتعلي عن كل تجلٍ تعين من مرتبة وصف ما أو اسم؛ فسر علمي بك وسمياً من حيث الأمر الرافع للتعدد بيني وبينك يسري في كل معلوم ويصدق في حقي ما يصدق في حقك من الأوصاف.

كما أشرت إلى ذلك في الكتاب الكريم بقولك:

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255] فثبت لبعض عبيدك

المضاهاة والمشاركة في عين علمك بالاستثناء المنبّه عليه؛ والمنة لك.

إلهي! إليك الاعتذار بلسان الأدب والتحقيق والرغبة بموجب أمرك لي في أن تعجل خلاصي؛ كما أمرتني حال التجلي الذاتي كفاحاً من كل حال هو قيد وحصر متعلق بكل حدٍّ وطور ومقام وحال وأمر، وأن لا تبقيني معي، ولا تتركني رهن قيودي؛ بل أطلقني واستخلصني بالكلية لك، وخُذني مني، وكُن لي عوضاً عن كل شيء وعني.

وبدّد شلّ النار، وبدّل بالنور النور حسبما تنهني على التجلي والتحقيق به؛ بل حسبما تعلمه في أعلى درجات علمكم وأتمّها وأكملها؛ إنك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأنت العليم القدير.

لَوْ لَمْ تُرِدْ نَيْلَ مَا أَرْجُو وَأَطْلُبُهُ مِنْ جُودِ كَفِيكَ مَا عَلِمْتَنِي الطَّلِبَا

وعندما فرغت من كتابة هذا الوارد قيل لي: أتدري ما أنت وما سبب حبنا لك؟ قلت: ما أدريه، بالنسبة إلى علم ربي لا يوصف بالدراية.

فقيل لي: أنت عبارة عن هيئة اجتماعية وقعت بمقتضى الذات مع عدم عروها عن حكم قصد مخصوص وطلب معين لتلك الهيئة، ذلك الطلب هو العناية.

وتلك الهيئة تحصلت من اجتماع الشؤون الذاتية التي لا يمتاز كل فردٍ منها عن الذاتِ إلا بتعيينه وخصوصيةٍ فيه غير معللة؛ تقتضي تلك الخصوصية ظهور الذات السارية في الكل فيها بصورةٍ مخالفة؛ لظهورها في أمثالها من الشؤون.

وتمتاز الذات عن الشؤون بإحاطتها بكل شأن وبأنها عين كل واحد منها من كل وجه، وليس كل منها عين الذات من كل وجه لما ذكر في الخصوصية التي يميز بها كل شأنٍ من غيره؛ ولعدم الإحاطة بسرّ الوحدة الشاملة.

ثم إن هذه الهيئة المتحصلة المذكورة اشتملت على كليات جميع الشؤون وجزئياتها؛ أي على جملها وتفصيلها.

وهذا الجمع والاشتغال وقع على وجهٍ مناسب، وهيئة معتدلةٍ بحانسة سر السعة، والإحاطة اللذين هما من خصائص أحدية جمع الجمع الإلهي، وهذه الجمل التي حوتها هذه الهيئة المذكورة تعينت من مطلق الغيب الذاتي أعيان أمهات الأسماء، والصفات المضافة الآن إلى الحق وإلى ما يسمى سوى، وبأحكامها تعينت الأسماء التابعة التفصيلية، وما تعين بها، وبالأسماء من التجليات والأحكام والنسب والإضافات.

فجملة تعينت بها الأولية وما يتبعها من الآثار، والأحكام، والأسماء الإضافية والنسبية، وجملة تعين بها سرّ الظهور ولوازمه، وجملة تعين بها سرّ الجلال⁽¹⁾ وما لزمه وتبعه من آثار العظمة، وأحكام الهيئة والقهر والحيرة والضلال، وما يلائم البواطن والظواهر من

(1) إن الجلال حضرة لا تفتقر بالمشاهدة لأنه اسم ظهر الله به مخصوصاً بالثنوية وهو صكين اسم الجميل فتظهر عليه صفة في حال الناظر والمنظور ليحصل له هيئة وخشوع مع محبة فالجميل للمحبة، فلما رفع الحب إلى مقام أعلى من موطن المحبة الذي هو الظاهر. فازداد الاسم صلة بغير زوال عينه، ولما كانت هذه الصفة لا تفتقر بالمشاهدة وهي الجلال خرج الشاهد في شهوده من مقام إلى مقام لأنه لا يتغير عليه صفة إلا بخروجه من محله في شهود واحد، فالجلال مختصة بالله دون الجميل وغيره لكونها تنشأ عن التعظيم وكل تعظيم ناشئ عن عظمة الله تعالى، وإذا حصل للشاهد شهود في خلق واحد يكون هذا الشهود أشد صكيناً من الشهود الواحد، والتمكين عبارة عن الاستعلاء لكن الاستعلاء على ضربين: استعلاء وصف واستعلاء معنى، فالعارف الكامل له استعلاء الوصف ويتعالى عن استعلاء المعنى إذ استعلاء المعنى هو على بني الجنس بشرط الاستقلال لجهة دون جهة، والعارف لا جنس له ولا حصر فيحل عن هذا المقام المعنوي، ولما كان هذا العارف متصفاً بالاستعلاء اتصافاً فأخرج من مقام الشهود إلى مقام الجلال.

الأحوال، وجملة تعين بها سرُّ الجمال الذي يتقاضى المحبة ممن ظهر له ذلك، وتعين بها أيضاً هو وما يتبع المحبة من الأحوال، والأوصاف، والأحكام، والأمور الملائمة للبواطن والظواهر في الحال الحاضر، والمآل، هكذا إلى آخر جملة تستلزم ظهور تَمَمَّات التفصيل في النسخة الخارجة من وجهٍ عن هذه الصورة المدبجة الإنسانية.

ثم ظهر بمجموع الهيئة الإحاطية من مطلق الغيب الذاتي سرُّ الكمال المستجن في مقام لا مقام؛ ولا وصفية ولا حكمية ولا اسمية.

وتعين بها أيضاً التجلي الذاتي الجامع بين البطون والظهور، والأولية والآخرية، والإطلاق والتقييد المتعين في هذه الهيئة بحكم كلِّ شأنٍ ووصفٍ؛ وسرُّ كلِّ هيئة وشرتها، وتعين الغيب والإطلاق المفروضان للذات في مقابلة ما ظهر للأرواح والصور، فشاهد وعلم وأوضح من سر هذه الهيئة، والشأن ما ظهر لمن ظهر.

والحبة تتعين بحسب الهيئات المؤاتية؛ لظهور الذات بكمال الجمع وتتفاوت قوة المحبة وضعفها بحسب المناسبة وسعة الدائرة وحسن القبول وتناسب الوضع والترتيب الاعتدالي الواقع بين الشؤون المجتمعة.

وتلك الهيئة المتحصلة من اجتماعها، وكل هيئة واجتماع من وجه أول ومظهر؛ وما يتصل ويتعين به من مطلق الذات هو آخر وظاهر؛ لأن المظهر حكمه حكم المرأة، فالمرأة إذا امتلأت بما ينطبع فيها لا تُرى؛ وإنما يُرى المنطبع فيها.

فلهذا قلنا: كلُّ مظهرٍ باطن، والظاهر هو المنطبع، هذا مع أنه: أعني المنطبع من وجه باعتبار تقدمه على حالة الانطباع باطن هذا الظاهر وروحه، وباطن الباطن ما يعلم مجملًا من غيب الذات بواسطة ما تعين منها، باعتبار أن وراء هذا المتعين أمرًا تعينه مسبوق بلا تعين؛ وقد تعين من هذه الحيثية.

وعلى هذا الوجه في عَرَضَة العلم أو الشهود أو هما معًا.

ثم قيل لي: اعلم أن في حضرة الجمع الذاتي ما يستحق المحبوبة، وفيه ما لا يستحقها، والقرب المفرط حجاب؛ وسيما من حيث سلطنة الوحدة التي يستهلك فيها كل وصف وحكم؛ بل كل عدد محدود.

فإذا امتاز في جملة ما من الشؤون ما يستبعد، ويقضي أن ينطبع فيه ما يستحق المحبوبة من بين مجموع الأمر كله على وجه؛ يتأتى معه الجلاء والاستجلاء الملائم بحيث يشهد

الأمر نفسه في المحلي المناسب؛ المسمَّى بالهيئة المتحصلة على وجه معتدلٍ مناسب الجمع والوضع والترتيب على ما بين تلك الشؤون المجتمعة من الاختلاف؛ وظهرت الموازنة بين المختلفات بحيث يحتفظ بأحادية جمعها صور اختلافاتها، ظهر حائِثُ سلطان الحب، فأحب الشيء نفسه فيما امتاز عنه بوجه، فسُمِّيَ بسبب ذلك الامتياز غيرًا من وجه، وقد كان عيَّنًا، وإنه من وجه آخر أيضًا كذلك.

فالانحراف بالغلبة والمغلوبة، والظهور والخفاء؛ كتواء المرأة وتقعيرها، وصداها وتشعيرها الواقع في صفحة الاعتدال الخصب بوجه المرأة، وكل ذلك مظهر غلبة حكم الكثرة والاختلاف؛ كما أن الاصطحاب وتساوي أجزاء سطح المرأة بحكم الاتحاد مظهر حكم الوحدة المستجنة في الكثرة، ومظهر حكم التناسب الاعتدالي.

وهو: أعني هذا المجموع صفاء وصقال؛ يستلزمان انطباع ما يقابل به المرأة، وفي المقابلة، والمسامة، والمحاذاة أيضًا: انحراف واعتدال بطرزٍ غير ما ذكر، ويتفاوت كمال الانطباع ونقصه بحسب القرب من حاق الوسط؛ الذي هو مركز دائرة مجموع الأمر كله وبعده؛ معنىً وروحًا وحسًا ومثالاً؛ وجميع المراتب بين المركز والمحيط المشار إليهما.

فمن وقعت نقطة مرتبته من الدائرة الوجودية الكلية حيث مركزها؛ صَحَّتْ له المحاذاة والمسامة المستقيمة والاعتدال التام؛ فظهر وانطبع فيه الأمر على التمام، وهذا حال القلب الذي وسع الحق؛ لسعة التي ضاق عنها كل موجودٍ سواه.

ومن انحرف فبمقدار قرب نسبته وبعدها من هذه المساماة والمركز الأصلي والاعتدال الحقيقي تتعين حصته من الصورة والكمال، وبين هذا المحيط والمركز تتعين مراتب العالمين أجمعين من حيث صورهم وأرواحهم ومعانيهم وأحوالهم ومراتبهم، علمًا وعملاً، ظاهراً وباطناً، عاجلاً وآجلاً في كل عالم وموطن ونشأة ومستقر ومقام، والحمد لله الوحدة.

تنبيه ريانِي ووارد عرفاني

من كتاب علم العلم تلحق فيه إن شاء الله تعالى:

صور الأشياء في العلم من كون العلم صفة الموجود الحق، أو نسبة من نسبه، ليس كصورها في الوجود الحق من حيث قولهم: الأشياء لم تزل مرتسمة في ذات الوجود الحق؛ لأن صورها في الوجود الحق صورة واحدة؛ فهي من حيث وحلتها كائنة في الوجود دون

تعدّد شيء منها فيه، وهي في حضرة العلم كائنةً كينونةً تعيّن وتفصيل بالنسبة إلى العالم فقط، ووجود كل منها من حيث معقولية تعينه وتخصّصه فيما بعد كائن معها؛ حكمه حالئذ حكمها، فافهم.

ومطلق الظهور؛ حكماً للأشياء، ومطلق الظهور؛ عيناً للوجود.

وتعين الظهور الحكمي بالتميز المشهود.

وتعين الظهور الوجودي في كلّ مرتبة من المراتب التي اشتمل عليها العلم بالنسبة إلى الوجود المطلق من وجهٍ مخالف؛ لظهوره بعينه في مرتبة أخرى، وحكمه أيضاً في مرتبة مغايرة لحكمه في مرتبة أخرى.

وإن حصل الاشتراك في الظهور بأمر جامع غير الذي به امتاز كل منهما عن الآخر، فالثابت بشيءٍ في شيءٍ من شيءٍ بشرطٍ أو شروط، أو المتفتي عنه لا يثبت عنه لعدم ذلك الشرط أو الشروط؛ مرتبة كان الشرط أو حالاً أو زماناً أو مكاناً أو غير ذلك.

وأحكام الوجود من حيث كل تعين، وبالنسبة إلى كل معين من المراتب والأحوال ونحو ذلك لا نهاية لها من حيث التفصيل، وإن تناهت الأصول وانحصرت.

والتجدّد؛ تارةً: يكون صفةً للشيء الممكن بالنسبة إلى إدراكه الخاص في نشأة خاصة، أو حالة معينة، أو زمان موقت.

وتارةً: صفة للوجود لا مطلقاً؛ بل بشرطٍ ارتباط خاص بعينٍ ممكنةٍ من الممكنات التي لا نهاية لها، فتعلّق الإدراك الجزئي يحدث بالنسبة إلى مُدركٍ جزئيٍّ أو إلى مُدركٍ كليٍّ بسترٍ حكمٍ أو حالٍ، أو أمرٍ من الأمور التي تخصّصه في كل تطوّرٍ من تطوراته الواقعة في الغيب الإضافي، والشهادة والمقام الجامع بينهما، فافهم.

وأمعّن النظر فيما ذكرت لك تستشرف على أمر يهولك منظره، ويطيب لك خبره إن شاء الله تعالى.

نفحة إلهية كلية

تختص بسرّ العلم⁽¹⁾ والخبرة والفرق بينهما

معرفة الأشياء قبل وقوعها وكيف تقع؛ تكون علمًا في أول درجات كمال العلم؛ لتعلّقه بها من حيث حقيقتها، وهو المعبر عنه بمشاهدة المفصل في المحمل، فإذا علمها بعد ظهور حقيقتها في مرتبة روحانيتها، ثم مثالياتها، ثم صورتها الحسية؛ فقد تمّ علمه بها ويكون علمه حائضًا خبرة، وسيما في حق من لم يفارق كل واقع في حال من الأحوال؛ بل كان مصاحبًا له مصاحبة ذاتية علمية، دون ملاسة ولا مازجة، فافهم.

نكتة

من بارقة العلم بالوجود والنفس والعلم ونحو ذلك من الأمور التي كثر البحث فيها بأنها شيء ما غير وبأنها ما هي على التفصيل والتعيين شيء آخر. والظاهر الجلي؛ إنما هو معرفة كون كل منها شيئًا ما، وإنها ليست أمورًا عديمة؛ وليست الصعوبة في معرفتها بهذا الاعتبار، وإنما الصعب معرفتها بالاعتبار الثاني؛ وهو

(1) السر: يطلق ويقال سر العلم بإزاء حقيقة العالم به، ضمير به لله.

قال قدس سره: «سر العلم هو حقيقة العلماء بالله لا يغيره من الأسماء».

فإن السر في دلالة على معلوم علمه المضاف إليه بجمع الأضداد بالحكم في العين الواحدة، فحقيقة العالم بالله بجمعه بين الأضداد دلت على الحق الجامع بينها حتى علمته نسبة هذه الدلالة، والحق بجمعه بين الأضداد فيه دل على حقيقة العالم به الجامع بينها علمها فأوجدها على نسبة هذه الدلالة، فإن العالم بالله تعالى أن يعلم الحق بدلالة السوى.

وسر الحال: بإزاء معرفة مراد الله تعالى فيه وهو كون الحق من حيث كونه عين سمع العبد، وبصره، ولسانه، ويده، دليلًا على نفسه تعالى، ولما كانت هذه الدلالة للعبد من حاله، أضيف السر إلى الحال، ويكون الدلالة من الحال وقع الالتباس. حتى أنا الله، وسبحاني، ونحو ذلك، وأما مراد الله، فهو دلالة تعالى على نفسه حسب خصوصية حال العبد عند كونه تعالى حين سعه، بصره ولسانه، ويده.

وسر الحقيقة: بإزاء ما تقع به الإشارة إلى كل شيء.

وهو حقيقة الحق في كل شيء، والعلم بأن لا جود في الكون ولا أثر للحال فيه، فإن العلم يزيله والحقيقة تأباه؛ إذ لا يتصف بالحال ما لا يتصف بالوجود، ولا بالعدم فلا تقع الإشارة إلى كل شيء إلا بحقيقة الحق فيه، فافهم، فإن الأسرار غامضة.

معرفة حقائقها؛ المعرفة التامة المحققة التي لا ريب معها؛ فإمّا بالبرهان، أو ما قام مقامه. الوضوح يتعدّر تعريفه، أو إقامة البرهان عليه، ليس بقولٍ سادّ، فإن الواضح البديهي؛ إنما هي المعرفة الأولى بالاعتبار الأول ولا كلام فيها، أو قل: إنها عبارة عن الإحساس بالوجود وإدراك شيعته، فإن من عنده أدنى عقل لا يَنزاع في ذلك ولا يرتاب، ولكن الصعب إنما هو المعرفة الثانية، بالاعتبار المذكور آنفاً؛ أعني: معرفته من حيث حقيقته المتميزة بذاتها عن غيرها، ولا شك في صعوبتها؛ ولهذا كثر اضطراب الناس فيها واختلفت آراؤهم واشتدت حيرتهم، فلو كانت معرفة الوجود والعلم والنفس كما زعم القائل بديهية، لما وقعت حيرة ولا حصل نزاع؛ لأن البديهي عند العقلاء ما لا يقع فيه خلافٌ ولا نزاع، وهذا ليس كذلك؛ فليس ببديهي قطعاً، فافهم.

ولما كان ما سوى هذه الأمور من المعلومات التفصيلية نسبتها إلى هذه نسبة الفروع إلى الأصول، وتعدّر على أكثر الخلق معرفة هذه؛ سرى الخلل فيما هو فرع عليها وتبع لها؛ لأنها المرجع والمستند؛ فصارت معرفتهم ضعيفةً ناقصةً للنقص، والخلل الواقع في جميع الفروع بلا خلل ولا انحراف، فيسلم من الغلط والخطأ والحيرة، وهذا حال المحققين جعلنا الله منهم.

نفحة ربانية

في كشف سر محبة المحبوب المحب

وسر محبة المحب المحبوب

اعلم أن المحبوب إنما أحب المحب لكونه سبباً لاستجلاء كماله فيه، ومحلاً لنفوذ سلطنة جماله وبسط أحكامه، فالمحبوب مرآة المحب يستجلي فيها محاسن نفسه المستجنة في وحدته قبل تعين المجلي؛ لأن القُرب المفرط والتوحد كانا يحجبانه عن ذلك، فإذا استجلي نفسه في أمرٍ آخر بحصول ضرب من البُعد والامتياز قريباً من الاعتدال، ورأى محاسن نفسه في المجلي؛ أحبّها حبّاً لا يتأتّى له ذلك بدون المجلي، والامتياز المشار إليهما لما ذكرنا من حجابه القرب والوحدة.

وأيضاً؛ فنسخة الحقيقة الإنسانية تشتمل على ما تستحق أن يحب كل الحب؛ وعلى ما ليس كذلك؛ بل يقتضي النفرة بالنسبة لما يُضاده من الحقائق ويقابله، فإذا تعيّن مجلي

يتميز به وفيه من الإنسان ما يستوجب المحبة صفةً كان أو فعلاً أو حالات أو أمراً مشتملاً على جميع ما ذكرت أو بعضه؛ وارتفع حجاب القرب المفرط وغيره من البين؛ ظهر سلطان الحب طالباً رفع أحكام الكثرة والمغايرة بتغليب حكم ما به الاتحاد على حكم ما به الامتياز، فأحب نفسه فيما يغايره من وجهٍ وباعتبارٍ مقتضى للتمييز المذكور بالصفة الذاتية التي فيه الطالبة كمال الجلاء والاستجلاء، فإن هذه الصفة هي المستدعية لإيجاد العالم.

والمقصود من الإيجاد ليس غير ما ذكرنا، وكل ما ذكر في ذلك من موجبات الإيجاد فرغ وتبع لكمال الجلاء والاستجلاء، فافهم.

فحكم هذه الصفة؛ أعني كمال الجلاء والاستجلاء مشترك، وسار في كل محب؛ فيوجب له أن يحب ما ذكرنا، وإن اختلفت الوجوه والاعتبارات، وكذلك حكم حجابية القرب المفرط، والإدماج الذي يتضمنه؛ هو أمر مشترك بين المحب والمحوب من كون كل واحد منهما من وجهٍ محباً، ومحبباً من آخر؛ كما ذكرنا غير أن بينهما فيما ذكرنا فروقاً متعددة، منها:

إن «المحوب»: مرآة ذات المحب من حيث ما يقتضي أن يحب؛ فهو يستجلي فيها نفسه، ويستجلي أيضاً بعض محاسنها بالتبعية.

و«المحب»: مرآة كمال جمال المحبوب، وعمل نفوذ أحكام سلطته كما مر.

وهذا الحكم سار في كل محبٍ ومحبوبٍ دون استثناء؛ وإن شاء الحق سبحانه مع خلقه بهذه المثابة، فنحن من حيث حقائقنا التي هي عبارة عن صور معلومتنا الثابتة في علم الحق أزلاً، وراء؛ لوجوده المطلق الذاتي، وحضرته مرآة لأحوالنا المتكثرة وتعدداتنا، فنحن لا ندرك إلا بعضنا بعضاً؛ لكن في الحق؛ فنحب منا به ما نستجليه فيه، وليس غير الصفات والأحوال؛ وهو يحب فينا نفسه من حيث إن رؤيته لنفسه في مرآة مغايرة له من وجهٍ مخالفٍ لرؤيته نفسه في نفسه لنفسه؛ بل لا رؤية هناك ولا تعدد؛ لأن المرآة المغايرة من حيث إنها محل التجلي المتقيد بها تبدي فيما ينطبع فيها حكماً لم يكن متعيناً حال رؤية الشيء نفسه لنفسه.

وهذا سرٌّ، من أطلع عليه عرف سر الذوات، والصفات والأحوال، والمرايا والمحال، وإن العالم بحقائقه وصوره مرآة للحق من وجهٍ، والحق من وجهٍ آخرٍ مرآة للعالم، وقد

نُبِّهْتُ على الوجهين، فتذكَّر.

ثم اعلم أن أكثر الأولياء، وكثيراً من الكُمَّل أدركوا الوجه الواحد من الوجهين المذكورين، ورأوه الغاية، ووقفوا عنده ولم يتعدَّوه.

وطائفة منهم وقفوا عند الوجه الآخر؛ وكلا الأمرين أبديُّ الحكم واقع في كل زمانٍ دون توقُّيت ومناوبة.

وذكر لي شيخنا وإمامنا رحمته بأخبار من الحق له، ونصَّ صريحاً أنه لا أعلى من هذا الذوق، ولا أكمل منه في نفس الأمر؛ فمن منحه فقد أدرك من الحق ما لا يمكن أن يدرك وينال أحد أتم منه، فاعمل الهمة⁽¹⁾، وابذل المجهود، فعلى مثل ليلي يقتل المرء نفسه.

وقد حصل لنا ذلك بحمد الله ومنه عنايةً وموهبةً، فاجتهد يا أخي في أن يحبك الحق لا غير، فإنه إذا أحب الحق شيئاً ناله وأناله، وأما غيره فقد يحب ولا ينال، وإن نال أمراً مما يحب فلا يقدر أن يُنل غيره ما لديه؛ لأنه قد لا ينقل ولا يُنقل؛ بخلاف الحق سبحانه فإنه على كل شيءٍ قدير، فافهم، والله أعلم.

نفحة إلهية

في كشف سر موجبات المحبة

للمحبة أسبابٌ شتى، وموجبات متعددة؛

منها: ما هو نتيجة عن مناسبة واقعة بين بعض صفات المحب والمحبوب؛ يتحدثان من حيث تلك الصفة، وإن تَفَاوَّتْ حظوظهما.

منها: لاستحالة ظهور حكم صفة ما في موجودين أو شخصين على السوية؛ بل لا بد من حصول التفاوت؛ لتفاوت استعدادات الماهيات غير المجعولة المقتضية لقبول الوجود

(1) الهمة وارد مناسب للغيرة لكنه عن تمكينها بشرط اصطحاب الشجاعة فلما حصل له هذا الوصف اتصف بالهمة ميلاً إلى الإطلاق الحقيقي الذي لا تمايز فيه يوجب الخوف على شيء لأن خوف العارف على شيء إلا منها ولهذا نشأ عن هذا الخوف الهمة والهمة إرادة متمكنة؛ فلا يصدق عليه وصف من الأوصاف إلا بعد إرادة متمكنة فكأنه حاكم لا محكوم عليه من أجل اتصافه بالهوية في حال فئانه فهو يَهْمُ للإطلاق بإرادة التقييد بإرادة أخرى، فأراد هذا الإطلاق بعد الهمة الناشئة عن العزة التي موجبها الخوف.

الواحد الشامل جميعها على الأنحاء المختلفة بصورٍ حصصٍ متنوعة.

ولهذا تعذرُ وجدان المثلية بين اثنين من جميع الوجوه ذاتاً وصفةً وحالاً؛ بل غاية ذلك الشبه من بعض الوجوه.

ثم نقول؛ وقد تكون المحبة الحاصلة بين اثنين نتيجة اشتراك، ومناسبة في بعض الأفعال، أو في بعض الأحوال، أو في المرتبة؛ كالاشتراك في النبوة، والولاية، والخلافة، والعلم بالله أو بما شاء الله من حيث الذات.

والمراد من قولنا: «من حيث الذات»؛ أن العلم عندنا قد يكون ذاتياً؛ فلا يدخل في قسم الصفات، فلو لم يذكر القيد المنبئ عليه لَظُنُّ أن ذكر العلم تكراراً، فإنه داخل في قسم الصفات.

وإذا تقرر هذا فنقول: المحبة حقيقة كلية مشتركة الحكم بين الرتبة الإلهية والكونية، فمناسبتها ثابتة بين الحق والخلق، فتصح نسبتهما إلى الحق من وجهٍ وباعتبارٍ، وإلى الخلق أيضاً كذلك؛ بموجب حكم المناسبة التي سنزيد في بيانها إن شاء الله، ليس من حيث ما يتوهمه المحجوبون من أن الحق يحب عباده من حيث مغايرتهم لئاه أو فيهم من يحبه من كونه خلقاً وسوى؛ ويفترون بما يفهمونه من قوله ﷺ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوهُ﴾ [المائدة: 54] وبقوله: ﴿يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: 195] و﴿يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: 46] ونحو ذلك.

هذا عندنا من المستحيلات، فإنه من المحال في مشرب التحقيق أن يحب شيء ما سواه من حيث ما يغايره إلا بموجب حكم معنى مشترك بينهما، من حيث ذلك المعنى ثبت بينهما مناسبة تقضي بغلبة حكم ما به الاتحاد على حكم ما به الامتياز والمباينة.

فبحكم العلم بتلك المناسبة أو الشعور بها على العالم، أو الشاعر أن يطلب رفع أحكام المباينة بالكلية، وظهور سلطنة ما به الاتحاد؛ لتصح الوصلة التامة، وتظهر سلطنة الواحد الأحد، فلا جائز أن يحب الحق الخلق أو الخلق الحق.

ولنأثم أسرار آخر ذاتية، وصفاتية، وفعلية، وحالية، ومرتبعة من حيث هي تثبت المناسبة فتحصل المحبة، غير ذلك لا يجوز.

فأما «الصفاتية»: فإن الوحدة صفة ذاتية للحق، والكثرة صفة ذاتية للعالم؛ فهما متقابلان من هذه الوجه، لكن للوحدة كثرة نسبية من حيث ما يتعقل أن الواحد نصف

الاثنين، وثلاث الثلاثة، وربيع الأربعة، وخمس الخمسة، فهذه أحكامٌ لازمةٌ لوحدة الواحد، ولا توجب كثرة في حقيقته، فإنها أمورٌ اعتبارية لا وجودية، وهكذا يجب أن يتعقل جميع الصفات الإلهية ليس غير ذلك.

ثم نقول: ولكثرة أيضاً وحدة تخصُّها هي معقولة وحدة الجملة من حيث هي جملة وكلية، فمتى علم أحدهما بالآخر، أو تعقل بينهما ارتباط؛ فموجب حكم القدر المشترك، فما علم هذا بذلك إلا بما فيه منه، فافهم.

ثم قال الوارد المتعين لسانه في القلب الجامع الإنساني وهو من مقدمات كتاب «علم العلم»: اعلم أن مستند الآثار كلها ممن تُنسب إليه هو التوجه الذاتي المؤثر فيه بالحال الجمعي؛ لكن من حيث كينونة المؤثر فيه في ذات المؤثر وارتسامه في نفسه، والحال الجمعي ناتج عن الحركة الحَيِّية؛ وموجب الحركة على اختلاف ضروبها طلب التحقق بال محبوب المقتضي للحركة نحوه، والمحبة كيفية لازمة لاستجلاء العالم ما في الاتحاد به؛ ظاهراً وباطناً، جمعاً وتفصيلاً؛ كما له لذةً وابتهاجاً، عاجلاً أو آجلاً، مؤقتاً أو غير مؤقت.

و«علم العالم»: عبارة عن كمال إحساسه بذاته ولوازمها، وكمال الإحساس مشروطٌ بصحة الإدراك، وكمال الحياة المستلزم رفع⁽¹⁾ كل حجاب والتباس.

و«الالتباس»: عبارة عن امتزاج أحكام المراتب، وتداخل أحكام الحقائق بسبب الوجود الواحد المشترك بينهما؛ الموحد أحكام الكثرة المختصة بكل منها؛ وعوز مانع من كمال انبساط حكم المدرك من حيث إدراكه على شؤون ذاته المستجنة فيه، وما يزيد الانبساط عليه بموجب قيد ينفيه الإطلاق.

و«رفع حكم الالتباس والجهل من المتصف بهما»: عبارة عن مزيد وضوح له فيما

(1) معنى هذا الرفع هو تمكين القدرة على الإطلاق والتقييد بغير واسطة، فإن الواسطة قدرة تنزهه الفاعل عند إرادة الفعل وهذا قدر رفع الوسائط بتمكين القدرة في ذاته بالانصاف، فلا يفتقر إلى قدرة زائدة في حال إرادة الفعل من الأنفعال بعد اتصافه بها، فهذا وصف من لم يفتقر إلى واسطة وهو الكمال، وأما المفتقر إلى الواسطة فيكون قدرة نزرة خافية لا تفعل سوى الإرادة فإذا حصلت الإرادة وهبت القادر حقيقة شيئاً فشيئاً من قدرته المتصف بها فيكون هذا الوهب واسطة بين الإرادة والفعل، وهذا التنزل محل عن القدرة النزرة المفتقر إليها بالواسطة.

تعلق إدراكه به من قبل؛ ويستلزم إعراضه عما كان حاكمًا عليه بسبب إقباله وميله إليه.
وعبارة عن انبساط ذات المدرك وإطلاقه وكمال نوريته المنفرد ظلمة⁽¹⁾ كل حجة
أوجبها التعدد والاختلاف.

و«الحجبة»: عبارة عن الإعراض عن سرٍّ ما سمي حجابًا، والتشؤف إلى ما لخص بعين
المحجوبة، وللمحجوب درجة المطلوب المتوسل إليه، وللحجاب درجة الوسيلة؛ ومرجع
ذلك إلى جمع وتفصيل قد يعبر عنهما بقبض وبسط يستلزمان البطون والظهور؛ اللذين لا
يتحققان إلا بشهود القدر المشترك بينهما، وغلبة حكم الوحدة الجامعة بين العالم، وما
قصد معرفته على أحكام كثرتهما الموجبة للجهل والحجبة، ولما كان الحق محيطًا بكل
شيء، وكانت أحكام وحدته غالبية على أحكام كثرة المعلومات؛ لهذا كان علمه بنفسه
مستلزمًا لعلمه بكل شيء، فافهم.

نكتة من بارقة

الطرق إلى المعرفة بحسب وجوه التعرف وبالعكس، والبواعث بحسب الفهوم
والجواذب من السنة الداعي وقوة جذبه، وكل ذلك بحسب مآمن الداعي في المدعو
الجاذب من المهدوب، والإجابة والانجذاب ممن هما صفتاه بحسب المناسبة، والشعور غلبة
حكم ما به الاتحاد والاشتراك على ما به الامتياز.

وحاصل كل ذلك؛ تكميل كل جزء، وإلحاق فرع بأصل، والتمتئ والغاية؛ زوال عين
الأغيار مع بقاء حكمه على الدوام والاستمرار، وهذا السر لا إله إلا الله.

سر شريف جدًا

أتى في ضمن وارد كلي جامع:

قال الوارد: اعلم أن «الرد والإنكار»؛ هو ترجمة لسان مرتبة البعد والمباينة؛ الحاكمين
على باطن المنكر والرد، و«الإقرار والقبول»؛ هو حكم مرتبة الأمر المشترك بين القابل
المعترف وبين ما يقبله ويتصل به؛ وترجمة أيضًا بلسان ذلك الأمر وهو صفة أهل التقييد

(1) الظلمة: قد تطلق على العلم بالذات الإلهية، فإن أي علم لا يكشف معها غيرها، إذ العلم يعطي
ظلمة لا يدرك بها شيء كالبحر حين يغشاها نور الشمس عند تعلقه بوسط قرصها الذي هو
ينبوعه، فإنه حائلته لا يدرك شيئاً من المبصرات.

في الذوق⁽¹⁾ والاعتقاد، والإشارة إلى ذلك من القرآن قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: 11].

ومن ترجمته أيضاً: ما ورد في حديث مسلم من شأن الحق مع الخلق وإنكار أكثر المسلمين الحق واستعاذتهم منه يوم القيامة، لما لم يعرفوه إلا من حيثية خاصة.

وأما الكامل؛ فإنكاره ترجمة عن المقام المقابل للمقام المختص بالأمر المردود والمنكر، ليس أن أمراً ما ينفيه ويبيّنه، وكيفاً وبه يثبت الاشتراك بين الأشياء وبه تعارف ما تعارف منها؛ وثبت ودام وظهر حكمه في المحال التي تخصه موقفاً وغير موقت، فانهم.

وسئل إذ ذاك عن سرّ الحلال المطلق والحرام المطلق، فقال: «الحلال المطلق»؛ هو الوجود، و«الحرام المطلق»؛ الإحاطة بذات الحق علماً وشهوداً، والسلام.

سأل سائل عن سرّ التأثير والتأثر، وعن سرّ النكاح والولادة؛ وذكر أنه ذاق عموم حكم النكاح والولادة؛ واندراج في أثناء كلامه ذكر الغنى والفقر والطلب؛ وأن الحق تعالى من أي وجه هو أصل بالنسبة لما يصدر من جنبه، ومن أي وجه يعزّ ويعلو عن الانحصار في مفهوم الأصالة؛ بل وفي معنى الوحدة؛ فحصل التوجّه عند الوقوف على أسئلة السائل. فبغت الوارد بما هذا بعض فحواه؛ وكان وارداً مشتملاً على أجوبة المسائل وعلى تنبيهات كلية عامة الحكم عائدة بالنسبة إلى جميع المعلومات؛ ناطقاً بما كان مشهوداً ومعلومًا قبل ذلك وبزوائد عزيزة، وهذا لسان الوارد قدسه الله.

اعلم أن حقائق الأشياء المسمّاة فروغاً عبارة عن: كيفيات ذاتية متعددة محدودة من حيث تناهي قبولها لما يقترن بها، ويظهر فيها وبها من الوجود الحق المطلق العديم الوصف والاسم والحكم والأثر، فإذا انبسط عليها الوجود المطلق بموجب حكم تعشق كامن في بعض الكيفيات التي جمعها بذاته؛ تعيّن وتقيّد في كل منها بحسبه، فأثرت: أعني الكيفيات في الوجود المطلق، التقييد والتعيين، وتبع التقييد والتعيين الأسماء والصفات والأحكام، فليس للأصل من هذا الوجه وهذا الاعتبار المحقق أثر في فرع أصلاً؛ بل الفرع له الأثر في

(1) قال سيدي محمد وفا: الذوق: هو إدراك في القلب، يميز به بين أشخاص أصناف المعاني، هذا إذا صَحَّ من علة داء الشرك الخفي، وحقيقته: وجدان حلاوة من التمني في رياض تروض الرضا، وغايته: الاستغناء في تصور معاني الحقائق عن نصب الأدلة والبراهين السمعية والعقلية اهـ.

الأصل حيث قيده وعينه، وكان شرطاً في بروزه لنفسه في غيره ولغيره من وجه.

فتمنى نُسب إلى الأصل أثر ما فهو باعتبار قيد فيه، وشأن باطن منه.

وخصوصاً من حيث ما يحدث بين كفياته من الهيئات الاجتماعية الواقعة بين وجوده المطلق وبين كفياته الكلية المحيطة حقيقة، وحكمًا بباقي كفياته التي لا تنحصر ولا تنتهي، وتلك الكفيات إذا تعلقت ممتازة عن الوجود المطلق المنسحب عليها؛ سُميت ممكنات معدومة، وأعياناً ثابتة وغير ذلك من الأساء، وإذا اعتبرت هذه الكفيات ظاهرة بالوجود الذي قيده بذاتها وخصصته وانتشر عليها فتعددت؛ لذلك سُمي كل كفية منها بما اتصل بها من الوجود المطلق، فتخصص خلقاً وسوى.

فالمغايرة حصلت وظهرت ووقعت بين الوجود من حيث هو مطلق، وبينه أيضاً من حيث تقيده العارض الذي لأجله سُمي فرعاً وسوى.

والوجه الآخر الذي بسببه ظهر حكم الغيرية القاضي بالتميز؛ هو باعتبار ما به يتميز كل كفية بتعينها عن الكيفية الجامعة لكل الكيفية المحيطة والمستوعبة حكم الجميع ووصفه، وتمتاز هذه الكيفية المحيطة عن الوجود بأمرين:

أحدهما: أن هذه لا تزال غيباً؛ تعلم ولا ترى؛ بل يرى أثرها وتظهر أحكامها لا عينها؛ فلا ترى إلا متمثلة، وإدراكها في الحقيقة إنما تكون بعين كفية قريبة منها من حيث الجمع والإحاطة، فإن الآثار للهيئات الاجتماعية؛ ولا أثر لأحد من حيث أحديته، بل لواحد متكرر.

وعلى الحقيقة فلا يؤثر شيء فيما يغيره إلا من حيث ما يمتاز به عن المؤثر فيه، ولا يؤثر الواحد من كونه واحداً في الكثير من حيث هو كثير وبالعكس، لكن للواحد كثرة نسبية وللکثرة أحدية تجمعها، فإنها لا يتعقل ولا يتحصل إلا من اجتماع عدد ومعدود، فإذا حكم بتأثير الواحد في الكثير أو الكثير في الواحد؛ فذلك من حيث ما لا يتغيران؛ بل يتحدان ذاتاً، وإن اختلفا من حيث الأوصاف وإذا أثر الشيء فيما له فيه جزء أو نسبة جامعة؛ فذلك النسبة هي محل الأثر ومستدعيته، فالشيء إذن هو المؤثر في نفسه؛ لكن باعتبار ما منه فيما يسمى غيراً وسوى من وجه واعتبارات.

أو فيما لا يغيره إلا من كونه ظهوراً منه في مرتبة أخرى أو موطن وحال أظهر اختلافاً، وأوجب تنوعاً مع بقاء العين وأحديتها في نفسها على ما كانت عليه.

ومن وَضَحَ له هذا السرُّ عرف أن لا إمدادَ لشيءٍ من سواه، ولا استفادة، ولا تأثر.

ثم إن الآثار تعلو، وتقوى، وتبسط، وتضعف، وتثقید، وتنحصر بحسب تفاوت الهيئات الاجتماعية والنسب الإضافية، فليس أثر الجمعية المتحصلة من اجتماع ألف حقيقة مثلاً؛ كالأثر الناتج من مائة أو عشرة أو أدنى من العشرة أو أكثر من الألف، فبعض الهيئات الاجتماعية محلُّ لآثار جمعية أكثر منها أو أشرف، وإن كان عدد الأشرف من الأصول الكلية أقل، فإن الأصول كلما علت مرتبتها كان أثرها أقوى، وإن قلَّ عددها؛ فليست كثرة العدد مستلزماً لقوة الأثر في كل أمر؛ بل في البعض.

ثم نقول: فللجمعية المؤثرة درجة الذكورة، وللجمعية التي هي محلُّ ذلك الأثر درجة الأنوثة؛ وللمرتبة التي يحصل فيها ذلك التأثير والتأثر تعيين الأوصاف المستجنة في المؤثر والمؤثر فيه؛ تظهر في الولد الذي هو نتيجة تينك المقدمتين، ولا يظهر ولد إلا بصورة الأبوين.

فوضح أن الآثار للأشياء في أنفسها وفي الوجود الكاشف، وللوجود الكشف والإظهار في عرصة ذاته لما انبسط عليها لا أثر له أصلاً بدون مرتبة ما أو قابل ما؛ لأن كل كيفية لا تظهر كيفية تأثيرها في الوجود المطلق، وإن علم ذلك بوجه كلي؛ وإنما إذا انتهى تأثير الكيفية في الوجود المطلق إلى غاية يستقر عندها قبل؛ ظهر اتصال أثر الكيفية في حصتها من الوجود المطلق، وإذا انتهى أثر الكيفية في الوجود المطلق إلى غاية؛ أعني إلى غاية التأثير اكتسب المطلق بذلك صفة المؤثرية فيمن أثر فيه، فأعاد الوجود أثر الكيفية عليها.

فهذا هو سرُّ قولِي في غير موضع: «الحكم للأشياء على أنفسها».

وكونها الحاكمة على الحاكم إن الحكم عليها بما تقتضيه حقائقها، وهذا هو سرُّ القدر دون رمز، فاعلم ذلك ولغيب ذات الأصل الإحاطة بجميع الكيفيات والوجودات، والوجود المطلق والكيفية الكلية بما لا يتناهى عدداً وتوحداً، وللكيفيات في نفس الأمر ترتيب غير معمول ولا مستفاد؛ ويتبع كل كيفية كيفيات لا تنحصر تسمى أحوالاً، وصفات للكيفية الموصوفة بالمتبوعية؛ والاستعداد الكلي من جملتها.

ومتى شوهدت حقيقة الأصل من حيث وجوده المطلق الذي هو الاسم الرحمن، ومن حيث المرتبة والكيفية الجامعة للكيفيات المسماة بالاسم الله، وأدركت الذات المحيطة

هذين الاسمين دون مغايرة، حينئذ يعرف أن التأثير الإيجادي محله عرصة ذات الأصل، وكذلك التأثير بكل كيفية من كل هيئة اجتماعية جمعاً وفرادى، فتارةً تظهر الغلبة لفرع في فرع أو فروع ولفرع في أصل، ولما يسمّى من وجه فرعاً؛ وإن كان أصلاً في نفس الأمر في جميع الفروع، وكل ذلك في محيط واحد، وعرصة جامعة بالذات كلما ذكر، وفي الأصل استعداد القبول للتخصّص والتنوع بالظهور من حيث إطلاقه؛ متقيّداً في كيفيات ذاته؛ مختلف الأساء والأحكام والنوع من تأثير وتأثر وإفادة واستفادة، كل ذلك بموجب أحكام كيفياته بتنوع حالاته موقفاً متناهيًا وغير موقت؛ بل أبدي الحكم والوصف، فلا إفادة لغير ولا استفادة أيضاً من غير.

وقد عرّفك سرّ المغايرة في كل ما يسمى غيراً وسوى، ونهت على سببه، فتذكر. وقيل لي من حيث الغيب في هذا القرب حقيقة الجهل بالشيء؛ هو حكم ما به الامتياز، والعلم؛ هو حكم ما به الاتحاد مع المعلوم ما كان، والعالم ما كان، فإن ظهرت سلطنة حكم ما به الاتحاد للمعلوم كظهوره للعالم؛ كان كل منهما عالماً بالآخر ومعلومًا له؛ مع بقاء التفاوت في العلم؛ لتعذر المساواة وكمال المثلية، وإلا فكمال العلم حيث يكون القوة والغلبة لحكم ما به الاتحاد أكثر؛ وسيما إن اقترن بذلك حكم الأوليّة، وحينئذ يكون أحدهما عالماً والآخر معلوماً غير عالم بعالمه، وعلة الجمع الظاهر؛ هو الوجود، وعلة الجمع الباطن؛ المناسبة الحقيقية الذاتية، والأوصاف والأحوال تسري بين هذين الطرفين، وهذا مشهد عظيم جدًّا؛ تحته بحر زاهرة، والله الهادي.

تنمة

تابعة للفظ السؤال

الاستعداد الذي في الفروع على ضربين: كلي وجزئي:

فـ «الكلي»؛ ما به قبل الفرع من الأصل الوجود الذي به تميّز عن إطلاق أصله؛ فأوهم المغايرة وأظهر الامتياز، وهذا الاستعداد غير مستفاد ولا مجعول، فإنه وصف ذاتي لشيعية الأمر المتوجّه إلى إيجاده.

وأما الاستعدادات الوجودية الظاهرة في الأحوال بعد وجود الشيء؛ فهي من حيث وجودها مجعولة ومستفادة من الوجود، فكل حالة وجودية تُعدّ الشيء للتلبّس بالحالة التي

يليهما؛ هكذا لا إلى نهاية.

وعلى الحقيقة جميع الاستعدادات الوجودية هي أحكام الاستعداد الكلي الغيبي ولكنه بما تلبس كل حكم منها بالتعين الوجودي؛ أُطلقَ عليها أنها وجودية تسمية الموصوف باسم الصفة، ولو كان الاستعداد الكلي مجعولاً لكان وجودياً ولا اقتصر في قبوله إلى استعداد آخر وتسلسل؛ لأن المعنى بالاستعداد الكلي هو الأمر الذي به قبل الشيء الوجود من الموجد أول مرة.

وأما توقف ظهور الأصل على الفرع أو تنوع تجليه؛ فهو واقع بمعنى الشرطية لا بمعنى العلية والتأثير والتأثر، وحكم كل من الطرفين وكمال ظهوره حكماً وعيناً نفوذاً وبقاءً، مؤقتاً وغير مؤقت موقوف على الآخر، والاستقلال محال، والافتقار شامل، والإيجاد ولادة، والتوجه الإيجادي نكاح يختلف باختلاف حال المتوجه إليه، فإنه المعين للأساء المنسوبة إلى الأصل، جزئية تصورت الأساء أو كلية إحاطية.

وما بقي إلا الولادة المتعارفة المتوهمة على النحو المشهود من التناسل؛ كمسألة عزيز وعيسى عليهما السلام ونحوهما ممن تُسبب إليه ذلك أيضاً بقيد معين وشرط مخصوص ليس مطلقاً، وإلا لما وقع الإخبار بقول شيخنا رحمته الله في قطعة له:

إِنَّمَا الْحَقُّ الَّذِي أَعْرِفُهُ وَالِدُ الْكَوْنِ وَكَوْنِي وَلَدُهُ

وكيف ينتهي الحاجة؟ وأولية الطلب لا يمكن أن يوصف بها الحادث.

وأولى من عرف الكمال المستجن في الطرفين؛ المطلوب ظهوره بكل وجه؛ وأحق من ينسب إليه ذو الباعث؛ على التوجه الإيجادي الموجد العليم القدير.

وقد ذكرت سر الأثر، والإمداد، والاستعداد، والنكاح، وأمها مراتبه وأنها خمس، وما ظهر بكل نكاح منها في أول كتاب «مفتاح غيب الجمع» وتفصيله من تصانيفي موجزًا واضحًا، فمن رام الاطلاع على هذا السر فليقف عليه من ذلك الكتاب إن شاء الله؛ والسلام عليه ورحمة الله.

واعلموا أن هذا الفصل من فك له مغلق إجماله؛ عرف سر الإيجاد وموجبه وكيفيته، وعرف حقيقة العالم، وأنه عبارة عن ماذا؛ وعرف كيفية ارتباطه بالمسمى موجداً وصورة ارتباط الموجدية؛ وعرف سر التأثير والتأثر، ولمن ينسب، وكيف ينسب، وعرف سر الإيجاد من حيث عدم الاستقلال، وعرف سبب اختلاف الناس هل للمخلوق قدرة أم لا

فاعل إلا الله، وعرف أن كل شيء من أي وجهٍ يغير الحق، ومن أي وجه لا يغيره، وعرف عموم حكم الفقر حقيقة وأن الغنى نسبي، وعرف أن شيئاً ما لا يفتقر إلى سواه في أمر ما مع تقرير حكم الشرطية المنبه عليها، وعرف حكم التحديد والنهاية ونفيهما عن نفيها عنه، ومن أي وجه يثبت للشيء كان ما كان ومن أية لا.

وعرف سر النكاح ومراتبه، وأن لا إلهجاد ولا ظهور لشيءٍ إلا به، وعرف سر الولادة ومن أي وجه تنفي عن الأصل، ومن أي وجه تصح إضافته إليه؛ وكذلك المولودية والبقاء⁽¹⁾، وعرف أن الصورة التي حذي عليها آدم هي الكيفية المنبه عليها الجامعة لأحكام جميع الكيفيات، وعرف سر الاستفادة، والإفادة، والإمداد والاستمداد، وعرف أن تأثير الشيء في شيء موقوفٌ على أمر يُقضي بالمناسبة الذاتية والارتباط من حيث ما به يتحد المؤثر والمؤثر فيه، وعرف أن كل شيتين اعتبرتا من حيث ما به يتميزان، فإنه لا يصح بينهما من ذلك الوجه ارتباط، ولا أثر، ولا حب ولا حكم أصلاً.

وعرف أن الارتباط بالحق من حيث أحديته واعتقاداته واحد من جميع الوجوه عبارة عن أشرف أحوال العبد المحجوب؛ وأشرف تعقلاته وأنفعه له من حيث السعادة المطلقة الجمالية؛ لا أن أعلى صفات الحق وأكملها هو الأحدية، هذا إلى غير ذلك مما لا يقع الترجمة عنه؛ إما استغناءً لفهم السامع، وإما لفرط غموضه المستور بالإيجاز، والله الكشف والكنم، له الحكم وإليه ترجعون.

ولما فرغ الداعي من كتابة الفصل قبل هذه الترجمة الأخيرة صاح بعض أصحابنا من الخلوة؛ فنزلت إليهم فكان فيهم من رأى أنني قد صنفت كتاباً عظيماً، وأن آخر كلمة كتبها بقلم غليظ: «رسمت ربي».

ثم إن الداعي ناول الكتاب لأحد؛ ليستقبل به الشمس حتى ينشف المكتوب، فلما استقبل به المأمور الشمس انفرد الداعي وتوجه إلى الحق وهو يقول: الله الله الله واستغرق في ذلك. هذا آخر الواقعة.

فمن جملة ما يمكن ذكره من تعبير هذه الواقعة أن النقاش يرسم صورة الشيء الذي

(1) البقاء: صفة ما ثبت عند نفي السوي، وحقيقته: وجوده بعدم، وغايته: قيام لا يحول، ودوام لا يزول، وصفة لا تتبدل، وفعل لا ينقطع، إعدامه في بطونه، وإيجاده في ظهوره، وسوابقه في أوليته التي تبدأ، ولواحقه في آخريته التي لا تنتهي اهـ.

يريد تصويره وتشخيصه تمامًا، ثم يصيغ ذلك الرسم بالألوان، ويُقال في اصطلاح العجم: «صورت فلاني را رسم برزدند» وكذلك كان.

فإن المذكور في هذا الفصل: شرحٌ لأحكام ذات الأصل ووصفه وشؤونه وأسمائه، والله المرشد الهادي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

نفحة إلهية كلية

تنبيه على بعض أسرار مفاتيح الغيب

وسر المخاطبات المضافة إلى الحق وإلى الخلق

وغير ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى كافة؛ وعلى سيدنا محمد وآله وعترته خاصة؛ وعلى الأخ العزيز ورحمته وبركاته.

يعلم أنه كما كان من سنة الله أن جعل للتفصيل الإيجادي، والتعدد الوجودي مفتاح غيب بأحكامها السارية فيما فتحته؛ ظهر ما ظهر، ووضح ما استتر؛ كذلك لا مندوحة للألباء في بيان هذه الأمور عن تقديم مقدمة أو مقدمات تكون مفاتيح للأمر المبهم؛ وإعرايًا للكلام المعجم، وإن ربك هو الفتح العليم.

فنقول: اعلم أن حقيقة كلام الحق بالسنة المخاطبات والتنزلات الواصلة في الكتب والصحف وغيرها هي السنة أحوال المخاطبين عنده سبحانه من حيث كينوتهم معه، وتعينهم لديه، وتعين أحوالهم في علمه الذاتي الأزلي، وترجمة أيضًا عن صور أحواله سبحانه عندهم ومعهم؛ وعن النسب والإضافات الناشئة والمتعينة في البين، وهنا موضع تنبيه وهو:

إن الشؤون الكلية الإلهية التي صرّحنا أنها كيفيات؛ كالأجناس لما تحتها، فتُسمى من حيث رتبة جنسيتها أسماء أول، ومفاتيح الغيب، وأمها الصفات وغير ذلك من الألقاب.

وتسمى الصور الوجودية الظاهرة بأحكام تلك الشؤون ملائكة، وأنبياء، ورسلاً، وأولياء وغير ذلك، ويتدرج الأمر متنازلاً تناول الأنواع والأجناس النسبية؛ حتى ينتهي

الأمر إلى الأشخاص وأحوال الأشخاص.

وكلام الخلق بعضهم مع بعض ومع الحق هو ترجمة ما خفي من أحوالهم بعضهم عن بعض، وترجمة ما تعين من حكم الحق وشأنه فيهم مما تطلب به الاستكمال، ويقصد به: ظهور الكمال المستجن في حقائق الأحوال البارزة بصورها راجعة إلى الأصل بعد الظهور بما انطوى عليه كل شيء من شأن ربه، والأحوال المودع حكمها فيه، وكل شأن اشتمل على شؤون شتى تابعة له في الظهور الوجودي، والحكم، والمرتبة.

فإن المتبوعة تسمى تارة باعتبار تعيينها في علم الحق فحسب أزلاً وأبدًا؛ حقائق وأعيانًا ونحو ذلك؛ وباعتبار ظهور مطلق الحق في حقيقة ما متبوعة منها تسمى تلك الحقيقة باعتبار تلبسها بالوجود عرشًا، وكروسيًا، وشسًا، وقمرًا، وحيوانًا، ونباتًا، ومعدنًا. ثم يتنازل أيضًا فيقال: هذا الشخص، وهذا الفرس، وهذا التفاح، وهذا الياقوت وهلم جرا، وهي من حيث التعبير الرباني حال تعين كل منها في علم الحق قبل الصبغة الوجودية تُسمى: حرفًا غيبيًا، وباعتبار تعقلها مع لوازمها قبل الصبغة المذكورة تكون كلمة غيبية، وباعتبار ظهور الحق بها وانسحاب حكم ذلك التجلي عليها وعلى لوازمها تسمى: كلمة وجودية، وهذا الاعتبار كانت الموجودات كلمات الله، فتختلف الأسماء باختلاف الأجناس والأنواع ثم الأشخاص، هذا شأن المتبوعة.

وأما الكيفيات الجزئية التابعة فتُسمى: صفات، وأحوالًا، وكيفيات للمسماة متبوعة، وتنحصر أمهات الحقائق المتبوعة التي هي أمهات أصول الشؤون في أعدادٍ مخصوصة؛ كانهصار الأجناس والأنواع المعروفة عند الجمهور.

فأجناس تلك الشؤون وأنواعها: الملائكة، والجن، والسماوات وكواكبها، والعناصر ومولداتها، والأنبياء، والرسل، والخلفاء، والكُمل، ورجال العدد من الأولياء الذين نسبتهم من الصورة الوجودية نسبة الأعضاء الرئيسية ونسبة المفاصل من الصورة الإنسانية الظاهرة.

وللأجناس مراتب مختلفة؛ لكل مرتبة أهل وأحوال والسنة تراجم وأحكام، والأنبياء بعدد قسم واحد من هذه الأجناس، وكذلك الرسل، والكُمل، وبقية الأولياء المحصورين في عدد معين، وغير المحصورين؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعدد الكتب والصحف المنزلة على عدد قسم آخر من أقسام الأجناس.

فصور المفاتيح الأول التي هي صور الأصول: آدم، وشيث، وإدريس، ونوح، يجمع هؤلاء الخضر على نبينا وعليهم السلام، وهذه صور الأصول.

وأما صور حقائق الأصول: إبراهيم، وموسى، وداود، وعيسى، والجامع لكل نبينا محمد ﷺ وتنقسم الأمم وأحوالهم ودرجاتهم وشرائعهم بحسب ما ذكرنا ومن ذكرنا، وهكذا الأمر فيمن لم يتعين ذكره من الأنبياء والأولياء والكمّل.

وأخبرت بالديار المصرية في مشهد غيبي كمالِي أُمَامِي بخطاب صريح إلهي حال شهود حقيقة الخلافة بأمور من جلالتها أنه ظهر إلى الآن من الغيب نحو ألفي خليفة، وكذلك عدد صفوف أهل المحشر وانحصارهم في مائة وعشرين صفًا الثمانون منها لهذه الأمة، والأربعون لباقي الأمم، وهو عدد يخص بقسم من الأقسام التي أشرنا إليها، ولولا أن شرح كل قسم وذكر صورة المطابقة فيه بأصله يحتاج إلى زيادة بسط وشرح لذكر، وأيضًا فإنه يخرجنا عن بيان المقصود.

ولما هذا تنبيه ليعلم أن صورة خطاب الحق لكل رسول في كل كتاب هو ترجمة عن حال الرسول مع الحق من حيث ارتباطه بأمته وترجمة لحاله من حيث ما يشارك به وفيه الأمة، وتظهر من بين هذين القسمين صورة حالة الخصوصي من حيث ما يمتاز به عن الأمة، وبحسب ما يمتاز به عن الحق، ومن حيث ما يتحد به مع ربه فلا يمتاز عنه، ومن حيث ما يضاهي الحق ويشاركه، وهذا هو القسم الخصوصي المذكور.

فكل كتاب مخصوص، فمتحده اسم من الأسماء الربانية، ولسان ذلك الاسم يُترجم عن شأن كلي من شؤون الحق، ويُترجم أيضًا عن الحق؛ لكن من حيث تعينه بذلك اللسان وبحسبه؛ فالأسماء للأحوال، والأحكام تتبع الأحوال، والأحوال تتعين بحسب استعدادات الحقائق المتبوعة، وقد عرفتكم ما هي، والاستعدادات لا تتبع شيئًا، ولا تتوقف على شيء، ولا تُعَلَّل بشيء سواها؛ لكن الوجودية الجزئية منها تابعة للاستعدادات الكلية السابقة على الوجود العيني؛ كما أشرت إليه من قبل، فمتى أضيف ذلك إلى ما ذكرناه الآن ظهر الأمر، ووضحت أسرار يعز وجدان ذائقها.

وأما اللغات: فهي ملابس المعاني التي اشتملت عليها كل كيفية كلية؛ وعلة اختلافها اختلاف الكيفيات التي تتعين بالاستعدادات المختلفة في المراتب المختلفة، وسبب فهم أهلها هو حكم القدر المشترك في البين؛ القابل بالاستعدادات المختلفة تلك الكيفيات

المختلفة كما بينا.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن الحق لا يُضاف إليه أمرٌ ما من تزييه، وتعظيم، وإيجاد، وتصريف، وعلم، وإرادة، وقدرة، وحياة، وكلامٍ حتى الوجود المطلق إلا من حيث الحقيقة الإنسانية الكمالية الذاتية؛ وهي الألوهة من بعض مراتبها، والموجودات مظاهر كيفياتها وأحكامها التفصيلية بالترتيب الذي أشرت إليه آنفاً في تفاوت درجات أجناس تلك الكيفيات، وأنواعها، ومراتبها، وأشخاصها، وتفاوت الخلق في ذلك بحسب تلك الكيفيات بمقدار تفاوت حيلة الشؤون المتبوعة بالأمر التابعة لها، والحيلة بحسب المراتب، وبحسب دوام حكمها فيها، وانبساط آثارها عليها واستيعابها وتقديمها بالشرف والعلم التابعين للمرتبة والجمعية.

وبما ذكرنا امتازت الملائكة بعضها عن بعض، وانحصر علم بعضها في أمور دون غيرها وفي مقام خاص دون سواه كما قالت: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفافات: 164] ر: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: 32] وهكذا الأمر في المسمّى قلماً، ولوحاً، وعرشاً، وكرسیاً، وسوات، وسكانها، وشيطاناً، وجنّاً، وعناصر، ومولدات كما سبقت الإشارة إليه، وأناسي حيوانيين، وأناسي حقيقة من بعض الوجوه، وأناسي في الحقيقة من كل وجه.

فـ«الأناسي الحيوانيون»؛ صور أحكام جملة تلك الحقيقة الإنسانية الإلهية من حيث ظاهريتها.

«والملائكة على اختلاف طبقاتهم»؛ صورٌ أحكام شؤونها، وقواها الباطنية، فنسبة العالين وحلة العرش نسبة الأعضاء الرئيسة من حيث القوى المودعة في كل عضو؛ والكواكب للأعضاء، والملائكة العرشية، فما دونها لبقية القوى والخواص المودعة في القوى، وللشؤون من حيث إطلاقها ونسبتها إلى الحق، ولمطلق الصورة الوجود، ولمطلق الروح الكلي القوة الجامعة للقوى المضافة إلى الاسم الباطن؛ انضيااف الوجود إلى الرحمن، وللإسم «الله» المرتبة الجامعة بين المراتب الغيبية والوجودات العينية.

ثم ليعلم أن للإسم الباطن الذي أضيف إليه جنس الملائكة، والقوى درجات اعتدالية تختص بباطن تلك الحقيقة الإنسانية، تتحصل من الهيئات الاجتماعية الواقعة بين الأحوال الكلية بعضها مع بعض؛ وبين الجزئية منها والكلية؛ كحال الأمزجة مع الاسطقسات التي

هي الأصول، فافهم.

فـ «الجن والشياطين»؛ صورُ اجتماعات شؤونها الطبيعية الانحرافية، وإنها أيضًا على طبقات ودرجات متفاوتة كلياتها سبع، كذلك للاعتدال الجمعي الحقيقي الإنساني المشار إليه درجات في الاعتدال الجامع بين ما ظهر وبطن، وتقيد وانطلق، وفعل وانفعل، ومظاهرها الكَمُل، والرسَل، والأنبياء، وعموم الأولياء، والصالحون.

فـ «الكَمُل»؛ صور تلك الحقيقة من حيث ما ينضاف إليها جميع الصور الوجودية والحقائق الروحانية والحضرات الإلهية المطلقة منها؛ المنزهة عن كل قيد؛ والمقيدة أيضًا بحسب الأساء والصفات وكافة الموجودات والحقائق الغيبية.

والتفاوت الواقع بين الكَمُل بحسب مزيد السعة، والحیطة، والإطلاق عن الحصر والبسطة؛ المقتضي استيعاب كل وصف، والظهور بحكم كل صفة وكلمة وجودية وحرف، فمن كانت نسبته إلى نقطة الاعتدال الحقيقي أقرب؛ كان أكمل استيعابًا، وأتم حیطة.

ولما كانت أحوال نبينا ﷺ شاهدة بما ذكرنا من حيث عموم حكم شرعه، وإحاطة رسالته، وكمال ترجمة كتابه عن حال من سبق، ومن حضر، ومن يلحق، وظهرت نشأته مشتملة على شؤون الجميع، ومراتبهم، وأحكامهم، وأفعالهم جملة في عصره وتفصيلًا في أمته من حيث إن الوجود صورته المطلقة التفصيلية؛ كما أن الصورة التي ظهر بها صورته الحملة المدبجة الكلية الجامعة بين الجمع والتفصيل، والمفاضلة والتفضيل والاختصار والتطويل، والتقيد والإطلاق، والقوات والتحصيل؛ صَحُّ ووضوح لمن استبان له ما ذكرنا أن خلقه القرآن، وأن القرآن نسخة جامعة لجميع صفات الحق وأحكامه، وأحواله مع خلقه؛ ومترجم أيضًا كما قلنا عن صور أحوالهم بعضهم مع بعض، ومعه غيبًا وشهادةً وعلمًا وعبادةً.

والمُسَمَّى «محمدًا» لَقَبٌ لتلك الحقيقة بحسب الحال والزمان وبعض المراتب، وكذا الأمر في تسمية تلك الحقيقة بالإنسانية وبغير ذلك كالاسم «الله» و«الرحمن» ووراء ذلك أسماء هي أحق وأتم مطابقةً، لولا أنه أخذ علينا العهد من جهة الحق غير مرة لذكرنا منها ما يرى الأكمه والأبرص معًا، وما عساه أن يهلك آخرين ولا يهلك على الله إلا هالك، ورحمته وسعت كل شيء، وهو الواسع العليم.

وإذا وضع هذا، وتقرر عند أهله علم أن صور الموجودات جميعها على اختلاف طبقاتها نسبتها إلى الحقيقة الإنسانية المشار إليها نسبة الصورة، والنشأة العامة التفصيلية والصورة الظاهرة بصفة أحدية جمع الجمع محدود على الصورة الخاصة المدبجة المستوعبة جملة أحكام تلك الحقيقة وصفاتها، وآثارها من حيث نسبتها الكونية المترجم عنها بـ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: 110] و: ﴿إِنِّي ابْنُ امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ⁽¹⁾﴾، ونحو ذلك.

ومن حيث نسبتها الأخرى العلية الآلية أيضاً المترجم عنها بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: 10] و ﴿مَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: 17] و ﴿هَذِهِ يَدُ اللَّهِ وَهَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ⁽²⁾﴾. و ﴿إِنِّي آيَتٌ عِنْدَ رَبِّي⁽³⁾﴾.

و ﴿لِي وَقْتُ لَا يَسْعُنِي فِيهِ غَيْرُ رَبِّي⁽⁴⁾﴾. و ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80] ونحو ذلك. ولا شك أن الأصل واحد، وأمره واحد، وحكمه واحد، ولا راد لأمره، ولا معقب لحكمه، ولا عدد لديه ولا تردد في حضرة أصالته وأحدثه تصديق عليه.

فالرسالة واصله وواقعة بين المراتب من وحدة إلى كثرة، ومن بطون إلى ظهور، ومن إجمال إلى تفصيل؛ لتكميل ظهور وتوصيل مجهول وتغليب حكم وحدة جامعة على كثرة غير منضبطة ولا مستندة إلى أصل جامع؛ وسار بالحكم والفعل والذات والعلم في كل ما هو من لوازمه وتبع له.

فرسالة الرسل تفصيل الرسالة المحمدية؛ وكذلك شرائعهم، ولرسالته بسبب ظهوره بوصف الأصل ولسانه وحكمه المهيمنة، والاستيعاب، والحيطة، والاستمرار دوام الإحصار، فمطلقه باطناً عين رسالته بحسب أمته الجامعة لأوصاف الأمم، فكل رسول عبد لاسم لا يدعو إلا عبيد الاسم الذي منه صدرت رسالته واستندت إليه أمته، وليس

(1) رواه ابن ماجه (1101/2)، الحاكم في المستدرک (50/3).

(2) رواه النسائي (97/4)، (236/6)، وذكره الحافظ في فتح الباري (408/5).

(3) رواه البيهقي (693/2)، (694/2)، ومسلم (774/2)، مالك في الموطأ (301/1).

(4) ذكره العجلوني في كشف الحفا (226/2).

شمة مستحيل ولا استحالة إلا بالذهن أو الفرض.

فإن قيل بالواجب؛ فعبارة عن الواقع لا غير، وتصور الحوادث والحدوث إنما موجهه حكم الحدوث في محل التصور وسلطته، وكذلك القدم، لإحاطته الذاتية بحكمي العدم والوجود النسبيتين، فالحوادث طارئة على الحادثات؛ لا على القديم؛ وإليها ينسب القبل والبعد، والقرب والبعد، والأولية والآخرية.

والقدم لا يُتصور حق التصور على ما ينبغي إلا بعد ظهور سلطته في ذات المتصور وإدراك حكمه فيه، فكذا الحال في كل معلوم بالنسبة إلى من عرفه، إنما يمكن معرفته له من الوجه الذي يناسب المعلوم ويتحد به، فلا يغيره وقد أشرت إلى ذلك فيما تقدم من قبل إشارة جمالية.

وإذا تبين هذا علم أن الأصل المستوعب لجميع الأحكام، والأوصاف، والكيفيات تظهر بوجوده الواحد أحكام كفياته المختلفة غير المتناهية، وتلك الأحكام، والأوصاف، والكيفيات تتناسب وتتنافر، وتتعارض وتتناهر، وتفيد وتستفيد، وتولي وتولي، وتعزل وتعزل، وتبدو وتخفي خفاء مؤقتاً؛ تسمى استبطاناً وخفاءً غير معلوم الوقت، والهيات الاجتماعية المدركة في الأشكال بالتشكلات، ويسمى غيباً إضافياً، والحكم يتبع الجمع والعزل يلزم التفرقة والصدع، وكلما وضع سرٌ وكُمِّلَ أمرٌ حصل عدول ذاتي إلى نقص آخر قد خفي الحكم فيه والعلم اللازمان للوجود الجمعي، فيصل المدد ويظهر العلم وحكمه في الوجود بالعدد كالأمر في الطبيعة متى وجدت ضعف عضو وشعرت بنقص دفعت هناك فضلة يقبلها العضو بموجب استعداده، فيتضرر بذلك تارة ويتفتح أخرى.

وأما الرد والإنكار: فهو ترجمة لسان مرتبة البعد والمباينة؛ الحاكمين على باطن المنكر، والراد، والإقرار.

والقبول: هو حكم مرتبة الأمر المشترك بين القابل المعترف وبين ما يقبله ويتصل به، وترجمة أيضاً بلسان ذلك الأمر، وهذا صفة أهل التقيد من أهل الذوق والحجاب ما داموا مقيدين لمشربٍ خاص يقضي بأخذ شيء وترك شيء، وتزييف أمر وتقرير غيره وترجيحه، واعتقادهم صحته وفساده ما سواه.

والإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ فإن أصابه خيرًا: أي ما يوافق اعتقاده ويلائم رأيه أو طبعه اطمأن به، وإن أصابه فتنة من حيث حكم

المقام المقابل لذوقه ومن حيث خاصيته المزجة وخواص المزاج المعنوي المتحصل من اجتماع الصفات والأخلاق والقوى الروحانية، ومن حيث خواص المزاج الطبيعي أيضاً، وما انعجن فيه من خواص التشكلات الفلكية، والتوجهات الملكية، والمناسبات الكوكبية، والأحكام السماوية الظاهرة الحكم بواسطة ما ذكرنا، انقلب على وجهه: أي أنكر ونفر، ف: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: 11] أعادنا الله منه.

ولهذا ورد في الصحيح: «أَنَّ الْحَقَّ سَبْحَانَهُ يَتَجَلَّى يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ⁽¹⁾»، فينكرونه ويستعيذون منه ما لم يروا العلامة التي بينهم وبينه، وهو اعتقادهم فيه أنه كذا وليس كذا، وأنه يتحول لهم في الصور فيعرفه كل منهم بعلامته.

فهذا من شؤم الإنكار أن يستعيذ العبد من ربه حال إخباره سبحانه له أنه ربه وتكذبه إياه، فما أعظمها حجلة لأهل العقائد المقيدة!

ولو كانت القيامة دارَ تكليف لشقوا بتكذيب الحق وردهم إياه حال تجليه لهم، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ﴾ الآية [غافر: 7] هذا حال المنكرين الرادين أهل العقائد من أصحاب الذوق، والمحجوبين أيضاً دنيا وآخره.

وأما الكُمل فإنكارهم ترجمة عن المقام المقابل للمقام المختص بالأمر المردود والمنكر، ليس أن أمراً ما ينافيهم ويأينهم، وكيف! وبكل منهم ثبت الاشتراك بين الأشياء، وبه تعارف ما تعارف منها وثبت ودام وظهر حكمه في المحال التي تخصه، وهي هدف آثاره، ومرائي أحكامه، ومنصات تجليه، ومنازل تدليه.

وهذه النفحة من أمعن التأمل فيها عرف سر الرسالة والمرسلين على اختلاف طبقاتهم وحصّة كل منهم من حضرة المرسل، ومن أي باب دخل عليه وارتبط به وانتسب إليه، وكذلك الأولياء، والصالحون، وعموم المؤمنين، والضالين من الخلق أيضاً أجمعين، وعرف ما الملك، والجن، والشیاطين، وسائر الموجودات، والكيلات من كل ذلك صور ماذا؟ وكذلك الجزئيات التفصيلية، وعرف حقيقة الكلام وصورته ونسبته إلى الحق وإلى من سواه، وعرف النسخ والصحف والكتب وسر تعددها، وسبب اختلاف الشرائع؛

(1) رواه الخطيب في تاريخه (19/12)، وذكره ابن كثير في تفسيره (451/4)، والحافظ في فتح الباري

لاختلاف أحوال الأمم، واختلاف الأسماء التي كانت الرسل مظاهر وتراجم لهم ولرعيّتهم من الخلق من حيث الأحوال الوجودية الصورية الطبيعية؛ منها والنفسانية، والمؤقتة المتناهية الحكم وغير المتناهية، وعرف سر القدم والحدوث، والوجوب والإمكان والإحالة، ومراتب الاعتدال والانحراف، والرد والإنكار، والقبول والإقرار، والحجج والعلوم، والأعمال والفتح والحجاب، وإن شمة مفاتيح غيب، وإن لم يذكر ما هي.

وعرف أيضاً أن الأسماء التي بأيدي الناس ليست الأسماء الحقيقية التامة المطابقة المعرفة للمسميات غالباً من حيث التحقيق، وأن أقربها إلى الصواب؛ إنما هي أسماء الأسماء، وعرف أن الأسماء أسماء النسب، والأحوال، والإضافات، وهكذا الأمر في كل ما يُسمّى صفة للحق أو الخلق، وعرف أن كثرة الإنكار والاعتراض ولو بالله أو بأمر الله من غلبة حكم الحصر والتقييد، وعدم رؤية وجه الحق في الأمر المردود، وعدم معرفة أحدية المتصرف، والتصرف، وغلبة حكم الشرك، والتضاد، والقاضي بالتميز والتعدد الحاجب جلالة الذات ونفوذ سلطنتها في محل الراد المنكر.

وعرف أيضاً سرّ الأمر الإلهي والحكم، وأنه من المحال ألا يُنفذ كما أخبر تعالى شأنه، وأن كل ما لا يمثل مما يُسمّى أمراً فليس في الحقيقة أمراً، إنما هو صيغة أمر صادر من الحق من حيثية شأن خاص عارضه حكم شأن أعلى منه في الشرف والقوة والحيطّة، وتغير بالمرور على مراتب الوسائط فلم يبق على تقديسه؛ فلذلك لم يُنفذ، وإنما سُمّيَ أمراً للحجاب، ولعدم معرفة هل يُنفذ أم لا يُنفذ عند قوم من المخاطبين به؟ واصطلاحاً أيضاً من حيث تسمية الموصوف باسم الصفة والمجاورة بالعرض، أو نظراً إلى أصل المصدر، تقول لبائع الخبز: يا خبز تعال يا عنب، والمنادى إنسان.

وهذا اصطلاح القوم الذين نزل القرآن بلغتهم، والرسول كما هو مظهر الأمر النافذ ومنبعه من حيث حقيقته؛ كذلك هو أيضاً منبع الأحكام الكونية التي صيغة الأمر من جملتها، القاصرة عن الدرجة الأولى، فهذا يعرفك سبب العصيان والطاعة المذكورين للناس، وسبب النفوذ وعدم النفوذ، وسبب التسمية المجازية من وجه الكونية، وسبب نفوذ الأمر الحقيقي الإلهي، ومصادق قوله: ﴿لَا رَأْىَ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: 107] و﴿لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: 41] وقوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 40] وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا

﴿إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23] والقضاء حكمه الذي لا معقب له، فتعرف استحالة عصيان الحق ورد أمره.

ومن السنة هذا المقام: ﴿فَالْهَمَّا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: 8] و: ﴿زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ [الأنعام: 108] وفي هذا قال شيخنا رحمه الله مخاطباً ربه في مشهد موسوي حضرت وقته:

جَعَلْتَ فِيّ الَّذِي جَعَلْتَا وَقُلْتَ لِي أَنْتَ قَدْ عَلِمْتَا
وَأَنْتَ تَدْرِي بِأَنْ كُونِي مَا فِيهِ غَيْرَ الَّذِي جَعَلْتَا
فَكُلْ فَعَلْ تَرَاهُ مِنِّي أَنْتَ إِلَهِي الَّذِي فَعَلْتَا

وهذا لسان واحد من ألسنة هذا المقام، والذي ذكرناه آنفاً لسان آخر، وقد قال الشيخ رحمه الله أيضاً:

تُحَاسِبُهُمْ بِمَا فَعَلُوا وَمَا فَعَلُوا الَّذِي فَعَلُوا
وَتُطَالِبُهُمْ بِمَا عَمَلُوا وَأَنْتَ خَلَقْتَ مَا عَمَلُوا
فَهَلْ تَنْجِيهِمْ حُجُجٌ؟ وَهَلْ يَزْكُو لَهُمْ عَمَلٌ؟
لَسْنَا أَخَذُوا بِمَا عَمَلُوا فَاعْظِمْ مِنْهُ مَا جَهِلُوا

وأما الدرج الآخر: فقد سبق القول فيه في العام الماضي بحسب ذلك الوقت والحال، فإنه جاء في ضمن واردٍ عظيمٍ غريبٍ، وهو في جزء سيرته إليه؛ ليقف عليه إن شاء الله. لكن فيما ذكره الأخ دقيقة يجب التنبيه عليها وهو قوله: قال لي وقلت له، إن كان ذلك عن اللقاء رباني بصورة إلهامية تتضمن الأسئلة والأجوبة؛ فلا جائز في ورع المحققين، ذكر: قال لي وقلت له، وإن كان صحيحاً من حيث النسبة العامة مشهداً للتوحيد⁽¹⁾، وإن كان بخطابٍ صريحٍ في عالم الحس أو عالم المثال أو حالة الانسلاخ عن الهيكل،

(1) التوحيد: هو حقيقة لا تنقسم، في وحدة لا تتعدد، في عدد لا يتناهى، وحقيقته: معنى لا تحدده القلوب، ولا تتصوره العقول، ولا توصله بلاغة العبارة بالمقول، وغايته: نفي كل غيرٍ، مع وجود شهوده كل غيرٍ، الناطق عنه مقررٌ بالخبر، والشاهد ذاهلٌ، والغائب عنه جاهلٌ، والمدعى له مبطلٌ، والعاجز عنه متخلفٌ، فإنه وراء كل غايةٍ يُنتهى إليها، فكل واحدٍ يُجازى فيه بقدر ظنه؛ لأن شرط العلم الإحاطة، وهو معنى يستحيل دخوله تحت الإحاطة؛ فلا علم، ووجوده مُكَنَّةٌ تستلزم ما لا يُقدر عليه، والمخصوص به هو المعجوز عما حصل له اهـ.

والاستجلاءات الروحانية؛ فنسكت فلا نستبعد فإن هذا مزلة قدم.

والله والله: إن بعض المعاطبات الربانية قد يشذ عني؛ منها بعض كلمات، فلا استجير أن أصنعه وأرويه عن الحق، وإما أروي عنه ما شافهني به على التعيين دون تأويل، ولا تجمعحه بالفرض والتأويل، نعم! والفهم المعنوي الصحيح بالإلهام الرباني والإلقاء دون ما ذكرنا، وكل أعلم من وجه بحاله؛ بل الإنسان على نفسه بصيرة، وهذا لسان تحقيق، والله يقول: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4].

وأما الأمر في الفتح العلمي والإلقاءات؛ سواء صحبت المعاني عباراتها أم لم تصحب، فإن شرط صاحبها أن يمشي معها؛ إلا أن تقف هي وتنقطع، وإحدى علامات ذلك الاحتجاج إلى فكر أو روية ولو في كلمة واحدة تكون متممة لمسألة أو شرح مقام أوامر من الأمور التي ورد الوارد لبيانها والتعريف بكنهها، وقد ينقطع الوارد في أثناء كلمة واحدة فلا يسوغ تميم تلك الكلمة بدون وارد آخر ومعاودة ذلك الوارد.

وبورك لنا في ذلك، وأوجب الأمر الإلهي علينا التنبيه على ذلك، والله ولي التوفيق والإحسان.

نفحة ربانية

تضمن التنبيه على ضروب الإلقاءات الإلهية والملكية والشیطانية وما يعتمد عليه وما لا يعتمد عليه وما يتوقف فيه إلى أن يعرض على شيخ تام التحقيق ميمز صاحب.

ميزان كامل

الإلقاء الإلهي يعقب لذة عظيمة تستغرق جملة الإنسان، ويغني أحياناً بعض أربابه عن الطعام والشراب مدة كثيرة، والإلقاء الروحاني لا تصحبه لذة لعين الإلقاء؛ فإن كانت فللعلم الحاصل عنه أو الأثر الباقي في المحل منه؛ وله طرفان: أحدهما من خارج بطريق التمثل والآخر كما قال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: 193، 194]. وفيه شدة بخلاف التمثل فإن صاحبه لا ينزعج منه ولا ينحرف له مزاجه؛ وإن تأثر لوروده فآثر يسير.

وأما التنزل القلبي فيحرف المزاج ويغيره ويجد صاحبه شدة، والقدر الذي يحصل للشخص من إلقاء الجن لا يعول عليه، ولا يجوز أن يقبله إلا كامل عارف بموازن

التحقيق؛ يميز بين الصحيح والفساد، وإن ورد مثل ذلك على مريد هو تحت تربية شيخ محقق كامل؛ فله أن يقبل ذلك الوارد ويضبط ولا يعتمد عليه حتى يعرضه على الشيخ⁽¹⁾ الكامل، فإن أقر ذلك وصحّحه أخذه واعتمد عليه لقوله الشيخ: «لا لنفس الإلقاء» وإن ردّه الشيخ وأنكره؛ رمي به وأعرض عنه، وعلامته أن يعقب تهريساً وشدة وحرارة وقبضاً ونحو ذلك.

ومن الإلقاءات الملكية: قسم آخر يكون صحيحاً من حيث إنه ملكي؛ لكن يمتزج بحديث نفس سابق أو تأويل قد انغمز المحلّ به قبل الورود أو قياس مستنبط من ذوق آخر احتج به السالك في هذا الإلقاء الملكي وتمسك به، وهذا النوع أيضاً لا يعول عليه إلا بتقرير من الشيخ الكامل.

ومن الإلقاءات: الإلقاءات التي ترد بواسطة صورة متجسدة من معاني أو مظاهر صفات أو أحوال إلهية أو كونية؛ فيعبر بأمور بحروف، وأصوات وكلمات متنوعة، معهودة وغير معهودة، مكيفية وغير مكيفية عند المخاطب، وهذا النوع أيضاً يقبل ولا يعتمد عليه إلا بتقرير من شيخ كامل.

والنص إنما في الإلقاء الملكي في التنزل القلبي أو في التجلي الذاتي الخاص، لا العالم، أو في إخبار الحق عن نفسه وعما شاء؛ برفع الوسائط ومحو خواص جميع المواد من الصور والحروف⁽²⁾ والكلمات وسائر التمثيلات، فافهم والله المرشد.

(1) الشيخ: هو الإنسان الكامل في علوم الشريعة والطريقة والحقيقة، والبالغ إلى حد التكميل فيها لعلمه بآفات النفوس وأمراضها وأدوائها، ومعرفته بدوائها وقدرته على شفائها والقيام بهداها إن استعدت، ووفقت لاهتدائها.

(2) معنى الحروف هاهنا تمييز العلم في حال الاستقلال بصرف التقيد لأنه لا بد له من التمييز والظهور والفيض فلما منع عن الفيض أنقاض على ذاته نوراً خافياً ميز الأشياء المرادة للفيض في علمه، وهذا النور هو أشدّ لطفاً من هذا النور المميز في الظاهر لشدة نوره يدرك كأنه خاف، لأنه لا جسم له يظهر إلى وجود الشاهد، وإنما هو لطف يدركه على سبيل الإحساس، ولهذا ميز العلم، والحروف هي المميّزة بين المعلومات ولهذا يدرك كثيرة على قدر اختلاف الحروف وتكرارها، وقد رأينا صورة الحروف وأوردناها في كتاب الختم وعبرنا عنها بالطائف، لأنها نشأت في ذلك المقام عن اللطف وصنعت منه وميزت مختلفة بنورانية زائدة على اللطف، وهذا التمييز لا يكون إلا في العلم اللائق بالأولية؛ لأن الاطلاع على الأولية يغني ما سواها ويبقى مجرد

نفحة كلية

في حقيقة الفيض الذاتي

الفيضُ الواصلُ من الحقِّ إلى المسمَّى سوى عبارة عن صورة صفة أكملته سبحانه، وذلك حكمٌ زائدٌ على الكمالِ الذاتيِّ، وكما أن كل وعاءٍ هو بامتلائه وأكملته بما يفيض منه بعد الامتلاء؛ كذلك الفيض الإيجادي؛ لكن يجل ذلك الجنب عن الظرفية والمظروفية.

فالامتلاء هناك عبارة عن: الغنى الذاتي من حيث وجوب الوجود وعدم الحاجة إلى السوي، وعبارة أيضًا عن سرِّ الصمدية، فإنه لا يخلو في الحضرة ولا غور ولا فراغ. وثم كمال ثانٍ وهو: «الكمال الأسامي والصفاتي»؛ وأنه مقرونٌ بالوجودِ الفائض على الكون بموجب أثر الأكملية، فالإيجاد شرة كماله، لا أن إيجاده مثمر للكمال، كمل سبحانه فأوجد، لم يوجد ليكمل.

والكمال الثاني هو: «الكمال الأسامي الصفاتي» الذي أشرت إليه آنفًا، وأنها نعوت له سبحانه من حيث تعيينه في صور أحواله الذاتية:

أعني الأسماء والصفات وموجب اختلاف ظهوراته وتنوعاته هو اختلاف حقائق شؤونه التي اشتملت عليه ذاته.

وارد قدسي جمعي

من حضرتي الباسط والواسع بصورة خطاب غيبي في حالة شريفة غير متعينة الحكم ومضمونة ببيان سر البركة وحقيقتها:

قال الوارد عند شهادة الشاهد بصدقه حال الشهود: «البركة من الشيء لازمة بشرط ألا يكون غيره من بعض الوجوه»، ثم مثل في بيان ذلك فقال:

العلم فعند إرادة التمييز للمعلومات يظهر نورانية لطيفة لائقه بهذا العلم الخافي، فميز اللطائف التي هي الحروف لأن تميزها عند تمييز المعلومات، ومحال أن يحصل هذا المقام إلا وقد استقل الشاهد، بجهة الأولية وهي صورة السجن فعاد في هذا السجن تقلب أطوار العلم وهي الحروف المذكورة.

بركة الشمس شعاعها، وكذا كل موجود نير، وبركة الوجود الإلهي الأزلي، الوجود المحكوم بإضافته إلى السوي، وبركة الأرواح الدائمة التصرف، لا عن علم منها؛ كالأرواح المهيمة، الأجسام البسيطة كالعرش والكرسي، وبركة الأرواح الدائمة التصرف عن علم؛ كالقلم واللوح والنفوس السماوية ولوازمها وأجسامها من حيث ما يقتضي البقاء، وإن تبدلت، وبركة الأرواح المتناهية التصرف والدولة، التصرف بمعاوضة الأجسام البسيطة الأصلية في الجسام المتغيرة، وبركة المولدات الثلاث ما تفصل عنها من الأنواع والأشخاص، وبركة الإنسان الجزئي ما تعينت إضافته إليه وتوقف ظهوره عليه دنيا وآخره ويتمين له، وبركة الإنسان الكلي الحقيقي الإلهي ما ظهر من الكون ونسب باختلاف الإضافات إلى العين، والظاهر بركة الباطن والمعلوم بركة المجهول الذي لا يكون مجهولاً لخساسته؛ بل لتعذر الحيطه بمعرفته وضبطه وانحصاره في دائرة المعرفة.

ولهذه المسألة تفصيل، وهذه تذكرة كلية تشتمل على رموز خفية، والمرشد الله.. ولما كان الكون منحصرًا في أصلين: غيب وشهادة، أو قل: ظلمة ونور؛ أو ظاهر وباطن، كيف شئت، وكان الحق هو الظاهر والباطن وله الإطلاق المناهض للحصر والتناهي؛ اقتضى أن يكون لكل مرتبة منهما من وجه صفة الإطلاق واللاتناهي، وإن تقيداً من حيث تميزهما وتعينهما، فكان الفاضل من تعينهما مما لا يقبل الحصر، والتناهي هو بركتهما إلا وأن ذلك الفاضل المسمى بركة عالم المثال الظاهر بحكمي الغيب والشهادة، وأنه مع كونه ليس بشيء زائد عليهما لا نهاية له ولا حصر فيه؛ لأنه الفاضل المذكور المقتضي عدم التناهي، وعالم مثال الإنسان بركة ظاهره وباطنه، فانهم.

نفحة إلهية

تتضمن بيان الفرق بين نسبة الاختيار إلى الحق وإلى الناس وبيان حقيقتيهما وغير ذلك من الأسرار:

اعلم أن الاختيار الثابت للحق المشهود في حضرة الكشف ليس هو على النحو المتصور من الاختيار للخلق، فإن اختيار الخلق عبارة عن تردد واقع بين فعلين أو أمرين؛ كل منهما ممكن الوقوع عند المختار؛ لكن يترجح عنده أحد الأمرين لمزيد فائدة يستجلبها في الأمر المختار أو مصلحة يتوخى حصولها به والحق سبحانه يستنكر في حقه مثل هذا؛ فإنه أحدي الذات، واحد الصفات، أمره واحد، وحكمه واحد، وعلمه بنفسه

وبالأشياء علم واحد لا اختلاف فيه ولا تغير، فلا يصح لديه تردد، ولا إمكان حكيمين مختلفين في صورة واحدة أو أمر ما كان ما كان؛ بل إما بحسب تعيين ذلك المعلوم المراد في نفسه سبحانه أزلاً وأبداً لا يمكن غير ذلك، وليس هذا من قبيل الجبر كما يتوهمه أهل العقول الضعيفة، وكيف! وليس شمة سواه، فمن الجابر؟

فإن توهم متوهم، فقال: العلم هو الجابر؛ إذ لا يمكن وقوع خلاف متعلقه.

قلنا: العلم كاشف لا مؤثر؛ وتعلقه بالمعلوم هو بحسب المعلوم؛ فإن توهم متوهم جبراً فليتصوره من المعلوم على نفسه؛ لكون العلم به تابعا لما هو عليه المعلوم في نفسه، وحكم العلم إنما يترتب عليه بحسبه لا بحسب العلم، وحينئذ يكون الجبر من المعلوم على نفسه أو على العالم به؛ لكون تعلقه به تابعا لما هو عليه؛ إذ يستحيل أن يؤثر في ذات الحق؛ بل يستحيل في التحقيق عندنا أن يؤثر شيء ما كان ما كان فيما يغيره ويضاده من الوجه المضاد.

ثم نقول: وأيضاً فلو قيل بجبر العلم لزم أن يكون الحق مؤثراً في نفسه ومتأثراً فاعلاً وقابلاً، فإن علم الحق في مشرب التوحيد عند المحققين من أهل الكشف وأهل النظر أيضاً عين ذاته، فلو كان كما قيل؛ لزم أن يكون في الحق جهات مختلفة فيكون جابراً ومجبوراً، فتختلف الجهات فيه؛ فلم يكن إذاً واحداً من جميع الوجوه؛ وهو واحد من جميع الوجوه بلا شك، هذا خلف.

فالاختيار الإلهي مقامه بين الجبر والاختيار المفهومين للناس، وإنما المعلومات جميعها ما قدر دخولها في الوجود؛ وما لم يقدر مرتسمة في عرصة علمه سبحانه أزلاً وأبداً متعينة صورة كل شيء على حده مترتبة ترتيباً أزلياً لا أكمل منه في نفس الأمر، وإن خفي ذلك على الأكثرين.

ثم إنها تصدر من حضرته سبحانه على الوجه الأول والأحسن؛ فبالإيجاد يظهر الأول من كل أمرين مما يتوهم إمكان وجود كل منهما، فبالنسبة إلى التوهم الذي يصدق في حقه الاتصاف بالتردد، والترجيح هو ترجيح الأول؛ وإما في نفس الأمر فبالترتيب الثابت للمعلومات أزلاً دون جعل وقع على الوجه الأتم.

ثم إن القدرة أبرزته بموجب الشهود العلمي الأزلي، فظهر هنا على ما كان عليه هناك، فمن أدرك ما في الترتيب الوجودي من الحُسْن وكَمال الحكمة تحقق أن لا أكمل مما

وقع؛ بل ما عدا الواقع فمستحيل الوجود، وإن حكم المحجوب بإمكانه.

ثم اعلم أن للاختيار الإلهي حكمن: مقتضى أحدهما ما ذكرناه وهو الوجه المختص بالحق من حيث هو هو، ومن حيث صرافة وحدته واستحالة توهم الجهات المختلفة في جنبه، وله: أي للاختيار؛ حكمٌ ووجهٌ آخر يختص بالعالم.

فالاختيار بالمعنى الأول من حيث ما يصح إضافته إلى الحق ليس فيه إمكان ولا تردّد؛ بل الأولى من كل أمرين أو أمور يصدر من الحق دون رؤية ولا تردد ولا قصد ولا ترجيح مقرون بإمكان.

وهذا الاختيار الموصوف بما ذكرنا متى اعتبر سرّيان حكمه في الممكنات ظهر بوصفٍ يوهّم التردد، والإمكان، وترجيح بعض الممكنات دون البعض، وكل ذلك ينافي الوحدة الصرفة الثابتة للحق من جميع الوجوه، فهو إذن من صفات العالم ومقتضاه، وموجه أن للحق نسبتين:

نسبة الوحدة الصرفة؛ ولها الغنى التام ولسانها: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 97].

ونسبة التعلّق بالعالم وتعلّق العالم به؛ من كونه إلهاً لا من حيث ذاته، ولما كان التعلّق والإيجاد عبارة عن تجليه سبحانه في الماهيات الممكنة غير المفعولة التي كانت مرآتي لظهوره، وسبباً لانبساط أشعة نوره، ظهر الاختيار ذا حكمن كما قلنا؛ فلم يدرك المحجوبون من سر الاختيار غير ما قام بهم؛ وهو وصف إمكاني متكرر منقسم لما نبهنا عليه من أن الكثرة وصفٌ تابعٌ للإمكان، وأن الوحدة الحقيقية الصّرفة تختص بالحق وحده لا يشارك فيها.

فلما أدركوا الاختيار على هذه الوجه، وشعروا، وسمعوا أيضاً أن له نسبة الحق ولم يتحققوا بأي اعتبار يصح إضافته إلى الحق نسبوه إليه سبحانه على نحو ما تعلّوه في أنفسهم بحسب تعينه فيهم، وليس كذلك، وإنما يمكن إضافة هذا النوع من الاختيار إلى الحق من وجهين آخرين: أحدهما من حيث «مرتبة أحدية» جمعه القاضي بأن له سبحانه كملاً يستوعب كل وصف، ويقبل من كل حاكم عليه بكل لسان في كل مرتبة وحال كل حكم؛ لأنه المعنى المحيط بكل كلمة وحرف ومظروف وظرف وكل ظاهر محقق الظهور وباطن نسبي أو صرف.

والوجه الآخر الذي من جهته يمكن إضافة هذا النوع من الاختيار إليه؛ هو من جهة ما ذكرنا من أن الماهيات الممكنة غير المجعولة نسبتها إلى نوره الوجودي نسبة «المراي» إلى ما ينطبع فيها».

ومن مقتضى حكم هذا الذوق، والمقام أن المتجلي في أمر ما إنما يظهر في المجلي بحسب المجلي لا بحسبه، فعلى هذا إذا تجلى الحق في أمر ما، أو حضرة ما أو عالم ما لزمه أحكام تلك المرتبة أو الحضرة؛ العالم والمجلي كان ما كان؛ وأمكن أن ينسب إليه سبحانه من الأوصاف ما يصح إضافته إلى ذلك الأمر، والعالم أو المرتبة أو ما كان، ويصدق كل ذلك في حقه، لا مطلقاً من حيث ذاته؛ بل من حيث تجليه فيما تجلى فيه.

وارد كلي إلهي

يشتمل على جمل من الأسرار الشريفة الخفية:

للطبيعة الإطلاق، وللعقل التقييد، فمن تحقق عقله في المراتب الإلهية بالإطلاق الطبيعي، وتقييد طبعه في المراتب العقلية بحسب تلك المراتب، فانطلق في قيد وتقييد في إطلاق كل ذلك دون كلفة، بل بالذات مع تقديس من حكم الأوهام، والعقائد، والخوف⁽¹⁾، والحياء العزيتين، والعوائد؛ ووفى المراتب حقها بأن يصير مرآة لجميعها؛ يظهر فيها بأحكامها دون مزج اعتقادي، وتغيير بسوء القبول، ونقص الاستعداد، وكان مع ذلك مشاهداً للأحدية الإلهية الذاتية الجامعة بين الوحدة والكثرة المعلوماتين؛ الشاملة لكل شيء، وللمشاهد حاضراً معها على الدوام لا مع التفاصيل من حيث تعددها مقبل إليه الكل، وهو معرض عن الكل بالذات؛ بعين إقباله على أحكام الجملة بوجه كلي من حيث الجملة وبحسبها لا بحسبه؛ إذ لا حسب له بتقييد به منطلق أيضاً عن الإقبال، والإعراض، والإطلاق وغير ذلك من الصفات التقييدية؛ فهو الرجل الكامل.

هذا هو الذي يصاحب كل شيء كان ما كان من مُطلق ومقيّد، وجسم وروح، ومعنى وحقيقة ظاهرة أو باطنة، إلهية أو كيانية، صلبة ذاتية، ويكون مع كل شيء بذاته؛ لا بمعنى أن ذلك الشيء غيره؛ بل من حيث امتياز ذلك الشيء بتعيينه فقط؛ وبقائه على

(1) الخوف: ما يحذر من المكروه في المستأنف أي: المستقبل، وجاز أن يتعلق بالماضي حيث يتذكر فواته في سيات أعماله.

الإطلاق من حيث ما عدا النسبة الموصوفة منه بالمعية والصحبة، فهو مع كل شيء بالذات؛ مع أنه ليس معه شيء ولا منحصرًا فيما تعين به وبحسبه، وله الحكم على كل شيء بكل شيء، وهو المتنوع في كل مرتبة وصورة وحال وموطن ووقت بحسب كل واحد مما ذكرنا، وكل حسب ينسب إلى شيء فذلك وصفه من حيث تعيينه هناك، ومن حيث عدم تعيينه لا حسب له، ولا اسم، ولا نعت، ولا حكم، ولا نسبة، ولا أثر، ولا تأثير، ولا مؤثر سواء، ولا قابل لأثرٍ ما أو حكم أو إضافة أو اسم إلا هو.

سر شريف

اعلم أن الله لا يفعل شيئاً إلا بسببٍ خفيٍّ أو جليٍّ، والأسباب المتوهم منها الأثر على قسمين:
ظاهرة وباطنة.

وعند أهل الكشف والشهود المحقق؛ الأسباب نسب؛ والنسب معقولة في الذهن، وإن كانت مفقودة في الحس، وأصول النسب هي الحقائق التي تنضاف إليها تلك النسب: أي لا يعقل إلا بها، فلها هذا الاعتبار ضربٌ من الوجود؛ لتوقف حكمها عليه، والنسب في الفاعل غير المحسوس كالآلات للفاعل المحسوس عند من ينسب الفعل إلى شيء محسوس؛ وكالقوى التي في الإنسان التي بها يدرك ما يدرك ولا غنى له عنها.

قاعدة كلية

تضمن التعريف بكيفية تدبير الأرواح الأجساد وصورة الارتباط بين كل منها مع الآخر:

اعلم أن الارتباط الذي بين الروح الحيواني، وبين المزاج الطبيعي الإنساني ثابت بالمناسبة، كما أن الارتباط بين النفس الناطقة وبين الروح الحيواني إنما صح وثبت أيضاً بالمناسبة، ولولا ذلك ما تأتي للنفس تدبير المزاج البدني لما بينهما من المباشرة من جهة بساطة النفس، وتركيب البدن، وفرط كثرة أجزائه، واختلاف حقائق ما تألف منه.

فالبخار الذي في تجويف القلب، وإن كان جسمًا فإنه ألطف أجزاء بدن الإنسان وأقربها نسبة إلى الأجسام البسيطة؛ وهو كالمرآة للروح الحيواني.

والروح الحيواني: من حيث اشتماله بالذات على القوى الكثيرة المختلفة المنبئة في

أقطار البدن، والمتصرفة بأفانين الأفعال والآثار المتباعدة تناسب المزاج البدني المتحصّل من العناصر، وما يتبعه من الخواص المعدنية والنباتية والحيوانية، ومن حيث إنه قوة بسيطة متعلقة غير محسوسة مجعولة في ذلك البخار القلبي الذي قلنا إنه كالمرآة له تناسب النفس الناطقة؛ وإنه أيضًا كالمرآة لها: أي للنفس.

ونسبة النفس الجزئية الإنسانية إلى النفس الكلية، نسبة الروح الحيوانية إليها من جهة الافتقار إلى المادة، والتقيّد بها وملابسة الكثرة، ومن جهات غير هذه المذكورة كخواص إمكانات الوسائط من الأفلاك والنفوس والعقول والشؤون المعبر عنها بالأسماء.

ونسبة النفس الكلية إلى القلم الأعلى المسمّى بالعقل الأول، والروح الكلي؛ نسبة النفس الجزئية إلى النفس الكلية، ونسبة الروح الكلي المشار إليه إلى جناب الحق سبحانه نسبة النفس الكلية إليه؛ بل أقل وأضعف هذا وإن كان هذا الروح الكلي الذي هو القلم أشرف الممكنات، وأقربها نسبة إلى الحق، وأنه حامل الصفات الربّانية، والظاهر بها علمًا وعملاً وحالاً.

فالسير، والسلوك، والتوجه بالرياضة، والمجاهدة، والعلم، والعمل؛ المحققين المتأصلين بأصول الشرائع والتعريفات الربّانية يثمر بعناية الله ومشيقته انصباع القوى المزاجية بوصف الروح الحيواني في الجمع بين خاصية البساطة والتجريد، وبين التصرفات المختلفة بالقوى المتعددة في فنون الأفعال، والتصريفات الظاهرة في بدن الإنسان بالقوى والآلات. والروح الحيواني كماله الأول انصباعه بأوصاف النفس الناطقة، والنفس الناطقة الجزئية كما لها الأول تحقّقها بوصف خازن الفلك الأول المسمّى في الشرائع بـ «إسماعيل»؛ وعند أهل النظر بالفعال، وكما لها المتوسط ظهورها، وتحقّقها بوصف النفس الكلية، واكتساب أحكامها على وجه يوجب لها التعدي منها إلى المرتبة العقلية والروح البكلي.

ثم الاتصال بجناب الحق والاستهلاك فيه بغلبة حكم الحق على الخلقية، وزوال الخواص الإمكانية والتقييدية بأحكام الوجوب، ويقهر حكم الحق الواحد القهار كل حكم، ووصف كان يُضاف إلى سواه، وهذا القهر يرد على كل ما امتاز من مُطلق الغيب الكلي الربّاني، وتلتبس بواسطة الأحوال الإيجادية بأحكام الإمكان والتقييدات الكونية المتحصّلة من الشروط الوسائط.

فيستهلك الجزء في كله، ويعود الفرع إلى أصله، مستصحبًا خواص ما مرّ عليه واستقر

فيه مدة، ووصل إليه؛ كماء الورد كان أصله ماء فسرى في مراتب التركيب والمواد، واكتسب بسرّيته ما صحبه بعد مفارقة التركيب من طعم، ورائحة، وخواص أخرى، ولا يقدح شيء منها في وحدته وبساطته.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أنه يتحصّل بين كفايات المزاج الإنساني وبين ما يكون قلب الإنسان وذهنه مغموراً به من المقاصد والتوجهات وغيرها كانت ما كانت، وبين ما ارتسم أيضاً في نفسه من العلوم، والعقائد، والأوصاف، والأخلاق في كل وقت؛ هيئة اجتماعية.

تلك الهيئة مع ما ذكرناه أولاً في القاعدة بالنسبة إلى جناب الحق من جهة عدم الوسائط، وبالنسبة إلى سلسلة الحكمة والترتيب، وما أودع سبحانه من القوى، والخواص، والأوامر، والأسرار في السماوات العلّاء وما فيها من الكواكب والأمكنة، وما يتكيّف به من الأوصاف والتشكّلات؛ كالمرآة يتعّين فيها من تجلّى الحق، وشأنه الذاتي، وأمره الترتيبي الحكمي العلوي، وما يتبعه جميع التصورات والتصرفات الإنسانية وما ينضاف إلى الحق من الأسماء والصفات والشؤون والآثار.

فمنها: أي من الأمور المتعينة المشار إليها: ما هي دائمة الحكم ثابتة الأثر.

ومنها: ما يقبل الزوال؛ لكن يبطئ.

ومنها: سريعة الزوال والتبدّل من حالٍ إلى حالٍ.

ومنها: ما نسبته إلى الحق أقوى وأخلص.

ومنها: ما نسبته إلى الكون أو الإنسان جمعاً وفرداً من حيث ظاهر المدارك غالباً

أحق وأنسب.

ومنها: ما يفيد معرفة الاشتراك بين الحق وما سواه من إنسان وغيره.

ومنها: ما يقضي بالاشتراك بين الحق والإنسان فقط.

ولست أعني بالإنسان هنا نوع الإنسان؛ بل يُعنى به الإنسان الحقيقي الذي هو بالفعل إنسانٌ كاملٌ الذي من جملة مناصبه مقام النيابة عن الحق، وكونه واسطة بين الحق وما سواه في وصول ما يصل من الحق إلى الخلق في عصره، هكذا كل كامل في كل عصر.

وهذا المشهد لما أريته عرفت منه سرّ التجدّد بالأمثال، وبالأضداد، والمتخالفات، وأعني بالتجدّد تجدّد وجود الكون، والخواطر، والتصورات وتناجها في كل زمان،

وظهور الخلق الجديد الذي الناس منه في لبسٍ كما أخبر تعالى.

وقوله الحق: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: 15].

ورأيت تعين الوجود المطلق بصور الأحوال؛ وهي ذات وجهين، فكلها إلهية من وجه، وكونية من وجه، وصادق على الجهتين باعتبار آخر.

ورأيت تعين الأسماء، والصفات الإلهية والكونية بحسب تلك الأحوال.

ورأيت كيف ينتج بعض الأفعال، والعقائد، والأحوال الإنسانية سحق الحق ورضاه، وأحكامه وتعدد أثره الوجداني مع عدم تغير أمر في ذلك الجنب الأقدس؛ بل رأيت بعض الأفعال والتصورات العلمية والاعتقادية من الإنسان، إذا اقترن بحالٍ مخصوص من أحواله؛ استجلب بحكم علم الله السابق فيه، وتقديره اللاحق؛ تعيناً جديداً من مطلق غيب الحق يظهر بحسب تلك الهيئة الاجتماعية المتحصلة كما قلنا من التصورات العلمية الروحانية، أو الاعتقادية الذهنية الظنية، والكيفيات المزاجية، والنقوش والتعشقات النفسية، والأوصاف والأخلاق الشريفة والدينية.

فإن كان أثر ذلك الأمر الظاهر التعين شيئاً موافقاً لما سبق به التعريف الإلهي بلسان الشريعة، وما تدرك العقول، والفطر السليمة وجه الملائمة والحسن فيه؛ أضيف إلى الحق؛ بمعنى أن ذلك أثر رضاه ورحمته، وإن كان الأمر بالعكس أضيف إلى الحق بمعنى أنه أثر غضبه وقهره، سلمنا الله منهما.

وإن كان الغالب على مزاج تلك الهيئة المتحصلة من اجتماع ما ذكرنا؛ حكم حال الإنسان؛ أعني: الحال الجزئي الحاكم عليه؛ إذ ذاك كان ذلك السخط أو الرضاء أو الحكم الإلهي المتعين في الإنسان بحسب حاله الحاضرة؛ قابلاً لزوال بسرعة، وكان قصير المدة.

وإن كان الغالب على الشخص، والجالب ما ذكرنا حكم العقائد، والعلوم الراسخة، والأوصاف والأخلاق الذاتية الجبلية، والمكتسبة الثابتة؛ ثبت الأثر والحكم أو تضادها المدد الطويلة شراً كان أو خيراً.

وكذلك إن كان الغالب فيما ذكرنا من الإنسان حكم صورة مزاجه، وقواه البدنية الطبيعية، والأوصاف والأحوال اللازمة للبدن وقواه؛ انقضى الحكم بمفارقة هذه النشأة العنصرية.

وإن كانت الغلبة للأمور الباطنية النفسانية، وما بعدت نسبته من عالم الشهادة؛ بقي

الأثر، والحكم مصاحبين إلى حين ما يشاء الله.

وإن كان الغالب فيما ذكرنا الأمور الذهنية الخيالية الظنية؛ بما دى الحكم في النشأة البرزخية أيضًا حتى يشاهد ما قُدِّرَ له أن يشاهده ممَّا كان يتصوره على خلاف ما كان عليه، وإليه الإشارة بقول الله تبارك تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: 47] وحتى تظهر غلبة أحكام الروح، وعلمه، وحكم صحبة الحق بالمعية الذاتية، وسره على حكم المزاج، وتخييلات صاحبه التخييلات غير المطابقة لما عليه المتصور.

وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ وَصَلَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: 30].

ثم اعلم أن كل نشأة ينتقل الإنسان إليها بعد الموت، فإنها متولدة عن هذه النشأة العنصرية، وإن في ضمن هذه النشأة ما يدوم ويبقى، وإن تنوع ظهوره، واختلفت كفياته، وتراكيبه؛ وفيه ما يفنى بالموت، وفيه ما يصحب الروح في البرزخ من الفاسدة والتصورات الرديئة، والمقاصد القبيحة المستحضرة، والباقي من لوازم ما ذكرنا من صور الأفعال، والأقوال الإنسانية بموجب القصد والاستحضار المذكورين.

وأما النشأة الحشرية فإنها باطن هذا الظاهر فيبطن هناك ما ظهر الآن، ويظهر ما بطن على وجه جامع بين جميع أحكام ما بطن الآن، وظهر وما نتج من هذه البطون والظهور، والجمع والتركيب.

ثم عند الصراط يفارق السعداء ما يبقى فيهم من خواص هذا المزاج، والدار مما هو عنصري غير طبيعي، وتبقى معهم أرواح قوى هذه النشأة وجواهرها الأصلية المترتبة بالتركيب الأبدي الطبيعي غير العنصري، وصورة الجمع والتأليف الغيبي الأزلي.

وأهل الشقاء ينفصل عنهم ما قد كان يبقى فيهم من أرواح القوى الإنسانية والصفات الروحانية، وتتوفر في نشأتهم صور الأحوال المزاجية الانحرافية والصفات الرديئة والكيفيات المردئة الحاصلة في تصوراتهم وأذهانهم، والتي ترتبت عليها أفعالهم في الدار الدنيا وأقوالهم.

وينضم إلى صورهم ما تحلل من أجزائهم البدنية في هذه النشأة، فإن كل ما تحلل من أبدانهم يعاد إليهم، ويجمع لديهم بصورة ما فارقهم عقلاً، وعلمًا، وحالًا، وعملاً، وما يقتضيه ذلك الجمع والتركيب الذي يغلب عليه حكم الصورة على الروحانية.

وأهل الجنة بالعكس، فإن أكثر قواهم المزاجية، والصفات الطبيعية، وما تحلّل من أبدانهم يتقلب بوجه غريبٍ شبيه بالاستحالة صوراً روحانية مع بقاء حقيقة الجسم في باطن صورة السعداء، فالباطن هنا مُطلَقٌ، والظاهر مقيّدٌ، والأمر هناك بالعكس؛ حكم الإطلاق في ظاهر النشأة الجنانية، وحكم التقييد في باطنها؛ وغالب الحكم والأثر فيما ظهر هناك لما بطن هنا وبالعكس.

والنشآت المشار إليها هنا أربع:

أولاهـا: هذه «النشأة العنصرية»: وهي كالبذرة لباقي النشآت؛ ولها الإدماج والجمع الأكبر.

وبعدها: «نشأة البرزخ»: وإنها منتشقة من بعض صور أحوال الخلق، وبعض أعمالهم، وظنونهم، وتصوراتهم، وأخلاقهم، وصفاتهم، فيجتمع مما ذكرنا أمور تحصل لها هيئة مخصوصة؛ كالأمر في المزاج المتحصّل من اجتماع الأجزاء التي منها يُركّب ذلك المزاج كان ما كان، فتقتضي تلك الهيئة ظهور النفس في الصورة المتحصلة من تلك الهيئة، وذلك الاجتماع، وصفة الصورة بحسب نسبة الصفة الغالبة على الإنسان حين مفارقة هذه النشأة.

فيظهر بعضهم في البرزخ؛ بل وبرهة من زمان الحشر في صورة أسد وذئب وطير؛ كما ورد في الشرّ، وشهد بصحته الكشف والتعريف الإلهي، وليس بالمسخ والتناسخ المستنكر، فإن القائلين بذلك زاعمون أنه في الدنيا، وهذا إنما هو في البرازخ بعد الموت، فافهم.

ومن غلبت عليه الأحكام الروحانية وإفراط إعراضه عن هذه الدار وهذه النشأة؛ كالشهداء المقبلين في سبيل الله للجهاد بطيب قلب، وصحة إيمان؛ تظهر نفوسهم في صور طيور روحانية؛ كما أخبر ﷺ: «إِنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ خُضِرَ تَعْلَقُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ تَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ⁽¹⁾».

وورد في المعنى في الحديث الصحيح:

إن في غزوة أحد قال بعض الصحابة لبعضهم معاتباً له: «أتقعد عن جنة عرضها

(1) رواه الدارمي (271/2).

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ إِنِّي لِأَجِدَ رِيحَهَا دُونَ أَحَدٍ^(١)».

وهذا من بكرة نور الإيمان، وفرط استفراغ الهمة حال التوجه مع الإعراض التام عن هذه النشأة وهذه الدار، واستشهد صاحب هذا القول يومه ذلك ﷺ.

والمتوسطون من الأولياء المفرطين في الانقطاع عن الخلق والمجاهدات البدنية أيضاً كذلك، وأما الكَمَلُ فإنهم لا ينحرفون إلى طرفٍ من الوسائط، بل يوفون كل مرتبة حقها؛ فمنهم تَأْمُونُ في عالم الطبيعة، وتَأْمُونُ في الحضرات الروحية؛ كَرُبُّهُمْ سبحانه الذي أعطى كلَّ شيءٍ خلقه، فلا تغلب عليهم الطبيعة ولا الروحانية.

ومن سواهم؛ إمَّا: «مغلوب الروحانية، مستهلك الطبيعة».

وإمَّا: «مغلوب الطبيعة المستهلك قواه الروحانية في عرصة طبيعته»؛ كما هو حال جمهور الناس.

و«الكَمَلُ المقرَّبون في حاق الوسط»؛ برازخ بين الطبائع والأرواح؛ بل بين المرتبة الإلهية والكونية، فافهم.

وأما الباقيتان من النشآت:

فإحدهما: «النشأة الحشرية».

وثانيتهما: «النشأة الاستقرارية في إحدى الدارين» وقد سبق التنبيه عليهما، والله

الميسر.

جاء وارد بكتابه في جملة أمر مضمونه: أعمل لي، قلت: أعمل له تصديقاً بوعده، ووعيده، وترجيحاً لفضله المرغَّب فيه، قالت نفسي: هذا لا يصلح لمقامي، قلت: أعمل له بموجب أمره امتثالاً وانقياداً، قالت: هذا أيضاً لا يصلح؛ لأنِّي حائِثُ أَكُونُ عَبْدًا لأمره لا عبده، قلت: أعمل له لا نظراً إلى الأمر؛ بل نظراً إليه من كونه أمراً، قالت: إن الوارد يأبى هذا أيضاً؛ فإني أَكُونُ عَبْدًا له من كونه أمراً؛ لا عبداً حقيقة، قلت: أعمل له؛ شكراً على ما أنعم به عليّ، قالت: مقامي يَأْبَاهُ، قلت: أعمل له؛ ابتغاء وجهه الكريم، قالت: وفوقك مع حفظك منه، وابتغاء عملك على علة أمرٍ يَنَافِيهِ كمال المقام، قلت: فأعمل به سبحانه له، قالت: نِعْمَ الآلَةُ، وبِقَسِّ المستعمل، قلت: أعمل ولا أقصد بعملِي أمراً ما، ولا

(١) رواه البخاري (1032/3)، ومسلم (1512/3) بنحوه.

استحضر حال مباشرتي العمل والشروع فيه نية متعلقة بمطلبٍ معين يكون سبباً لانبعاثي نحو العمل، قالت: لا؛ هذا شبيه العبث، قلت: فكيف العمل؟ قال الوارد برسالة النفس: اجتهد ألا تجعل لهمتك وهمك متعلقاً غير الحق؛ لكن تعلقاً جُملياً كلياً غير محصور فيما علمت منه أو سمعت عنه، بل على نحو ما يعلم نفسه في أكمل مراتب علمه بنفسه وأعلاها، ثم ترى أنه العامل بك لا أنت.

هذا بعد أن يستصلحك فيكسبك وصفه الإطلاقي كما أخبر إمام الكُمُل ﷺ بقوله: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ⁽¹⁾».

وفي رواية: «عَلَى لِسَانِ عَبْدِهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ⁽²⁾».

واكساب ذلك الوصف هو أن يصدق في حقك حكم التمحُّض المنبّه عليه بقوله: «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ» [الفتح: 10] و: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء: 80] وحكم التشكيك المنبه عليه بقوله: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى» [الأنفال: 17].

فمتى صح لك ذلك ورائة محمدية كان قولنا: يعمل بك وأنت وغيرهما من الضمائر إشارة إلى الشأن الذي قُيد فعله سبحانه المطلق الذي لا وصف له قبل هذا التقييد الشائي، ولا اسم، ولا حكم، ولا رسم، وإنما عرض له بحكم هذا التقييد ظهوراً بوصف، واسم، وحكم، ورسم، وتبع هذا التقييد الشائي المنبه عليه تقييدات أخر كانت مدرجةً ولازمةً للتقييد المنبّه عليه؛ كقيد الأزمنة والأمكنة والمواطن والمراتب التابعة لمرتبة الشأن المذكور والنشآت، فإنه؛ أعني هذا الشأن منيع كل ما ذكر ومحتده.

فإذا تحققت بهذا الوصف الإطلاقي من حيث هذا الشأن الجمعي الأُحدي صدرت منك الأفعال، وصدورها من جناب ربك دون غرضٍ ولا استكمالٍ لها، لما ثبت في بعض أذواق أمهات المقامات الكبرى أنه سبحانه كمل فأوجد؛ لم يوجد ليكمل، فإيجاده نتيجة كماله، ليس كماله نتيجة إيجاده، فإن كنت مُحذياً على صورة حضرته فكذلك فلتكن، فيصدر الفعل المحمود المسمى خيراً منك؛ لكونه خيراً؛ لا لغرضٍ يصحبه تَوَخِّي حصوله بذلك الفعل.

(1) رواه مسلم (303/1)، (304/1)، وأبو داود (255/1)، والنسائي (196/2).

(2) ذكره ابن كثير في التفسير (33/2).

ومعنى قولِي «لكونه خيراً» ليس بمعنى أن العلم يَخَيَّرُني أوجب صدوره منك؛ بل تصوير بحيث لا يمكن أن يصدر منك إلا من هذا شأنه.

وترى فعلك مع هذا الوصف الإطلاقي مطابقاً لأحكام المراتب الشرعية والعقلية، لكن غير منحصر فيها بالنسبة إلى إلهام المحجوبين؛ كما هي الأفعال المنسوبة إلى ربك لا يمكن معرفة أسرار جميعها ولا تنحصر في ميزان معين ولا يستوعب أحد ما يتضمنه من الحكم، ولا توجب الحكمة عليه فعل أمر ما، وإن لم يخل فعله من الحكم البالغة؛ بل يفعله هو عين الحكمة، ولبّ المصلحة، وثمره الكمال الذي هو أصل أيضاً لكمال آخر مستجن في كماله الذاتي الأول الظاهر بواسطة الأساء وأحكامها.

والعبد على خُلُق سيده، وإن جهل أمره ومقصده، فذلك أيضاً عنوان صحة حاله الدال على كمال مضاهاته.

وكفاه ذلك شرفاً وهاءً ورئاسة تعلو على كل رئاسة وتحكم على كل كمالٍ مقيدٍ وحال، والله أعلم.

تذكرة

وُجد الكون؛ لظهور الكمال المتوقف حصوله على الظهور والسريان؛ لينصبغ كل فردٍ من أفراد حقائق مجموع الأمر كله بجميع أحكام كل حقيقة، وتام ذلك إنما يكون بواسطة بعض الحقائق في حصول البغية من البعض الآخر؛ وبالعكس وبارتباط النسب بالحكم ظاهراً على مقتضى معقوليتها باطناً؛ ليحصل الكمال بالجمع بين الأمرين ولتتم الاعتبارات العلمية الكيفيات الوجودية شامية فعلية شهودية، وانفعالية مشهدية. هذا سرٌّ مطلقُ الإيجاد من حيث حضرة الجمع والوجود، وصورة ذلك في الإنسان على الخصوص، فإنه النسخة الجامعة والظاهر بصورة الحضرة.

سرٌّ شريفٌ

لظاهر الإنسان الثباتُ النسبيُّ، ولباطنه التنوعُ.

ولظاهر الحق سبحانه التنوعُ، ولباطنه الثباتُ.

فالباطن الحق عين ظاهر الإنسان، والظاهر الحق عين باطن الإنسان، وتذكر تحول الحق في الصور يوم القيامة وفي التجليات إن كنت من أهلها مع العلم المحقق، إن حقيقة

الغيبية لا تبدل ولا تتحول، وهنا سرٌ كبيرٌ تركت ذكره لغموضه.

نفحة إلهية

بأمرٍ كليٍّ من كتاب علم العلم

قد كان معلوماً من حيث الأصل ظهر بصورةٍ أخرى؛ فاثبت ومَحَا، وأنقَرَ وأغْنَى فأوعى، من عرف الله من كونه واحداً فما عرفه، ومن عرف الله بالله فما عرفه، ومن عرف الله بالدلائل والشواهد والآيات فما عرفه، ومن عرف الله بإشهاد حاصل عقيب طلبٍ فما عرفه، ومن عرف الله بتعريف معين منه سبحانه فما عرفه، ومن عرفه من حيثية حالٍ ما من أحوال نفسه فما عرفه، ومن كانت معرفته نتيجة توجهه نحو الحق أو إقباله عليه بعلم وعمل وقصد وتعمُّلٍ فما عرفه، ومن كان حاصل معرفته أمراً يستلزم أخذ شيء وترك شيء، وتصحيح أمرٍ وتزيف أمر، وتقرير واعتراض، وترجيح وإعراض فما عرفه، ومن ذاق طعم الاستهلاك في الحق ورآه الغاية فما عرفه، ومن توقفت معرفته على موجب ما أو موجبات معلومة أو مجهولة فما عرفه.

ولانما المعرفة لمن فَجَاه الحق يتَجَلَّى غير مُنضَبَط، ولا مَكَيَّفٍ بحيث يستلزم ذلك الشهود معرفةً لم تَرِدْ على حالٍ معين، وكان من شأن تلك المعرفة معرفةً سبحانه أنه بكل وصفٍ موصوف، وله ظاهرية جميع الصور والحروف جمعاً وتكثراً، كما أنه المعنى المحيط بكل حرف توحّداً وتُسْتَرَاءٍ يقبل بالذات من كل حاكم كل حكم، ويظهر بكل رسم، ويتسمَّى من حيث كل شأنٍ من شؤونه التي لا تنهاى بكل اسم لا ينحصر في عرفانٍ وتُكْر، ولا يتنزّه من حيث ذاته عن أمرٍ نسبة التركيب إليه؛ كالبساطة والحصر، والقيّد؛ كالإطلاق والإحاطة.

من جملة أوصافه وحده هي منبع الوحدة، والكثرة المعلومتين، وله الإطلاق المقدّر من وجهٍ أيضاً عن كل وصفٍ جامعٍ بين صفتين متباينتين، أو متفقتين معروفتين، أو مجهولتين، أسائته وصفاته متعينات بشؤونه، وتعيّن بعض شؤونه موقوفٌ على البعض، ومنتهى فروعها متصاعداً أمهات شؤونه المسماة بمفاتيح الغيب، والاثنان منها متفرعان عن السابقين عليهما، والسابقان؛ وهما مفتاحا الكثرة: متفرعان عن الوحدة، وهي: أعني الوحدة وما سرى وتعين بها من مطلق الذات متعيّن مما لا يتعين منه.

فمن تحقّق بالشهود الذي هذه المعرفة من لوازمها، ووجد صحّة ذلك، ومطابقته منه سرّاً ومعنىً وروحاً ومفنىً في كل موطنٍ وحالٍ وحسٍّ ومثالٍ، ورأى الأمر مطرداً في تفاصيل شؤون ذاته، وفيما خرج عنه باعتبار من مخلوقاته سبحانه ومكوناته ورأى نفسه وكل شيء من وجه غير الحق، ومن وجه شأنه، ومن وجه عينه، ورأى الحق مرآةً يرى فيها تفاصيل أحوال عينه؛ كما يرى عينه مظهرًا لوجود الحق؛ كل ذلك في آنٍ واحدٍ جامع بين هذه الأحكام وغيرها مما لا يتعيّن ذكره بعبارةٍ ولا يتنبّه له بإشارةٍ، وصحّت له المضاهاة والمساماة في العين حيث لا وصل، ولا بين، ولا حيث، ولا أين.

وكان إدراكه لما أدرك في ذاته وبذاته، وتمكّن أن يظهر من حيثية كل وصف وحال بأحكام سائر الشؤون والصفات، وأن يُظهر أيضًا ما شاء إظهاره شامًا في كل الحالات، وحفظ صورة الخلاف بأحدية الجمع؛ كما يحفظ الوتر الشفع⁽¹⁾، وكما ينحفظ أيضًا بالأصل الفرع، فهو العارف، والمدرّك الواصف، والحافظ الثاقف، والحاكم المشارف، ووراء ما ذكر ما لا يُقال، ولا يظهر صاحبه حكمه ولسانه شامًا لذي علم معين ولا حال.

نفحة في حقيقة التدبير

التدبّر: نعتٌ للحق من حيث تجليه في باطن الرتبة الإنسانية، وفي الإنسان الكامل، فإن نَظَرَ الكامل بربه، وإن شئت قل نَظَرَ الحق الكامل في المزجة

(1) معنى الشفع هو الثنوية والمراد به تأييد من قال: إن العالم موجود والله موجود وإن كان هذا يخالف نظر العارفين لكنه رحمه الله لكماله يقصد جمعية الأشياء فيد الله ورجله وسعه وبصره يشترك الإنسان فيها بالاسم، وهذا الخفاء التنزيه اللائق بالله فلو أنه تنزيه حقيقي لما جعل له صفات تشبه صفات الإنسان وهذه شفعية لأن الإنسان أكمل الموجودات نشأة.

وهذا تنزيه مشارك مزدوج كازدواج الشفعية وتنشأ عن هذا ازدواج المعية من قول الله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40].

الوجودية الحاصلة من انبساط الوجود على التعينات العلمية المسماة معلومات وممكنات؛ لتمييز أحكام المراتب بعضها عن بعض، وإضافة كل فرع إلى أصله؛ لتبقى بعد الامتزاج⁽¹⁾ الوجودي متميزة الأحكام والإضافات كـ«هي»؛ باعتبار تجرُّدها عما تلبَّست به من الصور الوجودية تسمى تدبُّراً، فهو توجُّه إلهي بسرُّ عبداني، وتوجُّه عبداني بحقيقة الألوهة نحو أمرٍ مشهودٍ حالاً، معلومٍ مشهودٍ أزلاً وآناً؛ توجُّهاً كلياً إلى أصلٍ جمليٍّ؛ لِيُفَكَّ ختام تفصيله؛ حباً في إكمال إيضاحه وتبيينه وتوصيله.

وليس هذا شأن الفكر، فإن الفكر هو توجُّهٌ نفساني بصفة افتقارٍ واستعانة بمواد معلومة من قبل؛ مستفادةً من الحسِّ والأوليات وترتيبها على نحوٍ خاص؛ طلباً لأن يقتنص بذلك كله ما شُعِرَتْ به نفسُ المتوجِّه من خلف حجابِ الطبع، ومن حيث صفةٍ من صفاته، أو لازم أو عارض مما ليس بمعلومٍ عنده؛ ليصير معلوماً.

نكتة شريفة في سر الحمد

أظهر مراتب الحمد: «مرتبة الأفعال والأسماء» التي متعلقها «مرتبة الفعل»، وهو في مرتبة الصفات وأسمائها يكون مدحاً لا حمداً، فإن بقيت الصفة فللوجه الجامع الرابط بين مرتبة الصفة والفعل.

والحمد المتعلق بالذات هو حمد الحمد وهو ثناء الصفة بنفسها لمن هي صفة ذاتية له غير مفارقة ولنفسها أيضاً.

(1) الامتزاج هو: امتزاج نفسه بما وراء الحجب من العزة لأنه إذا استوفى ما يخلف منها بالاختراق ووصل إلى مقام العزة اتصف بهذا المقام لأنها تعود مضروبة على وجهه بقطعه لها شيئاً فشيئاً، فلو كان هذا الاختراق في دفعة بلا تعدد لما كان حصلت هذه الزيادة ولا الوقوف على ما تضمنته هذه الحجب ولا التمكين في تيقن الرفع، فلما رفعت شيئاً فشيئاً حصل للشاهد التمكين والاستشراق بعادة الاختراق، وإذا الاستشراق إلى مزاج النفس المطلوب.

رمز شريف

في سر الحجب النورانية والظلمانية

الحجب النورية: هي الأساء والصفات الوجودية والثبوتية.
والظلمانية: هي السلبية العدمية. فاعلم.

نفحة إلهية

تحتوي على أسرار عليّة من جملتها بيان كيفية تلقّي إمداد الحق وبأي صفة يقبلها كل موجود من الموجودات البسيطة والمركبة وسرّ البقاء والفناء والدوام والتناهي وغير ذلك من الأسرار:

اعلم أنه ما من حقيقة من الحقائق البسيطة، والمعاني المجردة إلا ولها قوة وحكم، أو قوى وأحكام تخصّها دون غيرها، فمتى قدر الحق اجتماع جملة ما منها ذات قوى مختلفة في مرتبة من مراتب الوجود واجتمعت؛ فإن الصورة المتحصّلة من اجتماع تلك الحقائق لا بُدّ وأن تكون الغلبة فيها حكمًا، ووصفًا، وقوةً لإحدى تلك الأمور المجتمعة المختلفة القوى؛ كما هو الأمر في صور الأمزجة الناتجة من اجتماعات الأجزاء الطبيعية، فإن السلطنة والغلبة في كل مزاج لإحدى الطبائع التي تألّف منها ذلك المزاج، وبذلك الأمر الغالب يسمّى وإليه يعزى.

وموجب ذلك أن الاعتدال المحض المتعلّق فيه تكافؤ القوى لا يحصل منه تكوين؛ إذ لا بُدّ في التكوين من حصول غلبة ومغلوبة بفعل وانفعال، وينتهي الغلبة في ذلك الأمر لإحدى تلك الأمور التي انتشأت منها تلك الصورة المزاجية، وهذا الحكم مطرد في جميع ضروب الاجتماعات الواقعة في المرتبة الروحانية، والمرتبة المثالية المتوسطة بين الروحانية والحسيّة.

ثم إن «الحسيّة» تنقسم إلى قسمين:

قسم يختصّ بعالم العلوي، وقسم يختصّ بعالم العناصر، ومراتب اجتماعاتها؛ وهي عند علماء الطبيعة ثلاث:

«مرتبة المعدن»، ثم «مرتبة النبات»، ثم «مرتبة الحيوان»؛ وهي عندنا خمس مراتب هي آخر مراتب الاجتماعات الكلية أظهرها الحق نظائر للأسماء الذاتية الأول التي هي

مفاتيح الغيب وسبب تعين كل ما تعين في الوجود العلمي والوجود العيني، وهي المراتب الثلاث المذكورة عند علماء الطبيعة.

وبليها «مرتبة الأناس الحيوانيين» الذين ليس لهم من الحقيقة الإنسانية إلا الصورة الظاهرة، ثم «مرتبة الكُمل» الظاهرين بأحكام الحقيقة الإنسانية تماماً؛ الجامعين بين أحكام الوجوب، وأحكام الجمعية التامة الإحاطية؛ المتحققين بالثبات في برزخ البرازخ الجامع بين حضرة الحق وبين حضرة الكون؛ وهم مظاهر الذات التي هي صاحبة تلك الأسماء، فاعلم ذلك.

المقدمة الأخرى التي يجب تصديرها لتقرير ما يُذكر من بعد، إنما تصحُ معرفتها للمتأمل إذا رُقَّ ببصرٍ بصيرته صعباً، وإن لم يكن من أهل الكشف التام؛ فيرى أن الحق لا يصل منه أمرٌ إلى العالم إلا من حيث حضرة الجمع والوجود، ولا يتفد الأمر من هذه الحضرة في شيءٍ إلا بسرُّ الأحدية، ولا يؤثر شيء فيما ينفيه ويضاده من الوجه المضاد والمنافي؛ لأنه لا يتأتى لشيء قبول الأمر الإلهي، والأثر من الحضرة الوجدانية الجمعية إلا بصفةٍ وحده يتصفُ بها؛ بها يتم استعداده لقبول أمر الحق وأثره، وجها تثبت له مناسبة ما بينه وبين الأمر والحضرة.

ولما كان العالم ظاهراً بصورة الكثرة ومنصباً بحكمها من أكثر الوجوه؛ جعل الحق سبحانه الغالب على كل شيء منه في كل أن، وإن كان مركباً ومتكثراً في ظاهره وباطنه حَكَمَ أحد الأشياء التي منها تركبت كثرته، وما سوى ذلك الشيء الغالب من أجزاء الشيء المركب والمتكثر إن كان كذلك، أو قواه المعنوية إن كان بسيطاً؛ يكون تابِعاً إذ ذاك لذلك الأمر الواحد الغالب، وجعل ذلك الأمر الواحد محلاً لنفوذ اقتداره وأمره ومظهرًا لحكم حضرة جمعه الأحدي المنبئ عليه، ثم يسري الأمر من ذلك القابل إلى سائر ما يشتمل عليه ذاته من الحقائق والأجزاء.

ولما ذكرنا، في الإنسان شاهدان: ظاهرٌ وباطنٌ.

فأما من حيث «الظاهر»؛ فغلبة إحدى الصفات والكيفيات، وحكمها على باقي ما منه تركبت نشأته؛ كالصفراء بالنسبة إلى ذي المزاج الصفراوي، والسوداء بالنسبة إلى السوداوي؛ والبرودة بالنسبة إلى الشيء البارد والمبرود المزاج.

وأما من حيث «الباطن»، فتوحُّد إرادة القلب ومتعلُّقها في كل أن من كل مريد، فإن

القلب في الوقت⁽¹⁾ الواحد لا يسع إلا أمراً واحداً، وإن كان في قوته أن يسع كل شيء؛ لكن لا دفعة ولا على التعيين؛ بل على سبيل التعاقب وبالتدرج، ولولا غلبة الوصف الأحدي بالجمعية التامة التي لم يحصل لغير الإنسان على القلب الإنساني وتحققه بحكمة تحققاً فطرياً آلياً أصلياً لم يمكن أن يسع الحق؛ كما أخبر سبحانه على لسان الصادق صلوات الله وسلامه عليه ولا أن يكون مستوى ومظهراً لتجليه.

ولما كانت الصور السفلية تابعة في الفعل للصور العلوية بإذن الله، وأنه عبارة عن التمكين من إظهار ذلك الفعل، وعلم الحق سبحانه أولاً أن لكل فلك وكوكب، وحضرة من الحضرات العلي السماوية خواصاً، وحركات مختلفة، وقوى شتى، وكل حقيقة، وصفة وقوة منها تطلب بلسان الافتقار من رجا كماها وإظهار ما به يتم كماها، ولن يكون ذلك إلا بإيجاد الحق، ولن يحصل الإيجاد إلا بنفوذ الأمر؛ ولن يتفد الأمر حتى يتعين ما يكون محلاً لنفوذ الاقتدار ويستعد للتأثير الإلهي، ولن يحصل الاستعداد لشيء إلا بمواجهته الحق بوصف وحداني به، ومن حيث هو بصير محلاً لنفوذ الاقتدار.

لا جرم خلق الله العرش المحيط وحداني النعت والصورة والحركة، وأودع فيه أمره الأحدي، فصار حركةً واحدةً على نسقٍ واحدٍ غير مختلف.

وجعل من خواصه وأسراره رد الصور الوجودية العلوية والسفلية من صفة الكثرة والاختلاف إلى صفة الوحدة والائتلاف، فما من نفسٍ من الأنفاس ولا آنٍ من الآنات؛

(1) الوقت: عبارة عن حالك، وهو ما يقتضيه استعدادك لغير مجهول، في زمن الحال الذي لا تعلق له بالماضي والمستقبل فلا يظهر فيك من شؤون الحق الذي هو عليها، في الآن، إلا بما يطلبه استعدادا، فالحكم للاستعداد وشأن الحق محكوم عليه. هذا هو مذهب التحقيق، فظهور الحق في الأعيان بحسب ما يعطيه استعدادها، فلذلك ينبوع فيها فيض وجود الحق، وهو في نفسه على وحدته الذاتية، وإطلاقه وتجرده، وتقده غنى عن العالمين، فالوقت هو الحاكم والسلطان، فإنه يحكم على العبد فيمضيه على ما يقتضيه استعدادا، ويحكم على الحق بإفاضة ما سأل العبد منه بلسان استعداده في زمن الحال، إذ من شأن الجواد التزام توفيه استحقاق الاستعدادات كما ينبغي، وفي قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾. تأييد لهذا التحقيق إن كانت «ما» موصولة في موضوع النصب على أنه مفعول مختار، ومن كان يحسب ما خاطبه به الشرع في كل حال، فهو في الحقيقة صاحب وقته، فإنه قام بحقه، ومن كان هكذا فهو عند ربه من السعداء.

إلا والأمر الواحد المُشار إليه بقوله سبحانه: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: 50] وأصل من الحق إلى سائر الموجودات المتصفة بالتركيب والكثرة والاختلاف. والظاهرة بواسطة الحركة العرشية؛ ليحصل الاستعداد من سائرهما؛ لقبول الأمر الواحد الوارد من الحق.

فقسط كل موجود مما أحاط به العرش من كل حركة من حركاته يبقى عليه حكم صفة الوحدة التي تلبس بها من الحركة المتقدمة.

هكذا حتى ينتهي الأمر متصاعداً إلى شقيقة ثبوته ووحدته التي بها ثبت له التمييز في علم الحق أولاً، ومما قبل الوجود أول بروزه من حضرة العلم الإلهي الغيبي إلى الوجود العيني، وتلك هي الوحدة أصلية الظاهرة بالتعينات ظهوراً سُمِّيَ كثرة وكوناً.

ثم نقول: ويتضمن ذلك إلى هذا الإعداد والإمداد الحاصل بواسطة الحركة العرشية فوائد جمة منها:

دوام التهيؤ بالصفة الوحدانية؛ لقبول الأمر الإلهي الواحد المفيد بقاء الصور الوجودية ووجودها؛ إذ العالم مفتقر بالذات في كل نفسٍ إلى الحق في أن يمدّه بالوجود الذي به بقاء عينه، وإلا فالعدم يطلبه في الزمان الثاني من زمان وجوده بحكم النسبة العدمية الإمكانية التعينية، فلا بُدَّ من الحكم الترجيحي الجمعي الأحدي المقتضي للوجود والبقاء في كل نفس؛ وإلا انعدم الممكن، فيقبل كل موجود بهذا الإعداد الأمري الواصل بواسطة الحركة العرشية نور التجلي⁽¹⁾ الإلهي الجمعي الأحدي الوجودي الذي به البقاء

(1) التجلي: ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب، إما جمع الغيوب باعتبار تعدد موارد التجلي، فإن لكل اسم إلهي حسب حيطته ووجوه تجليات نفس عدد أمهات القلوب التي تظهر التجليات من بطائنها سبعة:

غيب الحق وحقائقه.
وغيب الحق المنفصل من الغيب المطلق بالتميز الأخفى في حضرة «أو أدنى».
وغيب السر المنفصل من الغيب الإلهي بالتميز الخفي من حضرة «قاب قوسين».
وغيب الروح: وهو صورة السر الوجودي المنفصل بالتميز الأخفى، والخفي ثوبه السابع الأمري.

وغيب النفس: وهي أسر مناظره.

وغيب اللطائف البدنية، وهي مطارح أنظاره لكشف ما يحق له جمعاً، وتفصيلاً .. فافهم.

إلى الأجل المسمى بالنسبة إلى بعض الموجودات، ولا إلى أجل بالنسبة إلى البعض. ومتى قدر الحق فناء شيء من التعينات ظهرت غلبة حكم الكثرة على الوصف الأحدي المستولي على ذات المركب؛ بحيث لا يبقى فيه للوحدة حكم يستعد به لقبول الإمداد المتبقي على الوجه المذكور؛ فانعدم ذلك الموجود وتفرق تركيبه، وتلاشت كثرته؛ لعدم الحافظ الواحد.

وهذا هو السبب في أن الكافر، وإن عمل في الدنيا خيراً كثيراً ومعروفاً لا يجد شرة ذلك في الآخرة؛ بل غاية أن يُجازى به في الدنيا، فإن الصور العلمية ظهرت بواسطة التركيب البدني، والكثرة، والاختلاف الطبيعي، فمتى لم يصحبها من العامل روح قصد مستند إلى توحيد الحق المعبود؛ تلاشت تلك الصور، فإنها أعراض، ونسب تركيبية مفترقة إلى أصل أحدي إلهي يحفظها ويمدها بالبقاء.

وللاسم «الحي القيوم» في هذا المقام سلطنة عظيمة، هكذا رأيته في الخلوة، وهنا أسرارٌ جليةٌ لو أمكن إفشاؤها لظهرت غرائب، وفي هذا السبب المشارك غنية وتذكرة، والهادي هو الله.

نفحة إلهية

أسبابُ التأثير وشروط التسخير من كل مؤثرٍ ومسخرٍ هي بأحكام «سر الجمع⁽¹⁾»؛ وسر الجمع في هذا المقام: هو حكمُ القدر المشترك بين إعداد الأشياء المسخرة التي كانت ما كانت؛ فبين مجموع الكواكب قدر مشترك هو صورة الاسم الذي توجه الحق سبحانه من حيث هو، أي: من حيث ذلك الاسم إلى إيجادها؛ أعني إلى إيجاد الكواكب، وحكم ذلك الاسم يفعل في سائر الكواكب، ولكل سماء اسم هذا حكمه، ولكل صنف من الملائكة رئيس؛ إليه يرجع ذلك الصنف، والرئيس مرجعه إلى الاسم؛ وهو ظاهر بحكمه وتبع له، وهكذا أصناف الجن في الرئاسة والحكم الاسمي؛ بل وسائر الموجودات حكمها أيضاً كذلك؛ فكل صنف من الحيوانات مثلاً يستند إلى أصلٍ يشترك فيه أشخاص

والتجلي: اختيار الخلوة، والإعراض عن كل ما يشغل عن الحق.

(1) الجمع: إشارة إلى الحق بل يكون، ويسمى جمع التمعض، لا تطراً الصور الكونية في الحق وانطماس كثرتها في وحدية، والجلاء عنه لدى الغير، بإطلاق لا يبقى معه غير.

ذلك الصنف من نوعه، وذلك الحيوان المخصوص يؤثر في أمثاله بما فيه من حكم الأصل الذي يستند إليه؛ وهو سبب وجوده هكذا بمقتضى سلسلة الترتيب المعلوم عند المحققين. ويستند إلى الحق أيضاً من حيث حكم خصوصية توجُّه الحق بذاته إلى ذلك الموجود، والاسم الإلهي المتعين بسبب هذا الموجود؛ المتصل بذات الحق من حيث إن الاسم من وجه عين المسمى؛ وكل أصل هو كليٌّ من الكليات.

فمن عرف اسمه المطابق لحقيقته على التعيين أو النسبة الخصيصة به من مطلق حضرة الجمع؛ تصرف فيه، وأثر وانقاد له، وانفعل موقتا وغير موقت، وعلة الموقت معرفته من حيث أوصافه التقييدية، وعلة الغير الموقت أخذه الأمر من الحق الجامع بالاستعداد التام الإنساني الكمالي الحقيقي، فافهم؛ فهذه مسألة عظيمة جداً.

نكتة شريفة

من لم يكن مع الحق كهو سبحانه معه، ومع كل شيء كائنٌ بائنٌ راحلٌ قاطنٌ؛ فهو من صنمية الحق لا مع الحق، وضميته ظهوراته المتعينة التي هي صور شؤونه الذاتية.

نكتة

رؤية الخواص الحق: أن يروه به، ويراهم بهم، وهذا تحصل الفائدة، ويكون الكمال؛ وسوى هذا يعطي الفناء⁽¹⁾.

(1) تقول الست عجم: معنى الفناء ظهور الانتقام في حال الاصطلام فإنه لما ظهر عليه هذا الحال وأثر بظهوره أثرٌ أفنى بذلك الأثر شيئاً من الوجود الذي يجمعه العارف وصبغاً، فإذا أفنى هذا الشيء يقن العارف أن هذا الفناء من ذاته إذ الواحد مجموع الكل والكل مجموع الأحاد، فمتى فني شخص فني الكل إذ كل شخص مختصر من المجموع، لكن إذا فني هذا الشخص لا يكون الحقيقة المطلقة فانية، وإنما تفنى الحقيقة المقيدة فمراده بهذا الفناء واحد من المقيدين لا واحد في الإطلاق، فإن الإطلاق لا يصدق إلا على واحد والواحد المطلق لا يفنى ولا يطلق عليه الفناء، بل يطلق على المقيدين لأنهم آحاد متكررة يفنى شيء ويبقى شيء فكانه لما صدر عنه هذا الأثر أفنى به واحداً من الأشخاص المقيدة، فكان هو الفاني بالنسبة إلى التقييد. وانظر: شرح المشاهد لعجم (بتحقيقنا).

نفحة شريفة

إلهية جامعة

طرات لي حالة شَهِدْتُ فيها الحق سبحانه في مشهدٍ جامعٍ لجميع المراتب والمشاهد بمحضر من شيخنا ﷺ وسألت في أواخر ذلك المشهد؛ وأنا بعد في الحضرة عينها عن كيفية شهودي؛ فخطبت شارحاً والشيخ ﷺ يسمعُ ويرى، وهذا الضعيف أيضاً كذلك، ونطقت مُفصّلاً، وقلت: أراه ظاهراً لا يطن أبداً، وأراه باطناً لا يظهر أبداً، وأراه سائراً من بطونه إلى ظهوره بالتدرّج أبداً وسائراً أيضاً، ولا أقول راجعاً من ظهوره إلى بطونه أبداً أيضاً، وبالتدرّج لا إلى غاية، وأراه معلوماً مشهوداً حقيقةً برؤيةٍ تامةٍ، وأراه مجهولاً غير مشهود حقيقةً، وأراي أراه وأرى.

واعلم أي لا أعلم حين أراه كيف أراه، ولا أعلم هل أعلم ولا أشعر؛ إذ ذاك أني أعلم، وآخر ذلك أن العلم ينبعث في من رؤيتي بعد الرؤية.

وأما «حال الرؤية»: فلا رؤية ولا علم، وهذا المجموع هذا التفصيل ثابتٌ وواقعٌ وحاصلٌ في مشهدٍ واحدٍ مُتَّحِدٍ شهوداً، متميزاً، منفصلاً، علماً لا شهوداً، ورأيت شيخنا ﷺ يُسرُّ جداً بما أقول، ويتبسم، ويسارقني النظر، وكأني به شاخصٌ في ربه ﷻ، وأنني مشاركته في ذلك، وكنت أُخْبِرْتُ قبل ذلك بأن الصيحة قد قُرِبت، والصعق يقع، والنفخ في الصور بالنفخة الأولى يأتي عن قريب.

وسألت عن «الصيحة» أنها عبارة عن ماذا؟ فقبل لي: هو صوتٌ يقع من انفطار السماوات حال الانخرام.

ورأيت موضعاً قيل لي: إنه الموضع الذي يتصل به النفخ من الأرض أولاً؛ وأقمتُ فيه، وصليتُ عنده ركعتين مع أرواح بعض أصحابي، وأعطيت السكينة العاصمة من الصعق، وأشهدت سرّاً تجدد العلم في كل نفسٍ، ورأيت كيفية السير إلى نقطة الاعتدال الحقيقي، ورأيت مرتبة الحتمية عند تلك النقطة، ورأيت علّة رؤية الناس الكُمُل قبلهم وغير الكمل أيضاً مناماً ويقظةً.

وَعَلِمْتُ سرّاً: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الزخرف: 45].

ذوقاً وشهوداً إلى غير ذلك مما تضيقُ عنه العبارة ويثبو عنه لسانُ كل إشارة، فهذا

بعض ما ظهر في هذه القرب، والله واسع، عليم، محيط، رؤوف، رحيم.

مشهد شريف

من مشاهد الحق «الحمد لله»

أحضرني الحق في مشهد عظيم من مشاهد عنايته بي في الليلة التي صبيحتها يوم الأربعاء ثالث جمادى الآخر من سنة سبعين وستمائة، وتجلّى لي تجلياً ذاتياً اختصاصياً مع تجليّه لي حالته في مظهر إنساني غير مكيف تماماً، فكنت أشهد ذاته دون مظهر، وأشهده أيضاً من حيثية المظهر، وأشهد التميز بين التجليين؛ فكنت أشهد ذاته غير متميزة ولا متكيفة، وأشهدها أيضاً في تلك الحالة من حيث المظهر متميزة غير متحيزة ومتكيفة غير متكيفة.

وأراني شيئاً من العنبر أستصعبه معي وقال لي: هل تعرف هذا ؟ فقلت: كأي أعرفه، فقال: من عنايتي ولطفي بك تجلّيتُ لك في هذا العنبر؛ لأكون معك دائماً بمعية ذاتية اختصاصية غير المعية العامة الذاتية، فذهشتُ فرحاً وخرست.

فلما أسدل الحجاب؛ رأيت بعض معارفي والعنبر في يدي ناوليه الحق؛ وكنت أقول لهم: أوصيكم إذا أنا مت؛ فادفنوا معي هذا العنبر، فإن ربي قد تجلّى لي فيه تجلي محبة وعناية، فلا أريد مفارقتها، فشكرت الله ورُدِدَت من ذلك المشهد إلى عالم الخيال النومي، ثم رددت إلى الحس.

سر التجلي المقيّد

الذي أدركه النبي ﷺ وحصل له منه الضرب بين الكتفين الذي

أنتج علم الأولين والآخرين هو من سرّ الخاذاة والمضاهاة

فالخاص للحق سبحانه باستجلالته نفسه في الحقيقة المحمدية؛ هو مشاهدته نفسه في حقيقة جامعة لسائر المراتب الكونية والأحكام المظهرية، والخاص للنبي ﷺ بالتجلي المذكور هو استجلالؤه نفسه في المرتبة الجامعة الإلهية المستوعبة لسائر مراتب الذات وجميع أحكام الألوهية.

فقام الحق له في هذه المرتبة الجامعة مقام المرأة والمظهر؛ كما قامت حقيقته من قبل للحق مرآة لجميع المراتب الكونية والأحكام المظهرية؛ جزاءً وفاً، فلا جُرم علم سر

معرفة كل عارف بالله ممن تقدّم أو تأخّر، وتلك المعرفة؛ هي حكم تجلّي الحق بالنسبة إلى كل متجلّ له من العارفين على اختلاف مراتبهم، فافهم.

اللهم إنا أن تهب كلنا لكلنا أو تأخذ كلنا من كلنا.

نفحة إلهية

كلية عزيزة

قال الوارد: اعلم أن متعلقات همّ الناس بالذات دون تعلّلي وتحريضٍ من خارج؛ هو المعين والمعرف لمراتبهم الأصلية التي تستقر لديها نفوسهم آخر الأمر، وحالهم فيها: أي «في تلك المرتبة» بحسب: علمهم ومتعلّقه.

وأما «مستقر صورهم في دار السعادة» فبحسب: أعمالهم ومتعلقاتها ومقاصدهم بها؛ حين مباشرة العمل، وحضورهم التابع لمعتقداتهم أو علمهم وشهودهم إن كانوا من أهلها، وهم على طبقات:

فمنهم؛ المتردّد بين علوٍ مفرطٍ اقتضاه شرف علمه ومتعلّقه وحسن روحانيته، وبين ضعفٍ ونقصٍ في عموم منازل السعادة اقتضاه قلة علمه وعدم جده واجتهاده.

ومنهم؛ المجلّج صورته كجمال روحانيته، وهم الكمّل.

ومنهم؛ العباد الذين لا علم لهم، ولا همّ يتعلّق بما وراء المهراب، وهؤلاء يكونون في منازل صور السعادات حُسن الصور، ولا جمال لروحانيتهم ولا تقرب ولا وجاهة في كتيب الرؤية وحضرات المشاهدة⁽¹⁾، ولا حظ لهم من معرفة الحق وشهوده، وقربه ونظيرهم في هذا العالم من يكون حَسَن الصورة، ولا علم عنده، ولا فضل، ولا أدب يستحق به مصاحبة الخلفاء وأكابر العلماء والسلطين.

وبين هذه المراتب الكلية المذكورة تراكيب تتعين بها درجات أهل السعادة، ويظهر بها تفاوت المنازل والحالات، فاعلم ذلك والله المرشد.

(1) المشاهدة: هي إزالة الموانع عن الحقيقة المستعدة لقبول الحق، وحقيقتها: استغناء النظر الصحيح بالبصيرة النافذة في تحصيل المطلوبات عن نصب الأدلة والبراهين، وغايتها: رؤية الصديق عين خبير الصادق في صورة كونه اهـ.

نفحة ربانية

تتضمن تذكرة بأسرار تُذكر إن شاء الله:

اعلم أن لأهل الكشف في مكاشفاتهم، ومشاهداتهم، ووارداتهم أغلوطات شتى؛ لا يعرف كتبها، ويسلم من غوائلها إلا «الكُمُل والأفراد»؛ أهل العناية والاختصاص.

وهي على أقسام:

منها: ما يوجب انقطاع السالك عن الوصول إلى الذروة العليا من المراتب الإلهية المستلزمة كمال الكشف والتمكن؛ وإن كشف وشهد عدد من العارفين.

ومنها: أي من الأغلوطات؛ ما يوجب سوء أدب مع الحق، وفساد اعتقاد يفضي إلى الهلاك والفناء.

ومنها: ما يوجب تبلدًا وتحيرًا ونحو ذلك.

ومنها: ما يوجب التباسًا وتخليطًا بين المراتب وأحكامها؛ فيفضي الحال بالإنسان إلى أن يحكم على الأمور التي هي من لوازم مرتبة دون الكمال؛ إنها من صفات مقام الكمال ولوازمه، ويحكم أيضًا على ما ليس بشهود محقق أنه شهود محقق؛ وعلى ما ليس بمقام؛ بل هو حال أنه مقام وبالعكس، وعلى أشياء ينضاف إلى الحق من حيث اسم معين ومرتبة مخصوصة؛ إنها أمور يقتضيها الحق لذاته أزلاً، أو ينضاف إليه من حيث أعلى صفاته، وأشرف سماته وتجلياته، وأكمل حضراته، وأجمعها وأتمها حيطه.

وقد شاهدت كل هذا من غير واحد من المتسبين إلى الطريق من أهل الذوق وعرفت أسبابه.

وقد عرفني سبحانه مواقع الغلط وموجباته، وأطلعت على أصولها وأسبابها أحبت أن أجمعها على سبيل الحصر، وأعين موجبات الغلط وأسبابه وما يزيلها، ويذهب بضررها ثم أنه ضاق وقتي عن ذلك؛ فاقترنت الآن في هذه اللعة على ثلاث مسائل منها؛ هي أمهات لما تحتها، وأصول يتفرع عنها مسائل شتى وأسرار كثيرة؛ هي من أعز المطالب وأجل المآرب، ولتكن هذه المسائل الثلاث نموذجًا لما يُذكر.

وهي: «مسألة الشهود».

و«مسألة الإيجاد» وصورة تعلق القدرة بالمقدور.

و«مسألة تقيد العارف بالأشياء» والانصباع بحكمها حال المعرفة والمشاهدة⁽¹⁾ وقبل التجرد والترفع عنها؛ بحيث لا يبقى له تعشُّق، ولا تقيدُ بأمرٍ، ولا تعلق، ولا تأثر. فأما المتمكن فيه؛ فيتعالى أولاً عن كل ما ذكرنا ويتطهر منه، ثم يتلبس به طوعاً، وطاعةً، ورحمةً، وتكميلاً، وموافقةً لربه بخلاف الغير؛ فإنه ما برح على حاله الأول الحجابي لم يتغير عليه أمر سوى الحصة المقيّدة من المعرفة التي حصلت له، والشهود الأسامي الذي قسم له.

نفحة إلهية جامعة كلية

تتضمن أسراراً أصلية من جلالتها التعريف بمراتب الأسماء وأحكام الوجوب والإمكان ومرتبة الكمال والنقصان ومركز الدائرة الوجودية والمرتبة واختصاصها بالإنسان الكامل الجامع المحيط الشامل:

اعلم أن لمبدئية الحق من حيث التعيين الجامع للتعينات؛ أعني: التعين الذي يلي إطلاق الحق المسلوب عنه الكثرة الاعتبارية النسبية، والكثرة الوجودية العددية أحكاماً وأوصافاً كانت مستهلكة في وحدة الحق وكامنة فيه؛ لا يظهر إلا من حيثية التعينات الاعتبارية المتفرعة من التعيين الجامع المشار إليه، ومن حيث التعينات الوجودية العارضة للوجود الواحد من الماهيات الممكنة القابلة له والمعددة إثاء، وتسمى تلك الأحكام والأوصاف عندنا بالأسماء أيضاً؛ فإن الأسماء الإلهية على أقسام:

أحدها: «الماهيات خالية عن الوجود»؛ وهي الشؤون في التحقق.

وثانيها: «أسماء التعينات الوجودية الحاصلة بالماهيات».

وثالثها: وهي الأولى في الرتبة هي: «التعينات المنتجة أقران الوجود بالماهيات»،

فإنها سابقة على الأولين.

(1) إن المشاهدة ضرب من الكشف وعصوص وصف فيه، لكن المشاهدة مختصة بشهود الله تعالى، فما دام الشاهد في حضرة الله سي هذا الكشف مشاهدة، وإذا شهد ما سواه سي كشفاً لا شهوداً، وقد يسمى شهوداً لا مشاهدة، والكلام من مقام المكاشفة لا من مقام المشاهدة لأن المشاهدة للبهت، فالمشاهدة تطلق على حضري الإطلاق والتقييد وهما منسوبان إلى الله تعالى، والمشاهدة هاهنا تقال على الإطلاق والتقييد، وهو عل يرى الله فيه صورة موصوفة بالإطلاق والتقييد فإطلاقها لعظمتها وتقييدها كونها صورة.

ورابعها: «النسب والإضافات المنتشرة بين مطلق الحق، ومطلق الإمكان والممكنات».

وبين كل قسمين من هذه الأقسام المذكورة؛ وهي مثل الممكنات غير متناهية، وإنها أحكام وجوب الوجود؛ كالإيجاد ولواحقه المنسوبة إلى الحق مثل القبض⁽¹⁾ والبسط⁽²⁾ والإماتة والإحياء وغير ذلك من الأفعال والأوصاف، فإنها بأجمعها ليست غير أحكام الوجوب، وإن توقّف ظهور آثارها وتعين صورها التعقلية على شرط أو شروط.

وللماهيات الممكنة من حيث إمكانها، ومن حيث تضاعف وجوه الإمكان الحاصل بسبب الوسائط، ومن حيث خصوصياتها ولوازمها أيضاً أحكام وأوصاف لا تظهر إلا بالتعينات الوجودية بها، والظاهرة هي به والعلم حيث الوجود لا ينفك عنه.

فأي ماهية قبلت الوجود قبلاً أتم، وكانت أحكام الإمكان فيه أقل وأضعف، كان

(1) قال القاشاني: اعلم أن الزمان في مقام القبض لا يصلح إلا للحال، أو لا تعلق له بالماضي، والمستقبل، والنفس إما تتعلق بالماضي تأسفاً، وبالمستقبل خوفاً وحذراً.

قال قدس سره: «القبض في الحقيقة تجلي الحق لكل معتقد في صورة اعتقاده» فصار الحق كأنه محصور، ومقبوض عليه بالاعتقادات، وهي العلامة التي بين الله تعالى، وبين عباده العامة، ولا بد له في كونه لهاً يتصف بهذه الصفة، والعالم متباين الاستعداد، ولا بد من الاستناد إليه، فلا يزال يعبد كل جزء إله من حيث استعدادة فلا بد أن يتجلى له كل شيء بحسب اقتضار استعدادة، ويقع منه القبول، فما من شيء إلا وهو يسبح بحمده.

وقيل: «وارد يرد على القلب من الغيب توجيه إشارة إلى عتاب وزجر، وتأديب، حين يقع السالك في الهفوات الموجبة للتقاعد والفترة».

وقيل: «أخذ وارد الوقت بغشيان أثر الكون على القلب، وانطباع صورته فيه».

(2) البسط: هو عندنا من يسع الأشياء، ولا يسعه شيء إن واسع المغفرة ما ستر عديمة ماهيات الأشياء، وهو الوجود العام المسمى بالرحمة العامة المطلقة، التي وسعت كل شيء، فمن تحقق بها كان رحمة للعالمين، أصالة كالحقيقة السيادية، ووراثة، كمن يكون قلبه على القلب السيادي فيسع الأشياء، ولا يسعه شيء يختص بدقيقة منها، والقلب على الجملة إذا انتهى بسر «وسعني قلب عبدي المؤمن»، حاز مقام البسط، وقيل: هو الرجاء في الوقت الحاضر يقابل كون القبض حال الخوف في الوقت الحاضر، وقيل: «هو وارد في جهة إشارة إلى قبول ورحمة وأنس إما بمنة الحق، أو بأدب وعمل موجب»، والعارف مبسوط في قبضه، مقبوض في بسطه.

وصاحب الحال إذا كان مقبوضاً لا ينسط، وإذا كان مبسوطاً لا يقبض، فشأن العارف أن يكون كالمعروف، يجمع بين الضدين.

علمه أصح وأكثر؛ كالعقل الأول، والكمال الذين استهلكك أحكام كثرتهم الإمكانية في وحدة الحق وأحكام وجوبه فإنهم: أعني الكمال في نقطة وسط الدائرة الوجودية، والمرتبية، وتلك النقطة هي مرتبة الاعتدال الكلي الإلهي الجامع لمراتب الاعتدالات كلها؛ المعنوية، والروحانية المثالية المظهرية، والاعتدالات المزاجية الطبيعية، وصاحبها هو الجامع لجميع أحكام الوجوب والإمكان، ومن سوى الكمال فبحسب قرب نسبته منهم وبعدها، وما بين هذين الأصلين تتعین مراتب الموجودات، وتتفاوت كذلك علومها.

فإن كل موجود لا يخلو من جملة أحكام الوجوب والإمكان؛ فتحصل بين تلك الأحكام امتزاجات معنوية، فمتى كانت الغلبة لأحكام الوجوب على أحكام الإمكان مع توجه من الطالب معرفة الشيء أو محاذاتية منه له عرفه، ومتى غلبت أحكام الإمكان على أحكام وجوب الوجود؛ وسيما في حق من توقف وجوده على وسائل كثيرة، وتضاعف في حقه وجوه الإمكان وأحكامه، فإنه يقل علمه؛ لكثرة التغير العارض لوجوده ونقص القبول من الماهية القابلة له، فهذا سبب العلم والجهل بالأشياء، وتفصيل هذا مذكور في هذا الكتاب، والله أعلم.

نفحة إلهية

تتضمن التنبيه على سر الحكم على اختلاف ضروبه بحسب تفاوت مدارك الحكم قاطبة وتتضمن التلويح بسرّ القدر المتحكم في الخلائق وسر سبق العلم وسر الخروج عن الأساء والصفات، والتحرر من قيود الأحوال والمقامات، وسر الأعيان والشؤون الإلهية، والكونية وسر الحقيقة والمجاز والإقامة والأسفار على اختلاف طبقاتها وغير ذلك من الأسرار.

واعلم أن الحكم من كل حاكم على كل محكوم عليه غالباً هو بحسب حال الحاكم حين الحكم، وبحسب إدراكه للمحكوم عليه كان ما كان.

وأعلى درجات هذا المقام: أن يصير حكم الحاكم على الشيء تابعا لما هو المحكوم عليه من الأحوال بحيث يتنوع حكمه عليه بحسب تنوعه؛ أعني: تنوع المحكوم عليه؛ لكن هذا مطلقاً؛ بل بشرط أن يكون المحكوم عليه من مقتضى ذاته التنوع.

أما أن اقتضت ذاته الثبات على أمر واحد تعلق علمه به بحسب ما هو عليه، وتعين حكمه فيه بموجب علمه، هذا هو شأن الحق، والكمّل في علمهم بالحق وبالأشياء،

وحكمهم عليها كانت ما كانت؛ سواء تعلّق علمهم بهم، أم بما خرج عنهم من وجهٍ وباعتبارٍ.

وإذا تقرّر هذا، فاعلم أن حكم الناس؛ وسيما أهل الذوق الذين هم بصدد التلبّس بالأحوال الغريبة المختلفة على الأشياء بالوجوب والإمكان والإحالة، والضيق والسعة، والحسن والقبح، والثبات والتغيّر، والجلاء والخفاء، والقيد والإطلاق، والتناسب والتنافر، والقرب والبعد، والخطأ والصواب، وغير ذلك من الأحكام هو بحسب ما يقتضيه حال الحاكم حين الحكم كما مرّ؛ فحكم الحاكم بحسن العدل وقبح الجور، واستحسان وصف الأصل بالقدّم، والوحدة، وكمال العلم والقدرة والحيلة، ونحو ذلك أيضًا لا يخرج عمّا ذكرنا؛ لأنه لو فرضنا تبدّل حال الحاكم بضدّ حاله المتقدّم المقتضى له ما ذكرنا؛ انعكس الحكم منه على ذلك المحكوم عليه، وصار بضدّ الحكم الأول، وإن كان الحال الثاني مخالفًا للأول لا مضادًّا له؛ كان الحكم أيضًا مخالفًا للحكم الأول؛ بمعنى: أنه من وجهٍ يناقضه، ومن وجهٍ لا يناقضه؛ بحسب حكم القدر المشترك الثابت بين الحالتين المختلفتين؛ اللتين تلبّس بهما الحاكم في وقتين مختلفين، وتوَّع إدراكه لما أدركه من قبل.

ونسبة الأحوال إلى روح الحاكم نسبة الألوان المختلفة إلى الجسم المطلق؛ وكما أن بعض الألوان أقرب نسبةً إلى الإطلاق؛ كالبياض ثم الصّفرة؛ كذلك بعض الأحوال أوسع فلنّا من بعضها، ونسبة حال الكمل الذين ينتهون إليه أحوال الخلق كافّةً هو كنسبة مطلق اللون إلى الألوان المختلفة، فمن كانت نسبته إلى هذا الحال المطلق أقرب كانت سعته أتمّ؛ فيضعف عنده حكم الإحالة والإمكان، وقُلّ أن يستبعد شيئاً أو ينكر وقوعه.

وأما الكُمل؛ فليس عندهم مستحيلٌ ولا ممكن، ولا واجبٌ إلا بالنسبة والإضافة، وبحسب المدارك والمراتب والمواطن، فقد يكون الشيء واجب الوجود في بعض الحضرات؛ وهو بعينه في حضرة أخرى، وبالنسبة إلى مدرك ما ممكن أو مستحيل.

بمعنى: أنه قد يكون الشيء ثابت الوجود علمًا أو ذهناً أو في عالم المثال المقيّد أو المطلق؛ لكن يتعذّر ظهوره في الحس، بمعنى أنه ما دامت سلطنة الحسّ غالبيةً على مرتبة الخيال والعقل والمثال، ويكون ما سواه: أي ما سوى الحسّ تابعاً للحسّ، لا يظهر ذلك المحكوم باستحالته في الحسّ، هذا مع أنه ليس لبقاء سلطنة الحسّ عندي مدة متعينة يستحيل انخراطها؛ بل قد ثبت في ذوق الكمال أن كل شيءٍ فيه كل شيء، ولا ثبات

بالذات لشيء ما على شيء معين لا يمكن انتقاله عنه؛ بل كل شيء بصدد التحول عمًا هو عليه، وإن كان في عين المدركين ثابتًا، فما ثم حقيقة ثابتة على أمر ما يحكم على غيرها بالمجاز؛ بل إن حكم على شيء بالثبات؛ فهو على مجموع الأمور الواقعة والمفروضة في هيئة جامعة لاختلافاتها وتنوعاتها.

هذا هو حكم مشهد المتمكن في التلون؛ وهذا هو حال الوجود بأسره، وخفاء ذلك على أكثر المدارك لا يقدح في تلونه في نفسه، ولو حَكَمَ بالثبات لشيء لحكم على الحقائق الكونية التي هي أعيان الشؤون الحقيقية؛ لا على الوجود الصانع لها والموحد لكثرتها والمتعين في كل منها بحسبها، والساري في صور تخالفها وتعددها.

وهذا السريان هو السفر الذاتي، وما سواه من الأسفار؛ فأسفار الأحوال والصفات والأفعال، ولا يصل إلى هذا السفر إلا مَنْ انطلقت ذاته عن قبول الأحكام والأوصاف والأفعال مطلقًا، فسرى بذاته في كل شيء سريان الوجود في حقائق الشؤون المسماة عند الجمهور ممكنات سراية أبدية بأحكام أزلية.

ورأيت في هذا المشهد العظيم لما اطلعت عليه؛ أن ليس لصاحبه عين ثابتة ولا حقيقة؛ وهكذا من هو على صورته.

ومن سواهما فذو أعيان ثابتة متلبسة بالوجود؛ وسواء قلت إن الأعيان هي الشؤون أو غير ذلك؛ وسواء قلت إن الوجود هو الحق أم غير ذلك، وإذا شهدت هذا شهدت كَوْنَك مدركًا كل شيء بعين ذلك الشيء بشرط أنك عين كل شيء، فإنك إذا صفة كل صفة، وكيفية كل ذات، وفعلك فعل كل فاعل، فكل شيء تفصيل ذاتك، وأنت القدر المشترك بين الأشياء، وأنت الموحد لكثرتها، والمكرر لوحدها بتنوعات ظهورك، فافهم والله المرشد.

نفحة ربانية

تضمّن نكتة شريفة في سرّ قوله ﷺ: «ليس أحد أغير من الله من أن يزني عبده أو تزني أمته⁽¹⁾».

وَرَدَ عليّ بغتة في سرّ ذلك أن سبب ظهور حكم الغيرة وسلطتها ليس بنفس الفعل

(1) رواه البخاري (354/1)، ومسلم (618/2).

المحرّم فقط؛ بل الموجب هو التلبّس بصفة المشاركة لمقام الربوبية؛ لأن الإطلاق في التصرف ومباشرة الفاعل كلما يريد دون منع ولا قيد ولا تحجير من صفات الربوبية؛ فإنه الذي يفعل ما يشاء دون حجرٍ ولا منع؛ ومن سواه فالتقييد والمنع⁽¹⁾، منع من خصائصه، فمتى رام الخروج من صفات التحجير وطلب إطلاق التصرف بمقتضى إرادته؛ فقد رام مشاركة الحق في أوصاف ربوبيته ونازعه في كبريائه؛ لا جُرم كان ذلك سبباً لظهور حكم الغيرة المستلزمة للغضب أو العقوبة، إن لم يتدارك العناية والمائة جلدة في مقابلة أساء الإحصاء التي هي أمهات أحكام حضرة الربوبية التي انتهك حماها؛ ووقع الاختصار على الجُلْد في البكر لشفاعة حكم الأولية الذاتية والفعلية الأحدية، ولما عُدّ ما في المحسن قتل بصورة الرجم الذي هو نظير تفاصيل أحكام الحضرة.

فافهم، فإن هذا مفتاحٌ عظيمٌ من مفاتيح أسرار الشريعة يعلم منه أن كل وضع وعدد معيّن في الشريعة يرجع إلى أصل رباني وترتيب معلوم؛ مطابق للحقائق، والله أعلم.

نفحة كلية

في معرفة الصفات الإلهية سلّياً وإثباتاً وهل يتنفي عنه وصفٌ ما مطلقاً أو يثبت له مطلقاً أم لا، وما حكم العلم الصحيح من حيث أعلى مراتبه في ذلك؟
فتقول: أعلم أن جميع الصفات التي أضافها الناس من حيث مداركهم العقلية، ومن حيث مفهوماتهم من الإخبارات الشرعية إلى الحق سبحانه على سبيل التخصيص أو أضافوها إلى الخلق أيضاً على سبيل التخصيص، وسلبوها عن الحق؛ تنزيهاً له عنها؛ حكموا باشتراكها بين الطرفين؛ بمعنى أنه يصحُّ إضافتها إلى الحق من وجهٍ واعتبارٍ؛ وكذلك يصحُّ إضافتها إلى الخلق من وجهٍ واعتبارٍ، إنما مستندهم في إضافتهم هذه

(1) معنى المنع اتصاف بالإطلاق بعد التقييد؛ لأنه متى حصل الإطلاق في منع عن التقييد وهذا منع ضدية لا منع شيء من مثله، والإطلاق ضد التقييد فلا يقال إن المنع هاهنا تقييد، وإنما هو منع إطلاق عن تقييد، فلما كان في الآن السابق مقيداً أعطى فيه الإباحة؛ لأن الإباحة مقتضى الحكم والمحكوم عليه، وهذه كلها من صفات التقييد، فلما عاد في الآن الآخر أخذاً في الإطلاق منع من التقييد، وهو من صفات عدم الإباحة والإطلاق صفة المنع إذ المطلق عارٍ عن القدرة والاختيار وتعود الأفعال له في حال الإطلاق طبعاً بغير إرادة، والشاهد الموصوف به لا يتعلّق بالأفعال إذ هي طبع بغير مشيئة.

الصفات إلى الحق وسلبها عنه هو حكمهم بحُسْنِ البعض وقبح البعض؛ واستناد حكمهم إلى ما زعموا أنهم عَلمُوهُ من مرتبتي الكمال والنقص.

فما ظنوه أنه ثابت في أعلى درجات الكمال أضافوه إلى الحق وحكموا بشيئونه له وانفراده به، وما ظنّوه أنه متعَيَّن في مراتب النقص والصور الغير المستحسنة أضافوه إلى السُّوَى، وجعلوه من خصائصه، ونَفَرُوا عن إضافته إلى الحق بوجه ما، وما رأوا أن له من وجه صلاحية أن يُضاف إلى الحق من حيث الوجه المستحسن والوصف الكمالي؛ حكموا بجواز إضافته إلى الحق من ذلك الوجه، وحكموا بجواز إضافته إلى الخلق من وجه آخر باعتبار أعلى درجات الخلق، وما يمكن انتهاؤهم إليه من درجات الكمال؛ مع توهُم نقص ما باقي؛ يَمَنع من إضافة تلك الصفة إلى الحق بِقَيْدِ تعقُّل ذلك النقص من حيث ذلك الاعتبار.

وهذا كله ظنٌّ لا تحقيق فيه؛ ووهمٌ يَسْتَدُّ إلى معرفة ناقصةٍ ضعيفةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بالحسن والقبح والكمال والنقص.

وإنما الذي يقتضيه المشرب الصحيح الكمالي والعلم المحقّق من حيث أعلى درجاته وأتمّها؛ هو أن جميع الصفات المحكوم بكمالها، ونقصها، وحُسْنِها، وقُبْحِها ما حكم بصحة إضافته إلى الحق وانفراده بذلك، وما حكم باختصاصه بالحق وانفراده بها؛ وما حكم بجواز الاشتراك فيه بين جناب الحق ومراتب الخلق كلها بأجمعها ثابتة للحق وذاتية له؛ لكن على وجه لا يمكن تعقُّله وتصوّره لأحدٍ من المهجوبين، وإن كانوا من أهل السعادة والمراتب الشريفة في الآخرة، وكلها متفنية عن الحق وهو سبحانه تنزّه عنها؛ لكن لا على الوجه المتعقّل من التنزيه في تصوّر جملة المهجوبين.

وتفاوت الأكابر في هذا؛ إنما يحصل ويظهر بمعرفة حقيقة الحق وحقيقة الخلق من كونه خلقاً وسوياً؛ ومعرفة كيفية صحّة الإضافة وسلبها مطلقاً أو في بعض المراتب دون البعض؛ وتقيد التلبس بأحوالٍ مخصوصة أو الانسلاخ عنها، فاعلم ذلك والله أعلم.

تذكرة

العقل فرع الطبيعة؛ فإطلاقه: رجوعه إلى الأصل؛ وحكم الطبيعة لا يظهر على الإطلاق؛ لاتفاق أهل البصائر من أهل النظر والكشف على أنه ما ظهر لهم من حكم الطبيعة إلا ما تعيّن في بعض الصور الطبيعية مما أدركوا؛ ومما خفي لهم أعظم مما ظهر

لهم، فمبدأ ظهور حكم الطبيعة من مرتبة العقل؛ فهو مبدأ تعينها وتقيدها بحسب أحكامه؛ فهو رجوع أيضاً إلى الأصل؛ وهذا التحليل كلي يقع به التركيب الكلي الجامع الأصلي الدائم الحكم، وهذا رمزٌ خفيٌّ.

قاعدة

من آداب التحقيق

اعلم أن المحقق في كل نفسٍ وحالٍ يرد عليه ويتلبس به خمسة حقوق يُطالب بالقيام بها: «حق الوارد عليه» من نفسٍ وحالٍ كما قلنا.

و«حق صاحبه» وهو الحق سبحانه المصاحب بكل شيء بمعينه الثابتة.

و«حق المسافر عنه في تفسيره» فإن النفس والحال كل منهما يرد على الإنسان هيولاني الوصف لا صورة له، فإذا انفصل عنه انفصل منصباً بما اكتسبه من الإنسان من صفة محمودة حسنة أو قبيحة؛ فذاك تفسيره بشرط انضمام الحضور إلى ما ذكرنا.

والحق الرابع: «حق صاحب الحق» كما قلنا من كونه مع النفس والحال؛ المفارقين بالمعية الذاتية وبحسب ما وقعت عليه المفارقة، والإنسان في نفسه مسافر أيضاً ضرورة؛ إما إلى الحق أو منه أو فيه؛ والحق معه؛ فتعين عليه الحق من حيث الصحبة، الله أنت صاحب في السفر⁽¹⁾، فافهم فإن هذا غامضٌ جداً.

قال الوارد، والشاهد يشهد بصدقه: علّة اطلاع النائم على ما يراه؛ هو توحد توجهه وميله حال النوم إلى الإعراض عن عرصه كثرته وترجيحه تعطيل تصرفاته طلباً للراحة؛ لما شعر أن الراحة مُنوّطة بذلك، وإن لم يتحقق أصل القضية وعموم حكمها.

ومظاهر ما يستشرف عليه من مغيبات الأمور الجزئية والكلية؛ هي أحكام ما غلب عليه من وصف وحال في يقظته؛ وسيما ما كان حديث عهد بها، فإن غلب عليه وصف

(1) السفر: عبارة عن القلب عند أخذه في التوجه، بتصحيح معاملات وتعديل أحوال، تسفر عن النفس المرتقية في مناهج كمالاتها سفساف الأخلاق ويحليها بمعرفة مكامن القواطع، وموارد القطعيات من المراتب الكونية، والحضرات الحقية إلى الحق تعالى بالذكر.

والذكر هنا: إحضار القلب المذكورة، ومواجهته إياه، واستمراره على ذلك إلى حد تنطمس فيه موارد الذهول والنسيان.

الخلو والطهارة؛ استجلى من الأمور المغيبة ومن صور العالم ما يناسب طهارته ومقامه من حيث روحه ومزاجه والكيفية المستفادة مما تغذى به، وبعض هذه مع البعض تركيب يسري حكمه في صور التمثيل حُسْنًا وقُبْحًا؛ حالاً ووصفاً، وإن غلب عليه وصف ما محموداً كان أو مذمومًا، مزاجيًا أو روحانيًا، اعتقادياً أو علمياً؛ تَرَكَّبَت الصور التي تترأى له من تلك المواد بحسبها.

ولآخر أنفاس اليقظة التي يتلوها النوم سلطنة بحسب ما كان الباطن به مغموراً إذ ذاك. وتأخر ظهور حكم المنامات؛ دليل على علو مرتبة النفس، فإنها أدركت ما سيكون في العوالم العالية جداً؛ القرية من غيب الإمكان، فلا بُدَّ من فترة بين الاطلاع وبين الظهور بمقدار ما يقتضي مرور ذلك الأمر في السماوات، ومكثه في كل منها بحسب التعويق الحاصل له هناك للمناسبة والاستتمام.

فلكل أمرٍ في كل ساء منزل ومقام، وقد ورد أن الأمر الإلهي يبقى في الجو بعد مفارقة ساء الدنيا ثلاث سنين حتى يصل إلى الأرض ويتصل بالحل المختص به.

رؤيا عزيزة

ومبشرة شريفة

رأيت الشيخ رحمه الله ليلة السبت سابع عشر شوال سنة ثلاث وخسين وستمائة في واقعة طويلة، وجرى بيني وبينه كلام كثير، وكنت أقول له في أثناء ذلك الكلام آثار الأسماء من الأحكام، والأحكام من الأحوال؛ والأحوال تتعين من الذات بحسب الاستعداد؛ والاستعداد أمر لا يُعلل بشيء سواه، فأعجب رحمه الله بهذا البيان إعجاباً عظيماً، وجعل وجهه يتهلل، ويهز رأسه، ويعيد بعض الكلام ويقول: مليح مليح، فقلت له: يا سيدي أنت المليح حيث تقدر أن تبلغ الإنسان إلى حيث تدرك مثل هذا؛ ولعمري! إن كنت إنساناً فمن سواك من هؤلاء كلا شيء.

ثم جئت ودنوت منه وقبلت يده وقلت له: بقيت لي حاجة واحدة أطلبها. فقال: سل، فقلت: إني أريد التحقق بكيفية شهودك التجلي الذاتي الدائم الأبدي؛ وكنت أعني بذلك؛ حصول ما كان حاصلًا له من شهود التجلي الذاتي الذي لا حجاب بعده ولا مستقر للكُمل دونه، فقال: نعم وأجاب إلى ذلك، ثم قال لي: هذا مبذول لك؛ مع أنك تعلم أنه قد كان لي أولاد وأصحاب وخصوصاً ولدي سعد الدين؛ ومع هذا ما

تيسر هذا الذي تطلبه لأحد منهم، وكم قد قتلت وأحييت من الأولاد والأصحاب؟ ومات من مات؟ وقتل من قتل؟ ولم يحصل له هذا، فقلت: يا سيدي! الحمد لله أعني على اختصاصي بهذه الفضيلة، اعلم أنك تحيي وتميت، وكلام آخر بعد هذا؛ لا يمكن إفشاؤه، واستيقظت والمنة لله.

ومما رأيته مكتوباً في خلال كلام كثير؛ ورد عليّ كتابة، وأمرت باستنباته ونُهِيت على شرفه هذا اللفظ: «كل شيء كان فيه كل شيء وتحرك فيه أو به، فإنه بحركته». أو قال: «بالحركة يصير ذلك الشيء» يعني الشيء المراد بالحركة، وأظن أنه «كان» بدل «يصير» ذلك الشيء يرجع.

فلما عملت مضمون المكتوب وتحققت به ذوقاً، قصدت كتابته في نفس ذلك المشهد المثالي؛ فإذا أنا بالشيخ رحمه الله قد دخل ذلك المقام، وقال لي: لا تعجل ولا تكتبه على نحو ما هو هاهنا، قلت: يا سيدي! فكيف أكتب؟ قال: اكتب «كل شيء كان فيه كل شيء»، فإنه عند الحاجة إلى شيء يكون ذلك الشيء». فهذا القدر يكفي في الأمر، فقلت: السمع والطاعة.

ثم قال: اكتبه واحفظه ولا تنس، وبألغ في الوصية، وخرج هذا المشهد الذي أشهدته ذوقاً سنة أربعين وستمائة بحلب ليلة الأحد التاسع من شهر رمضان من السنة المذكورة. ومن ذلك مقام آخر أحضرني سبحانه في مشهد من مشاهد ليلة الأحد، وأبدى لي بعض ما يسجريه عليّ من الأحوال مخاطباً ومعرفاً؛ وقال لي في أثناء ذلك: ثم أمر بك على المقامات وهي تتراءى لك وأنت تراها أنشودة بعد أنشودة؛ فإذا أتيت على آخرها وتعدّيتها، أو قال: حتى تستوفيها وتتعلمها؛ فإذا أجزئها كان كذا وكذا؛ أو قال: رأيت كذا وكذا، الشك مني فيما ترددت فيه، والله أعلم.

ورأيت أموراً آخر غريبة جداً في الليلة عينها وهي تاسع عشر جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسين وستمائة بقونية حماها الله، والحمد لله وحده.

نفحة

كلية شريفة

النفسُ يخرج من باطن القلب منصّباً بصورة ما كان القلب معموراً به وغالباً عليه، فإن لم يصحبه خاطر؛ فحكمه تابع لحكم الخاطر المتعين قبله إن كان الخاطر مما شأنه أن يمتد حكمه نفسين فصاعداً، وإن كان الخاطر مما شأنه ألا يدوم له حكم نفسين؛ كما هو

ذوق الكَمُل؛ بل ينقضي حكمه في الآن الثاني من زمان تعينه.

فإن النفس حينئذ ما أن يكون بريدًا لما يعقبه من الخاطر الحاكم ومتعينًا بصفته: أي بصفة الخاطر العاقب إن كان الخاطر كما قلنا مما يقتضي حُكمًا متماديًا نفسين فصاعدًا؛ وإلا خرج: أعني النفس؛ منصبيًا بصورة عالم المتنفس وشهوده أو اعتقاده أو الحال الغالب عليه إذ ذاك، وتستقر صورته حيث رتبة روحه حالته من العوالم والمقامات.

وإن كان في عملٍ شاغلٍ مُبَعَّدٍ أو مُقَرَّبٍ؛ استقر حيث تستقر صورة ذلك العمل، اللهم إلا إن كانت الروحانية أقوى والعمل بدنيًا، فإنه يستقر حيث مرتبة علم العامل ومطمح همته ساعتئذ في أول توجهه وشروعه في ذلك العمل.

والأنفاس مادة حياة صور الأعمال، والمتنفس في تلك الصورة نية العامل وحضوره بعلم وشهود، أو اعتقاد وشهوة.

ويتعلق بهذا الباب حُسن الإنشاء من العامل وعدم حسنه، وصحة تصويره لما يستحضره في باطنه حال تنفسه وعمله وعدمها؛ وتتداخل هذه الأمور وتترج وتتفاوت تفاوتًا فاحشًا جدًّا؛ وسيما ممن يكون قلبه معمورًا بالحق، ومستوى لتجليه الذاتي الأكمل المشار إليه بقوله: «مَا وَسَعَنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي وَوَسَعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ التَّقِي النَّقِيِّ»⁽¹⁾.

و«التقي» هنا الاحتراز من أن يجتاز بالقلب شيء غير الحق، أو يبقى فيه متسع لكون أصلًا.

و«النقاء» كمال الطهارة من التعلق بالسوي، فإنه من كان كذلك فإن أنفاسه تخرج بصورة ما انطوى عليه القلب؛ فإن كملت معرفة من هذا شأنه بالقلب والقلب؛ تحقق أن ظاهر الحق مجلي ومستوى لباطنه؛ وهو بقلبه وقاله كمرآة معقولة مستديرة وجه كلها، لها حكم الظهور والبطون، والجلاء والحجاب، ولا عين لها في الظاهر، والأعمال الظاهرة والباطنة، والمقاصد والأنفاس حالته المتعينة ممن شأنه ما ذكر تصدر وتستقر في المرتبة التي تعين منها التجلي المذكور وانتسبت إليها الصورة التي حذيت عليها صورة الكامل.

ودون هذا مقام؛ من يسمع به الحق، ويصر به، ويسعى به، ويعمل به ما شاء ودون

(1) ذكره المناوي في فيض القدير (2/496)، والقاري في المصنوع (1/164)، والعجلوني في كشف الخفا (2/129).

ذلك من كان الحق سعه وبصره وقلبه، ودون ذلك من استصلحه الحق؛ لأن يكون آله له ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: 14] ودون ذلك مراتب كثيرة، وليس فوق الأول المذكور مقام أصلاً.

ومن أصل هذا المقام أن تعلم أن الموجودات كلها على اختلاف ضروبها صور أعمال الحق في مراتبه المختلفة بإيرادات مختلفة؛ هي في الحقيقة أحكام إرادته الواحدة الأصلية المتعلقة بإيجاد الإنسان الكامل المراد لعينه، وما سواه إنما هو مراد بالقصد الثاني وظاهر بالإرادات المتعددة التي قلنا إنها أحكام الإرادة الأصلية، وعدد مراتب الأعمال الإنسانية على عدد مراتب الموجودات، والتفاوت في الشرف والكمال لبعض ما نبهنا عليه؛ لتفاوت مراتب الموجودات، فافهم فهذه تذكرة كلية.

بارقة

من بوارق نفحة كلية

اعلم أن المشهود المحقق يقضي على المشاهد بالشهادة على المشهود؛ أنه من كونه مشهوداً بشهود محقق واحد؛ لكن هذه الشهادة شهادة حالية لا تعقلية؛ إذ لا تعقل في الشهود ولا تميز، وحصول هذا المشهود المحقق مشروط بتوحد المشاهد من حيث توجُّهه، واستهلاك كثرته في وحدته الأولى، فإن الأولية في كل شيء هي الوحدة، والكثرة متعلقة في الرتبة الثانية.

ثم إن للمشاهد المحقق بعد التحقق بالمشهود المذكور والاتصال بالوحدة المشار إليها عودة ثانية من تلك الوحدة على مرتبة العلم الذي هو شرة ذلك المشهود من وجه، وفي هذه المرتبة العلمية تذكر نفسه، والتميز المحكوم بثبوتها في نفس الأمر القاضي بالتعدد؛ إذ المشهود لا يقضي بتعدد ولا يبقى للمشاهد ما يدرك نفسه أو غيره.

وإذا عرفت هذا وفهمته عرفت معنى قولي: التوحيد صفة الشهود، والتميز من حكم العلم، وعرفت أن الحق سبحانه بأي اعتبار يُقال فيه أن علمه عين ذاته، وبأي اعتبار يُضاف عليه العلم في المرتبة الثانية من الذات الموصوفة بالأحدية، فافهم والمرشد الله.

بارقة ذاتية

لا إلهية ولا ربانية

قيل لي فيه: أتم الفروق الذاتية بين الحق من حيث ذاته، وبين ما يسمى غيراً من حيث هو غير أن الحق من حيث ذاته لا تتعين إليه الإشارة تنحصر فيها لا ظاهرة ولا باطنة، وكل شيء سواه من كونه سوى تتعين الإشارة إليه حساً أو ذهنًا أو عقلاً وينحصر فيها، فافهم.

فالحق في كل متعين، ومع كل متعين غير محصور في التعين، وغير مُفازق له، فإن حكم الإشارة في حق كل شيء مُشار إليه على اختلاف ضروب إشارات التمييز: أعني تمييز المشار إليه من غيره، وهذا في حق الحق عندنا محال؛ لعدم تعينه من حيث محض ذاته، ولعدم انحصاره في تعين ما.

ومتى حكم محقق بصحة الإشارة إليه؛ فإنما ذلك باعتبار ما به تعين الحق هناك مرتبة كان ذلك الأمر المعين، أو مظهرًا صوريًا أو معنى بمسي صفة باعتبار، ونسبة باعتبار أو عينًا ثابتة أو شأنًا متعلّق التحقق من هيئة اجتماعية واقعة بين نسب، أو معان مجتمعة؛ فأما ذاته من حيث؛ هي مع قطع النظر عن كل ما ذكرت فلا تتعين ولا يُشار إليها بوجه ما؛ وإن كانت مشهودة من حيث تعينها، ومعلومة حقيقة من حيث عدم التعين وانتفاء الإشارة إليها، فافهم، والله أعلم.

والمتناهية منك؛ لم نخبر ولم تعبر لا عنك ولا عنه، وهذه هي الصحبة الذاتية ولا يحصل إلا لمن ذاق ما ذكرنا.

ثم نقول: ومتى عرفته أو عرفت ذاتك بإخبار عنه أو عنك؛ فإن متعلق إخبارك عنه أو عنك التعين، فإن الإخبار والتعريف لا يتعلّقان بمطلق من حيث إطلاقه؛ فأنت إنما نخبر عن تعينه عندك، أو تعينك عنده أو عندك بشرط رؤيتك صورة كينونتك لديه. والتعريف والإخبار صفتان؛ أو قُلْ حُكْمَانِ تابعان للظهور، ولا ظهور إلا عن بطون متقدّم.

فاجتهد أن تعرف مرتبتك لديه قبل الظهور؛ لتعرف رتبة قدمك؛ فإن بمعرفة رتبة قدمك تثبت أزليتك؛ وثبوت أزليتك تصح مضاهاتك للحق؛ المضاهاة التي يختصّ بالتحقق بها؛ يحصل لك حيازة صورة الحضرة تمامًا في مرتبة ظاهرية الحق والعالم، وفي

مرتبة باطنية الحق، والعالم وفي حضرة الهوية⁽¹⁾، الجامعة للظهور والبطون. فافهم ما أدرج لك في هذه القاعدة الكلية تشارك الكُمل في جملة من أوصاف الكمال.

وَأَنْتَ عَلَى مَا أَنْتَ عَنِّي نَازِحٌ وَلَيْسَ الثَّرِيَّا لِلثَّرَى بِقَرِينَةٍ

نكتة

شريفة جداً

قبل لي: الحق أعظم من أن يحجبه شيء أو يكشفه أمرٌ كان ما كان، وإنما الناس محجوبون بأحوالهم الطبيعية وغيرها عن ظنونهم ومعتقداتهم في الله لا عن الله، وظنونهم وتصوراتهم الاعتقادية من جملة أحوالهم؛ وكذا ما يسمونه كشفًا وبصيرة إنما هو أحوال لنفوسهم حال خلوّ بواطنهم عن خواص الكثرة والإمكان فيظهر الحق؛ إذ ذاك في صور أجوالهم الخالية عن النقوش، وكذلك لم يزل الحق متجليًا وساريًا فيهم؛ لكن بحسب خواص الكثرة والإمكان، فليس إلا أحوال تتعاقب وتظهر في بعضها خواص الكثرة والإمكان ويخلو بعضها عن ذينك؛ فيظهر حكم الوحدة الإلهية وما يلزمها من الحكم والسلطان والإنسان لما غلب عليه، وانتسب بوصفه الغالب فيه في كل حال إليه.

نفحة إلهية ذاتية

تتضمن كشف سر العلم وحقيقته من حيث إضافته إلى الحق ثم من حيث إضافته إلى سواه في جميع المراتب الإلهية والكونية:

وهذه النفحة تثني ورودها بصورة أتم من الأولى؛ فانبسطت في الباطن، واتسعت وأحاطت وجمعت وأفادت أسرارًا عظيمة جمّة سأترجم عن بعضها في آخر ما أذكره من هذه النفحة إن شاء الله.

اعلم أن «العلم بالشيء» أي شيء كان بالذوق الصحيح والكشف الكامل الصريح؛

(1) الهوية: الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتغال النواة على الشجرة في الغيب المطلق، ولحوق الوار من الحروف الدورية هو، دليل دور الهوية في تجليها أولاً، وأبداً، من نفسها على نفسها، فإن الغيب المطلق من حيث هو غيب لا ينتهي إلى حد ينقلب فيه شهادة قطعاً.

عبارة عن: استجلاء العالم ذلك المعلوم في نفسه بالقدر المشترك بين العالم والمعلوم؛ الذي من جهته يتحدان فلا يتغايران.

وعبارة أيضًا عن: استجلائه من حيث الأمر المميز للمعلوم عن العالم؛ القاضي بأن يسمى أحدهما معلومًا والآخر عالمًا؛ إذ لا تسمية في الأحدية ولا تعدد، ولا بُدُّ أيضًا في هذا القسم الثاني القاضي بالتمييز من معنى يقتضي الاشتراك بين العلم والعالم والمعلوم وهو التمييز، وأمر آخر لازم له لا يجوز إظهاره.

فأول المراتب التي من جهتها وبحكمها يثبت العلم؛ هي التعدد والتمييز، وآخرها التي بها يكمل صورة العلم ومرتبته وأحكامه؛ هو الاتحاد بالمعلوم من حيث الأمر الجامع بينهما الذي من جهته تثبت المناسبة الذاتية الرافعة حكم المغايرة، والتعدد من البين، فلا يتميزان بعد إلا باعتبار الآخر المنبئ عليه في المرتبة الأولى.

فمطلق الإدراك؛ اسمٌ لحقيقة اتصال المدرك بالمدرك وهو كالجنس، والعلم، والمعرفة والتعقل، والإحساس بالسمع والبصر وسائر القوى والآلات كلها ألقاب، وصفات لمطلق الإدراك يحدث ويتعين بحسب تقيده بالآلات المتوسطة من المدرك والمدرك وبحسب المراتب والمحال التي يقع فيها الإدراك فيتقيد لديها.

هذا أصل كلي أستحضره مع المقدمة التي تليه؛ لتستعين بهما في معرفة حقيقة العلم وما أذكره فيما بعد إن شاء الله.

المقدمة الأخرى

اعلم أن حقيقة الحق هي التي تلي في المرتبة إطلاقه الغيبي؛ الجهول النعت والاسم، والإحاطة العلمية المنفية عن الحق بالنسبة إلى الغير؛ عبارة عن صورة علمه بنفسه في نفسه من حيث صحة إضافة العلم إليه بأي نوع من أنواع الإضافة شئت له وتصورت، وإدراكه نفسه سبحانه متعينة بتعين هو متحد جميع التعينات الموصوف بها الحق وما سواه، والموجب لهذا التعين هو الحقيقة الإنسانية الكمالية الإلهية المنعوتة بأحدية الجمع؛ لكن لا مطلقًا بل من حيث ما تميز: أعني هذه الحقيقة عن الإطلاق الغيبي المذكور آنفًا؛ فإنها من وجه آخر لا تغاير ذلك الغيب، ولا تمتاز عنه؛ كما لا يمتاز الحق من حيث تعينه المذكور عن إطلاقه الغيبي المنبئ عليه.

وإذ نبهتُك على حقيقة الحق وحقيقة العلم هذين الأصلين اللذين هما كالمقدمتين لما

أذكره من بعد.

فاعلم أن حقيقة كل ما عدا الحق عبارة عن: تعين صورة معلومته في علم الحق أولاً وأبداً على وتسيير واحدة؛ فالعلم الصحيح الكامل بالحق أو بمعلوم ما سواه إنما يحصل ضمناً؛ إذا أدركه المدرك في مقام تعينه الأول بصورة معلومته في علم الحق، ولن يصح ذلك لأحد إلا بأن يرقى من مراتب التعددات العارضة له من وجه؛ بسبب التلبس بالوجود والقاضية بالتمييز؛ وينسلخ من كل كثرة تقضي بالمغايرة بينه وبين ما يتوجه إلى معرفته كان ما كان.

فإذا وصل إلى مرتبة ذلك المعلوم اتحد به بموجب حكم القدر المشترك بينهما؛ الماحي آثار المغايرة والامتياز كما مر بيانه، وحالته يشهده حقيقة، ويشهد الأمر الموجب للتمييز؛ الثابت أبداً بين العالم والمعلوم لا مطلقاً من كل وجه؛ بل من حيث كون أحدهما يسمى عالماً والآخر معلوماً، فافهم.

ويشهد أيضاً المميزات الأخر المتناهية الحكم وقتاً، وحالات ونشأة وموطناً ونحو ذلك؛ فيعرف عند ذلك ما هو ثابت الإضافة إليه وإلى غيره بشرط أو شروط؛ وما هو الثابت نفيه أيضاً عنه وعن سواه كذلك.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن أكمل العلوم وأتمها مضاهاة لعلم الحق؛ لا يحصل إلا لمن خلت ذاته عن كل صفة ونقش، واستقر في حاق النقطة العظمى الجامعة للمراتب كلها والوجودات والاعتدال الحقيقي المحيط بالاعتدالات المعنوية والروحانية والمثالية والحسية وما يتبعها من الكمالات النسبية والدرجات، فتتحقق بالإطلاق الكمالي الإلهي والتعين الأول الذي قلنا إنه متحد جميع التعينات حتى صارت ذاته؛ كالمرآة لكل شيء من حق وخلق ينطبع فيه كل معلوم كان ما كان ويتعین في مرآيته بعين تعينه في نفسه، وفي «علم الحق» لا يتجدد له تعين آخر مطابق لتعينه الأول أو غير مطابق، وهذا العلم هو أشرف العلوم، وأكملها، وأعلماها، ولا يمتاز علم الحق عن هذا العلم إلا بالتقدم ودوام الإحاطة وكمال الانبساط مع الانسحاب لا غير، فافهم.

ويلي هذه المرتبة العلمية: أن يكون «علم العالم بالمعلوم» كان ما كان هو بأن يستجلي ذلك المعلوم في نفسه؛ ويتعین له لديه صورة تامة المضاهاة لتعينه الأول الثابت لذلك المعلوم في علم الحق أولاً دون انصباع المعلوم بخاصية واسطة ما.

وهكذا هي صورة علم العقل الأول بالحق وبنفسه، وبما أودع ربه فيه من علمه سبحانه بالعالم المقدر الوجود إلى يوم القيامة.

ويلي هذه المرتبة الثانية العلمية المذكورة: «علم اللوح المحفوظ» المسمى عند قوم بالنفس الكلية؛ وعلم كل إنسان كانت غاية مرتبة نفسه هناك؛ وهو علم يمتاز عن العلم الأكمل وينزل عنه بدرجتين:

الدرجة الأولى: بسبب التعيين الثاني؛ فإنه وإن كان مطابقاً للتعين الأول الثابت في علم الحق أزلاً؛ فإنه محاكٍ له ليس عينه؛ ومحاكٍ الحقيقة لا يكون نفس الحقيقة وهذا العلم المتعين في الدرجة الثالثة النفسية اللوحية له صورة محاكية للمحاكي الأول ومنصبغة بحكم قيد المحاكى وإمكانه؛ فهي في المحاكى الأول ذات قيد وانفعال واحد؛ وهي في هذه المرتبة ذات قيدين وانفعالين؛ بل بنفس الارتسام في نفس اللوح يحدث انفعال ثالث وقيد آخر غير القيدين، فإنه لا يبقى لديه على نحو ما وصل الأمر إليه؛ هذا محال، فافهم واستبصر.

ثم تنحط مراتب العلم ودرجاته بمقدار الخروج الانحرافي عن حاق النقطة الوسطية الإعتدالية المذكورة الثابتة في مقام مسامحة الحضرة الإلهية الذاتية الكمالية، فينقص العلم لذلك وتتضاعف أيضاً مع هذه الدرجات الانحرافية صور المطابقات والمحاكاة على مقدار كثرة الوسائط وكثرة صور محاكاتها وتتضاعف الانفعالات الواقعة في خلال ذلك، فإن كل صورة متعينة في مستفيد متأخر ومرتسمة في نفسه من إفادة المقيد؛ منفصلة عن نفس المقيد والصورة المتعينة فيها المحاكية لما سبقها.

فوضح بما بيننا أن كل صورة محاكية تنزل عن درجة الصورة السابقة لها في التعيين والمحاكاة لما أسلفنا؛ ولخلو السابقة عن جملة من الأحكام الإمكانية التي تلبست بها صورة علم المستفيد المتأخر؛ إذ لا ريب في أن الأحكام الإمكانية حيث ما كثرت؛ قل العلم ونزلت درجته؛ إذ لا إمكان حيث العلم التام؛ إنما هو إثبات محض، أو نفي محض؛ فالحكم بالإمكان حيث نقصان العلم أو عدمه.

ولهذا قد نقول: الجهل بالحق وبكل شيء إنما موجه حكم ما يقتضي الامتياز والمباينة بين الإنسان وما يريد معرفته؛ فإن كان المراد معرفته هو الحق فسبب عدم معرفته هو ما يتميز به الحق عن سواه، وإن كان المراد معرفة شيء من الممكنات فليس الموجب لجهله إلا الأحكام الإمكانية اللازمة للماهيات الممكنة المقترضية تميز كل ماهية عن غيرها من

الماهيات، وإلا فلا ريب في أنها من حيث الوجود الشامل لها والموحد كثرتها متوحدة؛ وبه عرفت وبه عرف بعضها بعضًا وبه أدركت ما أدركت.

فالعلم حيث الوجود؛ لكن يتفاوت حكمه بحسب ظهور الوجود بأحكام الوجوب ومرتبة مظهره؛ لأن ظهور الوجود بأحكام الوجوب في ماهية أو مرتبة يكون أتم من ظهوره في أمر آخر ومرتبة أخرى، وتفاوت ظهور الوجود بالنقص والتام راجع إلى ما ذكرنا من غلبة أحكام الوجوب أحكام الإمكان، وبالعكس وإلى أمرين تابعين لما ذكرنا: أحدهما: غلبة أحكام الوسائط بحسب تضاعف وجوه إمكاناتها.

والآخر: بسبب القرب والبعد من النقطة الاعتدالية العظمى الجامعة بين أحكام الوجوب والإمكان، وقد مر ذكرها.

وكل ذلك تابع للاستعدادات المتفاوتة الموصوف بها القوابل؛ لكن ينبغي لك أن تعرف أنه ما من شيء إلا وارتباطه بجناب الحق من وجهين:

أحدهما: من حيث سلسلة الترتيب والوسائط؛ قد مر حديثه وعرفتك سبب نقص العلوم وكماها، وقتلتها وكثرتها من ذلك الوجه.

والوجه الآخر: مقتضاه الارتباط بالحق، والأخذ عنه بدون واسطة ممكن من الممكنات؛ غير أن هذه الوجه بالنسبة إلى أكثر الممكنات مستهلك الأحكام لغلبة أحكام الوجه الآخر المذكور.

فأيُّ موجود قُدِّرَ له أن يكون نقطة مرتبته قريبة من النقطة الإلهية العظمى المنبّه عليها، فإن الوجه الذي يرتبط بالحق من حيث هو لا تستهلك أحكامه بالكلية؛ فيرى بعد التجلي بالصفات السنية والأحوال الرضية تنمو أحكامه وتقوى وتزيد حتى ينتهي على غاية يظهر فيه غلبة حكم وحدته على أحكام الوجه الآخر المختصّ بسلسلة الترتيب والوسائط.

فيغلب وحدة هذا الوجه بصحة النسبة، وحكم المناسبة الذاتية الإلهية غير المعللة أحكام الإمكانات وخواص الوسائط؛ فتستهلك كل كثرته في وحدته وتستهلك وحدته في وحدة الحق، وهي صفة التعيين الأول الذي قلت إنه محدد جميع التعينات ومنبع الأسماء والصفات ومنتزع النسب كلها والإضافات، فتحقق بالنقطة العظمى المذكورة وتصح له المسامحة الغيبية المستورة؛ فيحصل له العلم على نحو ما أشرت إليه ودللت عليه.

فافهم هذا؛ فإنك إن فهمته وفك لك معناه، وفصلت مجمله عرفت سرّ الصورة

الإلهية التي أضافها الحق إلى نفسه مع تنزيهك الحق عن التقيد بصورة معقولة أو محسوسة، وعرفت سر العلم وحقيقته ومراتبه ونقصه وكماله ومحتده وأكمل تعيناته، وعرفت سر خلافة الحق المشار إليها في الكتب المنزلة، وسر علم الأساء والإحاطة بها، وعرفت سر سبب سجود الملائكة لأدم، وأن هذا السجود مستمر ما دام في الوجود خليفة.

والخلافة باقية إلى يوم القيامة، فالسجود باقٍ، وعرفت صورة ارتباط الحق بالعالم والعالم بالحق، وعرفت حقيقة سلسلة الترتيب والوسائط.

ولما لم يَجْزْ أن يتعقّل في الحق جهتان مختلفتان لكونه واحدًا من جميع الوجوه؛ وجب أن يكون ارتباطه من حيث هو بكل شيء من وجهٍ واحدٍ، ولما كانت الكثرة من لوازم الإمكان وصفات الممكن؛ وجب أن يكون ارتباطه بالحق من وجهين، وأن تكون الغلبة للكثرة من الوجه الواحد، والغلبة للوحدة من الوجه الآخر؛ وهو الوجه الخاص الذي لا واسطة فيه بين شيء وبين ربه كما أشرت إليه.

وعرفت سر الوجه الخاص الذي لا واسطة من حيث هو بين الحق وبين كل شيء، وعرفت مراتب العقول والنفوس؛ ومن أي وجه تُفضّل غيرها وتعلم كمال الخلاف؛ ومن أي وجه ترجّحت مرتبة الكامل على مراتب الموجودات كلها؛ علوًا وسفلاً؛ حسًا وعقلًا؛ غيبًا وشهادةً، وعرفت سرّ الوجوب والإمكان، وعرفت أن إليهما ينتهي تحليل الكثرة العددية؛ وأنه لا بُدَّ لكل اثنينية من وحدةٍ سابقةٍ عليها، وعرفت الوحدة التي تختصُّ بالمرتبة الإنسانية الكمالية الذاتية الإلهية؛ صاحبة النقطة العظمى المذكورة.

وعرفت أيضًا أن الحق من أيّ وجهٍ تتعذر الإحاطة بكنهه مع سوغ أن العلم بحقيقته، وعرفت سر مضاهاة الخليفة للمستخلف ومن أي وجه تثبت له ومن أي وجه تنتفي عنه، وتعرف أن الكمال وراء الخلافة، وأن الخلافة بالنسبة إلى الكمال جزء من كل، وعرفت أن الإنسان الذي هو آخر موجود مخلق من حيث صورته من وجه هو أنزل الموجودات درجةً؛ حتى جعله أكمل الخلق أنزل من العذرة التي يدهدها الجعل بمنخره، ولهذا قيل فيه ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: 5] وأنه دون الجماد في المرتبة والعلم؛ وأن من نوعه يعلو على جميع الموجودات.

ومن يكون آخر النقطة من الدائرة المتصلة بأولها التي منها يستمد العقل الأول؛

فمرتبه أول كل أول، وصورته آخر كل صورة وذاته متبسطة بين صورته وبين مرتبه غير منحصرة في أول وآخر، وظاهر وباطن، وعلم وجهل.

وعرفت أيضًا مما ذكرت أن فك لك معناه سر العلم بالشيء والجهل به، وما سببها؟ ونعلم سر المثاني وما يتضمنه التكرار من القوائد والعلوم والأسرار؛ ومن أي وجه يثبت ومن أي وجه ينتفي.

ومما علمته من هذا الوارد، وإن كنت قد علمته من قبل من وجه آخر؛ كوني آله لربي؛ يستعملني لنفسه فيما شاء تارة، ويستعملني لي تارة، ويستعملني لي، وله تارة أخرى، ويمكنني من استعمال نفسي واستجابتي من حضرته ما شئت بسؤالي الاستعدادي والحالي، والفعل والصفاتي والذاتي الجامع، وأعتبر الأمر الذي فصلته في طريقي؛ في الطرف الآخر في العلم وغيره كما ذكرت لك في مراتب العمل، والأحوال والصفات وغير ذلك. ورأيت في هذا المشهد كثيرا مما كنت رأيت وما لم أكن رأيت ما؛ لو قصدت ترجمة كلياته لضجرت وأضجرت، فدع عنك الشروع في التفصيل، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4].

نفحة كلية

في سر العلم الذاتي وأوليته

اعلم أن لأولية علم الحق الذاتي سرّين:

حكم أحدهما: علمه بنفسه باعتبار وحدته وإطلاقه معاً؛ وإنما قلت معاً من أجل أنه ليس في محض الإطلاق علم ولا يتعلق به حكم ولا يتعين له اسم، ويتعقل تعين الوحدة له؛ يفتح باب مطلق العلم؛ لكن من حيث إن العلم والعالم والمعلوم واحد. والسر الآخر من السرّين المشار إليهما؛ هو اعتبار علمه سبحانه بما في نفسه من نفسه؛ فإنه متأخر الرتبة عن اعتبار علمه بنفسه على نحو ما ذكر.

وله؛ أي لهذا السر العلمي الذي قلنا إنه الثاني حكمان:

متعلق أحدهما: علمه سبحانه بما في نفسه من شؤونها، ولوازمها القاضية بظهور العالم من العلم إلى العين؛ والمقتضية ظهوره أيضاً متعددًا متنوعًا فيها؛ وما يستلزم ظهوره في كل شأن منها بحسبه مما لا ينضاف إليه دونه.

والحكم الآخر متعلقه: علمه سبحانه بما في نفسه من حيث تعقل كل ظهور من ظهوراته في كل شأنٍ من شؤونه؛ جمعًا لا فرادى، وهذا هو أصل علم الحق بالأعيان الممكنة.

والفرق بين هذين التصورين بين فإن حكم التعقل الأول يقتضي علم كل شأن مفردًا، وعلم الظهور من حيث ما يخص الحق ويضاف إليه، وهذا التعقل الآخر متعلقه المجموع؛ أعني تعقل نفسه بنفسه في نفسه، وتعقل نفسه ظاهرًا في كل شأن بحسب الشأن ظهورًا لم يكن من قبل، فإن رؤية الشيء نفسه بنفسه في نفسه ليست كروية الشيء نفسه بنفسه وبغيره في أمر يكون له؛ كالمرأة لما يظهر من حكم المرأة في الأمر الذي ينطبع فيها مما لم يمكن ظهوره على ذلك الوجه قبل ذلك الانطباع.

وإذا عرفت هذا فنقول: لمطلق العلم عموم الإدراك لنفس المدرك وما فيها؛ فمتى اعتبر استجلاء العالم لما في نفسه من شؤونه المتعددة القاضية بتعدد ظهوراته في الأعيان؛ فهو عبارة عن علم الحق بالعالم وحقائقه؛ متعينًا وغير متعين؛ أي متناهياً وممتازًا عن غيره وغير متناه ولا ممتاز؛ إذ أعيان الممكنات غير متناهية؛ فلو استجلاها العلم متناهية متعينة محصورة في عدد معلوم؛ لم يكن ذلك علمًا، فإن المعلوم ليس كذلك، واستجلاؤه لبعض شؤونه على التعيين مع بعض ظهوراته في أمر جامع مستوعب؛ هو حقيقة العقل الأول؛ وأنه الذكر المشار إليه بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: 105] فمرتبة العلم كما بينا أول، ويليه الذكر الذي هو الحضور مع ما قصد العالم استجلاؤه على التعيين من بين معلوماته ليرزها، وإن شئت قلت: ليظهر متعينا فيها، والزبور هنا هو اللوح المحفوظ، فالتعقل هو الاستجلاء، والحضور مع ما يستجليه بعد حفظه وقصده؛ لإفرازه من بين باقي المعلومات بالذات والاختيار جمعًا؛ هو ذكره لذلك؛ وتصوره لتلك الجملة في أمر جامع لمراتب تعين كل ذلك هو الكتابة المتعلقة السابقة على الكتابة الظاهرة المرموقة في ذلك الأمر الجامع، والمادة الجامعة لكل ما ذكرنا صورة من صور العلماء⁽¹⁾، والعلم الذاتي هو المحيط نحو ما ذكرنا، فافهم.

(1) هو في اللغة بمعنى: السحاب الرقيق، على الأول بمعنى: الحضرة الأحدية، وعلى الثاني: بمعنى الحضرة العلمية، فالمشترك مستعمل في كلا معنييه على تقدير التعميم، أو يجعل من باب عموم المجاز.

ووجه المناسبة بين المنقول منه، والمنقول إليه: أن السحاب بين السماء والأرض، والأحدية بين الغيب المطلق والواحدية، والعلم بين العالم والمعلوم، وفي كلامه قُدُس سره إشارة إلى أن الإنفاضة على طبق العلم، والعلم تابع للمعلوم فكل ما في الخارج محذٍ على طبق عينه ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ﴾ [الملك:3].

وكون العلم تابعاً للمعلوم بالنظر إلى حضرة الأعيان القديمة التي أعطت الحق العلم التفصيلي بها، وأما بالنظر إلى رتبة العلم الإجمالي الكلي، فالمعلوم تابع للعلم؛ لأن الحق لما تجلّى من ذاته لذاته بالفَيْض الأقدس حصلت الأعيان واستعداداتها، فلم تحصل عن جهل تعالى الله عن ذلك.

ويوصف العماء بالرباني نظراً للفيض المقلّس في صورة التعميم، أو لأن صفة التربية كانت كامنة في الحضرة الأحدية، وآخر عطف على أول التنزلات الظهورات الأكملية؛ إذ هو ﷺ غاية الغايات، وأكمل كمال النهايات التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كيف وهو الظهور التام، والمظهر العام، وليس في الإمكان أبدع مما كان، ولو كان لكان، فإنه لأشرف من الوجود، وقد تجلّى به كمال التجلي في الحقيقة والشهود.

وهو مرتبة الأحدية، كما صرّح به الشريف الجرجاني في تعريفاته.

وهذا بناء على ما قررناه من حملنا التعينات على قيودات الذات الأولية، التي في مقابلتها الصور العلمية كما ذكرناه، هذا وإن كان صحيحاً في نفسه؛ لأنه من اصطلاحاتهم، فهو غير مراد هنا لحضرة الشيخ، وإنما ذكرناه تمييزاً للفائدة.

وقيل: إنما يراد بالعماء النفس الرحماني الذي يعبر عنه بالوجود الحق المتعين بالتعينات، وهو أول غيب ظهر، وبه وفيه ظهرت صور الأشياء، والرباني نسبة للرب تعالى؛ لأن الحق فيه من اسمه الرب.

كما أنه على العرش باسم الرحمن، وهذا العماء أين الحق، وهويته: أي أول ما ظهر فيه تعالى. وشاهد ذلك حديث: أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ فقال ﷺ: «كان في عماء ما تحته هواء ولا فوقه هواء».

دفعاً لتوهم أن يراد بالعماء معناه اللغوي، الذي فوقه هواء وتحته هواء؛ لأنه عبارة عن الغيم الرقيق، وإذا كان أين الرب تعالى كان عينه؛ لأنه لا يكون هوية له تعالى إلا عينه، وعلى هذا يكون المراد بالتعينات ما يعين النفس الرحماني حتى يكون بذلك التعين أعياناً وجودية علمية، سواء كانت غيباً كالأرواح والعقول والنفوس، أم شهادات كالجسم والفلك، الكل فما تنازل عنه من عالم الشهادة، ولا شك أن أول التعينات: أي أول ما تعين به هذا النفس الذي هو العماء، وكان عيّن وجودية هو الصورة المحمدية المعبر عنها بالعقل الأول، والقلم الأعلى، والنور الحمدي، والحق المخلوق به، وقد يعبر عنها بالإنسان الكامل؛ إذ الظاهر مطابق للباطن، يعني كما أنه ﷺ أول التعينات في عالم المعاني كما ذكرناه، كان أول التعينات في الظاهر.

ولو كان غيباً فيكون مبدأ في كل عالم، ومنه تنفرع الأشياء؛ إذ هو الأب الأكبر.

قال العارف ابن الفارض مُترجماً عن لسان الحضرة:

وإني، وإن كنتُ ابن آدم صورةً فلي فيه معنًى شاهدٌ بأبوي
شاهد ذلك قوله ﷺ: «أول ما خلق الله نوري».

وقوله ﷺ: «وإني عند الله خاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طيته، وكنت نبياً وآدم بين الماء والطين».

وحديث الكوكب عند سؤاله ﷺ جبريل عن عمره فقال: «إن كوكباً يظهر في كل سبعين ألف سنة مرة، وإني شاهدته سبعين ألف سنة فقال ﷺ: أنا ذلك الكوكب».

فإن قلت: كيف ذلك العدد والمبالغة فيه؟

قلت: إذا صح الحديث فلا إشكال؛ إذ ذلك كان في عالم الأرواح، وهي قديمة عندهم قديماً غير ما يقوله الحكماء.

فإن قلت: كيف تكون قديمة وهي مخلوقة؟

قلت: لا منافاة كما تقدم قبل هذا.

وقد ذكر حضرة الشيخ رحمه الله في الفتوحات في الباب الحادي والسبعين بعد الثلاثمائة مسائل تتعلق بهذا البحث.

ولنذكر نبذة منها تبركاً بأنفاس الشيخ، قال رحمه الله:

ثم أوجد في هذا العالم جميع صور العالم، الذي قال تعالى فيه إنه: ﴿هَآلِكٌ﴾ [القصص: 88]، يعني من حيث صورته لا وجهه، يعني إلا من حقيقته، فإنه غير هالك، ولا يمكن أن يهلك.

أقول: قد جعل حضرته ﷺ في غير هذا الموضع وجه الشيء عبارة عن الحق تعالى.

قال البيضاوي: في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88]: أي إلا الجهة التي تلي جهته تعالى.

ثم قال الشيخ: فصورة العالم بجملة صورة دائرة فلكية، ثم اختلفت فيها صور الأشكال إلى ما لا يتناهى، حكماً لا وجوداً.

أقول: عني بقوله: (حكماً لا وجوداً) أن وجود العالم متناهٍ ينتهي الدنيا دون حكمه، فإن له حكماً في البرزخ غير هذا الحكم، وكذا في الدار الآخرة.

ثم قال: والملائكة الخافون حول العرش ما لهم سياحة إلا في هذا العالم المستدير، الذي ظهر فيه عين العرش على التربع، وحملته من صور المعاني، وصور أجسامها الحروف الدالة عليها، وهي: أ ب ج د هـ و ز... الخ.

وفيه ظهرت الملائكة المهيمة، والعقل والنفس، والطبيعة الذاتية، التي هي عين هذا النفس الرحماني بما فيه، وهي غير الطبيعة التي رتبها دون النفس التي قال بها الحكماء، فإن حضرة المولى لا يقول

وبعد تقديم هذه القاعدة الكلية، فاعلم أن ارتسام المعلومات في ذات كل عالم كان من كان إنما يكون بحسب نفس العالم، فإنه كالحل لما يرتسم وينطبع فيها كما أشرت إليه في غير هذا الموضع من كتبي؛ أن كينونة كل شيء في أمرٍ ما وتعينه إنما يكون بحسب المحل، وسواء كان المحل معنويًا، كما ذكرناه الآن في شأن المعلومات مع نفس العالم، أم كان محسوسًا؛ كحال المرأة مع ما ينطبع فيها، وهذا السر قد يتفطن له أهل الفطر السلمية بأيسر تأمل؛ وإن لم يكونوا من أهل الذوق والاطلاع.

فإذا وضح لك هذا مع استحضارك ما وقع عليه الاتفاق من أن حقيقة الحق مجعولة؛ وأن حقيقته من حيث محض ذاته ممتازة عن حقيقة كل ذات، عرفت أن تعين حقائق العالم من حيث ارتسامها في علمه الذاتي مخالف لاتسامها وتعينها في علم كل عالم سواه؛ ومن البين أيضًا أن الحق لا يتجدد له علم بشيء ولا يقوم به الحوادث.

فثبت أن الأعيان الثابتة المسماة عند الحكماء بالماهيات باعتبار تعينها في علم الحق غير مجعولة كما مر بيانه، وهي بعينها من حيث تعينها وارتسامها في علم من سواه مجعولة؛ لأن علم من سواه علم حادث انفعالي عارض بتبعية الوجود المستفاد من فيض الحق، وعلم الحق علم ذاتي أزلي فعلى غير عارض ولا مستفاد، فتعقلاته سبحانه للأشياء تعقلات أزلية أبدية على وتيرة واحدة لا يقبل التبدل والتغير أصلاً لما مر بيانه.

فمتى أمعنت النظر في هذا الأصل؛ عرفت سبب غلط الناس في هذه المسألة؛ القائلين منهم بأن الأعيان الثابتة غير مجعولة مطلقًا والقائلين بجعلها؛ وتحققت أنها باعتبار تعينها في علم الحق غير مجعولة باعتبار تعينها في علم من سواه مجعولة، فافهم والله المرشد.

نفحة إلهية

تتضمن التنبيه على سبب تعذر الإحاطة بمعرفة الحق

قيل لي في باطني ليلة الجمعة التي صبيحتها اليوم التاسع عشر من جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين وستمائة: هل تعلم ما سبب تعذر الإحاطة العلمية بالحق؟ فقلت جيبًا: اعلم؛ ولا أعلم وأطلب الزيادة من العلم تأسيسًا بنينا محمد ﷺ؛ المأمور بأن يقول: ﴿وَقُلْ

رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا» [طه: 114].

فجاء الجواب: بأن السبب الأقوى في ذلك هو عدم المناسبة بين ما لا يتناهى وبين المتناهي، فإن كل ما هو مُتَنَاهِي القوة والقبول ذا حقيقة مقيّدة؛ داخله في المرتبة العددية؛ لا يُقبل من مُطلق الوجود والعلم إلا أمرًا متعينًا متناهيًا؛ ولا يحب ويأنس إلا بما ينضبط له ويتكيف بحاله.

فالحاصل للمشاهد من الحق علمًا وشهودًا أمرٌ متعينٌ متقيدٌ مع أنه مُطلقٌ في نفسه؛ ولا نسبة بين المطلق من حيث إطلاقه وبينه من حيث تعيينه في معينٍ ومُعينٍ، فلا مناسبة بين مُطلق الحق وبين ما يتعين وينضبط منه للمشاهد والعالم به.

وأقصى درجات الإطلاق العرفاني والشهودي بالنسبة إلى المعرفة والشهود؛ هو ما يتعين للكمّل مع تفاوت واقع بينهم في ذلك، فكيف بمن نزل عن درجتهم؟ فالأوسع دائرة علمية؛ أحقُّ بمعرفة الحق وأقرب نسبةً إلى المعرفة الإطلاعية الإحاطية المتعذرة الحصول تمامًا؛ فافهم، والله الهادي.

نفحة ريانية

أخبر الوارد؛ أنه لا يموت إنسان في العالم إلا والحق يميته بإنسان؛ أي يجعل سبب موته إنسانًا آخرًا لا محالة؛ تباعدا من حيث الصورة أو اقتربا إلا الكامل، فإنه لا قدرة لأحد عليه إلا الله تعالى؛ وموته باختياره. وهنا أسرارٌ لا يمكن كشفها، والإماتة من المميت بقتل كان أو غيره تكون بأحد ثلاثة أمور:

إما «بقطع المدد» الذي به بقاء ذلك الموجود لاطلاع المميت على امتلاء وعاء استعداده وقبوله، فيتقل ذلك المدد إلى غيره؛ فيصير عين إمداد ذلك الغير هو عين قطع ذلك المدد منه فيهلك.

وقد يكون الهلاك بـ«الإمداد بالمنافي» بواسطة مسلط أو بغير واسطة. وقد يكون بـ«غفلة من المدد الكامل» يوجب الأعراض وانقطاع الالتفات المقتضى للبقاء، وكذا من دون الكامل من الأئمة والأوتاد والأبدال بالنسبة إلى من هو دونه وتحت دائرته، فافهم؛ فتفصيلُ هذا يطول، والحمد لله.

نفحة ربانية

تنبّهت من جانب الحق على أن الله أسراراً حجبها عن الرسول زمان الدعوة وحال البعثة؛ لكونها تقتضي لذاتها تفرقة باطن الداعي عن اجتماعه على الدعوة، ووفور رغبته في القيام بحقوقها ووظائفها، ثم إذا فرغت وظيفة الدعوة وتقرّرت أحكامها في أواخر عهد المرتضين من الرسل حينئذ يعرفهم الحق بها؛ لتحقيقهم بالكمال المتوقّف على معرفتها، ولزوال الموجب للستر.

ولله أسرارٌ عُرِفَ بها المصطفى ﷺ؛ وهي من أرضياء الصفوة من أمته؛ لكنه لم ينبه على حصولها لمن يأتي بعده ولا حجر أيضاً، وعلة عدم الإخبار بمثل هذا مع إخباره عما دونه هو؛ لتوفّر الرغبات على الاشتغال على ما يقع به الإخبار في الحالة الراهنة، ولا تتفرّق البواعث والهمم لإدراك تلك الأمور فيفوتها التحقق بحظها من الواردات الحاضرة، فلا تصل إلى تلك؛ لعدم بلوغ أوانها، فإنها من خصائص القرن الرابع وغيره من القرون ما عدا الأول.

لأن الأعطيات الربانية تنقسم على أهل الإعضاء؛ انقسام الفواكه وغيرها من الأرزاق النباتية والمعدنية بحسب أمزجة الفصول والأقاليم والأدوار وأهلها؛ انقساماً لا يقبل التنقل ولا التقدم ولا التأخر، والتغيّر والتبدّل.

فاعلم ذلك فقد أدرجت لك في هذا التنبيه علوماً جمّة كُليّة لا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم، وهذا سرٌ وجود الأرواح والصور والخواطر الربانية بحسب صورته التي حُذيت عليها الصورة الإنسانية.

نكتة

في معاملة الخضر⁽¹⁾ مع موسى على نبينا وعليهما السلام سر: ﴿لَنْ نُسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: 67] هو عين «لن تراني» والصورة؛ كالصورة بتفصيلها، فالذي لم

(1) الخضر: كناية عن البسط والياس عن القبض، وأما كون الخضر عليه السلام شخصاً إنسانياً باقياً من زمان موسى عليه السلام إلى هذا العهد، أو روحانياً يتمثل بصورته، فلم يرشد إليه نقل وغير محقق عقلاً، بل قد يتمثل معناه له بالصفة الغالبة عليه، ثم يضمحل، وهو روح أو روح لك أو روح القدس هذا عند العامة، وأما عند المحققين وجوده ثابت.

يثبت من موسى حال التجلي هو المعترض على الخضر في المسائل الثلاث، فكانت الأجوبة التي أجاب بها الخضر عن المسائل الثلاث اعتذاراً عن خطاب «لن تراني» وكشفاً لسره من حيث المقام الذي أخبر عنه ﷺ بقوله: «ليس أحداً أحب إليه العذر من الله⁽¹⁾».

نفحة ربانية

الخواطر النافذة الحكم والأثر؛ هي صور وأمر الحق، فما وقع منها في المرتبة الأولى فهي إلهية خاصة، وما نفذ منها ولم يكن هذا شأنه؛ فهي وإن كانت إلهية فإنها منصبة بحكم المراتب التي تمر عليها، وينصغ ذلك الأمر بأحكامها، ولكل مرتبة أحكام يعرفها المتمكنون، والأمر في الحقيقة عبارة عن كل تجلٍ من تجليات الجمع الإلهي ينصغ بحكم توجهه سبحانه إلى كل أمرٍ خاص يريد إظهار عينه، وسواء كان المتوجه إليه أمراً تابعاً لحقيقة متبوعة، أم كان حقيقة متبوعة مستلزمة لحقائق تابعة تسمى صفات لها وخواص ولوازم ونحو ذلك.

فانهم، فقد أدرجت لك في هذه النكتة حل علم الأصول المؤثرة والقوابل المتأثرة، وألمت لك بما إن تفلنت له اطلعت على سر التأثير مطلقاً في المراتب كلها، فتدبر ترشد.

فصل من وارد ورد

حال كتابة كتاب كتبه إلى بعض الإخوان

أكرم الله نبيهته فيه على ما انطوى عليه:

أقول على سبيل الإجمال: إنه ليست لي حالة لا أرضاها مني رأيت أن الله سبحانه قد رضيها لي؛ بل قد رضيها لنفسه بي، وليست لي حالة أرضاها من حيث عدم الوفاء بما يريده مني بالإرادة الأولى الكلية المتعلقة في بدء أمر بإظهار غايته وزبدة مخضبة؛ ومن حيث الغرض الحاصل والظاهر بي في مراتب إثباتي إلا ما شاء سبحانه وقوعه وظهوره له بي من حيث أنا وبني به من حيث هو في مقام غيبه كل مناً وظهوره حكماً أو عيناً.

(1) رواه البخاري (2698/6)، ومسلم (2114/4)، وأحمد (248/4).

ومع هذا فليست أدري أيما أحسن! هل حُسن حالي في حُسن إحسانه إليّ أم حسن حالي به ومعه مع سوء حالي في حال تعقل امتيازي عنه؟ إذ كان سبحانه من هذه الحيثية المذكورة فقط هو المختار بي؛ وله بي ما ظهر مطلقاً؛ غير أنني في عافية ما دمت في العافية التي يظن أنها العافية، وإنني لو اجد حال تميزي المذكور طعم ما لديه وذاكر حسن ما كنت عليه للذي تقدم من مراده القديم بين في قدمي بحكمي وجودي وعدمي في مرتبتي حقيقتي وخلقيتي حين لا حين ولا حيث.

وحاجتي منه متى أثبتني وعيّن في حاجة هو كمال التحقق بما أشهَدني⁽¹⁾ وأوضحه لي

(1) قالت الست عجم بنت النفيس: وهذا الشاهد في حال إلقاءه الجسد يكون في حكم يومئذٍ وكيفية الشهود هو إلقاء الجسد الظاهر إما بإرادة، وإما بجذب، وقيامه في الصورة المنطبعة الظلية في عالم الباطن، وهذا يكون لغير الكامل، وأما الكامل فلا يشترط أن يكون بشهوده في اسم واحد، بل قد يكون ثم شهوده محيط بالأسماء كلها وفيما وراءها، وفيما دونها، وعن الصفات، فلهذا لا يلج إن خلعه في أي اسم أراد، وأريد له بخلاف غيره من المشاهد، فإن غيره لا يتجاوز الباطن لأن الصوري لا يتجاوز هذا الاسم، وأما قولنا: صورة الشهود إنها صورة ظلية فلأن كل من ينطلق بالظاهر، فإنه يتعقل له ضدًا، فهذا الضد هو محل الانطباع الباطني المسمى بالمرآة، فالشهود فيه يبين الشهود العياني الظاهر، وإن كان ظله، لكنه يباينه إدراك، وشدة الظهور النوري، وأيضاً فإن الشهود يتضمن الاطلاع، لكن الاطلاع ينقسم إلى اطلاع متمكن وغير متمكن.

فالشهود المكرر في قوله: (أشهدني) هو ذو التمكين، والشهود المألوف الدائم هو العاري عن التمكين، لا كل حي شاهد في الظاهر، فإذا كرر الحي الشاهد قوله: (أشهدني) عن الشهود المتمكن اليقيني، لكن لا يطلق الشهود والمتمكن إلا عند تمكين المعرفة فليس قوله له: (أشهدني) مثل قول القائل: أوقفني وأطلعني، لأن الاطلاع يطلق على تحصر البصر في قريب، الدليل على ذلك أن كلما بعد عن البصر، فإن البصر لا يحكم عليه بحصر أي: لا يحيط به، وقد قال الشاعر في هذا المعنى:

أعد نظراً فالظن كالعين لا يرى على السبع أبعاد الجسوم كما هيّا

فالشهود في قوله: (أشهدني) يبين الاطلاع، وأما مباينته للوقفة فمن حيث إن كل من قال أوقفني، فإنه يعني به الوقوف في محل يقتضي به الوقفة لا يقدر على الانفصال منه جرياً إلى حيث رجوعه من ذلك الخلق بعينه، بخلاف الناطق بالشهود، فإنه يمر به إلى محل عام تندرج تحته الوقفة والشهود والاطلاع، فأما وقفته ففي محله اللائق بعموم شهوده كقوله **الشيخ**: «ذويت لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها».

وأما اطلاعه فتقييد بصره لما يسمع بشهوده بشرط قوله: (أشهدني)، وأما شهوده العام المبين

لمن شاء؛ ولي في من حيث ظرفية إحاطتي؛ وخارج عني باعتبار خصوصية حالتي الراهنة؛ إذ لا خارج إلا هذا الاعتبار.

وأن يكمل في هذا الموطن الذي هو مقام أحدية جمعه ما بدا من الأنعام به علي في مرتبتي الحقيقة والخلقية المذكورتين آنفاً، وتحققني به تحققاً يوجب حجه لي ولنفسه من حيث تعينه في الرتبة؛ الظاهرة الحكم بي عن كل شيء هو مظهر له، أو تعين من تعيناته بشأنه المشتمل على سائر الشؤون الذاتية، ويقوم عني بكل ما كان ينضاف إلي من قبل من الصفات والأحوال.

فاستقر في حجابية غيب ذاته وعزه الأحمى بعين استقراره؛ وفيه وعلى نحو ما يعلم في هذا الاستقرار حتى أعود محوًا في إثبات، وجمعًا في تفصيل، وكثرة مستهلكة في وحدة، ووحدة مُنْفَسَةٌ في كل كثرة، ووجودًا صرفًا في عدمات تراءى، وغيبًا ظاهرًا في كل عين وغيب، وباطنًا عن كل غيب معلوم أو مشهود، وعين غير متنفذ بنفي ولا مثبت بإثبات في كل جمع وفرق، وظهور وبطون، وعدد ومعدود، وبساطة وتركيب، وإطلاق وتقييد، كل ذلك بالذات لا أتعين في صورة تحضري، ولا أدخل تحت حكم يضبطني ولا يقيدني بأمر شيء غيري، ولا يطلقني موطنًا كان أو زمانًا أو نشأة أو حالًا أو مقامًا أو غير ذلك مما شأنه بعض ما ذكر أو كله.

ومتى استغرب الغريب من حالتي هذه هذا السؤال مني أعذره؛ فإني أستغربه أيضًا كذلك، ثم أعرض من وجه عنه إعراضي بعض الأحيان عني مخاطبًا ربي الذي عنت لوجهه أرباب العالمين، فأقول:

لَوْ لَمْ تُرَدْ نَيْلَ مَا أَرْجُو وَأَطْلُبُهُ مِنْ جُودِ كَفِّكَ مَا عَلِمْتَنِي الطَّلَبَا
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَاسِعُ الْحَلِيمُ الْعَزِيزُ الْمَنَّانُ الْعَلِيمُ.

وارد عزيز المنال جدًا

اشتمل على أسرار كلية إلهية عالية؛ منها:
سرُّ المقام والحال، وكيفية التلبس والتحقق بهما.

بالوقفة فلا يكون إلا بعد الاطلاع والوقفة حتى يحصل له عموم الشهود بأنها مقامات متعددة والشهود يغمها.

وصورة الخروج والتحرُّز من رِقِّ كلِّ مقام وحال؛ من حيث العلم أو من حيث الشهود؛ أنصافاً، وتجلياً مستصحباً أو غير مستصحب؛ جمعاً وفرداً.

وتضمَّن هذا الوارد أيضاً الكشف عن سرِّ القدر؛ لا من حيث حقيقته؛ فإنه قد كان معلوماً قبل ذلك؛ بل من حيث أصل الحكم فيه باعتبار العلة الغائية المقصودة بالحكم التقديري لعينها، وأريت كل ذلك أراه محققة جامعة أحاطية مع ضمِّ، ثم آخر تضيق وقتي هذا عن ذكرها، وقد تذكر وتظهر فيما بعد إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك:

أنَّ المقام لا يحصل غالباً إلا بعد ضَرْبٍ من التمهيص والتنبيه على ارتكاب أعمال يكون لها مدخل في حصول المقام، وتكون شروطاً في التحقُّق به، وبعض تلك الأعمال أكثرها يثمر أحوالاً بعضها ناتج عن بعضٍ ومعد للتلبُّس ببعض الآخر.

ثم يحصل فيما بينهما وبين ما ينتجه من الأحوال امتزاج وتمحص يوجبهما الطوارئ الخارجية من الأمور الكونية والخواطر المنبعثة من الباطن بموجب العقائد السابقة والصفات الغالبة؛ وتولد الحالة الثانية المقامية من بين ذلك كله؛ فيتصل بتلك الحالة حكم علم صاحبها وذوقه السابق؛ إن كان قد سبق له ذوق كُلِّي أصلي؛ وإن لم يسبق له ذلك فحكم اعتقاده السابق في ذلك ما قلناه؛ فتجلى به نفسه تارةً علماً فحسب، وتارةً علماً واستحضاراً وقتاً دون وقت، وتارةً يقوى حكم ذلك المقام فيه؛ فيصير وصفاً لازماً محكوماً بالنسبة إلى لمن قُدِّر له التجاوز عن ذلك المقام مثلاً أو عن سائرهما.

وأما من لم يكن بهذه المثابة؛ فإن حكم المقام ووصفه يملكانه من حيث معرفة الأمر المستلزم لاستحضاره والتلبُّس به تعشُّقاً واعتقاداً أنه الغاية؛ فلا يبرح فيه ويكون محكوم المقام لا حاكماً عليه؛ بخلاف القسم الأول العالي، فإن كل من كان من أهله يستجلب الحال المستلزم للتلبُّس بحكم المقام متى شاء ببعض جواذبه ولوازمه، وكذلك يتحرُّز من حكم المقام وينسلخ من أوصافه إذا شاء دون انحصار فيه، أو في غيره من المقامات أيضاً؛ إن كان من الأفراد والكُمُل مع التمكُّن من التلبُّس بما شاء منها والاستجلاب له بسببه أو أسبابه؛ إن كانت له أسباب متعددة، وهذا حال الأكابر.

وأما من دونهم فينحصر في مقام أو مقامات معينة لا يمكنه الانسلاخ عنها. وعن

أحكامها والأحوال المخصصة بها؛ لعجزه عن التعدي⁽¹⁾، أو لاعتقاده أيضًا أن ليس وراء ما هو فيه أمر يختار التجاوز من هذا إليه أو الطلب له أو الاستشراق عليه، وهذا الوصف والحكم يصدقان على ما عدا الكُمل والأفراد، وإن عُدَّ أهله من المحققين.

وموجب ذلك سرُّان إلهيان:

أحدهما: استجلاء الحاصل، والارتواء بنتائجه، والافتناع بثمراته كما مر.

والسر الآخر: هو حكم مناسبة ذاتية أو صفاتية توجب سكونية وطمأنينة؛ لولاهما لم ينقطع تشوُّق سالك عن طلب المزيد، والرقي إلى ما وراء الحاصل، ولو كان ذلك؛ لم تنعم المراتب والمقامات بأربابها، ولا استمر سلوك الجميع نحو ذروة الكمال، وتعطلت حائِثُ أحكام الأسماء والصفات الإلهية، وخلت المراتب الإلهية والكونية من أهليهما، ولم ينتظم أمر الوجود، ولا ارتبط بعضه ببعض، ولا ظهر سر الجميع والتميز والتفاوت والخلاف والاختصاص والمناسبات.

وسر اختلاف الأمزجة والأرواح والأوقات الظاهر أحكامًا جميعها بحسب الأسماء والصفات؛ المتعينة من الشؤون الذاتية الإلهية المعبر عنها عند بعضهم بـ«الممكنات». فالأمر ظاهر التنوع على الدوام؛ والتنوع من الظاهر الواحد الأحد بحسب أحكام المراتب التي هي كالأشكال بالنسبة إلى التشكُّل؛ وبالمراتب الكلية تتعين الشؤون التفصيلية؛ فما غلبَ عليها وَصِفُ الشرف والاعتلاء نُسبت إلى الجنب الإلهي وأضيفت إليه، وما توهم فيها شين ونقص أُضيفت إلى الكون، والكل صفات كمال وإلهية من حيث إضافتها إلى الحق عند من عرف وشهد ما الأمر عليه.

(1) معنى التعدي هاهنا: التجاوز، وهذا تنزيل حسن من محل الغاية التي هي مقتضى الفيض، وهذا المحل مختص بالذات إذ لا يتجاوز الشاهد صفات الذات إلا إذا اتصف بريء عن الصفات، فالتجاوز عن الصفات هو اتصاف الشاهد بالذات فقط ولما منع عن التقييد بصفة الإطلاق التي هي مختصة بالذات تتجاوز هذه الصفة باسم المنع الموجب للتجاوز وعاد ذاتًا عارية عن الصفات محتلة فياضه جاذبة دافعة منها وعليها وبها وإليها حال كان ولا شيء لكن الذات محال أن يقف على نمط واحد أكثر من أن، فالامتلاء والفيض والجذب والدفع تكون في الآن الذي هي فيه ولا شيء، وموجب هذا الاستعلاء بصفة التجاوز هو اللفظ بالمنع؛ لأنه لما منع عن التقييد بصفة الإطلاق ولا بُدَّ من الفيض إلى جهة لأنه لا وقفة أخذ في الاستعلاء وتسمى باسم الذات حال كان ولا شيء.

فالكليات الأول؛ كالأجناس، وتوابعها كالأنواع، ثم أنواع الأنواع، وبعدها الأشخاص، فظهر بما قلنا وما ذكرنا سرّ التعدّد والكثرة المنسوبين من حيث الأسماء والصفات إلى الحق، ومن حيث الكثرة الوجودية والتركيب إلى الكون، وظهر بذلك سرّ النقص والكمال في العلم، والجهل والشرف والخساسة بالنسبة والإضافة. فسبحان من أوجد الأشياء؛ فكان عينها في جميع الحالات على اختلاف الأوقات، لا رب غير.

سر شريف

تصوّر الحوادث والحدوث إنما موجبه حكم الحدوث في محلّ المتصور وسلطته؛ وكذلك القدم؛ فالحوادث طارئة على الحادثات لا على القديم؛ وإليها يُنسب القبل والبعد، والقرب والبعد؛ لا إليه. والقدم لا يُتصور حقّ التصوّر على ما ينبغي إلا بعد ظهور سلطته في ذات المتصور وإدراك حكمه فيه، فإنه؛ أعني القدم ليس بوصف حقيقي للحق ثابت له دون الحادثات، ولم يُرد ذكره في الكتاب والسنة، والسبب في ذلك ما ذكرناه؛ فهو وصف كوني أيضًا باعتبار أشرف وجوه الكون؛ ونسبته التي يلي الحق من حيث تعلّق علمه به سبحانه أزلًا، فافهم هذا فإنه من لباب المعرفة، والله المرشد.

سر كبير

ظهر في ضمن نفحة ربانية وردت

«النجاسة» من حكم الشرك، والبعد، والجهل، والقيد، والإمكان. و«الطهارة» من حكم الجمع، والتوحيد، والإطلاق، والوجوب، والإيقان. والحل يتبع الطهارة والحرمة تتبع النجاسة، وسر المساواة وحكمه إنما تصح وتثبت باعتبار حكم الحقائق من حيث إن لا تفاوت بينها في كونها حقائق؛ والترجيح يقع في الصفات واللوازم والعوارض، وليس حكم شيء منها يقاوم حكم الحقائق، وأما الصفات فتقاوم بعضها بعضًا. فافهم هذا الأصل الكلي؛ فإنه إن فك لك معناه تحققت أن مدار أحكام الشريعة على ما ذكرنا، والله الهادي.

نفحة ريانية

ما من حكمٍ من الأحكام تُسبب إلى من تُسبب إليه إلا وظهوره موقوفٌ على أصله، فهو من جهة المحكوم عليه؛ إن كان تحجيراً: عبارة عن أثر صفة تقييده وإمكانه إن كان ممكناً، وهو من جهة الحاكم؛ أعني الحكم: عبارة عن إبانة حال المحكوم عليه، وحال الحاكم أيضاً من حيث ما هو مبدئ ومتعين بالحاكمة من حيث ارتباطه بذلك المحكوم، وظاهر في مرتبته؛ أي مرتبة المحكوم عليه بحسبه لا مطلقاً أيضاً؛ بل من حيث حالته تلك، فاعلم ذلك.

سر كبير

إنالة الحق سبحانه الرسول ﷺ درجة الوسيلة بدعاء الأمة؛ نظير ما ظهر من كمال الحضرة الجامعة للسماء والصفات بسبب قبول الأعيان الممكنة الأمر التكويني وإجابتها بالذات، لأن يكون مجالاً للحق سبحانه، وقابلة للظهور بأحوال ذاته؛ حتى ظهرت كمالاته المستجنة في غيب هويته في أمهات حضراته، وأول أمهات الحضرات المرادة هنا الحضرة العلمية، وآخرها القلب الإنساني الكمالي الجامع للجميع؛ المشار إليها بقوله: «ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن»⁽¹⁾ الحديث.

وما بين هاتين المرتبتين مراتب أخر كلية؛ منها: «صورة الحضرة الجامعة»؛ وهي الأرض، و«حضرة التجلي الرحماني»؛ أعني العرش المحيط، و«حضرة الحشر والتجلي المختص به»؛ القائل: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ الآية [غافر: 16]، و«حضرة كتيب الرؤية»، و«حضرة سماء الدنيا»، و«حضرة المعية والإحاطة والصحة».

سر كبير

ورد عليّ واردٌ قويٌّ وأنا عابرٌ في بعض أسواق القاهرة؛ قال: من لم يعمل فيما علم بما يعلم؛ أتى عليه من حيث لا يعلم؛ وكان علمه ذلك حجة عليه؛ وكان تركه العمل بموجب علمه كفراناً منه بتلك النعمة العلمية، فإن شكر كل نعمة من نوعها؛ وشكر العلم الذي لم يؤمر العبد بكتمانه مطلقاً هو نشره؛ والعمل بمقتضاه ورعاية حق الله فيه بموجب

(1) تقدم تخريجه.

الميزان المختص بذلك العلم.

ثم قيل لي: وللعلم المأمور بكتمانه شكراً أيضاً؛ وهو أن يفرد العبد لله عملاً خاصاً لا يعلمه منه غير الحق، فإن ذلك يثمر المزيد من خير لا يكون بين العبد وبين ربه فيه واسطة؛ ويثمر المزيد من العلم المكنون المشار إليه، وإنه من أشرف العلوم، فإنه لا يكتفم إلا ما يعظم ويعز.

ولهذا كان حملة العلوم المكنونة أمناء الحق وخزنة أسرارهم، الذين لهم كمال القرب⁽¹⁾ والاختصاص بالتمكن، والثبات، والصبر الذي منحوه وتخلّوا به؛ فلا يقلقون لحمل تلك الأسرار، ولا تنبعث بواطنهم لإفشائها لهزة حاصلة من محبة خل عزيز، أو غضب نائر على عدو معتد أئيم؛ أو تشوف لإظهار ما يثمر عزاً ظاهراً، وشرفاً باهراً، وراحة عاجلة؛ بل هم ثابتون تحت أمر ربهم فيما أثمنوا عليه؛ مواجهون لحضرة ذاته بقلوب طاهرة من كل نقش مذموم ومحمود، وعلم وعمل، وشوق إلى مطلب متعين؛ وإفون بعهدته؛ مراقبون لما يصدر من حضرته في حقهم وما يتعين لهم منه ليكونوا بحسبه.

نفحة شريفة

القطب قلب الوجود الكوني، ومראה التجلي الذاتي الكمال الجمعي الأحدي، والإمامان له بمنزلة الأهران؛ وهما عرقان يخرجان من باطن القلب فيتشعب منهما جميع الشريانات في أسفل البدن وأعلاه، وتجويفاً القلب مثالان لمرتبتين الإمامين.

(1) التجلي: ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب، إما جمع الغيوب باعتبار تعدد موارد التجلي، فإن لكل اسم إلهي حسب محيطه ووجوه تجليات نفس عدد أمهات القلوب التي تظهر التجليات من بطائنها سبعة: غيب الحق وحقائقه.

وغيب الحق المنفصل من الغيب المطلق بالتميز الأخفى في حضرة «أو أدنى».

وغيب السر المنفصل من الغيب الإلهي بالتميز الخفي من حضرة «قاب قوسين».

وغيب الروح: وهو صورة السر الوجودي المنفصل بالتميز الأخفى، والخفي ثوبه السابع الأمري.

وغيب النفس: وهي أسر مناظره.

وغيب اللطائف البدنية، وهي مطارح أنظاره لكشف ما يحق له جمعاً، وتفصيلاً.. فافهم.

والتجلي: اختيار الخلوة، والإعراض عن كل ما يشغل عن الحق.

فالإمداد الإلهي يصل بالروح إلى باطن القلب، ثم ينقسم بحسب التجويفين في الأهرين، ويسري إلى جميع البدن بواسطة ما يتشعب بالأهرين ومنها، وانقسم في الشرائين، وفي خارج العالم ما هو نظير لما قلناه من حال النشأة الإنسانية، وهنا أسرار، وهذه تذكرة، فتذكر.

بارقة ربانية

اعلم أن أبا الوقت هو الذي عرف حقيقة الزمان ومسمى الدهر، وله وبفروضة وتقديره تميز الوقت؛ الذي هو الآن من مثله، واتصلت أحكام الآفات؛ فظهر بها التفضيل والتفصيل لأجله؛ وعاین طی الزمان ونشره، وسره وجهه؛ حساً وخيلاً؛ روحاً ومثالاً؛ مقاماً وحالاً؛ حاضر البال في أدواره حين سيره في عوالمه وأكواره من غيب عينه إلى شهادة بينه؛ آتياً مجتمعاً، ورجعاً متحللاً متصدعاً، ثم عائداً بعد انتهاء سيره السلوكي ووصوله الحقيقي من غير مفارقة بالله؛ معتلياً على النظراء والأشياء؛ محتجباً بربه؛ مستهلكاً في حماه؛ معرضاً عما سواه لا يراد لعينه إلا هو.

نفحة كلية

تتضمن سر قبول الأكابر المحن واستيلاء البلايا عليهم أكثر من غيرهم. وسر قوله ﷺ: «إن البلاء موكل بالأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل⁽¹⁾» وأسراراً آخر عزيزة جداً. محن الكُمل والأولياء والأنبياء لها سببان غير ما ذهب إليه فيهم علماء الرسوم، وفيهم أكثر أهل الذوق:

أحدهما: سعة دائرة مرتبتهم مع صحة محاذاتهم حضرة الحق من حيث العبودية والنيابة المشار إليهما بالخلافة والظلية؛ فليس في الحضرة الإلهية والإمكانية أمرٌ لا يقبله سعتهم، ولا ما ينافيه استعدادهم وحالهم، فيقبلون بالذات والحال الجمعي والمرتب من حضرة: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ [الحجر: 21] من كل ما فيها بحسب ما يتسع له حال النشأة، إذ ذاك الوقت المقيّد أيضاً.

وفي قوتهم قبول الجميع، نعم! وقبول كل ما تضمنه غيب الحق؛ لكن شيئاً بعد شيء؛ لعدم مساعدة الإله؛ كما قيل:

(1) رواه الترمذي (610/4)، وابن ماجه (1334/2)، وابن حبان (184/7) بنحوه.

فَإِنْ أَتَيْ دَهْرُهُ بِأَزْمِنَةٍ أَوْ سَعٍ مِنْ ذَا الزَّمَانِ أَبَدَاها

فكما يقتضي قابليتهم التامة كل خير؛ كذلك يقتضي قبول ضده النسبي ما داموا مرتبطين بهذه النشأة الإحاطية الجامعة، وهذا السر هو سبب خوف الكمل. وقوله ﷺ: «والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم بما أتقي⁽¹⁾»؛ لكمال السعة ومطلق الإمكان.

ومن هذا الباب قوله: «وَمَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ» [الأحقاف: 9]، فإنه خرج من دائرة الأسماء والصفات إلى فسيح حضرة الذات؛ فقابلها بسعة مضاهاته وحاذى إطلاقها المجهول التعين بمثله من حيث ما يضاهيها بخلاف حالة المتقدم، فإنه ما دام في حضرات الأسماء يعرف ما يفعل به وبغيره إن شاء الله، ولهذا عرف أسماء الفوارس العشرة الطلائع وأسماء قبائلهم وعشائرتهم وألوان خيولهم قبل وجودهم بنحو ستمائة سنة وكسبر، وفي هذا المشهد الذاتي لا يعرف.

بل يقول في الريح ولعله كما قال: «قوم عاد⁽²⁾» الحديث، وقال في بدر أيضاً: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لن تعبد في الأرض⁽³⁾» مع سابق قوله: «زويت لي الأرض⁽⁴⁾» الحديث.

وقوله: «هذا مصرع فلان وهذا مصرع فلان⁽⁵⁾».

وقوله لابن صياد لما قال له معارضاً؛ بل أنت: «أشهد أنني رسول الله آمنت بالله وكتبه ورسله، مع أنه خاتم النبيين⁽⁶⁾»، وهنا بحاراً زاخرة يعطب فيها الفحول، فما الظن بسواهم؟

والسبب الآخر المقتضي للمحنة كمال العدل الاعتدالي الذي به قامت السماوات والأرض، فإنه ليس من العدل الأتم أن يحظى بالسعادة الباطنة الأخروية طائفة، ويصفوا لهم الدنيا أيضاً دون كدر ولا تبعه ويحرم آخرون، كل ذلك من كل وجه مع صحة هذا

(1) ذكره الحافظ في فتح الباري (4/151)، والمزي في تهذيب الكمال (15/476).

(2) ذكره المناوي في فيض القدير (3/538).

(3) رواه أبو عوانة في مسنده (4/220).

(4) رواه ابن ماجه (2/1304)، (1/283)، وذكره القرطبي في تفسيره (11/144).

(5) رواه ابن حبان (11/25)، وأبو عوانة في مسنده (4/283)، والطبراني في الصغير (2/233).

(6) رواه الطبراني في الكبير (12/290) بنحوه.

الأصل؛ وهو أن هذه الدار دار الجمع الأتم، ومع صحة أن كل شيء فيه كل شيء لا محالة، فأين الجمع؟ إذ لو وقع ما ذكرنا ضعفت درجات الأمر الاعتدالي وأحكامه للانحراف المحمود أو المذموم بالغلبة التي تكاد تستهلك أحكام ما غلب من مجموع الأمر كله.

وأما التعطيل فمحال، فلا بُدَّ من ضرب ما من المزج من كل شيء بالفعل لا بالقوة؛ وبالوجوب لا بالإمكان؛ ليصدق أن كل شيء فيه كل شيء؛ وكل شيء بالفعل هو الإنسان الكامل من حيث بعض مراتبه فيظهر فيه كل شيء، ولو من جهة أحكامه الكلية، فإنه الأنموذج الجامع.

ومن المقام الذي هذا لسانه يعرف سر مآل الخلق إلى الرحمة دون تخصيص واستثناء؛ فهذا برهانه.

وحديث أن المحن إنما كانت لمزيد من الترقيات، ورَفَع الدرجات، ونيل ما قُدِّرَ ألا يُنال إلا بعضو؛ وكل العوض هو المرض أو غيره من المحن؛ فهذا وإن كان داخلًا في دائرة الجمع، وواقعًا في جملة أحكام المقام المنبئ عليه؛ لكن ليس هو السبب الحقيقي ولا الغاية المقصودة، ومن اقتصر على هذا ومثله، ووقف إدراكه عنده فهو من القاصرين والجاهلين بكنه الأمر وجليه الحال.

وهذا يحملُ يطول تفصيله، ويعسر بسطه وتوصيله إلا شفاهاً؛ وإنما غلبت على نفسي، فقليل ما قيل.

نفحة بلسان المناجاة⁽¹⁾

اللهم امح جهلي بعلمك، ونفّر ظُلْمَتي بنورك، وأنشُر ما ضاق واندمج مني بإطلاقك وكمال سعتك؛ ولا تشتتني بآياتك في تعريفاتك؛ بل اجمعني عليك واجمع لي حظي منك

(1) تقول الست عجم بنت النفيس: إن المناجاة مقام لائق بالسيادة لأنه في حال المناجاة يكون الرب والعبد قد شاتلا في المقام لأن المرأة في حال المناجاة تنشأ عن المقابلة بين المناجي والمناجي، فالشاهد يدرك صورته منطبعة في المرأة شاهد، وصورة المقابلة هي محل الانطباع وهي المرأة ذات الوجهين وسريان الخطاب الذي عبر عنه بالمناجاة هو جذب المشهود مرید القناء الشاهد فصورة هذا الجذب تنطبع في سمع الشاهد فيعبر عنه بالمناجاة، وهذا المنطبع في السمع وهو الجذب شبيه بالاتحاد فلا يدركه الشاهد حتى يطلع على صورة الاتحاد، وهذا يكون فيه الشاهد مشهوداً والمشهود شاهداً ويتصف الشاهد المعهود بالمقام الأعلى.

ومما يصدر عنك، وكُنْ لي عوضًا عني وعن كل شيء امتاز في زعمه أو زعمي عنك؛ بل وامتزت عنه بأحدية جمعك، وكفاني عقوبة كلتك لي إلى ما يظن أنه غيركم في زعمي حال إسبال سترك، ولا تجعلني منك بحيث أنت مني؛ ولكن أظهر تعيني فيك لك بي؛ لا لي بك لأكون المعنى المحيط بكل حرف والموصوف المتعين بكل وصف؛ ولك أول الشأن وآخره وباطنه المحمل وظاهره، وكيف لا وإليك يرجع الأمر كله؛ سواء ظهر بي بعضه أم جُلّه.

بارقة إلهية

«أعظمُ اللذات»: اقتطاع الحق عبده في كنف عزّه، وغناه بعد عودة الاستهلاك في حرم التجلي الذاتي.

و«أعظمُ الآلام»: كمال إدراك القلب ما لا يلائمه؛ مع الإحساس بفوت الكمال المذكور في باب اللذة، وتصور إمكان حصوله المتوقّف على ستر الحق مراده منه حسب سبق علمه فيه، أعاذنا الله من ذلك وحققنا بالحالة الأولى.

بارقة إلهية

أعظم الناس نعيمًا في الدنيا بمعنى الكثرة؛ سواء كان من الكُمل أم لم يكن؛ هو الذي وافقت إرادته الطبيعية والنفسانية مراد الحق سبحانه منه وعلمه فيه؛ مع ملاحظة ذلك في كثير من الأوقات.

وأكثر الناس تألمًا؛ مَنْ كثرت فيه الأمانى الشبيهة التي لم يقدر ظهورها في الحسّ مع نقص عزائمه في كثير مما يتوخّاه.

نسأل الله العافية من ذلك، والفوز بالأول مع أشرف الحالات وأجلها وأكملها؛ إنه تكرم مسؤول، وأعظم مأمول.

نفحة تتضمن جملة من أسرار السلوك⁽¹⁾ والسفر

وسر البطون والظهور والجمع

والتفصيل في المراتب الإلهية والكونية وما بينهما من الأسماء والصفات والنسب والإضافات:

اعلم أن تعين الحق سبحانه في مرتبة ظاهريته من وجه مغاير لشأنه الذاتي الغيبي في حضرة بطونه كما أشار إليه في كتابه العزيز، ولنفس تعينه في حضرة الظهور والبطون درجات كل منها بالنسبة إلى ما قبله ظاهرًا، وبالنسبة إلى ما بعده باطنًا؛ شهدت بصحة ذلك العقول السليمة الأذواق الصحيحة والشرائع.

فظهوره في مرتبة العقل الأول الذي هو القلم مخالفٌ لظهوره في مرتبة اللوح، وظهوره في مرتبة الأرواح التي تحت اللوح من حيث ما هي أرواح مجردة فقط؛ مخالفٌ لظهوره في عالم المثال المطلق بالمغيبات المثالية؛ وظهوره، في عالم المثال المطلق مخالفٌ لظهوره في عالم الشهادة من حيث خصوص نفس الشهادة؛ وظهوره من نفس الشهادة لا فيها فقط؛ مخالفٌ لظهوره في عالم الشهادة من حيث الحكم الجمعي الأحدي، فإن تجلي الجمع الأحدي لا يحصل للكُمُل إلا في عالم الشهادة، والموطن الأرضي، والنشأة العنصرية.

فإذا عرفت هذا، فاعلم أن درجات الإدراك تترتب وتتفاوت بحسب درجات الظهور والبطون النسبية المشار إليهما وبالعكس أيضًا، وتحقق المجموع؛ أعني الظهور والبطون والدرجات؛ إنما هي بحسب أحوال الأعيان الثابتة التي هي سبب تعيينات الأسماء والصفات المنسوبة إلى الحق، ولا تصح نسبتها إليه سبحانه في ذوق الكُمُل إلا من حيث

(1) معنى السلوك هو النفوذ إما في اللطائف، وإما في الكثائف، فاللطائف مودية إلى المعاني وحل المشكلات الغامضة المستبهمة، والكثائف هي الأجسام المتميزة فتخترق بالنفوذ ذوات الأجسام المتميزة في حال جريه في الأحدية المتكثرة، فلهذا أسماه بالسلوك لأنه اختراق من شيء إلى شيء فلو كان في الأحدية العارية عن التمييز لكان عبر عنه بغير السلوك إما بالجري وإما بالإدراك، فلا يتوهم متوهم أنه جرى في ثنوية ولا في أحدية صرفة عارية عن التمييز، وإنما هو دخول موصوف في صفاته.

وهذه تسمى أحدية التمييز فصورة التمييز ذكر السلوك والجري الذي يتضمنه السلوك نعرفنا أنه يخترق هذه الصفات المتعددة شيئًا فشيئًا بتورية السلوك.

الأحوال؛ فهي في الحقيقة كما قلنا أساء الأحوال ويصدق في حقه سبحانه من حيث إنه ذو أحوال، ولهذا جهلها أكثر العارفين؛ فضلاً عن أهل العقل الرصين، فإن التجليات كل منها من وجه مخالف للآخر.

وهذه المخالفة المذكورة في هذه القاعدة الكلية إنما تثبت وتحصل من الجهة التي تغاير بها الاسم المسمّى، الصفة الموصوف، فإن القدرة من حيث هي قدرة مغاير للإرادة من حيث هي إرادة؛ وأما من حيث الذات الموصوفة بهما، والمتعينة أيضاً فيهما بحسبهما فلا تغاير ولا تعداد، وهكذا الأمر في سائر الأسماء والصفات والأحكام والشؤون والدلالات. وإذا عرفت هذا، فاعلم أن للحق في كل موجود تعيناً ذاتياً غير التعينات الأسمائية والصفاتية التي له في ذلك الموجود، والتعين الذاتي مكتنف بأحكام تلك الصفات ومحجوب بصورها؛ فالرياضة، والسلوك، والسير، والدلوك، والخلو، والذكر اللازم، والجمعية التي هي صفة الطالب المصمم الجازم؛ إنما فائدته وزبده محضته وغايته التحقق بجميع ما انبسط وظهر، وبسط ما اجتمع وتوحد، واجتمع واستتر؛ فيدخل الخارج، ويخرج الداخل، ويجمع المفترق، ويفترق المجمع، وينصغ كل فرد من أفراد مجموع الأمر بصفة الجمع، ويظهر بوصفه وحكمه، فيقوم كل فرد من الأشياء مقام الكل، ويتبدل الحكم، ويتحقق العلم؛ فتصبغ الأسماء والصفات بعد توحيدها بحكم التعين الذاتي، ويسري أثر ذلك في ذات السالك بأحدية الحكم الذاتي الإلهي آخر؛ كما انصبغ التعين الذاتي بحكم الصفات المتعددة والأسماء أولاً حال التعين والظهور الأول من الغيب المحقق إلى الشهادة التي هي محل ظهور كمال أحدية الجمع والسيادة.

ثم إن السالك إذا وصل إلى هذا الحال الأسنى، وتحقق بالتجلي الأجمع الأقرب الأدنى؛ رقي به بعد اكتسابه أوصافه وأسمائه وأعلامه وإمضائه فيه، وفيما خرج عنه باعتبار أحكامه إلى قاب قوسيه ومجمع قسميه، ومنبع فرقيه، فأدرك بعدما أدركه أولاً في كل مدرك، وعلم ما علمه من قبل في كل معلوم.

ثم لا يزال يرتقى في درجات الشهود، والتقريب، والتعريف، والتحليل، والتلطّف، والتلطيف حتى يكون عين وجد كل واحد، ومنبع علم كل عالم، ومنصة تجلي كل مشاهد، وتنبعث العلوم الإلهية من عرصة قلبه؛ لا تنزّل ولا تصاعد من المتلقي، ولا تعمل؛ بل شهود ذاتي وتحقق صفاتي.

ومن عباد الله من يتجاوز هذا المقام أيضًا؛ فيصير مرآة تضاهي سعتها وصحتها سعة الحضرة الذاتية وصحتها وإطلاقها؛ فيكون مرآة أيضًا لعين علم الحق الذاتي من كونه صفةً أو نسبةً لا تغاير الذات، كيف قلت؟!

وهذا حكمه أيضًا مع سائر الأسماء، والصفات، والأحكام المنسوبة إلى الحق وإلى سواه، والتجليات؛ فهو لا يخلو عنها، ولا ينحصر فيها؛ ولا يكون وعاءً لها، ولا تخرج عنه يتبع الحق في شؤونه بحسب جميع مراتبه، فإنه جامعها، ويكون الحق أيضًا تبعًا له في ظهوراته فيه، فكل منهما من وجهٍ مرآةٍ للآخر وتبع له؛ وحينئذ تعلم سر قوله: «المؤمن مرآة المؤمن»⁽¹⁾، كيف هو؟!

ولهذا المقام أسرارٌ لا يقال ولا يظهر حكمها وسرها لذي علم معين ولا حال. والحمد لله و ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

سر شريف

موضح أمر الإرادة المشيئة والفرق بينهما

اعلم أن «حقيقة الإرادة»؛ هو طلب ذاتي من المرید يوجب استجلاؤه بعض معلوماته واستحسانه إياه لمناسبة غير معلل، هذا وإن كانت حقيقة المناسبة في نفس الأمر معلومة؛ لكن قد لا يسوغ ذكرها.

ثم نقول: فيثير ذلك الاستجلاء باعثًا وقصدًا يتعلقان بإبراز المطلوب من مقام كونه إلى عرصة الظهور بقوةٍ معقولةٍ مقرونةٍ بآلةٍ، أو مقرونة بتوجيهٍ جمعيٍ فحسب، وذلك؛ ليحصل كمال التمكن من استجلاء الأمر المراد تمامًا وكمال التصرف فيه.

هذا إن كان الاستجلاء غير خارج عن ذات المستجلي، فإن لم يكن كذلك وكان للشيء المستجلي صورة ممتازة عن ذات من يستجليها، فإن انبعث القصد إلى طلب ذلك المراد وتحصيله؛ موقوفٌ على شعور أوجبه إخبار أو شهود له من حيث بعض أوصافه؛ يحرك الباعث إلى طلب الموصوف، أو تخيل محاكٍ لصورته، سواء كان ذلك التصور الخيالي مطابقًا لما عليه الأمر المستجلي المستحضر والمطلوب حصوله، أم لم يكن.

(1) رواه أبو داود (280/4)، والطبراني في الأوسط (325/2)، والبيهقي في سننه (167/8).

وعلى كل حال، فلا بُدَّ وأن يكون المطلوب من حيث هو مطلوب معدومًا عند المرید حال الطلب؛ سواء كان له وجود خارج عن ذات المرید، أم كان أمرًا مدبجًا وكامنًا فيه يطلب بروزه واستجلاؤه ممتازًا عنه.

وأما «المشيئة»: فهي إن تعلقت بأمرٍ معدوم؛ لكن لا بُدَّ وأن يكون سبب تعلّقها بالمعدوم أمرًا موجودًا يقبل الاتصاف بذلك الأمر المعدوم الذي تعلقت المشيئة أو يقبل اتصاف حكم المعدوم إليه؛ سلبيًا أو إثباتيًا، فالأمر الموجود هو المحرك للمشيئة، والسبب في تعلّقها بالمعدوم، فيشارك المشيئة مع الإرادة في التعلّق بالمعدوم، وينفرد المشيئة بمزيد التعلّق، ويتوقف تعلّقها بالمعدوم على أمرٍ موجود من ذلك المعدوم؛ بمعنى أن يكون الموجود وصفًا، والمعدوم موصوفًا أو عكس ذلك؛ وسواء كان الوصف ثبوتيًا يطلب سلبه أم عكس ذلك بعد معرفة أن الموجود هو سبب تعلق المشيئة بالمعدوم حال التعلق، وبالنسبة إلى ذي المشيئة لا غير، فافهم.

نفحة إلهية

بوارد شريف

يتضمن كشف سرّ التذكّر الإنساني والنسيان، وسرّ التدبّر والتفكّر، وسبب صحّة إضافة التدبّر إلى الله سبحانه وإلى الكُمل من عباده دون التفكّر؛ وحال الكُمل من خلفاء الحقّ وحكمهم وحكم الأرواح الجزئية في ذلك؛ والفرق بين الكُمل وغيرهم من الأناسي في هذا الأمر؛ وصورة تجليهم بالعلوم المكتسبة والفكر والتدبر أيضًا، وصورة تلقي أهل الله العلوم الوهية على اختلاف ضرورها من كتابة، وإلقاء، ولقاء ملكي ورباني بواسطة الصورة المتمثلة، ومواد الحروف والكلمات المسموعة والمشهودة وبدون واسطة صورية؛ وإن لم يرتفع حكم الوسائط الروحانية والمرتببة ما دام التفكّر والتدبر ثابتي الحكم في محل صاحبهما؛ ويرفع الوسائط والحجب الكونية مطلقًا.

وبيان المخاطبات الربانية متى تعيّنت بصور الكلمات والحروف والأصوات، فإن الوسائط الكونية وإن ارتفعت إذ ذاك، فإن الصورة المشهودة والأدوات المفصلة لمطلق الخطاب حُجُبٌ على حقيقة الكلام، والكلام من حيث هو مسمّى بهذا الاسم حجاب على حقيقة العلم، والعلم من حيث ما يُقال فيه إنه صفة للحق أو نسبة معينة من نسب

ذاته المطلقة الثابتة الأحدية من كل وجهٍ حجاب على الحق المطلق.
 ويتضمن هذا الوارد أيضًا كشف سر التجليات الربانية الصورية، فإنها من تجليات
 الأسماء والصفات؛ أو قل من تعيينات الذات بحسب الشؤون والنسب والإضافات.
 ومن جملة ما تشتمل عليه هذه الرسالة أيضًا بيان أن العلوم الحاصلة من أمثال هذه
 التجليات؛ بشرط ارتفاع الوسائط والمواد الكونية هي أول أقسام العلم اللدني.
 ثم نبين القسم الأعلى من العلم اللدني ما هو وماذا يتلقاه آخذه وبأي استعداد يقبله؛
 وتنبه على أن للكُمُل من خلفاء الحق علومًا إلهية أعلى وأعز وأشرف من العلوم اللدنية.
 وأن قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255] إشارة
 إلى ذلك العلم.

ونبين أيضًا أن الله تعالى عبادًا يطلعون بهذا العلم على سرُّ القدر ويرون الممكنات
 المعدومة قبل تلُّسها بالوجود المفاض من الحق؛ وكيف ومتى تلبس بالوجود بموجب
 سبق العلم وصورة مرور ما سيدخل منها في الوجود على الحضرات الوجودية الإلهية منها
 والكونية.

وفي خلال ذكر هذه الأسرار يقع التنبيه بطريق التضمن على سر التصوف الحقيقي
 عند المحققين لا المتصوفين، وسبب اتسابه وبيان حال أربابه في نفس الأمر؛ وتقرير أن
 مذهبهم أشرف المذاهب وأولاها وأسد طرق اليقين⁽¹⁾ وأعلاها.
 وفي ضمن ذلك كله تورّد أسرار وتشرق من علم الحق أنوار لم تتعين الآن الترجمة
 عنها حسب تقدير الحق واختياره، قال الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾
 [الأحزاب: 4].

نفحة إلهية

ومنة قدسية

أحضرنى الحق سبحانه في بعض مشاهدته ليلة السابع والعشرين من رجب سنة أربع

(1) اليقين: هو تميز العلم الذي لا يحمل النقيض، وحقيقته: تصور يُنزل المسموع منزلة
 المشهود، وغايته: استغناء النفس عن كل مسموع بما حصل به في داخل الذهن؛ لأن عين الجمع
 لا يعتبر الخارج؛ لاستغنائه عنه، فلا يفتر إلى المطابقة، الأول علمه، والثاني عينه، والثالث
 حقه اهـ.

وستين وستمائة؛ وفي مثل تلك الليلة فتح لرسول الله ﷺ باب البعثة إلى الحق، وتجلّى لي الرب سبحانه على عرشٍ غير مكثّف في صورةٍ مثالية مع أنها غير مكثّفة، وكنت أجدني واقفاً بين يديه؛ فأسمعني خطابه وقال: أريد أن أميتك؛ فموت لتحيي واحد.

فقلت: لك الأمر كله، ووقعت في الحين واستلقيت على القفا ووضعت يميني على شالي منتظراً للموت، فإذا شخص واحد من جهة اليسار يقول: كيف يمكن موتك وليس بك علة تقتضي الموت؟ ⁽¹⁾ فقلت: إذا كان هو المرید لموتي يميني، ومن شاء كيف شاء ومتى شاء دفعةً أو بالتدريج، فذهب ذلك الشخص ثم أسدل الحجاب، ثم تغيّر الحال إلى نمطٍ أعلى من ذلك من وجه.

ثم قيل لي صبيحة ذلك اليوم بالنهار حال يقظة تامة: هل لك في مطالعة مفتاح مقام جوامع الكلم من الوِثِّ المحمدي؟ فقلت: إن ربي هو الفتاح العليم، فتلي على قلبي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: 95].

واطلعت على خزائنه، فرأيتَه يغلُق كلا منها بذاته المحتجة بأسائه وصفاته المجمولة بحالِهِ، لا بمعنى أن الحجب والجمالي والمنصّات غير المتجلي فيها وجهاً وعليها؛ بل بمعنى أن

(1) قلت: ومنه الموت الكلي: ومعناه الفناء في الحضرات الأربع في ذات المتصف، وهذا عند الإطلاق يطلق عند المتصف مع مجموع الحضرات الموت؛ لأن الموت الأول نقلة وهذا الموت الكلي هو من حياة إلى حياة، فانتقل الشاهد بمجموع أوصافه من حياة التقييد إلى حياة الإطلاق لأنها تباين النقلة المعهودة المسماة بالموت في لسان العموم، وهذه نقلة تسمى فناء وهو البقاء الحقيقي بفناء الأشياء كلها، ولهذا قال: كلي لأن الكلي لفظ ينطلق على المجموع فهذا كله في حال هذه النقلة الكلية يفني أعيانها المتفردة وتبقى عيناً واحدة لذات واحدة تدرك صرف الإدراك الذي لا حجاب فيه وهذه صفة الإطلاق، ومنها يأخذ في التقييد ويعود الحضرات في حقه كالحال الأول عند الاتصاف لكنه ما دام في مقام الإطلاق لا ينطلق عليه المذكور إلى انقضاء آن آخر، فكان الحضرات جمعت لهذا الشاهد في حال قوله جزئ وشهد فيها صورة الموت في الظاهر وصورة التمايز العلمي في الأولية وصورة الكمال في الباطن وصورة الإقرار في الآخر عند نقلة الكاملين من الباطن، فلما اتصف بها فنيّت أعيانها في ذاته فانطلق عليها الموت لزوال أعيانها وعلى الشاهد ففناء هذه الأعيان هو الكلي المعبر عنه، ومنه يقول الكامل: قد أعطيت سر الحياة من قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: 26]، فلما ذكر الكل وجب أن يكون فناء أعيانها الظاهرة وبقاء ذاته الحقيقية، فعند اتصاف الشاهد بهذا الاسم يطلق على نفسه التسمية بالسر المذكور لأنه فني كل شيء في ذاته. وانظر: شرح المشاهد (بتحقيقنا).

مطلق ظاهره سبحانه مجلى لباطنه، وأن كل مجلى؛ بل كل صورة محسوسة أو متخيلة موهومة أو معنوية معقولة؛ هي نسبة من نسب مطلق ظاهريته يظهر فيها ومن حيثها ذاته المطلقة وتعيّن بها؛ أي بتلك النسب وحدة جملتها دون تعقّل عدد؛ فهو من حيث كل نسبة من نسب ظاهريته معين نفسه ومقيدها ومظهرها وحاجبها بما سبق ظهوره من ذاته من تعييناته السالفة الأصلية ولا واسطة ولا غير ولا عدد إلا من حيث النسب؛ ولا خفاء ولا ظهور إلا من حيث العلم والشهود وعدمها؛ مؤقتاً وغير مؤقت؛ متناهيًا من حيث بعض المجالي وغير متناهٍ من حيث بعض آخر.

ثم أشهدت أنه فائق الحب والنوى من حيث قدرته الذاتية السارية في المجالي التي سبق التنبيه على حقيقتها؛ لا في زمان منضبط بعدد، وتقدير، وتوهم، وتصوير إلا بعد الوقوع؛ ومن حيث رؤية الأمر؛ لا من حيث شهود الكيفية، وإدراك تعلق القدرة بالمسمى مقدور.

ثم أريت أنه فائق الحب والنوى من حيث قدرته التي هي صفة الألوهية بموجب التخصيص الإرادي للسبق العلمي المتعلق أولاً بالعلوم على ما هو عليه المعلوم في نفسه من حيث حقيقته دون جعل وانفعال.

ثم أريت أنه فائق الحب والنوى من حيث سريان حكم قضائه في حضرة قدرته؛ وتفصيل ذلك الحكم بآثار القدرة في الأرواح العلوية والحركات الكوكبية والتشكلات الفلكية والامتزاجات الطبيعية العنصرية، وكلها من حيث هذا المقام سدنة للتجلي الذاتي الساري فيها من مكن الغيب إلى عرصة الجمع والظهور وتفصيلات للحكم الكلي المسمى قضاء؛ وهذا التفصيل هو التقدير؛ فالقدر تفصيل القضاء وتوقيته، والمراد بهذا الجمع والتفصيل؛ الإنهام والتوصيل، وليظهر كل فرد من أفراد مجموع الأمر كله بصورة الجمع ووصفه وحاله وحكمه؛ ليبدو ويحصل كمال الجلاء والاستجلاء، هكذا إلى منتهى الخلق والأمر مرتبة لا غاية استقرارية في نفس الأمر ولا استقرار.

وأريت أنه فائق الحب والنوى من حيث بعض التجليات المقيّدة بالزمان والمكان وغيرها من الشروط والوسائط؛ فيستعمل ذلك التجلي الأفلاك والأماك والكواكب والطبائع؛ ليتصل به وصف من أوصاف التجلي الذاتي الكامن في كل منها. ويسير إلى المقام الذي احتجب فيه وبه ذلك التجلي؛ حتى سُمي بسبب ذلك من حيث الحجاب

حُبًّا ونوى؛ وخُزِّن فيه ذُنُوبًا جامعة لكل ما بدا وتعرف.

فظهر بالقلق سر أولية الظهور الذاتي بحسب المرتبة التي منها تعين الظهور، وجعل ما قبل ذلك الظهور من وجه شروطاً ومن وجه وسائط، وجعل لتجليه في ذلك الشيء وجهين لهما حكمان:

وجه يلي الشروط والوسائط: كيف قلت أو النسب والإضافات.

ووجه يلي الذات فقط.

والوجه الذي يلي الذات أيضاً ذو وصفين:

وصف يتحد به مع الذات من حيث الظاهرية: بالاعتبار المذكور آنفاً؛ بمعنى أن ظاهره مجلى لباطنه؛ مجملاً ومفصلاً.

ووصف يتحد به مع الذات من حيث كمال القرب الحاصل بين ذلك التجلي وبين الذات المطلقة الغيبية؛ في ثبوتها لنفسها، وغناها عن مجاليها ومنصاتها وأسمائها وصفاتها.

ثم أريت أيضاً أنه فالق الحب والنوى من حيث إن الساري من ذاته في الحجب السببية والوسائط الشرطية هو الفالق عند اتصاله بالتجلي المستجن في الحب والنوى؛ فما فلق الحب غير حقيقة الحب، وقد نبهتك ما الحقيقة، فاذكر.

فكل شيء من شجرة نفسه جنى ثمرة غرسه حقاً من حيث ما ذكرناه مجملاً؛ وخلقاً من حيث تعلّق العلم بالمعلوم أولاً على ما هو المعلوم عليه في نفسه، فتبع العلم في التعلق المعلوم، وتبع الإرادة العلم، وتبع القدرة الإرادة؛ ويفصل حكم العلم المسمّى بالقضاء بعد تعين مرتبتي الإرادة والقدرة في الأملاك والأفلاك وما حوى كل منهما بأحكام متعددة أوجبها استعداد القوابل، فسُمّي ذلك الحكم باعتبار تفصيله، وتعددته، وتوقيته، وتناهيه، وعدم تناهيه قدرًا؛ والقوابل مقدرات، والأحكام مقدرات، وتنازل الأمر وتعالى وتناهي وتوالى، ووراء ذلك ما لا ينقال، ولا يبدو لذي ذوقٍ مقيد، ومقام مخصوص، وحال.

خطاب غيبي

في صورة حديث قلبي

ثم إني خوطبت بخطابٍ غيبي في صورة حديث قلبي صبيحة يوم الجمعة الحادي عشر

من رجب سنة خمس وستين وستمائة من جوار هذا المقام بما يختص بهذه المرتبة؛ خطاباً كلياً يتضمن أموراً عاليةً جداً.

منها أنه قيل لي: الأمر الإلهي واحد؛ كما أخبر سبحانه وهو قضاؤه ومضاه، وحكمه وأمره واحد أيضاً لا تعدد فيه؛ ففي حضرة الاسم المدير يظهر ويتعين تفصيله الوجودي البرزخي الإنساني المثالي الكلي، ثم في اللوح بالقلم يظهر تفصيله الروحاني، ثم هما يظهر في عالم المثال صور الأشياء المثالية ومظاهر الأرواح العلية⁽¹⁾.

ثم في الأفلاك بالكواكب والأملاك يتفصل ذلك الأمر الوجداني، ويتعدد، ويتسقط متنازلاً في هذا العالم في كل صورة بحسب استعداد حقيقتها في حضرة العلم الأزلي، وأم الكتاب الذي ينزل منه الأمر إلى حضرة الاسم المدير الذي أشرنا إليه، ومن هناك يتعين في الحس ويتم سفره، فافهم هذه الدائرة ترّ العجب العجائب، والله الهادي.

نفحة إلهية كلية

قال الوارد، والشاهد يشهد بصدقه: قد بُت في الشرع والتحقيق أن حكم الأصل يسري في الفروع من حيث الحال، ومن حيث الوصف، ومن حيث الذات، ومن حيث المرتبة الجامعة لذلك كله، ومن ذلك ما نبّه النبي ﷺ بقوله: «فجحد آدم فجحدت ذريته؛ ونسي آدم فنسيت ذريته»⁽²⁾.

ويقوله: «لولا حواء لم تكن أنثى زوجها»⁽³⁾.

ويقوله: «العرق دسّاس»⁽⁴⁾ و«الرضاع يغير الطباع»⁽⁵⁾ ونحو ذلك مما قد ورد

(1) الأرواح: عالم الخفاء ولهذا توصف الملائكة بها لأنهم عالم الخفاء حقيقة، وكما أن المطلوب بالذي هو المحتجب خاف، فعند حصول المزاج بالاحتجب المسمى بالخفاء اطلع الشاهد على عالم الباطن الذي هو محل هؤلاء الأرواح، فإذا أخرج الشاهد من هذا الجسد أول ما يصير إلى عالم الباطن فيقف اضطراباً على هذه الأرواح المتميزة، فهذا الحاصل قد كان لهذا الشاهد عند المزاج بنفس المحتجب.

(2) تقدم تخريجه.

(3) تقدم تخريجه.

(4) رواه الديلمي في الفردوس (51/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (370/1)، وذكره العجلوني في كشف الخفا (77/2)، والمناي في فيض القدير (72/2).

(5) رواه الديلمي في الفردوس (280/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (56/1)، وذكره العجلوني في

كثيراً.

وأما ذوقاً وتحقيقاً؛ فقد عاينا ذلك ذوقاً وشهوداً غير ما مرة؛ وتحققنا مصداق ما ذكره ﷺ؛ والحمد لله.

فمن العجب كيف سري حكم عصيان آدم، والجحود، والغواية في جميع الذرية على ما بينهم من التفاوت؟ فقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا﴾ [فاطر: 45] وقال في موضع آخر: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ ذَائِبَةٍ﴾ [النحل: 61] وقال ﷺ: «كل ابن آدم خطيء»⁽¹⁾؛ وأمثال هذا، نعم حكم المعصية، والظلم، والجحود، والنسيان ولم يعم حكم التوبة والاجتباء والهداية، فاجعل بالك؛ فهناك بحر زاخر من العلم لا مثل به.

نفحة ربانية

قال الوارد، والشاهد يشهد بصدقة: مرآة روح كل إنسان في كل عالم؛ الوصف الغالب عليه في هذه النشأة حين المفارقة؛ وسواء كانت المفارقة بطريق الانسلاخ أم بطريق الموت المعلوم، وهكذا الأمر في جانب الحق مرآة تجليه في كل موطن ومقام؛ الشأن الذاتي الذي له السلطنة عليك إذ ذاك، ومن لم يتغلب بشأن معين ولا لوصف مخصوص؛ ظهر بحكم الذات في كل شأن بحسبه وفي كل مقام بموجبه، وهذا سر من عرفه عرف سر نشأة الدنيا، والبرزخ، والآخرة، والتجلي، والحجاب، والنقص والكمال.

وصية مفيدة جداً

لما كانت الأحوال تعين الأسماء حقيقة؛ وجب على المستبصر أن يراعي أنفاسه وأحواله، ويعلم أي اسم هو الحاكم عليه في حاله ونفسه ووقته؛ فيعامله بما يجب له من الأدب؛ فيكون على بصيرة من عبوديته لربه بحسب الاسم الذي هو سلطان وقته بحضور ومعرفة إلهية محققة.

كشف الخفا (519/1)، والمنلوي في فيض القدير (55/4).

(1) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (62/7)، والبيهقي في الشعب (254/1)، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (46/4).

إذ لكلُّ توجُّهٍ إلهيٍّ حُكْمٌ بحسبِ الاسمِ المختصِّ به، ويستلزم ذلك أدباً خاصاً لنسبةٍ خاصةٍ من نسبِ العبودية بصحب ذلك معرفة خاصة ينتج الجميع من الخيرات ما قدره الله واقتضاه المقام⁽¹⁾، والله الموفق بعنه وكرمه.

نفحة كلية

«الخشية»: خوفٌ خاص لا يقوم إلا لمن يعلم نتائج الأعمال، وكون الحق يهب لها الوجود لا محالة؛ إذ لا منع إلا من حيث القابل؛ وقد وجد الأصل وهو العلم؛ وإنه يستلزم ظهور الثمرة؛ وهي النتيجة من كلِّ بُدٍّ؛ فخشية العالم من الحق من هذا الوجه، وثمره الخشية فيمن قامت به عدم الإقبال على كل فعلٍ يعلم أن نتيجته متى ظهرت له واتصلت به لا توافقه ولا ترضيه.

والخوف: لا يشترط فيه العلم بمعرفة كل فعل ونتيجته؛ بل يشترط فيه حُبَّ السلامة والتصديق بإمكان وقوع ما لا يلائم بسبب ارتكاب هذا الفعل المنهي عنه.

والتقوى: ترُقُّب واحتياط يوجبهما الحكم بالإمكان والتسويغ؛ فيقصد حسم مادة ما تبقى منه، ويحذر مما عساه أن يقع.

واعلم أن العلم كما يقتضي الخشية والإحجام عن التلبس بأمرٍ يُعلم أن نتيجته مضرة غير مرضية؛ فكَذلك يوجب أحياناً الإقدام على أمورٍ يظن الخائف أن استلزامها للنتائج المضرة عامٌ الحكم بالنسبة إلى كل مباشرٍ لها؛ وأن الأمر بخلاف ذلك، فإن الأثر المضر المتوقع منها إنما يظهر على ذلك الوجه إذا كان محل الفاعل مستعداً لقبوله؛ وتقدير لا بُدَّ من فرض عدم المقاوم القاهر أيضاً.

(1) المقام: عبارة عن استيفاء حقوق المراسم الشرعية مما تعين عليه بأمر الشارع من المعاملات، وصنوف العبادات على التمام والكمال، بحيث لا يفوته شرط من شروطها ولا لازم من لوازمها. والمقامات على أقسام:

منها: ما يثبت شروطها، ويحول بزوالها، كالورع مثلاً، فإنه في المحظورات والمتشابهات، فحيث فقدت فقد الورع، وكذلك التجريد، وإنما يكون بقطع الأسباب مهما فقدت التجريد، إنما يكون بقطع الأسباب مهما فقدت التجريد. ومنها: ما يثبت إلى الموت ثم يزول، كالطوبة، والتكاليف المشروعة، ومنها: ما يثبت مع الداخل فيها إلى الأبد. كالأنس، والبسط، والظهور بصفات الجمال.

ألا ترى أن كثيراً من الأغذية الرديئة؛ بل ومن المسمومات يتناولها قوم ذو أمزجة قوية أو نفوس فعالة متلبسة بإيمان تام وصدق وتوكل؛ فلا يتضررون بشيء من ذلك؛ وأن النار لا تحرق كلما يتصل بها مطلقاً؛ بل بشرط أن يكون الجسم الذي اتصلت به قابلاً للاحتراق؟

ولهذا لا تفعل في السمندر والياقوت وفي كثير من الأشخاص البشريين ذوي صدق وقوة قاهرة، حتى إن ثيابهم أيضاً بحكم المهاورة تسري فيها تلك الخاصة فلا يتأثر من النار، وشاهد هذا من الشريفة قوله ﷺ: «إن النار لا تأكل مواضع السجود من الإنسان⁽¹⁾» مع أن تلك المواضع من جملة أجزاء بدنه القابلة للاحتراق، وقوله عن جهنم: «إنها تقول: ادخل يا مؤمن فقد أطفأ نورك لهبي⁽²⁾».

وكما أن الحسنات يذهبن السيئات؛ كذلك السر⁽³⁾ الذي في العبد الذي هو مصدر تلك الحسنة الماحية تحو ضرر تلك السيئة.

فإن المحو في هذا المقام عندنا محوان:

«محو صورة السيئة» و«محو نتيجتها وضررها بعد الموت»؛ حيث شاء الله من المواطن والمواقف التي شر الخلق عليها وفي جهنم، أعادنا الله منها.

وكلا المحوين قد يكون سببهما أمراً ذاتياً في الإنسان، وقد يكون موجه فعل حسن تابع للفعل المذموم؛ ناسخ حكمه محيل صورته؛ كما قال ﷺ: «أتبع السيئة الحسنة تمحها⁽⁴⁾».

ورأيت في هذا المقام لما أدخلته واطلعت عليه؛ الفرق بين نتائج الأعمال الظاهرة وباطنها؛ وإلى أين تنتهي، وكم هي سدر الانتهات، واطلعت على حقيقة المواخذة

(1) ذكره الحافظ في فتح الباري (340/11)، والمباركفوري في تحفة الأحوذى (414/2).

(2) رواه الطبراني في الكبير (258/22)، والديلمى في الفردوس (56/2)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (360/10).

(3) قال سيدي محمد وفا رحمه الله: السر هو ما يخفى في البيان، وحقيقته: معنى يُعجز عن تصور ما هو الفكر البشري، وغايته: وجدان يقوم بالقلب لا يمكن التعبير عنه بوجه من الوجوه.

(4) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (211/5)، (193/7)، والدارقطني في العلل (41/6)، وذكره المعجلوني في كشف الحفا (253/1).

والعفو والغفران، فرأيت أثر كل واحد مخالفاً لأثر الآخر، ورأيت سر التبديل وإعدام صور الأعمال حتى تعود هباءً منثوراً.

ورأيت الأعمال الخالصة في الشر والخير والممتزجة منها بالأغلبية في الشر والخير، ورأيت الحسنة تمحو الحسنة، ورأيت بعض الأعمال المسمى سيئة تمحو سيئات أخرى، ورأيت التبديل والحو تارة يقعان دفعةً، وتارة بالتدريج بعد مدة يسيراً يسيراً؛ كالاستحالات في عالمنا هذا، ورأيت أرواح الأعمال وانتشاءها بين أبوة علم العالم وأمومة حضوره؛ مع ما يعلم ومع ما يعتقد صحته؛ إذا كان اعتقاداً صحيحاً مطابقاً لما هو الأمر عليه.

ورأيت أن العمل من حيث صورته أحياناً وإيقاعه في الموضع الشريف أو في محضر عامل محقق مقرب يغلب حكمه على حكم روحه المذموم من حيث النية الفاسدة، والحضور المختل وبالعكس أيضاً؛ فتصلح صورة العمل المختلة لصالح روح العمل بصحة العلم، وصدق النية، وحسن الجمعية حال الحضور؛ فيتم صلاح العمل الفاسد من حيث صورته، ومن حيث روحانيته معاً.

ورأيت عمل زيد الصالح يصلح عم لعمرو الفاسد وبالعكس إذا ظهرت سلطنة الفاسد؛ كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ الآية [الأنفال: 25] وليس هذا بمخالف للأصل المترجم عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: 18] فإن هذا الأثر لا يقع ولا يسري بحكم ما به امتاز الصالح من الطالح؛ بل بموجب حكم ما به الاتحاد والاشتراك بين زيد وعمر؛ وقوله تعالى:

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: 18]؛ لسان غلبة ما به الامتياز على حكم ما به الاشتراك، فافهم.

ورأيت في هذا المقام من أسرار الأعمال والعمال والمجازاة عليها شراً وخيراً؛ دنيا وبرزخاً وآخرة؛ والنية والحضور؛ علماً وشهوداً وتعقلاً ما لا يمكن شرحه؛ لعظمته وتعذر العبارة عنه وكون الشرح لا يفي ببيانه.

ورأيت بعض الأعمال يكون بصدد الاضمحلال؛ فيصدر عمل آخر فيثبته، وقد يكون ذلك العمل المثبت صادراً من ذلك العامل، وقد يكون من غيره، والذي من غيره قد يكون بقصد، وقد لا يقصد؛ بل بخاصية اشتراك ومناسبة بين الشخصين في الحال أو

الفعل أو المقام؛ أو للاشتراك في صفات ذاتية أو في صفة واحدة هي الغالبة حكمًا على كل منهما حين التلبس بذلك العمل.

ورأيت أنواع الأعمال مرتبطة بعضها ببعض، فقد يقصد شخص يعلم ما على نحو اعتقاد ما أمرًا ما؛ فيغلب بحكم الوقت والحال أو المقام أيضًا حكم عمل آخر بصورة أخرى؛ فتظهر نتيجة مجهولة قل من يعرف ممن انتشأت، وكيف ظهرت، وذلك للسراية وغلبة حكم نوع آخر من الأعمال له سلطنة خفية اعتضدت بحكم وقت العامل وحاله، وإن خالفت قصده ومغزاه.

ورأيت كليات أسرار المعاصي والطاعات، واستشرقت من حضرة المطلع على أسرار نتائجها والمقدمات؛ فوجدتها بالنسبة إلى بعض حجج سر القدر؛ ليصدق غدا الخبر الخبر، وبالنسبة إلى البعض علل وأدوات يظهر بها أحكام الإهمال والاعتناء، وسر المعدلة في المكافآت والجزاء؛ وبالنسبة إلى البعض مصاديد وخيالات يُصاد بعضهم بها من الدنيا للآخرة؛ وبعضهم من الآخرة أيضًا للأمر الجامع سر كمالات الدنيا والآخرة، وبعضهم من هذه الأمور الثلاثة؛ للتحقق بها ولمعرفة ما فيها، والتمتع بالاستشراق عليها، والحكم والإسرار المودع لديها.

ورأيت أن بعضهم يعدي من حظه المعين في كل ما مر ذكره إلى حظه المطلق الأتم مستجليًا كمال الجلاء المودع في جميع ذلك؛ متعديًا أيضًا إلى استجلاء وحدة الفعل الأصلي والتصريف، فيرى وحدة المتصرف والتصرف، وموجب تعددات ذلك الفعل الواحد في القوابل المختلفة، وإكسابه مع التعددات أوصافًا متنوعة يسمى ذلك الفعل الواحداني بسببها حال التعدد؛ طاعة ومعصية، وينعت بالحسن والقبح والإشمار الملائم الأبدى، والإشمار غير الملائم؛ مؤقتًا متناهي الحكم وغير موقت.

ثم رأيت في عودتي من هذه المشهد العلي حال التنزل⁽¹⁾ بعض الأفعال المسماة

(1) التنزل لغة: الانحطاط والهبوط.

والمراد به في اصطلاحهم: تقييد الحق تعالى بالخصوصية، فجمعه حضرة الشيخ لجمعية الخصوصيات وتكررها، فالتنزيلات هي تقييدات الحق بالخصوصيات: أي التعينات، فأول تنزل كان هو التعين الأول، فإن مرتبته أخط من مرتبة الذات البحت بالاعتبار، وكذا شؤونه الذاتية، ثم ينزل الحق تبارك وتعالى إلى مرتبة الواحدية، التي يكون التقييدات فيها ظلال الشؤون الذاتية،

كما أن تقيدات الصور ظلال الأسماء والصفات؛ لأن رتبة الواحدة ذات قوسين قوس الأسماء والصفات، وقوس الأعيان والصور، وتنزل الحق تبارك وتعالى إنما هو بواسطة التعيين الأول: أي ينزل من وراء حجاب، ثم ينزل تبارك وتعالى إلى مرتبة العقول والنفوس، فتكون تقيدات الحق فيها صوراً روحانية، هي ظلال الأعيان الثابتة، بعد أن كانت سابقاً صوراً وتقيدات معنوية علمية، لكن أول تنزله في تلك المرتبة كان إلى العقل الأول، ثم من وراء حجاب تنزل تبارك وتعالى إلى مرتبة الخيال المطلق، والتقيدات فيه تكون صوراً محسوسة غير مادية، بل هي أشباح لا يحكم عليها بأنها روحية لصورها الموافقة لصور الحس، ولا يحكم عليها بأنها حسية؛ إذ لا مادة لها، ثم تنزل تبارك وتعالى من وراء الصورة المثالية الإجمالية إلى الهباء الذي فتح فيه صور المكونات من العرش إلى الفرش، والتقيدات هنا صور طبيعية وعنصرية، مختلفة اختلافاً لا حصر له ولا عد، حتى انتهى ذلك التنزل بالإنسان الكامل؛ إذ هو آخر العالم ظهوراً بالحس، فكان أول التعينات هو بعينه آخر التنزلات؛ فإن المتنزل وإن كان هو الحق تعالى لكن تنزل من وراء التجلي الذاتي، الذي هو التعيين الأول، الذي هو الحقيقة المحمدية؛ إذ الذات البحت مطلق عن كل قيد، فكان المتنزل هو التعيين الأول.

فأوليته ﷺ عين آخريته: أي وباطنيته عين ظاهريته، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: 3].

ثم إنه لا بأس في هذا الموطن من بيان ظهور العالم على الترتيب الذي أظهره تعالى به، فأول ما ظهر العقل الأول والأرواح المهيمة، ثم النفس الكلية: أي اللوح المحفوظ في الشرع، ثم الطبيعة: أي البدء بالشرع، ثم الجسم الكلي، ثم العرش وملائكته، ثم الكرسي وملائكته، ثم الفلك الأطلس، ثم فلك المنازل الفلك المكوكب، وقد دخل فيهما الجنة والنار بما فيهما، ثم الأرض، ثم الماء، ثم الهواء، ثم النار، ثم الدخان، وفتح فيه سبع سماوات، منه فلك القمر إلى فلك زحل، ثم ملائكة النار، ثم ملائكة الهوى، ثم ملائكة الماء، ثم ملائكة الأرض، ثم المولدات المعدن والنبات والحيوان، ثم أنشأ الله تعالى جسد الإنسان، ثم ما ظهر من أشخاص كل نوع من المواليد، ثم الصور المخلوقة من أعمال المكلفين.

ثم لتعلم أن الإنسان الكامل يصعد إلى التعيين الأول، وينزل منه.

ويُسمى ذلك التنزل: أي من التعيين الأول إلى آخر تقيد بالسير الآفاقي، وإنما كان قلبه ﷺ الشريف التقى آخر تنزل لكماله، حتى يكون التنزل المنتهى إليه متصفاً بأحكام كل المراتب، فيحوز الجمعية الكمالية، فتكون كل المراتب مع ما فيها مخلوقة من أجله ﷺ؛ لأنه هذا التنزل الآخر جمع الجميع، فكان الكل أجزاءه، فما وجد إلا لأجل كماله الجمعي، فإن الحق تعالى أراد أن ينظر ذاته بكون جامع يحصر الأمر، فما استعد لذلك إلا الإنسان الكامل عين الحق تعالى، ولا أكمل من المظهر المحمدي.

أعمالاً بالنسبة لغير المؤهل؛ لمعرفة الحق وشهوده من إيمان وصدق في معاملات، ووجدتها أيضاً بالنسبة إلى البعض أسباب نهبت لتخليه، أو تحليه، أو دفع مضرة من غفلة طبيعية، أو حجية، أو جلب منحة وتفرغ كربة وطلب الخلاص من محنة.

ولما كانت هذه آخر دائرة؛ فلك الأعمال وكانت متصلة بأولها وأعلاها؛ وجدت أعمال الأكابر أنها تسير في مقامات مجالي عدل الحق ورضاه؛ وولوج في مراتب العلم والجهل، والوصل والفصل من حماة؛ ظهر وتلبس بأحكام شؤونه بحسب علمه بتنوعات. فافهم وتدبر هذه الأسرار؛ فما أظن طرقت سمعك؛ وربما لم يذكر بعد، والله المرشد.

سر كبير

الإسلام صورة مرتبة الانفعال، والإيمان لمعنى الوجود المطلق؛ والإمكان والولاية لمشاهدة الوجود العام من حيث صورته العامة التي هو مظهر الاعتدال الشامل؛ الناتج من التركيب العام الكلي الحاصل عن النكاح الأول، ومدبر الصورة العامة الوجودية الروح الكلي وحفظه بالعلم، ولا بُدَّ له من مظهر إنساني في كل حين؛ وذلك روح الحقيقة التي هي من بعض الوجوه كاللطيفة الإنسانية، وآخر مظاهرها آخر كامل وهو عيسى عليه السلام، وحكم العام بعد ذهابه، يريد ذهاب عيسى حكم الصور الحيوانية التي ليس لها نفوس ناطقة.

سر كبير

فيه رمز خطير

قد وجدنا نباتين يشتركان في المزاج؛ بمعنى أن كل واحدٍ منهما حارٌّ يابسٌ في الدرجة

فإن قلت: كان كافياً أن يكون هذا المظهر الحمدي أولاً ويجمع الكل.

قلت: لا تحمّل له على ذلك، على أنه ما تنزل هذا الأمر الجملي في مرتبة من المراتب إلا وبدأ بحقيقته أولاً، فإنه قد جمع بحقيقته الكل، فما من مرتبة إلا ومنه تفرعت، حتى انتهى ذلك الكمال إليه، فإن في التنزل نوع كمال؛ إذ ما كان تحت فيه ما في الفوق، فهو ﷺ جمع بأخريته كل كمال، كما جمع في أوليته ذلك؛ إذ الظاهر يدل على الباطن، كما تأخرت رسالته ظاهراً لأجل أن يحوز فضيلة الكل. وانظر: كشف الأسرار (ص 107).

قال تعالى: ﴿فَبِهَذَا هُمْ الْقُدَرَةُ﴾ [الأنعام: 90]: أي حتى يكون الكل فيك.

الثالثة أو الرابعة مثلاً، وينبتان بأرضي واحدةٍ من إقليمٍ واحدٍ.
أحدهما: يسهل.

والآخر: يقبض، فإن كان الأثر لخصوصيةٍ راجعةٍ إلى كل منهما من حيث ماهيته، أو من حيث القوة الروحانية القائمة به؛ أو من حيث مزاجه المتحصّل من العناصر بعد تلبّس ماهيته بالوجود؛ أو يضاف إلى ذلك تأثير خاص من القوى السماوية؛ يتوقف ظهور حكمه على الوقت الذي كان مبدأً لنبت ذلك النبات وتكوينه، ويكون ذلك الأثر متحصّلاً من امتزاج القوى الروحانية المؤثرة بواسطة التشكّلات الفلكية، وقبول هذا المزاج الخاص ذلك الأثر على ذلك الوجه وفي ذلك الوقت، وهذا مزاج معقول تبعه صورة مزاج النبات في الحكم؛ لمناسبة غيبية ثابتة بين المزاجين، ولا شك أن الأمر كذلك.

فجائز أن تكون الآثار الحاصلة من أمزجة الناس؛ كالعلوم والأخلاق ونحوهما مما يذم وبحمد، ويؤثر ويتأثر؛ والأمور الخارقة للعادة التي تشهد من بعض الناس ولا يحصل لسواها؛ راجعة إلى هذا الأصل المذكور، فإن الحكم المذكور عام في كل ما في العالم العنصري، وحينئذ لا يصح الاعتماد على شيءٍ من المستحسنات العقلية ومستقبحاته؛ ولا الحكم على شيء بأنه كذا وعلى آخر بأنه ليس كذا في نفس الأمر.

إذ من الجائز أن يظهر ذو مزاجٍ خاص يكون نسبة مزاجه إلى الاعتدال أقرب؛ وقبوله للآثار الروحانية والقوى السماوية أتم، فيوجب له ذلك أن يحكم على الأشياء بأحكام تخالف أحكام من تقدم جملة، ومستنده الأصل الذي يستند إليه فخالفه.

ولا ترجيح له عليهم؛ بل قد يكون الحاكم في زمان ما على شيء بحسب إدراكه له؛ التابع لحكم مزاجه وقت الحكم التابع لحكم قبوله للآثار الروحانية والتكيفات المزاجية ينتقل مزاجه إلى كيفية مخالفة للكيفية الأولى.

فيستلزم ذلك الانتقال تكيف مزاجه بكيفية أتم من الأولى، فيكون ظهور الآثار الأساثية والروحانية والقوى السماوية فيه أكمل، فيحكم على الشيء بما يخالف حكمه المتقدم ويستشرف هذا الوصف الكمالي المتحصّل في الزمن الثاني على النقص المتقدم؛ بل ربما تأتي له إقامة البرهان على ذلك فيثبت عين ما نفاه أولاً وبالعكس.

وقد يتكيف مزاجه بكيفية يكون نسبتها من الاعتدال أبعد من نسبة الكيفية التي كان

مزاجه عليها أولاً؛ فيكون قبوله للأثار الروحانية أضعف وأنقص وأشد اختلافاً؛ فيحكم بخلاف ما سبق به حكمه مع أنه مخطئ، ولهاتين الصورتين نظائر:

الصبي المرتقي في السن فيرتقي في الفهم والإدراك، وانحطاط الشيخ حال الهرم والخرف؛ ويصير الشيء مورداً للحكمين المتناقضين من الحاكم الواحد؛ بل لأحكام كثيرة لا تكاد تنتهي بحسب الحاكمين، أو بحسب الحاكم الواحد المختلف الحال في وقتين؛ واختلاف تدبير النفس أيضاً للبدن وتأثيرها فيه في كل وقت بحسب حال البدن؛ إذ ذاك أمرٌ معلوم، وإذ كان الأمر كذلك؛ صار الحكم على الأشياء بالحسن والقبح، والنفي والإثبات أموراً نسبية إضافية تختلف باختلاف أحوال الحاكمين للموجبات المشار إليها، فافهم.

بارقة

السموات السبع عنصرية؛ وكل عنصر في فقواه الروحانية أحكام حقائق طبيعية؛ من حيث تلبسها بالعناصر؛ بل من حيث هي.

والفلك الثامن هو الأعراف، ومسطحة أرض الجنة؛ وهو الكرسي وسقفه عرش الرحمانية ومنصته تجلي الاسم الرحمن، وحضرة الإلهاد الكثيبي، وهو آخر الجنات وأول أبواب الحضرة والمسكن المشار إليه في الحديث؛ وأعلى مقر يصل إليه أهل الجنة لا الكمل من أهل الحق وخاصته.

والسبع السماوات؛ كالظلال للجنات، والثامن؛ وهو جنة عدن هو ظل⁽¹⁾ الحضرة الرحمانية، فما في السماوات من الصفو والروحانية يتم انتقاله في القيامة واتصاله بالجنات؛ وما فيها من الكدر وغلبة الصفات العنصرية المقتضية الكون والفساد تسيل وتنشق كما أخبر سبحانه: ﴿وَرَزَدَةٌ كَالْدُهَانِ﴾ [الرحمن: 37] وتعود من جملة جهنم باتصالها بالعناصر التي تستحيل ناراً وزمهريراً؛ كما ورد به الأخبار، وحكم به الشهود، وكل ساء؛ باب من أبواب جهنم له قوم خاص، وكانت الجنات شانية؛ لكونها في سطح الفلك الثامن، ولما

(1) الظل: وجود الراحة خلف الحجاب، هذا من باب إطلاق المألوم، وإرادة اللازم، فإنه قد أطلق الظل وأراد الراحة التي يجدها المستظل به، فإذا كانت السباحات الذاتية محترقة، فالحجاب الذي يمنع سوايتها كظل يعطي الراحة.

نُبِّهنا عليه، ولهذا تفصيل غزير، وهذه تذكرة.

نفحة إلهية

تتضمن كشف سر المناسبة وأنواعها وصورة ارتباط الحق بالعالم والعالم بالحق وسر تأثيره سبحانه في الموجودات وسر تأثير بعضها في البعض وسر البعد والقرب وحكماهما في الأشياء وما يستلزمان من الأحكام من الائتلاف والاختلاف وغير ذلك.

اعلم أنه ما من موجود من الموجودات الكونية المشهودة، ولا حقيقة من الحقائق الغيبية والمعاني المعقولة؛ وسواء كانت تلك الحقائق مما يُضاف إلى الحق ويختص به أم مما يُوصف بها الخلق على سبيل التخصيص أيضًا، أم كانت ذات وجهين وحكمين؛ بمعنى: أنه يصح إضافته إلى الحق من وجهٍ وباعتبارٍ، ويصح إضافتها إلى الخلق أيضًا من وجهٍ وباعتبارٍ؛ إلا ولا بُدَّ أن يكون بينه وبين بعض الأشياء مناسبة من جهة أمر ما يقضي بالاتحاد ورفع المغايرة؛ ومباينة تقضي بالتضاد والامتنياز.

والمناسبة بين الأشياء تثبت من جهات متعددة.

فتارةً من حيث الذوات.

وتارةً من حيث الصفات.

وتارةً من حيث الاشتراك في مرتبة أو مراتب.

وتارةً من حيث الخواص أو اللوازم ونحو ذلك؛ كالأحوال والأوقات والمواطن وغيرها من الأمور التفصيلية.

فأما «المناسبة الغيبية» التي تضاف إلى الحق على سبيل التخصيص؛ بمعنى أنها صفاته أو أسائه، فإنها؛ أعني المناسبة؛ ثابتة بين تلك الحقائق وبين الحق من حيث عدم مغايرة الصفة الذاتية الموصوفة؛ والاسم المسمى؛ كما ينشأ غير مرة وأتمنا تقريره، وإليه الإشارة بقوله ﷺ في دعائه: «وأعوذ بك منك⁽¹⁾».

وأما «المناسبة بين المخلوقات»: فتثبت من عدة وجوه:

أولها: الوجود الواحد المشترك بينها، والمظهر لجملتها، وثبت أيضًا من حيث اشتراكها في مطلق حكم الإمكان، ومن حيث كونها غير مجعولة، وكونها مشتركة أيضًا في

(1) رواه مسلم (352/1).

قبولها فيض التجلي الوجودي الوجداني باستعداداتها الكلية غير الوجودية؛ وتعددتها ذلك الوجود الواحد وإظهاره للمدارك متنوعًا، هذا كله ثابت لها من الوجه الكلي.

ثم يقع بينها بعد التلبس بالوجود اشتراكات ومناسبات أخر من حيثيات الصفات؛ كالاشتراك في مرتبة أو مراتب؛ مثل اشتراك شيئين أو أشياء في الدخول تحت جنس واحد، أو نوع أو طبيعة، أو الاشتراك في المرتبة الروحانية أو الجسمية.

ثم فيما يتبع الجسمية؛ كالبساطة والتراكيب على اختلاف ضروبها، فإن التركيب الذي يوصف به العرش الذي هو أعظم الأجسام وأتمها إحاطة؛ لكونه محددًا للجهات ليس التركيب الذي يوصف بها العناصر ولا التركيب الذي يوصف به المولدات؛ ولوازم أحكام مطلق الطبيعة أيضًا بالنسبة إلى مطلق التركيب، وبالنسبة إلى مزاج مزاج؛ كالألوان، والطعوم والروائح، والرخاوة والصلابة، والحركة والسكون مما لا تكاد أن تحصى تفاصيل أحكامه، فإن بين الأشياء من هذه الوجوه المذكورة قد تقع مناسبات قوية تقتضي الاتحاد والاشتراك؛ وقد تقع مباينة تقتضي الامتياز.

وأما «التضاد والامتياز»: فهو من أحكام خصوصيات الأشياء من حيث ماهياتها غير مجعولة، فإن لكل منها امتيازًا ذاتيًا أزليًا غير مجعول.

وأما «المناسبة بين الحقائق المجردة»: ذوات الوجهين اللاتي قلنا إنها تصح إضافتها إلى الحق من وجه، وباعتبار وإلى الخلق أيضًا كذلك؛ فإنها؛ أعني المناسبة تثبت بينها من حيث المراتب؛ كالألوهية، والمرتبة الإنسانية الكمالية الإحاطة، ومن حيث معنى التضاييف، ومن حيث غيب الذات المحيطة بجميع المراتب والموجودات والأسماء والصفات والأحوال والنسب والإضافات، فإنها منبع كل كثرة ووحدة وجودية ونسبية، فإنها بأجمعها كانت مستهلكة فيها؛ فهي أصل كل مرتبة وموجود وعدد ومعدود.

فافهم ما أشرت إليه؛ فإنك إن فهمته عرفت أن المناسبة عبارة عن كل أمر جامع بين شيئين أو أشياء تماثل في الاتصاف بأحكامه وقبول آثاره إن كان ذلك الشيء من الأمور المتعينة في مرتبة الانفعال؛ وإلا فيكون ما ذكرنا واقعًا في مرتبة الفاعلية، وعلى كلا التقديرين، فالمماثلة المذكورة تثبت والاشتراك يقع على وجه يرفع حكم التعدد من بين شئيين أو الأشياء والامتياز لا مطلقًا؛ بل من جهة ما يضاهي به كل منها ذلك الأمر لجامع القاضي بالاشتراك مضاهاة حقيقية؛ لا تبقى كما قلنا تغييرًا.

ومن حيث ما في كل شيء من المعنى الذي من جهته يماثل بعضها بعضاً؛ كالحديث التي قدمنا ذكرها واشتراكها أيضاً في ما لها من ذلك الأمر الجامع، وما فيها منه، والأمر الجامع بالذات أو المرتبة والذات معاً بينها حكمه أيضاً من الوجه الذي يتحد به الأشياء التي هو جامعها؛ لا تتاز عنه حكمها؛ يثبت له وتتفي عندما يثبت لها وينتفي عنها:

ثم إن أحكام ما به الامتياز تتداخل مع أحكام ما به الاتحاد وتمازج؛ فتقوى في بعض الأشياء أحكام ما به الامتياز على أحكام ما به الاتحاد، إما من حيث الكثرة العددية ورجحانها على كثرة ما به الاتحاد؛ وإما لأصالة الأحكام وكمليته؛ فيظهر سر التضاد والجهل والافتراق والمباينة.

وقد يكون الأمر بالعكس؛ فيقوى حكم المناسبة وما به الاتحاد؛ فتقع المحبة وتظهر سلطنة العلم والوصلة والاجتماع ونحو ذلك.

وفي الجملة فموجب ظهور الخلاف في الوجود هو هذا الأصل؛ فإن المخالف للشيء هو الذي يماثله من وجه ويباينه من آخر، وهذا يكون إذا كانت أحكام ما به الاتحاد تكاد تضاهي في القوة أو الكثرة العددية أحكام ما به الامتياز، فأما إذا كانت الغلبة لأحكام ما به الامتياز جداً؛ ظهرت سلطنة التضاد والمباينة والنفار، وإذا كان الأمر بالعكس بطريق غلبة ما به الاتحاد ظهرت سلطنة الوحدة وكمال الوصلة ولوازمهما؛ كما سبقت الإشارة إليه.

فافهم وسأزيدك بياناً لهذا الأصل، وأمثل في ذلك أمثلة تتسلق العقول إليها وتستشرف أفهام أصحاب الأفكار، والفطر السليمة عليها، هذا وإن لم يمنح بعد الاطلاع والكشف المحقق الصريح والذوق الأتم الصحيح.

فنقول: قد بينا في غير ما موضع من كتبنا، وقررنا أن المتفق عليه عند أهل الكشف وأهل النظر الصحيح من الحكماء أن حقائق العالم المسماة عند بعضهم بالماهيات الممكنة غير مجعولة؛ وكذلك استعداداتها الكلية التي لها تقبل الفيض الوجودي من الفيض الحق، والوجود الفاضل واحد بالاتفاق بيننا وبينهم؛ وهو مشترك بين جميع الماهيات الممكنة.

فإذا كان كذلك فالتقدم والتأخر الواقعان بين الأشياء في قبول الوجود الفاضل من الحق؛ لا موجب لهما إلا تفاوت استعدادات تلك الماهيات، فالتأمة الاستعداد منها قبلت الفيض أسرع وأتم وبدون واسطة؛ كالقلم الأعلى المسمى بالعقل الأول، وإن لم يكن

الاستعداد تاماً جداً؛ تأخر القبول ونقص وكان بواسطة أو وسائط؛ كما وقع وثبت شرعاً وعقلاً وكشفاً، والموجب للتفاوت بالنقص والتمام الاستعدادات لا غير.

فالفيض واحد، والاستعدادات مختلفة متفاوتة؛ مثل ورود النار مثلاً على النفط والكبريت والخطب اليابس والأخضر، فلا شك أن أولها وأسرعها قبولاً للاشتعال والظهور بصورة النار النفط ثم الكبريت ثم الخطب اليابس ثم الأخضر، فأنت إذا أمعنت النظر فيما ذكرنا رأيت أن سرعة قبول النفط الاشتعال قبل غيره، ثم الكبريت كما ذكر ليس إلا قوة المناسبة بين مزاج النفط والنار واشتراكهما في بعض الأوصاف الذاتية التي بها كانت النار ناراً؛ وكذلك سبب تأخر قبول الخطب الأخضر الاشتعال موجبة؛ إنما هو حكم المبينة التي تضمنها الخطب الأخضر من الرطوبة، والبرودة المنافية لمزاج النار وصفاتها الذاتية.

لكن ينبغي لك أن تعلم أن بيان علة المناسبة في المواد المثالية ممكن، وأما في الاستعدادات مع الفيض المقبول الصادر من الحق فمتعذر، فإنه من الأسرار الإلهية التي لا يمكن أن يطلع عليها إلا الكمل؛ ومع اطلاعهم على ذلك ومثله، فإنه لا يجوز لهم كشفه على الناس أصلاً؛ وإنما يكتفي اللبيب بالتنبيهات المذكورة فتعلو همته وتتشوف للتوجه إلى الحق، وطلب الاطلاع على أمثال ذلك منه سبحانه؛ فإنه الجواد المحسان.

وبعد أن نبهنا على سر هذا الأصل الجليل الذي ليس في أسرار مقام ارتبط الحق بالعالم، والعالم بالحق سر أغمض منه ولا أعلى وأشرف، وأشرنا إليه على السنة مقامه حسب ما يمكن إفشاؤه؛ فلتنزل من هذا المرقى إلى ما هو دونه في الرفة؛ وهو الذي أردنا بقولنا: إنه يمكن تسليق الأفهام إليه.

فنقول: لا يخفى على من استحضر الأصول المذكورة من قبل؛ المتفق عليها عند أهل الكشف، والنظر الصحيح أن من جملة ما يلزم من صحتها أن كل نقصي وألم يشهد في الممكن وينضاف إليه؛ معنوياً كان ذلك النقص؛ كالجمل ونحوه، أو ظاهراً، وكذا كل قصور يوصف به أيضاً مما يعوق عن التحقق بأوصاف الكمال؛ إنما ذلك من أحكام إمكانه وظلمة نسبته العدمية؛ لما علمت أن كل ممكن فإن من مقتضى حقيقته أن يكون ذا وجهين؛ «وجه إلى الوجود»، و«وجه إلى العدم».

والوجهان ذاتيان له، ولهذا كان افتقاره إلى المرجح ذاتياً له، والمرجح هو الحق وله

الكمال الذاتي؛ بل هو ينبوع كل كمال؛ فلا يصدر منه إلا ما هو الخير المحض، وما إن قيد بوصف كان الكمال؛ كما دلت على ذلك العقول السليمة ووردت أيضًا به الإشارة النبوية بقوله ﷺ مناجيًا ربه: «الخير كله بيدك والشر ليس إليك»⁽¹⁾.

ويقوله أيضًا رواية عن ربه ﷻ: «فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»⁽²⁾.

ثبت أن كل نقص يشهد في الممكن، ويظهر منه إما ذلك من أحكام إمكانه؛ وتقل النقائص وتكثر بحسب تضاعف وجوه الإمكان التي توجبها كثرة الوسائط وقتها، فلهذا كل وجود قلت الوسائط بينه وبين موجدته، ولم تتضاعف فيه وجوه الإمكان؛ بل قلت وضعفت، وربما ارتفعت بالكلية؛ كما هو الأمر في شأن العقل الأول فإنه يكون أتم المخلوقات أهلية في قبول فيض الحق وأقربها نسبة من جنباته الوحداني التعت حتى لا يبقى للإمكان فيه حكم إلا من وجه واحد يثبت عبوديته وإمكانه، وإذا كثرت الوسائط قوي حكم الإمكان وتضاعفت وجوهه؛ فنزلت درجة ذلك الممكن عن درجة الشرف والتقدم، فتراه مع تأخر قبوله للفيض يقبله ناقصًا لم يبق عنده على تقديسه الأصلي ولا بساطته وإطلاقه.

وتعين درجات الموجودات في الخسّة والشرف بحسب قرب المناسبة المقتضية للقرب درجة التمامية، وبحسب البعد منها، وقد عرفتك حقيقة المناسبة وحكمها، فاذكر.

وأما أحكام المباينة المقتضية للترقية، والتضاد لوحدة الفيض الوجودي، وحكم الجمع الأحدي التي توجبها خواص الوسائط، وتضاعف وجوه الإمكان وكثرتها فإنها بعكس ما ذكرناه آنفًا؛ لأنها نسب عدمية؛ فتتأرجح مثلها.

فكل موجود حُرْم رتبة من رتب السعادة والتقريب، أو علمًا بالله، أو بما يقرب إليه، وينفع لديه أو حرم صورة كلية من صور النعيم، أو لذة روحانية؛ فإنما ذلك من أحكام النتائج العدمية، وتضاعف الوجود الإمكانية المتكثرة فيه؛ وهي المقتضية له عدم قبول الفيض الإلهي على الوجه التام، وتكثير قيود ذلك الفيض بحيث يخرج عن صفة إطلاقه وتقديسه وإظهاره؛ منصبًا بأحكام الوجوه، والأوصاف النسبية العدمية.

(1) ذكره المباركفوري في تحفة الأحوذى (436/6)، (289/9).

(2) رواه مسلم (1994/4)، وابن أبي شيبة في مصنفه (237/7)، والبيهقي في سننه (96/6).

فاعلم ذلك، وتدبر ما ذكرته لك في هذه النفحة من سر المناسبة ولوازمها، وما أدرجت لك في خلال الكلام عليها؛ فاستحضره.

واعلم أن لفظة المناسبة تكرر في هذا الكتاب وغيره من كلام أهل الذوق؛ فما لم يفهم أنها عبارة عما ذا لم يعلم المقصود الذي ذكرت بسببه؛ سيما حين تكرار الحوالة منا على المناسبات، وأيضاً فإن جماعة من أهل الفضل، ومن يدعي العقل الرصين قصرت إدراكاتهم عن معرفة أمر المناسبة؛ لعدم الكشف وتدنس الفطرة، وعسر عليهم إدراك سرها وسراية حكمها في الأشياء من حيث اجتماعها وتألفها.

حتى لقد رأيت غير واحد من أهل الفضل والأفكار النافذة من ينكرها وينفيها جملة واحدة، فإذا بين له أثرها وشأنها في المركبات وتوقف اتلاف بعضها مع بعض عليها؛ عجزوا سيما في العناصر التي هي أصول المولدات، وقيل لهم: ألم تعلموا أن النار والماء لما كانا متضادين لم يمكن اجتماعهما ولا ارتباط أحدهما بالآخر دون واسطة أمر ثالث جامع بالذات بينهما؟ وهو الهواء الذي جعل الله واسطة؛ فيما فيه من الحرارة يماثل النار ويتحد به؛ وربما فيه من الرطوبة يناسب الماء، ويجاوره، ويتصل به.

وهكذا هو الهواء مع الأرض ضد له؛ فالماء يناسب الهواء من حيثة الرطوبة ويناسب الأرض من جهة البرودة.

وهكذا هو سر الارتباط الواقع بين النفس الناطقة، وبين مزاج بدن الإنسان فإنهما متقابلان؛ لأن النفس في غاية البساطة والمزاج في نهاية التركيب؛ فلم يمكن الارتباط بينهما الذي يتوقف عليه تدبير النفس للبدن والتأثير فيه.

فخلق الله الروح الحيواني وجعله واسطة بين الضدين؛ فمن حيث إنه قوة معقولة تناسب النفس الناطقة.

ومن حيث إنه محمول في البخار المودع في التجويف الأيسر من القلب الصنوبري وكونه؛ أعني الروح الحيواني؛ مشتقاً بالذات على القوى المختلفة المنبئة في أقطار البدن والمتصرفة فيه بأفانين التصرفات المختلفة؛ يناسب المزاج المتحصّل من الطبائع المتضادة والكيفيات المختلفة.

فالقلب حاملٌ للبخار ومראה له، والبخار المذكور مع القلب حاملٌ للروح الحيواني، ومראה له للمناسبة المشار إليها.

والروح الحيواني لما قرّرنا وبما ذكرنا صلح أن يكون مرآة للنفس الناطقة، ومحلّاً لآثارها وسيّاً لارتباطها بالمزاج البدني، فاعلم ذلك فإني قد قررت هذا الأمر مع منكري المناسبة فعجزوا عن الدفع وأقروا وأذعنوا.

وهذا الفصل من فِهْمه، وفك حتمه، وفتح قفل مجملاته، عرف سر الإيجاد والاتحاد والقرب الإلهي والكوافي والبعدين.

وعرف سر الخلاف في العالم.

وعرف سبب الفناء والبقاء على اختلاف ضروبه في المركبات والبسائط، وعرف المقربات كلها والمبعدات.

وعرف سر انحراف الكلية والجزئية التفصيلية، وكذلك الاعتدالات.

وعرف سر الوحدة والكثرة وأحكامهما، وسبب غلبة بعضها بعضاً وكميّات الدرجات المتعينة في كل غلبة ومغلوبة.

وعرف سر الشقاء والسعادة ومراتبهما ودرجاتهما.

وعرف سر البُغض والمحبة، والعلم والجهل مطلقاً وأسبابهما.

وعرف سبب الاجتماع والافتراق الذاتيين، والعرضيين وسر التعلم والتعليم، والكشف والحجاب، والشهود الموقت والدائم؛ والفرق بين التجليات الأسماوية، والتجلي الذاتي.

وغير ذلك مما لا يحصى كثرة من أمهات العلوم والحقائق، والله المرشد.

نفحة عظيمة

تضمن سر المجازاة الكلية الأصلية ومنبعها من الجنب الإلهي ومحتدها وأنواعها وتفصيلها:

اعلم أن سر المجازاة الخاصة التفصيلية على ضربين:

ملائم، وغير ملائم؛ فمفتاح المجازاة بالملائم الموافق؛ الاستعدادات التامة غير المجعولة، فإن حسن موأاة الممكن لقبول تأثير الحق وتصرفه فيه إنما يتأتى بجودة استعداداته الذاتي المقتضي حسن قبول الفيض الإلهي على وجه لا يشينه ولا يكسبه وصفاً يقدح في تقدسه؛ ليبقى الفيض على طهارته الأصلية؛ وإن لم يعر عن حكم التقييد من بعض الوجه لاستحالة بقاء الوصف الإطلاقي معه حال اتصاله بالماهية الممكنة وانصباعه بأحكامها.

لكن إذا كان استعداد الماهية استعداداً تاماً أو قريباً من التمام لم يكسب الفيض إلا

قيودًا وأحكامًا يزداد بتلك القيود والأحكام حسنًا؛ حتى يظهر بين ذلك الفيض وبين أحكام العين الممكنة وقيودها كمالات لم تكن ثابتة لذلك الفيض المطلق قبل هذا القبول ولا مضافة إليه.

فالاستعدادات التامة المكمل؛ والقريبة من الكمال لأهل السعادة والتقريب، وهم على درجات متفاوتة؛ فقريب وأقرب، وسعيد وأسعد؛ كما هو واقع في الوجود ومعلوم من جهة الشرائع والعقول والمكاشفات المحققة.

فهذا النوع من الاستعداد يثمر المحازاة بما يلائم، ويتفاوت النعيم، والملائمة بحسب تفاوت جودة الاستعداد المشار إليه؛ المستلزم لحسن مواتاة الفاعل الحق ما يريده فعله في القابل وإيداعه فيه، وهذا هو سبب تفاوت درجات السعداء الذي نعتك عليه.

وصور النعيم ودرجاته تتفاوت أيضًا بحسب أمهات مراتب ظهورات الوجود؛ وأولها «المعنوية»، ثم «المرتبة الروحانية»، ثم «المرتبة المثالية»، ثم «المرتبة الحسية»، ثم مرتبة جمعها في «المرتبة الإنسانية الكمالية».

ولكل مرتبة من هذه المراتب اعتدال كلي يتضمن تفاصيل ودرجات؛ مظاهرها الملائكة المقيدة، والسعداء من الناس.

وانحراف أيضًا كلي مشتمل على مراتب تفصيلية هي الدركات المشار إليها في الإخبارات الإلهية والنبوية؛ ومظاهرها الشياطين والأشقياء من الناس، فافهم.

ثم إن المواتاة من الماهية الممكنة بالاستعداد التام أو القريب منه قد يحصل في بعض المراتب الوجودية المذكورة دون البعض، وقد يحصل في جميعها مع تفاوت باقي يوجه حكم المناسبة المبينة، وتترتب المحازاة بحسب ذلك فيحصل النعيم لبعض السعداء في مرتبة دون مرتبة، وفي وقت دون وقت، وفي موطن دون موطن، وفي نشأة دون نشأة، وهذا هو سبب كون بعض الناس سعيدًا في الدنيا دون الآخرة وبالعكس؛ وسعيدًا فيهما معًا؛ أو شقيًا فيهما؛ كذلك وفي وصف دون وصف، ومزاج دون مزاج؛ فاعلم ذلك.

وأما القسم الآخر وهو المحازاة بما لا يلائم، ولا يوافق من بعض الوجوه، فمفتاحه وسببه أن العين الممكنة لما أكسبت التجلي الوجودي والفيض الوجودي الوجداني المطلق التعددات، والتعينات، والأسماء المتكثرة، والصفات، والأحوال المتنوعة، والكيفيات؛ حتى توهم في الوجود الواحد القدسي أنه متكثّر، ومختلف متعدد، ومحصور متقيّد؛ وتعذر

انسلاخ الوجود عن تلك الأحكام التقييدية بالنسبة إلى كثير من المخلوقين، لا جرم عاد عملهم عليهم؛ فجوزوا بالأوامر التكليفية والنواهي التفصيلية والعبادات الشرعية قيودًا في مقابلة القيود المذكورة، وليظهر سر المواتاة الأولى في القبول المذكور للتجلي الفاضل وسر عدم المواتاة.

فصور الطاعات هنا؛ هي آثار حسن المواتاة هناك؛ الناتجة عن أحكام الوجوب، والمعاصي مظاهر آثار سوء القبول الناتجة عن أحكام الإمكان، وتضاعف وجوهه ونقص الاستعداد المستلزم؛ لعدم المواتاة وصيغ فيض الأقدس ما يشين جماله، ويقدر في إطلاقه. فالنواهي التفصيلية في مقابلة الأحكام السلبية الإمكانية العدمية، والأوامر في مقابلة الأحكام الثبوتية اللازمة للوجود وهي أيضًا على قسمين:

مؤقت، وغير مؤقت:

فالمؤقت؛ ما يكون مقيّدًا بنشأة خاصة، وموطن معين، وأحوال مخصوصة؛ وهي أحكام الصفات العارضة تعرض وتزول؛ وشراتها أيضًا كذلك في مقام الملائمة ومقام عدم الملائمة.

وقسم مستمر الحكم ويختص بالذوات؛ فدوام العذاب في بعض الأشقياء في مقابلة الآباء، وعدم المواتاة الذاتية، والشقاء المتناهي الحكم في مقابلة الآباء، وعدم المواتاة من وجه، وفي مرتبة دون مرتبة ومن حيثية بعض الصفات دون البواقي، وهذه الأمور هي سبب تعين الدرجات، وسبب تعدد أبواب جهنم؛ كما أن سبب مراتب السعادة والدرجات هو ما سبق ذكره فأذكر.

ولهذا المقام تفاصيل جمة شهدتها واطلعت عليها؛ لكن يضيق وقتي عن شرحها وبيانها، فاعلم ذلك.

كتاب شريف

ورد بلسان التحقيق إلى بعض أصحابنا حال فتحه وبداية كشفه ووراء تسديّه تسدية الوشاة حلية بالحسن يملح للقلوب وتعذب:

وصل سلام ربي بي إليّ وعاد باعتبار تعيينه بي وامتيازي ظاهرًا عني عليّ وفهمت مضمون المحصول الخاص، وشرة هذا الوصول الفاتح يعرف أنفاس أهل الاختصاص، ومع ذلك فشان المقام يقول: ثبت: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3].

وتذكر قوله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً⁽¹⁾»؛ فمن لم يقف عند حقه ما نجاة أول شهوده عدي به إلى حقيقة مقصودة، ولا تظن أن الحقيقة هي الدرجة العليا التامة؛ بل ما من طاقة إلا وفوقها طاقة.

واعلم أن للإنسان المؤهل للكمال بعد تعدي سائر مراتب الجلال والجمال في أول مقام الكمال ثلاث درجات كلية إنسانية آلية؛ كني عن أولها بالكواكب، وعن ثانيها بالقمر، وعن ثالثها بالشمس؛ والحق الصرف وراء ذلك كله وإن كان عين ذلك؛ لكن الشيء الواحد في مراتبه المختلفة وإن لم يكن مراتبه من وجه غيره من حيث امتياز مراتبه عنه يتفاوت ظهوره في الشرف والكمال والثبوت والاضمحلال؛ فيصدق عليه أنه أشرف من نفسه، وأن كماله يؤثر في نقصه؛ حيث ظهر من مراتب غيبه وحسه، ولا فضيلة فيما يرفع التعدد؛ بل فيما يرى سبب التفاوت وسر التجدد.

وهذا هو الحق الصريح بلا مراعاة: «مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ» [يوسف: 111].

وعلى كل حال فأقر الله بك العيون، وحقق فيك الظنون، ونظمتك في سلك أهله، ولا قطع عنك بربك مادة فضله، وحسبنا الله وحده.

كتاب آخر

إلى الشريف الخليلي

يخدم بصالح الأدعية الجنب الأسمى؛ سيدي الشريف؛ الإمام العارف المجتبي المختار المرتضى؛ حجة الإسلام وذخر الأنام وحسنة الأيام؛ جعله الله للمتقين إماماً وأنزل به عليهم سكينه عصاماً؛ ويلوح بشوقه الذي لا يفي بشرح مجمله بيان ولا يوضح كنه مبهمه لسان، وإلى الله الراغب في تعيين سبب من غيب جوده يكون على شرائط الاجتماع بالخدمة مشتملاً ولبركة الأنس⁽²⁾، واللقاء بصفة الحب في الله محصلاً، وهو سبحانه بكل

(1) رواه ابن مبارك في الزهد (106/1)، والبيهقي في الشعب (362/7)، (363/7)، وذكره القرطبي (367/7).

(2) الأنس: هو ظهور علامات تشعر النفس بنيل المراد، وحقيقته: مَد يد الأطماع إلى اقتطاف ثمر المواصله، وغايته: تصرف العبد في ملك الرب؛ اعتماداً على التحقيق بصحة المحبة التي توجب

خير ملي وللإجابة والإحسان أهل وولي.

يا مولاي، ما جزاء من يحب إلا ألا يحب بذاك؟ أخبر الحق عن نفسه، وحرّض عليه وأعلم رسوله المصطفى ﷺ بذلك، وندب إليه، وتداول ذلك أهل الهداية والإرشاد من كل عصر وبثوه في الناس، ورغبوهم فيما يشره وسواه، وفيه حسب ما تلقّوه من أئمة سلفكم الكريم وسادات الأمة أهل الشرف الصميم.

فانبسط بذلك ومثله، والمثابة عليه بركات بيتكم الشريف؛ وانتشر من الله على عباده بره السابغ اللطيف؛ وحاشاكم أن يغيب عنكم محب بحق بأمر رباني لنشر حكم رحماني تجذبه الأكوان بأحكامها؛ فنسوه، وتهملوه، وتعرضوا عنه باطنًا لغيبته عنكم ظاهراً؛ فتسلموه وأين الأريحية العلوية، والنخوة الخاتمية النبوية التي تلحق المولي بالأهل وتثبت لذي النسب واللحمة الروحانية المشاركة في المشرب والمنزل والأصل؟ وحق الحب ما هذا بإنصاف.

وعلى كل حال؛ فالداعي يتوقّع من تفضلكم أن تذكروه بباطنكم ذكراً يكون له نحوكم محرّكاً وجاذباً، ولأسباب وصوله إليكم ميسراً، وعلى أحكام بعده عنكم غالباً بإذن الله؛ وجماعة السادة الفقراء يمدون بالهمم الشريفة وصالح الدعاء؛ ويعدون أنفسهم من الخدم الأقارب لا الأجانب.

كتاب آخر

إلى بعض إخوانه

وَلَقَلْبِي أَهْدَى السَّلَامَ إِذَا قُلْتُ عَلَى سَاكِنِي الْعَقِيقِ السَّلَامَ

سلام الله ورحمته وبركاته ورضوانه ونحياته على الأخ العزيز الأكبر الرحماني والخَلِ الأكرم الأخطر الرباني؛ نسيج وحده، وغريب شأنه وعهده؛ المرتدي برداء العبودية والمستشرف على جل أسرار الربوبية؛ الشيخ كمال الدين؛ حققه الله منه بما يسموه على التعيين في مراتب الأمانة والأمل وطهره من شوائب الإخلاص في كل علم الشريف وعمل، وحلاه بالحال الكلي المستوعب كل وصف والمحيط بكل معنى وحرف؛ والمنزّه بذاته

عن الانحصار تحت حكم الحسن المعلوم والقبح المرسوم؛ روحاً ومثالاً؛ حساً وخيالاً؛ جلالاً وجمالاً، فإنه أمهى الحلل، ومنح الاجتماع بخدمته، والتلمي من لطيف مفاكهته، اجتماعاً غير مؤقت ولا منته بانتهاء دار، أو نشأة، أو أجل المزار وإن شط؛ فإن الوجود ما فتر حكمه قط.

لا تحسبوا تأيكم عنا يُغيّرنا إن طال ما غير النأي المحبينا

وقفت على كتابه الكريم وخطابه الجسيم، وسُررت بوروده، ولعمري! لقد كنت به شاعراً، وأجدي قبل وقوفي عليه أحنُّ إليه، ولقد كاد لسان الحال يتلو قبل وصوله إلي لأجد؛ لولا خوف تفنيد الأجني واعتراض القدم الغني؛ تارةً من حيث حمل هذا الشعور والحنين على المجاز؛ وأخرى من حيث استكبار هذا النوع بسبب الخوف والاحتراز. ومن علم أن لا مجاز في الوجود حكم بمقتضى الكشف الأتم والشهود، هذا وإن كان مشهد هذا الضعيف في هذا الوقت، ومشر به هو أن لا حقيقة في الوجود حتى يعقل في مقابلتها مجازاً أصلاً.

وهذا الحكم شامل جزئاً وكلاً؛ فليس إلا نسبة وإضافة؛ متى أدركتها حق الإدراك؛ وجدتها أحوال ذات الأمر وأوصافه والتفصيل في العلم عقلاً وكشفاً بموجب الاسم والرسم ذاتاً ووصفاً لا غير.

وَوَرَاءَ ذَاكَ وَلَا أَشِيرُ لِأَنَّهُ سِرٌّ لِسَانِ التُّطْقِي عَنْهُ أَخْرَسُ
أَمْرٌ بِهِ وَلَهُ وَمِنْهُ تَعَيَّنَ أَعْيَانًا وَوُجُودُهُ الْمُتَلَبِّسُ

مع أن أعياننا أيضاً ليست بشيء زائد على أحوال ذات غربة عن الأوصاف بتعين في كل حال منها بحسبه من حيث تعين ذلك الحال؛ وامتيازه بتعينه وتعيينه للذي الحال عنه من إطلاقه؛ كما أن من أحوال هذه الذات المشار إليها تماثل غيره من الأحوال في التعيين والتعيين المذكورين، ويمتاز عنه بخصوصية يقتضي ظهور تلك الذات ثانياً بصورة غير صورته في الظهور الأول، والحال السابق أو المستقبل هكذا على الدوام أو الاستمرار دون الانتهاء⁽¹⁾ على غاية ولا قرار.

(1) معنى الانتهاء هو الوصول إلى غاية مقصودة وليس هي غاية الشهود ولا غاية الاقتسام ولا غاية الثنوية، وإنما هي غاية الاتصاف، وهذا الانتهاء ينشأ عن همة مختصرة من مجموع الهمم ولهذا بلغ غايته المقصودة له، فإنه لا بُدَّ في مجموع الهمم من همة واصلة وغير واصلة وتاركة وغير تاركة

وفي شذيق الأمرِ شفرتهُ ونارهُ ومنه فيه بدره وشراره

وليس في المقام توحيدٌ ينافيه شركٌ خفي أو جلي؛ ولا وحدة تقابلها كثرة؛ بل الشأن عبارة عن أمرٍ ينبعث منه الكثرة والوحدة المعقولتان؛ بل ومشروعتان أيضًا والمشهودتان، فوحدة الأمر نفس كثرته وبساطته عين تركيبه؛ والظهور والبطون حالتان للأمرِ يتعينان للمدارك بحسب الأحوال والمدارك، ومن يُوصف بهما وبأحكام أحوال عين الأمر، والتنوع على اختلاف ضروبه ذاتي للأمر لا يتغير عنه ولا يفصل هذا الوصف وحكمه منه، والثبات صفة الأحوال من حيث حقائقها؛ لا من حيث من ظهر تعينها.

وهذا عكس ما ذهب إليه الجمهور؛ بل وعكس الذي يستحسنه من زعم أنه المحقق اللبيب الخبير، ومن تنزه عن أمرٍ أو نزه عنه؛ فقد غني عنه، وتنزهه، وانحصر فيما تميز به، ومن لم ينضبط في وصفٍ ولا حكمٍ ولم ينحصر في حالٍ ولا اسمٍ ولا رسمٍ مع قبوله كل وصفٍ وحالٍ وحكمٍ من كل حاكمٍ في كل موطنٍ وزمانٍ ومرتبته وعلى كل تقدير، ولم يتقيد بأمرٍ ما؛ سلبيًا كان أو إثباتيًا؛ محمودًا كان أو غير محمود مع ثوابت كل ذلك له وجودًا، وعلمًا، وحالًا، وحكمًا؛ فذلك الواسع المحيط، والمركب البسيط، والمجهول المعروف، المنزه الموصوف، والفعل المحي، والبعيد القريب.

كتاب آخر إلى بعض الأصحاب

ما أقبل وجه صباح مسفر عن منحة شريفة رحمانية؛ ولا حيل داعي فلاح على تنسّم نفحة لطيفة ربانية إلا ورسيس الجوى الذي هو من بعض أحكام النسبة التعارفية في الحضرات الآلية، ثم الروحية يقتاد عنان القلب السليم؛ تشوقًا وتسوقه بسوط فقر النفس إلى الاستئناس بالإخوان على صراط الحب المستقيم؛ نظرًا لرفع حكم الصدع بظهور حكم الجمع بين الأشباح؛ كما هو الأمر في معالم الأرواح؛ سيما إلى الولي الحميم، والأخ

وقاصدة ومطلوبة، فلما اختصرت هذه الهمة من مجموع المهم السنية وصلت إلى غاية الاتصاف الذي هو الانتهاء؛ لأن الانتهاء غاية الكمال فلا ينطلق صادقًا إلا على الكمال المتصف بالأوصاف كلها التي تحتوي عليها الذات الجامعة للوجود فليس المنتهى إلى علم من العلوم ولا إلى عالم مقيد ولا إلى اطلاع ولا إلى وقفة ولا إلى شهود ثنوية يسمى متنبهًا عندنا، وإنما سي متنبهًا من اتصف بأوصاف الهوية ويرى عن الثنوية إدراكًا وعيانًا.

العزیز الکریم، السید الإمام، والخبر المہام؛ العالم العارف، والساثر الواقف؛ نجم الدین ضیاء الإسلام، وذُخْر الأنام؛ حسنة الأيام؛ حجة الله عن شہود وحدته بکثرته التي لا تنافیها؛ وعن کثرته المفہومة للجمهور، وأكثر العارفين بوحدة ثلاثتها دائماً وتوافیها.

قال النباُ العظیم، والصراط المستقیم الذي یسلك علیہ المسافرون فی الله من الکُمُل بعد تَعَدِّي «من» و«إلی»، وبعد شہود وحدته فیما سَقُلَ وَعَلَا وراء کل ما ذُکر؛ مع إثبات غیرية تقتضي برفع شیء، أو ترجیح نور علی فیء؛ فلیس إلا ذروة أبدية علی نقطة أزلیة یَتَعَيَّنُ بینهما الشیء وشؤونه التي متى لُحِظَ ظهور تعینه فی کل منها بحسب ذلك الشان؛ قیل: «هو هی».

وظهر التعدُّد والاختلاف من الشیء بین شؤونه وبینہ، وإن لُحِظَ رجوعها إلیہ واجتماعها من حیث توحدھا أو عدم مغایرة بعضها بعضاً لديه؛ قیل: «هی هو».

وشان الشیء علماً، ووجوداً، وكشفاً، وشہوداً لا یخلو عن الأمرین المذكورین؛ ولا ینفک جمعاً وتفصیلاً عن التلبس بالحکمین؛ فلا ینحصر الأمر فی تعظیم وتحقیر، ولا ترک ولا تخیر، ولا تعریف ولا تنکیر؛ والکل ثَمٌّ؛ وما ثم کل؛ ولا ثم إلا من حیث ثم إذا استولی علی أمرٍ أمر ما ظهر سلطانه خال غلبة حکمه واستیلائه؛ فإنه أو أنه؛ ورب إنسان یقصد التلبس بحالة کونية لحکمة موطنية، فیأبی الغالب علیہ إلا الظهور بما فیہ؛ ولديه عکس الذي أشار بعض العارفين إلیہ بقوله:

أَبَتْ غَلَبَاتُ الشَّوْقِ إِلَّا تَقَرُّبًا إِلَيْكَ وَيَأْبَى الْحَالُ إِلَّا تَجُنُّبًا

نعم! قد علم کل أناس من الشاربین مشرهم المورود؛ كما تحقَّق آخرون بالاستهلاك فی حضرة أحدية جمع الجمع والشہود؛ فانضاف إلیهم کل حالٍ ووصفٍ؛ فكانوا المعنی المحيط بکل حرفٍ، فهم کائتون باتتون؛ راحلون قاطنون؛ ثابتون منفيون؛ لا یحصرهم رسمٌ ولا اسم؛ ولا یضبطهم کشفٌ ولا عقل ولا فهم؛ ولا یعرفهم نعتٌ ولا حال ولا حکم یصدق فی حقهم، کل حکم یحکم به علیهم ویقال؛ وهم من وجه بمعزل عن الجميع هنا وفي المال: ﴿أَوَلَيْكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22] قد استرسل القلم، ويعسر قید الجموح، وقد توهم أنه اعتذارهم، وإن کان القصد منه التعریف لا الانتصار.

وصل الكتاب الکریم حاویاً علی ما هو مرسله له أهل، فإنه بحمد الله من خلاصة هذا

الفريق والأهل، وتلقى الداعي تلك التفضلات من الشكر بأتمه، ومن الثناء بأتمه، ومن حكم الحب في الله بأخصه وأعمه، فالله يجعل ذلك وسواه مما يجريه علينا أو يقلبنا فيه من الأحوال ويديه لدينا خالصاً لوجهه مقرباً إليه؛ نافعاً لديه، وأما ما نطق به لسان لطفه وتفضله في أمر الفروة المطلوبة؛ فيصل إن شاء الله، والله يوزع هذا الضعيف شكر التفضل الذي تضمنه هذا الاقتراع، فذلك عنوان الصفاء بين خلان الوفاء.

كتاب آخر

إلى بعض الإخوان

يخدم بصالح دعائه جناب مجلس الإمام العالم العلامة؛ جامع أشقات الفضائل؛ افتتار الأواخر والأوائل؛ محيي الملة والدين؛ قاضي قضاة المسلمين؛ والد الملوك والسلطين؛ صفى أمير المؤمنين؛ ملائكة قلبه من حبه حتى لا يبقى فيه متسع لكون يتحكم على سره ولبه؛ وحققه بتصديق تقدير رزقه حتى يلوي وجه طبعه وأمله عن خلقه، فمن أرصد أنفاسه للقاء الله؛ خلص من حبس الأغيار والأشياء، ومن رضي بالله عوضاً عن سواه أرضاه، وكان عند ظنه به؛ وإن لم يتحقق بمعرفته بعد ولا رآه الباطن مطلع، والقلب متشوق؛ والله مذكر ومعرف، ولا يعزب عن علمه مستور ولا متكشف؛ ولكل أجل كتاب، وهو على الجمع إذا يشاء قدير، وبكل فضل جدير.

حررت هذه الأحرف من قونية في يوم عجيب، وحال غريب بعد عقبات قطعت، وأحوال باطنة شهدت؛ فكنت أنتظرها منذ قدمت البلاد، فإن شيخنا عليه سلام الله جرى له هنا هذه البلدة في نحو هذا التاريخ من عمره أمران عظيمان عبر عنهما بالعقبة، ونظم في معنى الواحد قصيدته المذكورة في الفتوحات في المجلد الثاني من النسخة الأولى حيث يقول: اعترضت عقبة وسط الطريق في السفر؛ وكان الأمر بقونية وقضية أخرى ذكرهما لي جميعاً.

فلما تحققت صحة النسبة إليه؛ انتظرت العثور هنا على بعض ما عثر عليه، ورأيت الإمام الكامل الشيخ أبا مدين رحمه الله ⁽¹⁾ جاءني زائراً مفتقداً ومؤنساً، وجرت بيني وبينه أمور

(1) هو من أعيان مشايخ المغرب وصدور المقرئين، وشهرته تغني عن تعريفه.

مات بلمسان ودفن بها، وقد ناهز الثمانين وقرنه ظاهر يُزار، وكان سبب دخوله بلمسان أن

عزيزة جداً، وحض شيخنا أيضاً ﷺ بعد ذلك، وظهرت أمورٌ وأسرارٌ غطى عليهن إقرار وإنكار، وكنت خائفاً مترقباً وخارجاً من حالي؛ موسوي الوصف شعبي الوجهة المعنوية،

السُّلطان لما أبلغه خبره أمر بإحضاره من بجاية؛ ليُبرِّك به، فلما وصل إلى تلمسان قال: ما لنا وللسُّلطان الليلة نزور الإخوان، ثم نزل واستقبل القيلة وتشهد، وقال: ها قد جئت، ها قد جئت، ﴿وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِقَاضِي﴾ [طه: 84]، ثم قال: الله الحَيُّ وفاضت روحه. قال الشيخ أبو الحجاج الأقبيري: سعت شيخنا عبد الرزاق يقول: لقيت أبا العباس الخضر ﷺ فسألته عن شيخنا أبي مدين فقال: إمام الصديقين في هذا الوقت، وكان ﷺ جميلاً ظريفاً متواضعاً زاهداً ورعاً، محققاً مشتملاً على كرم الأخلاق، واجتمعت المشايخ على تعظيمه وإجلاله، وتأذّبوا بين يديه.

ومن كلامه: ليس للقلب إلا وجهة واحدة متى توجّه إليها حُجب عن غيرها.

وكان يقول: الخالي من الأنس والشوق فاقد المحبة.

وكان يقول: إذا ظهر الحق لم يبق معه غيره.

وكان يقول: الفقر نورٌ ما دمت تستره، فإذا أظهرته ذهب نوره.

وكان يقول: الحضور مع الله جنّة، والغيبه عنه نار، والقرب منه لذّة، والبعد منه حسرة، والأنس به حياة، والاستيحاش منه موت.

وكان يقول: الإخلاص أن يغيب عنك الخلق في مشاهدة الحق تعالى.

وكان يقول: من نظر إلى المكونات نظرة إرادة وشهرة حُجب عن العبرة فيها والاتقاع بها.

وكان يقول: من عرف أحداً لم يعرف الأحد، والحق تعالى ما بان عنه أحد: أي من حيث العلم والقدرة، ولا اتصل به أحد أي: من حيث الذات والصفات.

وكان يقول: من لم يصلح لمعرفة شغله برؤية أعماله، ومن سعى منه بُلغ عنه.

وكان يقول: من خرج إلى الخلق قبل وجود حقيقة تدعوه إلى ذلك فهو مفتون، وكل من رأته مع الله يدّعي حالاً لا يكون على ظاهره منه شيء فاحذروه.

وكان يقول: من قطع موصلاً بربه قطع به، ومن أشغل مشغولاً بربه أدركه المقت.

ومكث سنة في بيته لا يخرج إلا للجمعة، فاجتمع الناس على باب داره، وطلبوا منه أن يتكلّم عليهم، فلما ألزموه خرج فرأى عسافير على سدةٍ في الدار، فلما رأوه فرّوا فرجع، وقال: لو صلحت للحديث عليكم لم تفر مني، ثم رجع وجلس سنة أخرى، ثم جاءوا إليه فخرج فلم تفر منه الطيور، فتكلّم على الناس، ونزلت الطيور تضرب بأجنحتها وتصفق حتى مات منها طائفة، ومات رجلٌ من الحاضرين ﷺ. وانظر في ترجمته: بهجة الأسرار (ص344)، والانتصار (ص451)، والمعزى للتادلي، والمنهاج الواضح للماجري، أربعتهم بتحقيقنا.

والحرف محمد المختد والمقصد والمشرّب والعرف؛ حتى طراً ما طراً:
وَكَانَ مَا كَانَ مِمَّا لَسْتُ أَذْكَرُهُ فَظُنُّ خَيْرًا وَلَا تَسْأَلُ عَنِ الْخَبْرِ

كتاب آخر

إلى بعض الإخوان

لَعَنَ غِبْتَ عَنْ عَيْنِي وَشَطَّ بِكَ النُّوَى فَاثَّ الَّذِي فِي الْقَلْبِ حُطَّتْ رَوَاحِلُهُ

وبعد حمد الله حمداً مستوعباً كمال كل محمداً معتبياً على مقام كل اسم وما ظهر به؛
وتعبده واثياً بحق كل شريعة وأمر، ومن جاء منه ودعا إليه واعتمده، والشهادة أن لا
سواه شهادة عبد بصره به وأشهدته، وآبان به سرُّ شهادته لنفسه؛ لا أنه عرفه بها، ثم
أشهدته ثم أقامه لإظهار حضراته؛ بل لتعين أحوال ذاته في مرتبة أحدية جمع جمعه؛ فأفناه
عن ظنّه السابق فيه باستوائه على شيعة لا شيعة، ثم أقعده.

والصلاة من هذه المقام على محمد عبده الذي اصطفاه بهذا، وسواه على البرية،
ووهبه السيادة على الذر والذرية لما كمله وسدده، وعلى آله والكُمُل من إخوانه وعشرته؛
ما أطلق روحاً عن حبس التصرف في الهياكل أو قيده.

فسلام الله ورحمته وبركاته على الخلّ الوفي الرحاني، والسيد الصفي الرباني؛ الإمام
العارف والمدرّك الواصف؛ محيي الدين؛ ركن الإسلام وذخر الأنام حسنة الأيام؛ ما زال
تاج الفضل مزائناً بغرة مهجته الكريمة وجبينه، وساعات المعارف مطويات يمينه؛ وما
برح لجناب ربه مجلى، ومن مورد وصاله غير محلى، وموجب الإعراض عن شرح الشوق
والإطناب فيه؛ هو معرفة عجز القلم، وقصوره عن البلوغ إلى شأو تقريره؛ ليوضح حكمه
ويستوفيه، والله المسؤول منه سبحانه تهية أسباب اجتماع يكون على سائر المصالح
مشتملاً، ولبركات الأنس والحب في الله محصلاً، والحمد لله وحده⁽¹⁾.

(1) قال الشيخ الكردي الموصلي في كتابه الانتصار للأولياء الأخيار في ترجمته:

كان من الموقعين عن بعض ملوك المغرب، ثم إنه طرقه طارق من عند الله تعالى، فخرج بالبراري
على وجهه إلى أن نزل في قبر فمكث فيه مدة، ثم خرج من القبر يتكلم بهذه العلوم التي نُقلت
عنه، ولم يزل سائحاً في الأرض يقيم في كل بلد بحسب الإذن، ثم يرحل منها ويخلف ما ألفه من
الكتب فيها، وكان آخر إقامته بالشام، ومات بها سنة شان وثلاثين وستمئة.

وكان ﷺ متقيًا بالكتاب والسنة، ويقول: كل من رمى ميزان الشريعة من يده فقد هلك، وهذا اعتقاد الجماعة إلى قيام الساعة.

وجميع ما لم يفهمه الناس من كلامه إنما هو لعلو مراقبه، وجميع ما عارض من كلامه ظاهر الشريعة الغراء وما عليه الجمهور، فيحتمل أن الحسدة دسوا عليه. كذا ذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه: «اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر».

وقال الشيخ مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس: لم يبلغنا عن أحد من القوم أنه بلغ في علم الشريعة والحقيقة ما بلغ الشيخ محيي الدين أبدًا، ولم تزل العلماء مكبين على كتابة مؤلفاته بحل الذهب في حياته وبعد مماته، إلى أن أراد الله تعالى ما أراد من انتصاب شخص من اليمن اسمه جمال الدين بن الخطاط، فكتب مسائل في درج، وأرسلها إلى بلاد الإسلام، وقال: هذه عقائد الشيخ محيي الدين بن العربي، وذكر فيها عقائد زائفة، ومسائل خارقة لإجماع المسلمين، فكتب العلماء على ذلك بحسب ظاهر السؤال، وشنعوا على من يعتقد ذلك من غير تبين وتثبت. والشيخ عن ذلك بمعزل قال: فلم أدري أوجد ابن الخطاط تلك المسائل في كتاب مديوني على الشيخ، أو فهمها هو من كلام الشيخ على خلاف مراده.

قال: والذي أقوله وأنحققه وأدين الله تعالى به أن الشيخ محيي الدين كان شيخ الطريق حالاً وعلماً، وإمام التحقيق حقيقاً ورسلاً، ومحى علوم العارفين فعلاً ورسلاً.

إِذَا تَغَلَّكُمُ الْفِكْرُ الْمَرءِ فِي طَرَفٍ مِنْ مُحَمَّدٍ غَرِقَتْ فِيهِ غَوَاطِرُهُ
لأنه بحر لا تكدره الدلاء، وسحاب لا تنقاصر عنه الأنواء، كانت دعواته تخرق السبع الطباق، وتفتقر بركاته فتملأ الأفاق، وإني أصفه وهو يقيناً فوق ما وصفته، وناطق بما كنيته، وغالب ظني أنني ما أنصفته:

وَمَا عَلَيَّ إِذَا مَا قُلْتَ مَعْتَقِدِي	دَعِ الْجَهْلَ يَظُنُّ الْعَدْلَ عَدُوًّا
وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الْعَظِيمُ وَمَنْ	أَقَامَهُ حُجَّةً لِلدِّينِ بُرْهَانًا
إِنَّ الَّذِي قُلْتَ بَعْضُ مَنْ مَنَاقِبِهِ	مَا زِدْتَ إِلَّا لِعِلْمِي زِدْتَ نَقْصَانًا

وأما كتبه فهي البحار الزواجر التي ما وضع الواضعون مثلها، ومن خصائصها أنه ما واطب أحد على مطالعتها إلا وتصدئ لحل مشكلات الدين ومعضلات مسائله، وهذا الشأن لا يوجد في غير كتبه أبدًا.

وأما قول بغض المنكرين إن كتب الشيخ لا يحل قراءتها ولا إقراؤها فكفر، وقد قدموا إليّ سؤالاً صورته: ما تقول في الكتب المنسوبة إلى الشيخ محيي الدين بن العربي كالفتوحات والنصوص، هل يحل قراءتها وإقراؤها؟ وهل هي من الكتب المقروءة أم لا؟

فأجبت: نعم. هي من الكتب المسموعة الروية المقروءة، وقد قرأها عليه الحافظ البرزاني وغيره، ورأيت إجازة بخط الشيخ محيي الدين على حواشي الفتوحات المكية بمدينة قونية،

وكتابه طبقة بعد طبقة من العلماء والمحدثين، فمطالعة كتب الشيخ قربة لله تعالى، ومن قال غير ذلك فهو جاهل زائف عن طريق الحق.

ولقد كان الشيخ محيي الدين في زمنه صاحب الولاية العظمى والصدقية الكبرى فيما نعتقه وندين الله به، خلاف ما عليه جماعة ممن مقتهم الله تعالى فحرموا فوائده، ووقعوا في عرضه جهتان وزوراً، وحاشا جنابه الكريم أن يخالف نبيه ﷺ الذي استأمنه على شرعه ومن أنكر عليه وقع في أخطار الأمور شعر:

عليّ تحت القوالي من مكانها وما عليّ إذا لم تفهم البقر

وقد رأيت لإجازة بخط الشيخ كتبها للملك الظاهر بيبرس صاحب حلب، ورأيت في آخرها: «وأجزت له أيضاً أن يروي عني جميع مؤلفاتي ومن جملتها كذا وكذا» حتى عدّ نيّاً وأربعمائة مؤلف.

منها: تفسيره الكبير في خمسة وتسعين مجلداً وصل فيه إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَآهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: 65]، فاصطفاه الله تعالى لحضرته.

ومنها: تفسيره الصغير في ثمانية أسفار على طريقة المحققين من المفسرين.

ومنها: كتاب الرياض الفردوسية في الأحاديث القدسية.

فهل يحل لأحد أن يقول لا يجوز مطالعة كتب الشيخ محيي الدين مطلقاً ما ذلك إلا كفر وتعصّب وعناد انتهى.

قال الشيخ عبد الغفار القوسي في كتاب «الوحيد»: حدثني الشيخ عبد العزيز المنوفي عن خادم الشيخ محيي الدين قال: كان الشيخ محيي الدين يمشي وإنسان يسبه، وهو ساكت لا يرد عليه فقلت: يا سيدي ما تنظر إلى هذا؟ قال: ولمن يقول؟ قلت: يقول لك، فقال: ما يسبني أنا، فقلت: كيف ذلك؟ قال: تصوّرت له صفات ذميمة فهو يذم تلك الصفات، وما أنا موصوف بها، قلت: قد وقع لنبينا المصطفى ﷺ أن من خلقه العظيم كان يقول لأصحابه الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين:

«ألا تعجبون كيف يصرف الله عني سباً قريش يسبون مذلماً وأنا محمد».

وكان المشركون قد سوه مذلماً؛ لعتوهم وكفرهم وحاشاه من ذلك ﷺ.

وقد كان الشيخ سراج الدين المخزومي شيخ الإسلام بالشام يقول: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي؛ فإن لحوم الأولياء مسمومة، وهاك أديان ميغضيههم معلومة، وبعضهم تنصّر ومات على ذلك، ومن أطلق لسانه فيهم بالسلب ابتلاه الله تعالى بموت القلب.

وممن أننى عليه الشيخ كمال الدين الزملكاني وكان من أجل علماء بالشام، وكذلك قطب الدين الحموي، وقيل له لما رجع من الشام إلى بلاده كيف وجدت الشيخ محيي الدين؟ قال: وجدته في العلم والزهد والمعارف بهراً زاهراً لا ساحل له.

ومِمَّنْ أثنى عليه الشيخ صلاح الدين الصفدي في تاريخ علماء العصر، وقال: من أراد أن ينظر إلى كلام أهل العلوم اللدنية فلينظر في كتب الشيخ محيي الدين بن العربي.

وسئل الحافظ أبو عبد الله الذهبي عن قول الشيخ محيي الدين في كتابه «الفصوص» ما نصه أنه ما صنفه إلا بإذن من الحضرة المحمدية فقال: ما أظن أن مثل الشيخ محيي الدين يكذب أصلاً، مع أن الحافظ الذهبي كان من أشد المنكرين على الشيخ محيي الدين، وعلى الطائفة الصوفية هو وابن تيمية، ومِمَّنْ أثنى عليه الشيخ قطب الدين الشيرازي.

وكان يقول: إن الشيخ محيي الدين كان كاملاً مكملاً في العلوم الشرعية والحقيقية، ولا يقدح فيه قدح من لم يفهم كلامه ممن لم يؤمن به، كما لم يقدح في كمال الأنبياء نسبتهم إلى الجنون، والسر على لسان من لم يؤمن بهم، وكان الشيخ مؤيد الدين الجندي يقول: ما سمعنا بأحد من أهل الطريق أطلع على ما أطلع عليه الشيخ محيي الدين.

وكذلك كان يقول: الشيخ شهاب الدين السهروردي، والشيخ كمال الدين الكاشي، وقال فيه: إنه الكامل المحقق صاحب الكمالات والكرامات، مع أن هؤلاء الأشياخ كانوا من أشد الناس إنكاراً على من يخالف كلامه ظاهر الشريعة.

ومِمَّنْ أثنى عليه الإمام فخر الدين الرازي وقال: كان الشيخ محيي الدين ولياً عظيماً، ومِمَّنْ أثنى عليه الإمام اليافعي: وصرح بولايته العظمى كما نقل ذلك شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه للرؤوس، وكان اليافعي يجهز رواية كتب الشيخ محيي الدين.

ويقول: إن حكم إنكار هؤلاء الجبهة على أهل الطريق حُكم ناموسة نفخت على جبل تريد إزالته من مكانه بنفختها، قال: ومن عادى أولياء الله تعالى فقد عادى أنبياء الله تعالى، وإن كان لم يبلغ حد التكفير الموجب للخلود في النار.

ومِمَّنْ أثنى عليه الشيخ محمد المغربي شيخ الجلال الأسيوطي، وترجمه بأنه مربي العارفين، كما أن الجنيدي مربي المريدين.

وقال: إن الشيخ محيي الدين روح التنزيلات والإمداد، وألف الوجود، وعين الشهود، وهابه المشهود الناهج منهاج النبي العربي قلّس الله سره، وأعلى في الوجود ذكره، وقد صنّف الشيخ سراج الدين المخزومي كتاباً في الرد عن الشيخ محيي الدين، وقال: كيف يسوغ لأحد من أمثالنا الإنكار على ما لا يفهم من كلام الفتوحات أو غيرها، وقد وقف على ما فيها نحو ألف عالم أو أكثر، وتلقوها بالقبول قال:

وقد شرح كتاب الفصوص جماعة من أعلام الشافعية منهم الشيخ بدر الدين بن جماعة، وشاعت كتبه في جميع الأمصار، وقرنت متناً وشرحاً في غالب البلاد ورويناها في القراءة الظاهرة في الجامع الأموي وغيره بالإسناد، وتغالى الناس في شرائها، ونسخها وتبركوا بها ومؤلفها لما كان عليه من الزهد، والعلم، ومحاسن الأخلاق، وكان أئمة عصره من علماء الشام، ومكة، كلهم يعتقدونه

ويأخذون عنه، ويعتدون نفوسهم في بحر علمه كل شيء، وهل ينكر على الشيخ محيي الدين إلا جاهل أو معاند؟.

وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول: ما وقع إنكار من بعضهم على الشيخ محيي الدين إلا رفقا بضعفاء الفقهاء الذين ليس لهم نصيب من أحوال الفقراء خوفاً أن يفهموا من كلام الشيخ أمراً لا يوافق الشرع فيضلوا، ولو أنهم صحبوا الفقراء لعرفوا مصطلحهم وأمنوا من مخالفة الشريعة.

قال شيخ الإسلام المخزومي: وقد كان الشيخ محيي الدين بالشام وجميع علمائها يترددون إليه من غير إنكار، وقد أقام بين أظهرهم نحواً من ثلاثين سنة، يكتبون مؤلفاته، ويتداولونها، ويعترفون له بجلالة المقدار، وأنه أستاذ المحققين من غير إنكار بينهم.

قال الشيخ مجد الدين الفيروزآبادي بعد أن ذكر مناقب الشيخ محيي الدين: ثم إن الشيخ محيي الدين كان مسكنه الشام، وقد أخرج هذه العلوم بالشام، ولم ينكر عليه أحد من علمائها، وقد كان قاضي القضاة الشيخ شمس الدين الحنبدلي الشافعي يخدم الشيخ خدمة العبيد.

وأما قاضي القضاة المالكي فهبت عليه نظرة من الشيخ فزوجه ابنته وترك القضاء، وتبع طريقة الشيخ، وأطال في ذكر مناقب الشيخ، ثم قال: وبالجملة فما أنكر على الشيخ محيي الدين إلا بعض الفقهاء الذين لا حظ لهم في مشرب المحققين.

وأما جمهور العلماء والصوفية: فقد أقرّوا بأنه إمام أهل التحقيق والتوحيد، وأنه في العلوم الظاهرة فريد، قال: ولما جاور بمكة شرفها الله تعالى، وكان البلد إذ ذاك بجمع العلماء أو المحدثين، وكان الشيخ هو المشار إليه بينهم في كل علم تكلموا فيه، وكانوا كلهم يتسارعون إلى مجلسه، ويتركون بالحضور بين يديه، ويقرؤون عليه تصانيفه قال: ومصنفاته بخزائن مكة إلى الآن أصدق شاهد على ما قلناه.

وكان أكثر اشتغاله بمكة بسماع الحديث وإسماعه، وصنف فيها الفتوحات المكية، كتبها على ظهر قلب جواباً لمسائل سأله عنها تلميذه بدر الدين الحبشي، ولما فرغ منها وضعها في سطح الكعبة المعظمة فأقامت فيه سنة، ثم أنزلها فوجدها كما وضعها لم يتل منها ورقة، ولا لعبت الرياح بها مع كثرة أمطار مكة ورياحها، وما أذن للناس في كتابتها وقراءتها إلا بعد ذلك.

قال: وأما إشاعة بعض المنكرين عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وعن الشيخ سراج الدين البلقيني أنها أمرا بإحراق كتب الشيخ محيي الدين فكذب وزور، ولو أنها أحرقت لم يبق منها الآن بمصر والشام نسخة، ولما كان أحد نسخها بعد كلام هذين الشيخين وحاشاهما من ذلك، ولو أن ذلك وقع لم يخف؛ لأنه من الأمور العظام التي تسير بها الركبان في الآفاق، ويتعرض لذكرها أصحاب التواريخ.

قال الشيخ سراج الدين المخزومي: كان شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وكذلك

الشيخ تقي الدين السبكي ينكران على الشيخ محيي الدين في بداية أمرهما، ثم رجعا عن ذلك حين تحققا كلامه وتأويل مراده، وندما على تفريطهما في حقه في البداية، وسلما له الحال فيما أشكل عليهما عند النهاية.

فمن جملة ما ترجمه به الإمام السبكي: كان الشيخ محيي الدين آية من آيات الله تعالى، وأن الفضل في زمانه رمى بمقاليده إليه، وقال: لا أعرف إلا إياه، ومن جملة ما قاله الشيخ سراج الدين البلقيني فيه حين سئل عنه: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي الدين، فإنه لما خاض في لجج بحر المعرفة، وتحقيق الحقائق عبر في أواخر عمره في النصوص، والفتوحات، والتنزيلات الموصلية، وفي غيرها بما لا يخفى على من هو في درجته من أهل الإثارة، ثم إنه جاء من بعده قوم عمي عن طريقه فغلطوه ذلك، بل كفروه بتلك العبارات ولم يكن عندهم معرفة باصطلاحه، ولا سألوا من يسلك بهم إلى إيضاحه، وذلك أن كلام الشيخ تحته رموز، وروابط، وإشارات، وضوابط، وحذف مضافات في علمه، وعلم أمثاله معلومة، وعند غيرهم من الجهال مجهولة، ولو أنهم نظروا إلى كلماته بدلائلها وتطبيقاتها، وعرفوا نتائجها ومقدماتها لتألوا الثمرات من مراده، ولم يباين اعتقادهم لاعتقاده، ولقد كذب وافتري من نسيه إلى القول بالحلول والاتحاد، ولم أزل ألتبع كلامه في العقائد وغيرها، وأكثر النظر في أسرار كلامه، وروابطه حتى تحققت بمعرفة ما هو عليه من الحق الحقيقي، ووافقت الجُم الغفير المعتقدين من الخلق، وحدث الله ﷻ إذ لم أكتب في ديوان الغافلين من الجاحدين لكرامته وأحواله انتهى كلام البلقيني.

قال تلميذه شيخ الإسلام المخزومي: ولما وَرَدَتْ القاهرة عام توفي شيخنا سراج الدين البلقيني، وذلك في عام أربع وثمانمائة ذكرت له ما سعت من بعض أهل الشام في حق الشيخ محيي الدين، من أنه يقول بالحلول والاتحاد.

فقال الشيخ: معاذ الله وحاشاه من ذلك إنما هو من أعظم الأئمة، وممن سبح في بحار علوم الكتاب والسنة، وله اليد العظيمة عند الله تعالى والقدم الصديق.

قال المخزومي: فقوي بذلك يقيني في الشيخ من تلك الساعة، وعلمت أنه من رؤوس أهل السنة والجماعة.

قال المخزومي: ولقد بلغنا أن الشيخ تقي الدين السبكي تكلم في شرحه للمنهاج في حق الشيخ بكلمة، ثم استغفر الله بعد ذلك وضرب عليها، فمن وجدها في بعض النسخ فليضرب عليها كما هو في نسخة المؤلف.

قال: مع أن السبكي قد صنف كتباً في الرد على المحسمة والرافضة، وكتب الأجوبة في الرد على ابن تيمية، ولم يصنف قط شيئاً في الرد على الشيخ محيي الدين مع شهرة كلامه في الشام، وقراءة كتبه في الجامع الأموي وغيره.

بل كان يقول: ليس الرد على الصوفية مذهبي لعلو مراقبهم.

كتاب آخر

إلى بعض الإخوان

نحمد الله، ونصلّي على المصطفين من عباده؛ وخصوصاً على سيدنا محمد وآله؛ والكُمّل من إخوانه؛ خلفاء الحق في عوالمه وبلاده، ونخدم جناب المولى السيد والإمام الأجدد؛ العالم العارف؛ مشارك أهل المطالع والمشاهد والمواقف، ما زال مرتقيًا بالحق إلى ذري فوق ما فوق مقعد الصدق؛ وما برح مُجتليًا تفصيل نسخته لما اشتملت عليه جملة؛ وصابعًا أجزاء ما يقبل التجزئة منه بما انطوت عليه كليته؛ ليعود كل شيء منه ككله، وكل فرع من فروعه ظاهرًا بصورة أصله، آمين، وعلى الله قصد السبيل.

الشوق إليه شديد، وودّه في الله ثابتٌ ويزيد، ومن السنة الربانية بين كل متحابين في الله فصاعدًا؛ إنه متى صحّت نسبتهم النفسانية، وغلبت أحكامها على الأحكام الطبيعية الجسمانية ألا يؤثر فيها البعد الظاهر أثرًا تامًا؛ بحيث يستولي على المعنى بالكلية، وهذا من المسائل التي هي عند أهل التحقيق جلية، وإليه أشار بعض الأكابر بقوله:

ولاضير للأشباح ثنأى عن اللقا إذا كانت الأرواح ففي الغيب ثلثني

وكذلك كان يقول الشيخ تاج الدين: وأطال المحزومي في الفناء على الشيخ محيي الدين، ثم قال: فمن نقل عن الشيخ تقي الدين السبكي، أو عن الشيخ سراج الدين البلقيني أنهما بقيا على إنكارهما على الشيخ محيي الدين إلى أن ماتا، فهو غلط، وقال: ولما بلغ شيخنا السراج البلقيني أن الشيخ بدر الدين السبكي شيخ الإسلام بالشام ردّ على الشيخ موضعًا من كتاب «الفصوص» أرسل إليه كتابًا من جملة:

يا قاضي القضاة الحذر ثم الحذر من الإنكار على أولياء الله تعالى، وإن كنت ولا بُدّ رادًا فرد كلام من رد على الشيخ وإلا فدد انتهي.

وسئل العماد بن كثير عن يخطئ الشيخ محيي الدين قال: أخشى أن يكون من يخطئه هو المخطئ، وقد أنكر قومٌ على الشيخ وقوعوا في المهالك، وكذلك سئل الشيخ أن بدر الدين بن جماعة عن الشيخ محيي الدين، فقال: ما لكم ولرجل قد أجمع الناس على جلالاته.

فالخاصل أنه قد أجمع المحققون من أهل الله تعالى على جلالاته في سائر العلوم كما يشهد لذلك كتبه، وما أنكر عليه إلا للدقة فهم كلامه لا غير، فأنكروا على من يطالع كلامه من غير سلوك طريق الرياضة، خوفًا من حصول شبهة في معتقده يموت عليها، ولا يهتدي لتأويلها على مراد الشيخ ﷺ وقدس سره، وأفاض علينا من بركاته.

والمنفردون في مثل هذه أشدَّ مطالبةً لتفرغهم لما هم بصدده، فإن المتمسك بحكم مقام الجمع الظاهر بصفة ما حاذاه قد ينغمر محله بما انطبع فيه حال المحاذاة، وإن خلا بالذات عن كل شيء؛ لكن المنفرد لا عذر له ولا عائق عن ذكر من غاب من إخوانه عنه؛ وسيما من كانت غيبته بأمر رباني؛ لنشر حكم رحمني حتى يبلغ الكتاب أجله، وينال كل أمل كان هذا شرطاً في حصول غرضه أمله، ويحرر كل عامل هناك بحسب مرتبة عمله، فإن إهماله ونسيانه ليسا من شيم من حال المحققين ذوقه وشأنه.

وهب أنه غاب غيبة متحن، وغفل عن أهله الحقيقي، وسكن؛ أليحسن بإخوانه من أولي المروآت أن يتركوه لقاً بين رامة الأكوان والنقاء؟ كيف لا يذكر عند ربهم بما يعلمون أنه نافعة؟ ولم لا يتوجهون إلى تشخيص الأمر الذي هو جاذبه عما هو فيه وجامعه؛ بل اقتصروا بخيرهم عليهم، ولم يعدوه عما لديهم.

وكذا المعهود من أهل الله والمخلصين من دون الأغراض والأشياء إن ركنت النفس إلى نسبة مثل هذا المذكور؛ فليس ذلك من عزم الأمور؛ لأن الأحوال مختلفة، وإن كانت النفوس مؤتلفة، ونعد أن الأمر كما يظن؛ فأين رعاية الأولى من كل صورة في كل حالة؟ وما العذر في ترك الأرجح من كل أمرين مع العثور عليه؟ وندب الكُمل من أهل الهداية، والإرشاد إليه.

وإن استند أحدٌ أيضاً إلى الاستغناء من حيث المستدعي، ويحمل استدعاؤه على أمرٍ آخر؛ فليذكر حال الإمام الأكمل، والأستاذ الأعلّم إلا عدل حيث يقول لعمر   بعد أن منح السيادة على العالمين لما أراد الحج: «لا تُنسنا يا أخي من دعائك الصالح، وتعلمه من آخر تسبيح الشجرة التي رآها ساجدة في النوم، فإذا لم يستغن مثله بعد التحقق بالأكمالية عند المزيد والدعاء؛ فما الظن بالسوي؛ وأين الشمس من السهي؟ لا والله؛ بل نستمد ونسأل؛ وعلى الله المعول».

ونذكر أيضاً إخواننا ومن شاء الله إن حضرنا أو ذكرنا؛ وإن توفّر حظنا من ربنا في كل وقت ومنحنا: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: 88].

كتاب

إلى الشيخ تقي الدين الحوراني

سَلَامٌ عَلَى سَلْمِي وَمَنْ حَلَّ بِالْحَمَى وَحَقَّ لِمَثَلِي رَقَّةٌ أَنْ يَسْلَمَا

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى عامةً، وعلى سيدنا محمد وآله، والصفوة من أمته، والكُمُل من إخوانه، وورثته خاصةً، وعلى المولى الإمام؛ الحبر الهمام؛ العالم العارف؛ والمدرك الواصف؛ جامع أسباب المعالي؛ والمفاخر؛ افتخار الأوائل والأواخر؛ تقي الدين؛ ركن الإسلام، ذخر الأنام؛ حرره الله من رِقِّ الأحوال والمحال والأقوات؛ وكلمه وأشهده من غير حكم مقام، ولا قيد ميقات، آمين؛ وعلى الله قصد السبيل.

الشوق شديدٌ، والتطلع يزيد، والحب في الله ينمو ويثبت ولا يبید، وإلى الله الرغبة في تهفة أسباب الاجتماع المستلزم؛ مزيد الاحتذاء منه، واجتناء ثمار الأُنس من فروع شجرة مقام الاستهلاك فيه؛ ثم الإخبار به عنه.

ولما قيل لنا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] بعد تعريفنا بفوزه من ربه بالمرتبة التي هي على أسرار الغيب مؤتمنة؛ وسعنا عنه أنه بعد تحققه بكل كمال يمكن حصوله؛ ويعظم ويجل عن الضبط والحصر؛ محصوله يقول لصاحبه لما أراد الحج: «لا تنسنا يا أخي من دعائك الصالح»⁽¹⁾ من آخر تسبيح الشجرة التي رآها ساجدةً في النوم؛ ولم يستنكف من الاستفادة وطلب الزيادة، وجب على كل منا، وإن عظم من ربه جدواه واستغنى به عمن سواه، أن يديم قرع باب ربه من حيث كل مظهر ومقام؛ ولا يزال بصفة الفقر متحلّياً على الدوام وأهل الله أبواب حضرته وقلوبهم أوعية تجليه ومنحته.

وجملة الحال أن يخلينا المولى أجمع من خاطره الشريف وهمته، ويتوجّه إلى ربه في خلسات أوقات صفائه، ويذكرنا عنده هو نافعا؛ وبه دون سواه جامعنا، ويزيح عنا ما يشغلنا عنه ويقربنا بعد كمال الاستهلاك فيه منه دون جمع وبين، وظهور حكم تعدّد بواحدٍ واثنين وسوى هذا المطلب فلا يفوه به بلسان ملتمس، ولا يستوفيه، وإنما الله يعرف قصده فيجيبه إذا شاء ويعطيه، والسلام.

(1) رواه أبو داود (80/2)، والبيهقي في سننه (251/5).

كتاب آخر

إلى القاضي محيي الدين رحمه الله

وبعد حمد الله؛ الحمد الأكمل الحائز فضله كل حمد، وكماله على نحو ما يرتضيه لنفسه من نفسه، وممن شاء من الحامدين؛ الوافدين بحقوق حمده والمقصرين، والصلاة على الصفوة من خيرته؛ خصوصاً على محمد، وآله الكاملين والمكملين من إخوانه وعترته الطاهرين؛ فسلام الله ورحمته ورضوانه، وتحيته الوارد من خزانة لطفه التام، وخالص منحه على المولى الإمام؛ ذخّر الأنام وحسنة الأيام؛ المستشرف بعد معرفة ما ظهر على ما بطن؛ والآخذ بنصيب ما استمر بعد الفوز مما انتشر من الأعطيات.

فعلن الذي كان؛ لولا حكم النشأة والموطن، أن تصفو له الموهبة، ويثبت في الصف الأول نسبته دون أن يفتتن ويتلى ويمتحن؛ لكن لما آتت السنة الإلهية وسيماً في هذه الدار: ﴿وَأَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح: 23] ذلك السيد فلان الدين، وواسطة عقد أولي الفضل والحسب؛ مناهل اليقظة واليقين، حلّى الله كل فرد من أفراد حقائق نسخة وجوده مما اشتملت عليه جملة؛ وأظهر كلا من جزئياته وأجزاء ما يقبل التجزئة منه بما انطوت عليه كليته؛ ليحيط عند ذلك علماً وحالاً بما هنالك؛ ومثله من تأهل لهذا الشرف الأسنى، وجمع له بين المعلوم من الحسن والزيادة بعد الحسن.

وصل كتابه الكريم، ومشرفته المتلقاة بالتبجيل والتعظيم على حين فترة من استماع سار أخباره، وفرط تشوف إلى ما يمكن الاستشراف عليه من أحواله السنية وآثاره، وأورد بشهادة الله وعلمه دون تكليف؛ سروراً وبشراً وأثار حكماً حديثاً من ودّ قديم لم يزل على المحل حاكماً، وفيه مستقراً، وتلقّى الخادم ما وردت به الإشارة الشريفة مما ارتجى حصوله ونجازه من العوارف المولوية محبة وإجلالاً بشكر رباني بحمده بصفة العجز من مقام لا أحصى ثناء عليك؛ فعاد الأجاج منه زلالاً، والله سبحانه يقيه للأصحاب خاصة ولغيرهم عامة؛ ركنًا يلجأ إليه، ويعول في كل معضلة عليه.

ولولا اعتقاد الداعي أن النسختين المعلومتين من البارع والجغرافيا؛ اللتين اختارهما المولى، وأضاف إليهما عروض البلدان وأطوالها بعد مشاهدة الجميع أنها باقية في الخدمة لم يقدم على هذا التكليف والإبرام، ولطف المولى والمعهود من تفضله كفيلاً بإنالة كل مطلوب، وإسبال ذيل المسامحة على سائر العيوب، وعلى الجملة فالخادم ينتظر إتمام

الإنباع لحصول ما التمس، وتقدم الأمر بتصحيح النسخ، والسلام.

ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن من أهر البر أن يصل الرجل أهل ود أبيه⁽¹⁾»، وفي رواية: «بعد أن تولّى الأب⁽²⁾».

وغير خاف أن الأبوة الربانية بعد الروحانية تمت لسيدنا ﷺ؛ علينا بتعريف الله بواسطته وبدونه، وإنكم من صفوة أهل وده، فمن عنوان المحبة عن علم؛ ظهور صاحبها بمثل هذا الحكم؛ وثمرات كل ذلك إن لم يتضح للجميع هنا؛ بل للبعض سيظهر هنالك. كان مولاي وابن سيدنا أجمع المولى عماد الدين أيده الله سير مشرفة ضمنها فصولاً من النصائح والتحذير عن بعض النقائص والقبايح، فقد الجواب عنها بلسان شرح الحال والاعتذار؛ لا طلباً للتنزه عن العيوب والانتصار، والخادم يؤثر تشريف تلك الخدمة بالمطالعة؛ ترمياً إلى الظهور بصفة العدل الذي هو من شيمه الشريفة عن مسارعة ليعلم عذر الخادم فيما نسب إليه، ويستدل على ما سكت عنه بما نبّه عليه، فحال الخادم من حيث الباطن لما خرج عن دائرة الموازين وتعدى أطوار القوانين جهله الأكثرون، ولقد والله انتهت غرابته إلى درجة كاد هو أن يستغربه؛ كاستغراب الأجنبي له.

ومن هذا شأنه كيف ينحصر لعقلي أو وهم؛ أو إني استطاع ضبط أمره بقياس وفيهم؟ هيهات! يقذفون والله بالغيب من مكان بعيد، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: 15] إني قد أصبحت في بيضاء واضحة صباح عبد؛ يمين الله مستلم، لله الحمد على ما أنعم؛ وإن أشهدوا علم ما لم تكن تشهد وتعلم، والسلام.

كتاب كتبه أسبغ الله ظله

إلى بعض الإخوان

الْكُتُبُ تُكْتَبُ لِلنَّايِ الْبَعِيدِ فَمَا بَالِي أَكَاتِبُ مَنْ أَلْقَاهُ فِي بَالِي
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى كافة؛ وعلى سيدنا محمد والصفوة من

(1) رواه الترمذي (313/4)، وأحمد (97/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (112/2)، وذكره المناوي في فيض القدير (6/6)، والعجلوني في كشف الخفا (261/2).

(2) رواه مسلم (1979/4)، وأبو داود (337/4)، وأحمد في المسند (88/2)، (91/2)، وابن حبان في صحيحه (174/2)، والقضاعي في مسند الشهاب (112/2).

عترته الوارثين لعلمه الإحاطي، وحاله الجمعي، ومقامه العلمي خاصة؛ وعلى ولد قلبه ومحل نظر ثبته؛ المولى السيد العالم العارف؛ المشاهد السالم الواصف؛ أحد براهين آل النبوة؛ على أن لبيتهم كمال الشرف والفضل والفتوة، أبقاء الله للمتقين إماماً؛ وأنزل عليهم به سكينته وعصاماً.

أما الشوق؛ فبحسب ما يقتضيه حكم الود بين المتأسسين بسر؛ ولكن الله ألف بينهم، ولك ود تهادت أركانه وقواعده بين قوم بموجب هذا التأسيس الرباني لا يخاف بينهم، ولم يبق إلا طلب اقتران المعنى بحرفه، واتحاد الموصوف بوصفه، وذلك وإن كان من فروع أحكام المحبة المذكورة؛ فله رتبة مكينة تحوي على ذرة ثمينة؛ لا يعرف قدرها إلا من عرف سر تجلي الحق في الصورة، ولم يقنع في معرفة هذه الأمور ومثلها بالحديث والخبر: ﴿وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: 4] وسوى هذا ما ثم سوى.

وهذه المفازة ومثلها من صور الأسباب ووسائل المقصود؛ منها بعد ملاحظة وجه الحق فيها تحريك سلسلة الرابطة الربانية الثابتة في الحضرة الجامعة، والعرصة الروحانية؛ عسى أن كُتب في الزبور الأول، وتقرر في الأزل وصول خير من خلف حجاب شرط أو واسطة أن يكون ذلك الخير بواسطة السادة الربانيين، والإخوان الإلهيين، وأن يكون منهم ببال.

فليذكر المولى أيده الله أجمع عند ربه بما يعلم أنه نافع لنا على قدر علمه بربه وجاءه عنده، لا على مقدارنا، وليسأل لنا منه سبحانه خصوصاً هذا الفقير أن يُكْمِلَ تحققه الحاصل له بمعرفته الكاملة، ودوام مشاهدته، ودوام الحضور معه؛ حتى يكون مع ربه بعد كمال الاستهلاك ففيه وبه؛ ككينونة ربه معه بلا مع ولا غيره في كل مسمى حالاً ومقاماً ونشأة وموطناً؛ ليكون الكثرة التي يوصف بها بعد ذلك أو يتضاف إليه كثرة يكون منبعاً لكل وحدة، ووحدته وحدة يتلاشى عندها كل كثرة، ووحدة وفرق وجمع، كل ذلك بالذات مع التنزّه عن الانحصار تحت أحكام الأسماء والصفات الآلية والكونية والعلوية واللدنية، وهذا لسان فيه سعة، وفي صورة هذا الوقت ضيق، والله ولي الإحسان.

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

سلام الله ورحمته وبركاته على المولى السيد الإمام العلامة؛ حبر المذاهب؛ مفتي

الفرق؛ محيي الدين؛ ما زال في كنف الحماية محروساً، وفي العالمين رئيساً؛ ولا برح سليماً من جذبات أطراف دائرة كونه محالاً بينه وبين بينه، شوق الداعي إلى مطالعة جميل محياه، وتشوقه إلى التمتع بلطيف مؤانسته، وكرم لُقياه شوق يقصر عن شرحه العبارات، ويضيق عن إبداء سر كنهه نطاق الإشارات، ووده في الله على ما عهد أبداً لا بُدَّ إن شاء الله تعالى.

يعلم المولى أنه خوطب الداعي في حق المولى خطاباً صريحاً بأمورٍ منها: الإشارة إلى النقلة بلفظ بشيع؛ وخاف الداعي من ذلك الخطاب؛ وأوله بأمور مختلفة؛ وأرى أيضاً تشخص مضمون ذلك الخطاب في البرزخ الكبير.

فلما وصله ما عرض من الوحشة بين المولى والأصحاب؛ تألم وفرح معاً، وفسره بذلك؛ وجملة الحال أن انقطاع رابطة المولى ولو من وجه واحد من الأصحاب، وسيما هذه الشرذمة القليلة من حيث العدد، الكثيرة في عالم الغيب، وحضرة الفرد الصمد؛ موت للروح يحتاج إلى معالجة شافية لا يعرفها إلا النادر من الأفراد.

فبالله عليك؛ ها أنا مُدَّ خرجت معك في هذا الفصل عن دائرة العوائد والطبائع والعقائد، ودخلت في دائرة التحقيق جانباً لك إليه؛ طالباً لك الفوز بالتمكّن فيه والاحتذاء مما لديه، لياك أن تضع سابق خوضك في أمر الله، واشتمالك على شأن الله، ولا تغتر بملابس الصفات الربانية وإن حَسُنَتْ، وتوقّع المتوقعون اجتناء شرائها عند الله، والبضاعة المطلوبة بضاعة تبقى ببقائك في عالم أرضك وسمالك.

وأما كل من هو مجعول فيك، وإن كان شريفاً فإنه لا يساوي عند أكابر المحققين في حال صدمات القهر⁽¹⁾ الإلهي شيئاً، ألا تنظر إلى قوله: ﴿وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي

(1) معنى القهر: هو إحاطة بالبعثة الرحمانية لعمومها، فمن جرى فيها على سط الآتي بها ﷺ ظهر بالقهر. لأن عمومها قهار لمجموع الوجود إذ المبعوث بها مختصر من هذا المجموع، فمن كمل فيها إلى حيث يخرج من الوصف إلى الفعل يكون في حال الوصف قهاراً من حيث الاسم وفي حال الفعل ظاهراً بالقهر لأن هذه الأمة تقتضي فطرتها قهر الأمم لأنها خلاصة الرحمانية والوجود ناشئ عن الرحمانية وتحقق لها الظهور على سائر الأمم بالحكم الثاني الذي هو البعثة؛ فوجب لمن تفرد منها بالكمال الاستيلاء بالقهر لأنه جاذب فقط، وهذا المستولى معتلى فياض على ذاته الجامعة فالفيض بقهر والامتلاء بقهر فحق له التصريح بالقهر لتمكينه فيه.

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴿الْإِسْرَاءُ: 86﴾.

أما في ذلك غيرة للمعتبرين وموعظة للمغتربين؟ والله إني لا أعرف ما لو أظهره من شهبه؛ لسلب ذوي الإيمان إيمانهم ومحا من بواطن أكثر أهل العلوم الباطنة الذوقية أذواقهم وعلومهم.

وإذا كان هذا واقعاً دون شك من بعض عبيد الله؛ فما الظن بالله إذا غضب لأحبائه أو للمتسبين إلى أحبائه؟ انخفض الحق ذمته من حيث عبده الكامل؛ وسيما مثل الشيخ عليه السلام؛ المتعدى بكمال ترقية ما عرف بعد الكمال من درجات الأكملية، والله إنه ليغار لأهل أهله؛ كما يغار لأهله؛ ويغضب لغضبهم، ويرضى لرضاهم في الأمر الخطير والحقير والقطمير والنقير.

أما إني لو ذكرت بعض ما شهدت غير مرة من هذا لأطلت وقصرت، وإن أطنت: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ [يوسف: 81].
والله والله هذا لسان المحبة الإلهية، والغيرة⁽¹⁾ الربانية.

اطلب يا مولاي مرضي إخوانك، ولو يبذل أهلك ومالك، ولا تستعمل في أمر الله فقد المعرفة ولا تظهر الاستغناء عن أهل الله؛ الذين لا تعرف مقامهم في نفس الحق بما حصل لك من منح الله؛ وأبذل الجهد، والجا إلى ربك ليرضيهم عنك تستثمر مغارس أدبك معه ومع أهله؛ وقد أدبت وعرفت بعض ما عرفت، والله يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، والسلام عليكم ورحمة الله.

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

لا تحسبوا نايكم عنا يغيرنا إن طال ما غير النأي المحبين

وبعد حمد الله بأكمل ما يليق به من المحامد، وأفضل ما يرتضيه لنفسه من نفسه، وممن

(1) إن موجب الغيرة هو الخوف من الفناء الذي يلحق بالبقاء، وهذان شهودان في شهود واحد، ولهذا غار على الكثرة من الفناء، فلو أنه في شهودين متعددين لما كان حصلت له هذه الغيرة إذ الوجود أن ينطلق وهو كامل، وأن يتقيد وهو كامل أيضاً، فحالت كماله في الإطلاق والتقييد لا يخاف على شيء منه الفناء لأنه لا يفنى شيء منه في حال الإطلاق لأجل كماله، فإذا لم يفن منه شيء فلا خوف عليه ولا يفنى شيء منه في حال كمال تقييده فلا تصدق عليه الغيرة الناشئة عن الخوف، إذ الغيرة خوف تصحبه الشجاعة.

شاء من الحامدين؛ الوافين بحق حمده منهم أو زعمهم والمقصرين، والصلاة على الصفوة من عباده خصوصاً على سيدنا محمد وآله؛ الفائزين بأخوته وورثته الأتم؛ الكاملين المكملين.

فسلام الله ورحمته وبركاته على المولى الإمام والخير الممام؛ ركن الإسلام؛ ذخّر الأنام؛ العالم العارف؛ المدرك الواصف؛ تقي الدين؛ حلى الله كل فرد من أفراد نسخة وجوده مما اشتملت عليه جملة، ونشر في الخافقين محاسن ما تضمنه كليته، وما زال مطلوباً لعينه؛ محالاً بينه وبينه؛ منزهاً عن التلبس بحكمي صدق الوجود ومنه؛ ممتازاً عن النظراء والأشباه بالانفراد بالله؛ المستشرف على إمكانات الضمائر والعارف بمستجنات السرائر.

يعلم أن تعلق الباطن، وتلفته إلى جهته، وتشوق النفس إلى مطالعة جميل محياه والتمتع لكریم ثقیاه؛ متصل الحكم ينمو على مر الزمان ويزيد؛ ولا يتحكم فيه أيدي الأحوال المختلفة والأيام بسلطنة سلوى يوجبها البعد المعتاد؛ فيحول ويبيد، وهكذا شأن كل ألفة ومحبة تتأسس قواعدها بالتأسيس الرباني المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: 63] تكون ناسخة لا منسوخة، والله يجعل ذلك وغيره مما يحلينا به من الأحوال والصفات، ويقلبنا فيه من الأطوار والمواطن والنشآت مقرباً بالقرب الأخير الحقيقي إليه؛ مزلفاً في كل مقام لديه؛ مطابقاً لأكمل شأن، هو الأمر عليه.

أصدر الداعي هذه الكلمات من قونية المحروسة؛ وما من عام إلا وهو يصدر إليه ذلك الجناح كتاباً يقصد تحريك سلسلة الرابطة التعارفية الأزلية، وصلة الرحم الراسخة الحكم، والمحدد في الحضرة الإلهية، ويؤثر من تلك المكارم تأنيسه في الوحشة التي أقيم فيها حالات لا مقاماً بملاطفات المعرفة بعجلى حال المولى، والمشيرة إلى ما يتجدد له من الأمور المتعينة من الغيب بينه وبين ربه؛ ففي ذلك استجلاء الحق في صورة شؤونه الذاتية من حيث مظاهره التامة، وتلمح أحكام أسمائه وصفاته الخاصة والعامة.

وهذا مما لا يعرفه إلا من تحقق بمقام أحدية جمع الجمع بعد تعدي مشاهدة التوحيد بصفتي الوصل والصدع؛ فإليه يرجع الأمر كله، وما فوق ذلك مما عرفه كشفه، فلا أبدية ولا أحله.

وأما حال الداعي في هذه الجهة، وإن كان محمدي المحدث؛ ذاتي المشرع والمورد، فإنه

من جهة الصورة الجزئية يونسى إبراهيمي؛ باعتبار كينونة أحدهما في النار، وإن كانت بردًا عليه وسلامًا؛ وكون الآخر محبوسًا بظلمة الغواشي الكونية، وإن لم يفارقه الحابس ولم يفقده شهوده ملازمةً والمأما، ومع هذا وذلك:

هوى نأقتي خلفي وقُدَّامي الهوى وإني وإياها لَمُخْتَلِفَانِ
ولكن الدين بحمد الله سليم والقلب مع الله حاضر ومقيم.

كتاب آخر إلى بعض الإخوان

وَمَا جَفَّتِ الْأَقْلَامُ نَحْوَكْ جَفْوَةً عَلَيْكَ وَلَا إِنْ قَلَّ وَدُكْ فِي صَدْرِي
ولكنه لما تحقَّق عجزها عَنِ الْبَثِّ عَمَّا فِي فُؤَادِي لَمْ تَجِرِ
سلام الله ورحمته وبركاته على المولى السيد الحبيب القريب؛ العارف اللبيب؛ ذي
المكارم والمآثر والمعالي والمفاخر؛ سيد أقرانه، وواسطة عقد إخوانه؛ الأخ الرباني، والخل
الرحماني؛ كمال الدين الشيخ أبي إسحاق؛ جامع أشتات مكارم الأخلاق؛ أوفى الله ديون
نشأته، وبارك للكافة في بقية مدته؛ وقام عنه بكل ما يختار نسبه إليه من الوظائف؛
وملكه أزمة الحقائق والمعارف، وما زال متقلِّبًا في الشؤون بحسب ربه عكس الذي ذهب
إليه من لم يفز من الشهود الذاتي بكنهه، ولَّبه شوق أخيه إليه؛ شوق لا تفصح عن كثرتة
العبارات، ولا يبلغ شأو مراميه اسم الإشارات؛ وإلى الله الرغبة في تهبة مقدمات تكون
للإنس بخدمته مفيدة ومتجة؛ وللنفس الكمية للبعد عنه مبشرة ومبتهجة:

﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: 29]، ﴿وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾
[لقمان: 22].

يعلم الله أنه ما من كتاب أكتبه إلا وأنسَم فيه أخبار أخي، وأتعطَّش إلى ما يرد من
تلقائه، ولا يصلني إلا سلامٌ يحملُ بالواسطة، وليت أيَّ أشم منه رائحة التفات باطنه
بموجب ما بيَّنا من الرابطة؛ وأفعاله كلها محمولة على أحسن المحامل.

وَيَقْبِجْ مَنْ سِوَاكَ الْفَعْلُ عِنْدِي وَتَفْعَلْهُ فَيَحْسَنُ مِنْكَ ذَاكَ
ومع هذا فقد كان عرض للباطن من الألم بسبب لرجاف؛ وحيث ﴿وَفَوْقَاهُ اللَّهُ
سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ [غافر: 45]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: 34].

ووقانا فيه شرور البلايا والحن، والمؤثر من تفضل أخي ألا يحرمنا أنس صلة رحمه الرباني؛ ففي اليسير من لفتاته راحة كثيرة، وقليلكم لا يُقال له قليل؛ ولو أنه يكتب سلام عليكم، وأحمد الله أنا في عافية، وأحوالي الظاهرة كذا، وأحوالي الباطنة كذا كل وصف؛ وهو المعني المحيطة بكل حرف، والسلام.

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

سلام الله ورحمته وبركاته على المولى السيد والإمام الأنجب الأجدد؛ ذي الشرف الخطير، والفضل الغزير؛ الصدر الكبير؛ سعد الدين؛ ثبت الله في الملاء الأعلى رسمه، ورفع في حضرات العلي ذكره واسمه، وما زال محروس الحوباء؛ مجرى للإحسان الإلهي الواصل إلى عباده والحباء.

شوق الداعي إلى مشاهدة غرته البهية، وطلعت الشبهة شوقاً لا يحتاج في إثباته وتقريره عند الله، ثم عند أولي البصائر النفاذة إلى البراهين المركبة من مواد الأقيسة الظنية، والشواهد المتشخصة في العرصات الذهنية، وكفى بباطنه الكريم بعد الله في ذلك، وسواه شاهداً رضىً وعدلاً مقبول الشهادة مرضياً، وإلى الله الرغبة في تركيب مقدمات تكون لصورة الأنس، والاجتماع موضحة؛ وللنفس الكثيرة للبعد مفرجة.

ومما أرجو أن يشهد بصحته ضميره المقدس؛ إن عدم بسطه الخدمات إلى كريم جنابه ليس إلا لتخفيف الكلفة عن خاطره؛ لما يعلم من ملالة المولى، وميله عن مثل هذا إلى ما هو الأكدر عنده والأولى، هذا وأحواله أبواه الله غير محمولة الأعلى أحسن محملي، والأزكى من المقاصد والأفضل.

وحيث بلغ إلى الداعي وصول المولى بحلب المحروسة؛ زاد قلقه، واشتد أرقه، وكان يتوقع تشريفه بأحرف يعرف فيها تجلية الحال، ولو على سبيل الإجمال، فلمّا لم يقدر ذلك؛ نُسب الأمر إلى خلل في بعض أحواله؛ اقتضى معاملة الحق له من هذه الحيثية بمثل هذه الأعمال؛ إذ مطمح نظره في التصرفات الانفراد بها دون سواء سبحانه ليس ثم سواء.

وإني، وإن قلت ما أقول، وذكرت بعد الجمل طرفاً من التفصيل، فإني على علاّتي أراكم حيث كنتم، وأعلم شأنكم وما فيه تقلبتم؛ ولكن أسود العين يشتهي أن يراك لسان المحبة بالإدلال ينطلق بصفة الإقدام؛ وحكم الأدب الأتم يقتضي الإحجام والاستسلام؛

والرجوع إلى السلم أسلم، والثبات على قدم الأدب⁽¹⁾ أولى وأتم؛ وللأراء شرفها الله في تشريف الداعي بمسطور يكون معرفاً بالحال؛ مسلياً للبال.

وقد بلغ الداعي ما تجدد للمولى في صحبة المولى صاحب؛ الطيب ابن الطيب؛ قاضي قضاة المسلمين؛ كمال الدين؛ متع الله به وبالمولى ومثله؛ أبقاه الله من يتقلد منه المنن، ويتخذ للتذرع بمكارم الأخلاق من أوقى الجنن، ولقد سبق في حق الداعي وجماعته منه حين الاحتياز بخدمته من المبرآت ما يقصر عن شرحه العبارات، والله يكافيه عنا بما هو أهله، فإنه أهل كل معروف ومحله، والسلام.

كتاب آخر إلى القاضي

محبي الدين بدمشق المحروسة

أصبح الله الخير والخيرة؛ كل حكم سبق في علمه سبحانه إمضاؤه أجراه على حوزة سيدنا الإمام العالم العامل؛ الصدر الخطير؛ الفاضل رئيس الأصحاب؛ سيد الأقران والأتراب؛ حبر المذاهب؛ حاوي الفضائل والمناقب؛ ذخّر المؤمنين؛ قاضي قضاة المسلمين؛ محي الملة والدين صحبة يؤمن معها التأسف والندم، ونزّه همته الشريفة عن التعلّق بما لا يقبل الزوال والعدم؛ ليسلم من ألم كلّ قيدٍ وتعشّقٍ واشتباه؛ ويتمحّض بكليته في كل حال لله، فمن كان لله كان الله له، وهذه لعمرى سعادة تامّة، وراحة مكملّة.

وأما من بقي في حبس العوائد والتعلّقات؛ فإنه يتألّم لفقد كل ما ذهب وفات؛ وبالحرية التي هي من لوازم كمال الفردانية يزول العناء ويتم الفناء⁽²⁾، ومن هذا المقام يستشرف على سرّ التضايّف المدرج في رب العالمين، وما يستلزمه من الأحكام

(1) الأدب: هو ملكة في النفس تمنعها من تعدي الحد ومخالفة الأدب، وحقيقته: وقارٌ ينتج للنفس باستعمال مقدمات من الرياضة العلمية، وغايته: ذوقٌ يفهم به صاحبه عن الله مراده في كل حال ومقام؛ فيكون أبداً بالموافقة على الكشف اهـ.

(2) قال سيدي محمد وفا رحمته الله وعنا به: الفناء هو اضمحلال كل متعرضٍ متوهمٍ لا ينتهي إلى غايةٍ محققة، وحقيقته: صدق العدم الذاتي على كل موجودٍ بالعرض في المجاز، وغايته: صادقٌ من العلم يمحّق كل كاذبٍ من الوهم وهو الهلاك الحقيقي اهـ.

المختلفة؛ مثل: «جُعْتُ فَلَمْ تُطْعَمْنِي»، و: «مَرَضْتُ فَلَمْ تُعَدْنِي».

وسَيَمَا قوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ الآية [الزخرف: 55]، ويعرف حكم المقام القابل لهذه المرتبة؛ المثبت صرافة وحدة الحق، وغناه المبين، وقولي المبين؛ حق يحوي على درّ ثمين، ووراء المقامين المذكورين البحر الذي هذا الدر من خصائصه؛ عزّ عن تناول العبارات، ومرامي الإشارات، حقّقنا الله وكافة الإخوان بهذا الشرف العلي، والحال السني، آمين.

ووصلت المشرفة الكريمة؛ فوقف الداعي على مضمونها، وسرّ بسلامة الذات الشريفة مع مشاركة الجماعة فيما عُرض للخاطر من الآلام النفسانية، والأحكام الوطنية، هذا وإنّ أقلّ درجات ذوي الاستبصار؛ الثبوت تحت مجاري الأقدار، ولحظ كل ما يقبلون فيه من الأحوال بعين التجربة والاعتبار؛ إلى أن تنتهي الحركة إلى السكون، والقلق إلى الثبات والتمكين، كما قيل:

وَرُبَّ هَدُوءٍ فِي التَّفَلُّقِ كَأَمْنٍ مِنْ أَجْلِ سَكُونِ الطُّفْلِ حَرَكٍ مَهْدِهِ

ومن أصعب ما مرّ بي في بعض المشاهد قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا﴾ [يونس: 7، 8] لأنّي اطلعت فيهما على أسرارٍ وعلومٍ جنةٍ من جملتها:

لأنني عرفت أنه من ركن إلى شيء في هذه الدار واطمأن إليه بعينه، وإن لم يكن من صور أحوال هذه الدنيا بالنسبة إلى فهم الجمهور منها، فإنه لا يخرج عن دائرة الحياة الدنيا؛ فيدخل تحت حكم هذا الخطاب المهور.

ألا ترى أن النبي ﷺ أخبر أن صلاته التي جعلت قرّة عينه فيها من المحبوبات الدنيوية؟ ثم لم يكتفِ بمجرد الإضافة إلى مطلق الدنيا؛ بل قال: «من دنياكم»⁽¹⁾.

فإذا كانت صلاته وناهيك منها لم تنتزه عن حكم الدنيا؛ فما ظنك بأكثر ما يتلبس به السائرون من الأحوال التي يظن فيها أنها وراء الأحكام الأخروية؛ فكيف الدنيوية؟ هيئات والله لو عرفوا الدنيا لرأوا الآخرة من بعض أحكامها ونتائجها.

ومع هذا فقد أدرج ﷺ في هذه الإضافة أسراراً يجل وصفها ويحرم كشفها إلا للندّ،

(1) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (126/7) بنحوه .

والغرض من هذا الفصل أنه لما كان بين الإنسان وبين كل شيء مناسبة ذاتية ومرتبطة؛ فمتى ظهر سلطان شيء من تلك المناسبات، وتلبس صاحبها بحكمها سكنت نفسه إلى المناسب له والملائم حالته، واطمأن به، واجتمع بطنه عليه أو بسببه؛ فمسه من ذلك الخطاب حكم «ما» و«متى» سبقت عناية الحق به قبل الانتظام في سلك خلاصة الخاصة من أهله سبحانه تعاوده كل وقت بما تعلق سكونه ويعرفه خفي حاله ومكنونه؛ ليعتاد بكثرة المقلقات؛ عدم الاستقرار والاعتماد على ما يتصل به من الأمور، وينضاف إليه في المعتاد.

ولقد شعر بعضهم ببعض أحكام هذا الأصل.

وأجاد صاحب الترجمة بقوله:

فَمَنْ سَرَّهُ أَنْ لَا يَرَى مَا يَسُوؤُهُ فَلَا يَتَّخِذْ شَيْئًا يَخَافُ لَهُ فَقْدًا

كتاب آخر إلى بعض إخوانه

وردت مشرفة المولى الإمام العالم الفاضل؛ سيد الأقران والأمان؛ عماد الدين؛ جدد الله إقباله وسعوده؛ ويسر في كلِّ حالٍ من كلِّ أمرٍ مقصود بواعث الأشواق إلى الاحتذاء بخدمته والتقلي من جميل مفاكحته وافرة ونامية؛ والهمم إلى الاستقرار بجواره الكريم مترامية، وإلى الله الرغبة في تهية أسباب صلوات وإتقان تركيب مقدمات تكون منتجة لصورة الجمع؛ ناسخة أحكام كل بين وصدع، والله ولي الإجابة وهو على جمعهم إذا يشاء قدير.

قابل الداعي ما نطق به لسان تفضل المولى في المشرفة الكريمة بشرك متضوع، وثناء جامع متنوع، وتلقي الحجج القاطعة، والبراهين الساطعة بالقبول والتسليم؛ رجاء الانتظام يوم الجمع في سلك: ﴿مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 89].

وثبوتاً على مقام الأدب السامي على سائر المقامات والرتب، وقد أحاط العلم الشريف أيضاً أن من آداب البحث أنه متى اعترض العالي على النازل أن يقول: «الاختصار على فوائد مولانا أولى»، هذا مع أنه ربما كان مستحضرًا لجواب ذلك الاعتراض؛ بل قد يتمكن من تقرير المسألة بوجوه شتى؛ فليس لنا إلا السكوت بموجب حكم الأذنب لا النطق بلسان الإدلال.

وبعد هذا كله فقد يُقال ترجيح بقاء الختمة هناك إن كان بسبب طلب البركة؛ فذات

المولى الشريفة أقرب إلى التبرك، وأليق وأقوى نسبة به وأعلق، ومن استوطن الدار استغنى عن الانتظام في سلك الزوار ولا حاجة إلى المبالغة في تقرير هذه القاعدة، فشواهد صحتها كثيرة جلية؛ وإن كان من سبب إظهار الضنة بالخدمة؛ هو الانتفاع بها تدبيراً وتفهماً؛ لا يتأتى ولا يتيسر ذلك من ختمة أخرى، فذلك موقفٌ على شروطٍ لو لم يجتمع في طرف الطالب حال الطلب لكان طلبه إذن مستدرَكًا.

فكيف لا؟ والتعريف الإلهي على لسان الصادق سبق من قبل التحقق بالأمر المنبّه عليه بما يزيد على عشرين سنة مطلقاً ومبرهنًا من حيثة هذه الخدمة المخصوصة، وإلا فأى عاقل يستجيز سلب كرائم الكرام، أو يلتزم الفصل بين الملزومات واللوازم كل الالتزام؛ ومثل هذا كان الموجب لطلب السجادة الكيلانية؛ الممنوعة أيضًا مع وجود الأعواض هناك من الآثار إن كان القصد من الضنة بمثله طلب التبرك والعوض فموجود.

وهذا لسان المحبة والإدلال، وإلا فوظيفتنا، معشر الأصحاب أن نسلك مع أهل شيخنا طريقة الأدب والامثال؛ كما كان الأمر مع الأصل بل أشد وأبلغ؛ لأننا إذ ذاك لم نعرف من واجب حقه ما عرفناه من بعده؛ ولأنه كان لنا في متسع حكمه وبسطه مقامه المحيط بحال ومأوى، وأنتم وإن منحتم بما به خصصتم، فإن الثبوت على قدم الأدب الظاهر والباطن معكم أوجب؛ ومصاحبتكم غيبة وحضورًا بالمعاملة الخالية عن التوقعات أليق وأنسب.

فالله يهيئ لنا بكم أجمع استدراك ما فرطنا في عهد شيخنا ﷺ لقلبة معرفتنا بحسن أكملته؛ وإدلالنا وتسهيلنا فيما يجب التهم به وتقصيرنا، ويقيكم للكافة ذخراً وسنداً ومأوى وملتحدًا آمين.

نسخة كتاب آخر

عظيم القدر عميم الخير كتبه سيدي أسبغ الله ظله وأدر علينا وبله وأطله إلى بعض الإخوان:

مَا زَالَ سَمْعِي يَعي من أَطيب ذِكْرِكَ مَا تَسدى على الرّوض غب العارض الهتن

حَتَّى حَلَلت حِمى قَلْبِي ولا عَجَبَ فَرُبَّ سَاعٍ إلى قَلْبٍ مِنَ الأُذُنِ

التناجي بالصحف والأقلام، وإن كان من حظ الأرواح؛ فليس ذلك من حكم كونها

أرواحاً متحدة في عين الجمع أو مشتركة في الجنس والنوع؛ بل من حيث ما عرض لها من الفصل حال مفارقة المقام الأحدي، والأصل بالصدع المتعين حكمه في الأجساد والأجسام من حيث الحال⁽¹⁾ وقتاً والمقام، ومع هذا كله فإن لم يثبت المناسبة بين الأرواح بحكم مقام التعارف المشار إليه بقوله: «فما تعارف منها ائتلف في الحضرات المقدسة» لم يحصل للمتخاطبين من المفاوضة، والمناجاة غير ما يقتضيه وتستلزمه أحكام أدواتها الحسية؛ كالكلمات والحروف التي هي معانٍ للمعاني وظروف.

وإذا ثبتت المناسبة بين أرواح المتخاطبين وقويت؛ ظهر سلطان الأصل الذي يشتركان فيه ويتحدان لديه اتحاداً واشتراكاً يوجب رفع التعدد من بينهما، والتغاير على كل أمر يقضي بامتيازهما وتعددهما المستلزم للاختلاف والتنافر، فليت شعري ما الحاجة بعد إلى المراسلة والمكاتبة؛ ولم لم يحصل الاكتفاء بتناجي الضمائر حال محاذاة السرائر على سرر الوداد في مقام الصفاء والاتحاد؟

فليعلم المولى، أبقاه الله محفوظاً، وبعين الصون والرعاية الإلهية ملحوظاً، أن ذلك راجع

(1) قال القاشاني: الحال: ما يرد على القلب الأخذ في السير إلى الله من غير تعمد ولا اجتلاب، وهو نعت إلهي كوني حيث إنه تعالى مع كونه واحد العين: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾.

وأصغر الأيام الزمن الفرد، وهذا أصل كونه نفعاً كونياً فانياً في الشؤون، وعين تحول القلب بالأحوال، فإن أحوال القلب شؤونه، ومن شرطه أن يزول في كل زمن فرد، يعقبه المثل إلى أن يصفو وينتهي إلى غايته، فهو إلى عدم بفنائه زمانين:

إما بتعاقب الأمثال، أو بحكم تعاقب الضد، ولذلك قال قدس سره: «وقد لا يعقبه المثل» كحال الفرح، فإنه يستمر زمانين أو أكثر، وينقطع فيعقبه الترح، ومن هنا نشأ الخلاف بين القوم.

- فمن أعقبه المثل: أي رأى استمرار تعاقب الأمثال قال بدوامه.

- ومن لم يعقبه المثل، بل حول انقطاعه لورود ضده عليه، قال بعدم دوامه.

والحق أن حال الكون يتجدد مع الأنفاس، ولا يبقى زمانين، ولذلك قال تعالى فيمن يجهل ذلك: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. وقد قيل: الحال تغير الأوصاف على العبد، كأنه يزيد ظهوره في السر، والتجلي بالأخلاق الإلهية وأسرارها، وذلك هو ظهور الآثار الخارقة من همة الفاعلة في الكون بالقوة الإلهية المستندة إلى الأسماء التي يتحقق العبد بها، وتولي بعد تحققه التصرف بحسبها حتى ظهر في العالم بالهمة الفاعلة والتحكم، والقهر، والسلطان، وإن أراد تغير بكل ما يمكن أن يتصف به كل حال من الأوصاف. فالمعنى يرجع إلى الوجه الأول، فإن الأوصاف: أحوال يتقلب العبد فيها، إما بحكم تجدد الأمثال أو الأضداد.

إلى سرّين كريمين تابعين للاسمين عظيمين:

أحدهما: «الاسم المدبر»: المختص بوالد الأرواح؛ المسمّى بالعقل الأول والقلم الأعلى.

والآخر: «الاسم المفصل»: المختص بمعدن النفوس والصحف؛ المسمّى بالنفس الكلية واللوح المحفوظ الأجلّي، والمناسبة والمحبة والاتحاد؛ وإن رفعوا أكثر أحكام البعد والتعدّد والتغاير؛ وإنما يرفعونها من الوجه الأحدي الإلهي، والوجود الشامل للجمع الكلي؛ لا من حيث خواص التركيب الطبيعي وأحكام التفصيل المزاجي الذاتي؛ هي نتائج خصوصيات كل فردٍ فردٍ من أفراد حقائق الممكنات، والموجبة امتياز كل منها عما سواها حال ارتسام الجميع في العلم الأزلي الإلهي الارتسام الأبدي.

والأرواح المقيدة بالمواد، والمظاهر وإن كانت معلومة الحصر عند بارئها، فإن الصفات والأحوال اللازمة لها في مواطن التركيب والبساطة لا يقضي العلم الصحيح بتناهيها، وهكذا الأمر في كل ما يشهد من الصور عند من تحقّق بالكشف الصحيح ولم يقنع في معرفة الأمور بالتقليد والخبر.

فالعالم كله مع الأنفاس في خلقي جديد؛ ولسان الحق من حيث اسمه الخبير يقول للممكنات المتعينة في علمه ما دخل منها في الوجود، وما لم يدخل مما هو داخل بحكم التبعية؛ كالصفات واللوازم والأحوال: «هل امتلأت بالتجلي الوجودي، والفيض الوجودي؟ فيجب لسان قبولها واستعدادها الغير المتناهية: هل من مزيد؟» فلا تكرار ولا تناهي للقبول الإمكانّي والوجود الإلهي، فاقضى الأمر بموجب أحكام خصوصيات الممكنات وأحوالها؛ المظهر سلطنة التعدّد والتفصيل؛ الاحتياج إلى استعمال أدوات الإفصاح عن مواطن الممكنات للإبانة والتوصيل.

والمطلب الكلي في ذلك كلي مطلقاً في نفس الأمر؛ هو التحقّق بكمال الجلال والاستجلاء، وزوال حجب البعد والتغاير؛ العارضة للوجود الحق والأمر الصديق حال الإتيان من هناك لعود الفروع إلى الأصول والأصول إلى منبع كل محصول؛ بشرط استصحاب زبد التعدّدات، وخواص المواد، والكيفيات مع الخلاص والتقديس من كل ما يناني الوحدة الحقيقية، ولوازمها من الكمالات؛ كماء الورد كان ماء بسيطاً فدخل مواطن التركيب، وتلبّس بأطوار الكيفيات المختلفة، ثم عاد إلى أصل بساطته مع استيعابه أوصاف

كمال ما مر عليه، وتلبس به واستيفائه نبذ محاسنه وحيطته، واستلزم هذا المطلب الأسى من الكمالات ظهور كل فردٍ فرد من آحاد مجموع الأمر كله بصورة الجميع ووصفه وحكمه، وحاله وفعله واسمه.

ولما كان الحاصل للإنسان في هذه النشأة هو العلم، يسمّى بلسان الشرع، والتحقيق ولسان العقل أيضًا على رأيٍ تذكّرًا دلّ ذلك على أنه قد كان لحقيقة الإنسان قبل ظهوره في الأعيان وصف يمكن أن يسمى باعتبار ما علمًا، ثم عرضت فيما بعد حالة أخرى اقتضت النشأة حتى يصحّ أن يسمّى علم الإنسان الآن تذكّرًا، لتطابق الاسم المسمّى، وإلا أوجب الأمر اشتباهاً وعمى.

فلما صعد الروح الذي هو الكلم الطيب على براق العمل الصالح بعد التبرؤ من القوة والحول والإقبال بوجه القلب مع الفقر الأتم إلى الحضرة الوهاب ذي المنة والطول؛ انفتح هذا المقفل وانحل هذا المشكل، وأشهد أن لحقائق الممكنات في علم ربها أزلاً ضرباً من الشعور والإدراك؛ لازماً دون انفكاك، وذلك بسرّ المعية الذاتية الإلهية من حيث حق الوجود الحق الذي ما ثم غيره، وبسبب عدم مغايرة العلم المعلوم والعالم أيضًا؛ إذ حضرة الأحدية الذاتية الإلهية لا يقبل شيئاً ما من أحكام التعدّد؛ ولا يتعدد فيها شيء لنفسه لا واحد ولا كثير، ولا ينضاف إليه كثرة بوجه ما؛ لا بالوجود ولا بالفرض والتقدير.

وهذا الشعور والإدراك يثبت للممكن بالحق بطريق الزوم والتبعية؛ باعتبار أن للعرض أن يكون بحيث جوهره فيتحيز بتبعيته الجوهر؛ لا أن التحيز من صفاته.

من علم ووجود وما ذكر؛ بمقتضى حكم ما به الاتحاد والاشتراك مما تعين بها وقدر، وذلك في حضرة الجمع والوجود الذي هو أم الكتاب الأكبر الوجودي.

ثم المقام العقلي القلبي واللوحي النفسي؛ المشار إليهما من قبل سر قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54]، وذلك مثل إدراكها سر القول الحق: «كن» المشار إليه بقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، وذلك قبل قبول الوجود من معدن الجود، وسمعت بإسراع استعداداتها غير المجعولة، وأجابت قبلت الوجود المجعول باستعداد غير مجعول؛ إذ لو كان ما به قبلت الوجود أمراً مجعولاً لتسلسل ولم يتحصل، وذلك محال على كل حال.

ورأيت أيضًا أن المحبة تستلزم طلب الوصلة وتحصيلها؛ ولا تأخر عن ذلك إذا سرى

حكم المحبة في المتحابين؛ وأن القدرة ثابتة لربها الواصف نفسه بالمحبة الذي لا يصح الأولية في الطلب لسواه؛ لكون الطلب من كل طالب تابعاً لعلمه؛ التابع لوجوده؛ وللحق أولية كل ذلك دون من عداه، وارتفع المانع من تحصيل الوصلة من أحد الجانبين، ولم يرتفع من جانب الممكنات؛ لعدم القدرة وغيرها من الشروط التي لا تصح إلا للحق الأول.

فأيسر من حيث ما شعرت به من عجزها مع ثبوت حكم التعدد والبعد المقتضي طلب القرب؛ وأنست من وجه آخر من حيث ما يعطيه حكم الحال الحاضر من غيبوبة أحكام كثرتها في وحدة الحق، وحكمها كما مر من حديث العلم، والعالم والمعلوم والوجود كل ما به الاتحاد، فهامت وحاتر طمعاً وإياساً؛ بعداً وقرباً؛ بحكمي كثرة ووحدة مجتمعين.

فلما كسبت حلة الوجود العيني بعد الوجود العلمي الغيبي، ورأيت اشتراك الجميع فيه ووحدته عين التجلي الإلهي التوجيهي؛ اطلعت على سر: ﴿وَلَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبَلٍ الْوَرِيدِ﴾ [ق: 16] وعلى استصحاب معية الحق مع الأشياء أبد الأباد، كما قيل؛ الإيجاد في مقام الاتحاد، فعرفت أن الحق مع كل شيء؛ في كل عين ومكان وشأن؛ وأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه؛ وانفتح للمطلع باب التمكن من القرب، وطلب الوصلة بما أشعره به الحق وإليه هداه؛ وتحقق وجوب ظهور حكم العلم الأزلي الغيبي في الوجود العيني.

ثم لما استجلاه بعد في عرصه الوجود، وحال الترقى في درجات القرب والعلم والشهود، وزعم أنه قد وصل، أو أنه حل بالمنزل؛ أسدل سبحانه على حضرة عزه الأسمى المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110].

وثبوت عجز العبيد عن معرفة كنه الحجب بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، فقال لأكمل عبيده قرباً إليه وأعلام منزلة لديه: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 29]؛ كالعارفين بسر الإيجاد والاتحاد ونازل التقريب والبعاد؛ الجامعين بين شهود الواحد الأحد الذي لا وجود لسواه؛ وبين إثبات حكم التعدد والتفصيل؛ الواقفين على سر كل تحريف وتعديل؛ المتذكرين ما مروا عليه من المقامات؛ والشاعرين بما تلبسوا به من الأحوال في أطوار الخلقة والنشآت، وإن كانوا في تذكرهم ومعرفتهم على طبقات بحسب مراتبهم عند الحق وبموجب الاستعدادات.

فإن منهم؛ من يتذكر حال أخذ الحق العهد من ذرية آدم عليه السلام لما عينهم في بعض

عرصات الوجود وأقامهم في أحد مقامات الشهود، وخاطبهم مخاطبة من تعقل فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: 172] هكذا أخبر عنا ﷺ.

ولما سئل ذو النون عليه السلام عن هذا الخطاب؛ هل تذكره وتدرسه وتستحضره؟ قال: كأنه الآن في أذني، فلم يحجبه عما جرى المواطن المختلفة، والأوقات، والوسائط والأحوال، والنشآت.

ومهم؛ من تذكر قبل ميثاق الست المذكور كتبنا ﷺ حيث قال: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»⁽¹⁾، وهذا التعريف راعى فيه ﷺ أفهام السامعين؛ وإلا ففي اتباعه من يتذكر خطاب «كن» على الأمر بالتكوين، والمبادرة إلى الامتثال، والإجابة على التعيين، وهذا من الإدراك والشعور الغيبي المنبّه عليه من قبل هذا، فاذا ذكر واعتبر يا ذا البصر.

وكان في جملة ما تذكروا بحكم الشعور القديم، ثم بحكم معرفتهم وشهودهم الحاصل حال تمكنهم في هذه النشأة وكمال وجودهم؛ أفراد القديم عن المحدث مع شهود أحدية الوجود، وتحقق عدمية العدد والمعدود، وإن الحق سبحانه من حيث هويته لا يعلم ولا يحاط بكنهه ولا يفهم.

هذا وإن كان المسمى عالماً عبارة عن تنوعات ظهوره في صور شؤون ذاته، وإنه في كل شأن منها بحسب الشأن لا بحسبه، وتعينات ظهوره بحسب خصوصية كل شأن، منها: أساؤه وصفاته؛ والشؤون معيناته ومرائي تجليه ومكوناته؛ وإنها متفاوتة الاستعدادات والقبول والخصوصيات، فلهذا جاءت الوحدة متنوعة الظهور في الظهور في جميع المقامات والحالات.

فتوهم أن ثم عددًا ومعدودًا واقعًا ومتصورًا، وإنما هو متوهم ومقدر؛ وهو سبحانه الواحد بالحقيقة، والكثير بالحسبان بوحدة تعلو على الوحدة والكثرة المعلومتين؛ لأن الوحدة المعلومة تضادها الكثرة وتشينها، وأن وحدته سبحانه منبع كل وحدة وكثرة وبساطة وتركيب؛ بل يظهر فيها بجميعها ومكونها وما سواه، فأساؤه تسمى لا ينضبط في الجميع؛ فتعين وتسمى؛ فهو المعنى المحيط بكل حرف وله الكمال المستوعب؛ كل وصف له أن يخفى ويظهر كما يريد دون الحصر في إطلاق التنزيه والتقيد؛ فهو النازح القريب

(1) ذكره المناوي في فيض القدير (54/5)، والعجلوني في كشف الخفا (173/2)، والقاري في المصنوع (142/1).

والحبيب؛ كما قال في هذا المعنى بعض التراجمة:

دَنتُ لأناس عن ثناء زيارة وشط بليلى عن دنو مزارها

وإن مقيمات بمنعرج اللوى لأقرب من ليلى وهاتيك دارها

نعم! ثم نرجع إلى ما كنا فيه من بيان سر المراسلة والمكاتبة حتى نستوفيه.

فنعول: ومن جملة ما علمه المحققون من عباد الله بموجب الأصول المشهود المشار إليها آنفاً: أن كل مجتمعين أو مقترنين؛ وإن اتحدا من وجوه شتى؛ كما بينا، فإنهما لا بُدَّ وإن يتمايزا أو يتباينا من وجهٍ آخر؛ فمتى قصد كل منهما أن يطلع الآخر على بعض ما عنده مما لا يعرفه صاحبه منه بموجب حكم ما به الاتحاد؛ لأنه مخزونٌ مستورٌ في زوايا تباينه احتاج أن يستعمل مع صاحبه الأدوات التي يغلب حكم ما به يتحدان، وفيه يشتركان؛ ولا يتعددان من حيث هو ولا يتميزان على أحكام ما به يتخالفان ويتباينان؛ ليرتفع بذلك من بينهما حجب ما به المبانة والامتياز.

فيطلع المخاطب على ما في نفس المخاطب مما قصد إعلامه به بحسب سلطنة تلك الأدوات المزيلة للحجب، وقوة جمعها، وحسن تلفيقها، وبحسب قوة المناسبة الأصلية الأحدية الثابتة بين المتخاطبين، فإنه الأسُّ المعول عليه، والركن الأقوى الذي لم يلجأ إليه؛ لكن يتجدد بالمفاوضة أو المكاتبة ضربٌ ما من الاتحاد بإزالة حجب المبانة؛ كما بينا؛ فيقوى سلطان الأصل الذي به يتحدان وحينئذ؛ تصح المخاطبة، ويفيد ويزيل غواشي حجب المبانة ويبيد، ولولا ما ذكرنا لم يحصل من المفاوضة فائدة ما؛ لأن المعاني لا تنقل من نفسٍ إلى نفسٍ أخرى، والعبادات إنما هي منبهات ومذكرات لا غير؛ فالأمر إقبال وإعراض؛ ليحصل أغراض وإزالة أمراض، وقد عرفتك ما المرض، فافهم الغرض.

ثم إن لسر ما به الاتحاد بين المتخاطبين حُكماً آخر يسري في العبادة أيضاً؛ فإنه ما لم يكن ثم اصطلاح متقدم بين المتخاطبين يشتركان فيه ويتفقان عليه لم يفد تفاصيل العبادات، وإن انبسطت فكان القدر المشترك الذي به الاتحاد صورة ومعنى هو الأصل في إبانة كل ما يقصد ظهوره، ويراد.

فتعين لما ذكرنا ومما أسلفنا مرتبة الصحف والأقلام؛ وظهر حكم التفصيل والتوصيل بالمراسلة والمكاتبة والمفاوضة بين الحق والأنام؛ ليظهر أحدية العلم والوجود في كل متكثر ويقوى؛ وتزول أحكام الكثرة النسبية الإمكانية التي هي مظهر النقص والجهل

ويفنى؛ فيكمل مرتبة العلم والوجود وتعم الرحمة والجود، لا جرم أنزل الحق الكتب، وأرسل الرسل؛ فانفتح المقفل، وتفصل الحمل، فثبتت هذه السنة الحقيقية الإلهية: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: 62].

فنسأل الله التوفيق والاهتداء، ونقول بلسان السنة والافتداء بعد حمد الله الحمد الأكمل الجائز فضيلة كل حمد وكماله، والمحيط بتفاصيل أحكام كل ثناء وإجماله على نحو ما يرتضيه سبحانه لنفسه من نفسه ومن شاء من الحامدين الوافين بحقوق حمده منهم وفي زعمهم والمقصرين، والصلاة على الصفوة من عباده خصوصاً على سيدنا محمد وآله الكاملين المكملين من إخوانه وأهل وداده، سلام الله ورحمته وبركاته ورضوانه وتحياته على الأخ العزيز فلان الدين، إلى آخر الكتاب.

نفحة عزيزة في بيان

سر العفو والمغفرة

وما يوجبهما والفرق بينهما

اعلم أن موجب العفو هو غلبة أحكام الوجوب على أحكام الإمكان؛ وأعني بأحكام الوجوب الأسماء الأول التي من حيثها صدرت الكثرة من الحق الواحد الأحد؛ وأعني بالغلبة هنا استهلاك أحكام الإمكان، وكثرتها في وحدة الحق، وأحكامها من حيث وحدة الفعل في الأصل، وأحادية المتصرف به ونسخ أحكام تعدداته وتقييداته بالصفات المختلفة المسماة طاعة ومعصية.

وأما المغفرة؛ فعبارة عن قلب الأوصاف، وذلك لا يكون إلا بعد مازجة واقعة بين أحكام الوجوب، وأحكام الإمكان وغلبة الأوصاف الوجوبية على الأوصاف الإمكانية وانصباغها بالأوصاف الوجوبية؛ فالأمر في العفو يقتضي ذهاب عين الفعل من حيث إضافته إلى المعفو عنه؛ وليس إلا التقييد والخواص الإمكانية، والشأن في المغفرة ليس كذلك، فإن التعدد والتقييد؛ باقيا في عين الفعل، والتغيير واقع في الأوصاف مع عدم استهلاك الكثرة، فافهم، والله أعلم.

نفحة ريانية

في التلويح ببعض أسرار: ﴿وَلَتَبْلُوكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ الآية [محمد: 31] وشبهه:

اعلم أن السبب في صحة انضياف هذه الأوصاف إلى الحق سبحانه وصدقها في حقه هو قبوله إياها بالذات؛ لكن بشرط الاقتران بالمظاهر وظهوره فيها بحسبها، فهو سبب انطلاق ما يقبل الانطلاق منها؛ فينطلق كحال الكُمل من عبادته؛ فيعلم سبحانه المطلقات بإطلاقه والمقيدات بصفة تقييده؛ لما تقرر أنه لا يمكن معرفة شيء على التحقيق بما يضاده؛ بل به؛ وإن علم بما يغايره من بعض الوجوه؛ فبالقدر المشترك بين العالم والمعلوم الذي من حيث هو متحدان.

ثم اعلم أن المظاهر سبب تقييد إطلاق الحق وتعينه بموجب خواصها، فإن القيود والتلبس بالأوصاف ما ظهر وما خفي كلها ذاتية للحق، وإنما لم يقدم العقول على إضافتها إلى الحق ونسبتها إليه بسبب غلبة حكم التقييد عليها؛ وسيما قد ساعدها؛ أعني: العقول على ذلك الخطاب النازل الرباني الذي استجلبه أفهامهم واستعداداتهم وعوائدهم، وما تواطؤوا عليه، وألفته أذهانهم وتكرر سماعهم له حتى تشربته نفوسهم؛ وإلا فكلها ثابتة للحق؛ لكن ظهور ثبوتها وظهور صحة انضيافها إليه موقوفٌ على الأشياء القابلة المعينة كما قلنا.

والقيود والصفات المختلفة الموهمة للنقص تثبت للأشياء لذات الأشياء لا بجعل ولا بشرط الاقتران بالوجود الحق، وهذا فارق شريف في التمييز بين نسبة الصفات كلها إلى الحق وبين نسبتها إلى من سواه، ومعرفة الموجب لذلك بالنسبة إلى الحق وبالنسبة إلى غيره؛ من حيث هو غير.

ومن لم يعرف ما ذكرته لم يعرف حقيقة التوحيد، ولم يعلم حقيقة التفريد، وتجريد التوحيد باعتبار تصور القدم والحدوث مع نفي العدد والنفي والإثبات والقبح والخطأ والنقص في الكمال؛ فهذا سر التميز الصفاتي القاضي بالمباينة.

وأما المناسبة بين الحق الواحد وما سواه؛ فتثبت من طرف السوي من حيث عدم مغايرة شؤون الحق الحق؛ فإنها عبارة عن حقائق الأشياء المعددة، وحدة وجوده سبحانه المسماة بالأغيار؛ فهي من حيث كونها شؤون لا تغاير ذا الشأن ولا يكون سواه، فإنه تعينات وحدته، وتعدّدات ظهوراته؛ واعتبار تعددها في نفسه من حيث علمه الذاتي الذي هو عينه؛ فإذا اعتبر ظاهره بمعنى تعدد ظاهر وحدته بالأشياء سميت خلقاً؛ وكان إيجاده لها عبارة عن ظهور وحدته متعدداً في معقوليتها التي أشرت إليها آنفاً.

فاجعل بالك لما نبّهت عليه؛ فإنك إن علمته علمت أنه لولا اقتضاء الذات قابلية التعدد لما عدت القوابل التي هي الشؤون المذكورة للذات الموصوفة بالأخدية؛ فقبولها التعدد بموجب أحكام الشؤون المعددة شاهد بأن معنى الكثيرة كان كامناً مندرجاً في الوحدة الذاتية، وإن توقّف ظهورها على المعددات، وهذه الوحدة هي الوحدة التي تقول: إن الحق من حيث هي لا ضد له ولا ندّ له، فإن هذه الوحدة لا تضادها الكثرة؛ لأنها منبع الوحدة والكثرة المتضادتين؛ اللتين يتعلّق بهما علم الجمهور العقلاء.

فلو كانت هذه الوحدة الثابتة هي الصفة الذاتية للحق لكان له ضد؛ وتعالى الحق عن ذلك، وما لا يليق به؛ فالوحدة التي تضادها الكثيرة هي وحدة الكثيرة ذات النسب والإضافات والوجوه والاعتبارات، وإذا تعقلت مفرزة عن النسب والاعتبارات وتعقلت الكثرة ممتازة عن هذه الوحدة التي منها تنشأ النسب والإضافات؛ كانت مضادة لهذه الوحدة؛ بخلاف الوحدة الحقيقية الحقية التي تستهلك فيها جميع المتقابلات من المتضادات؛ لاشتغالها بالذات الكل؛ فهي الجامع بالذات بين الأضداد؛ فهي عين كل ضد من كل وجه يوصف به الضد؛ وليس كل ضد عينها من كل وجه لما يمتاز به الضد الآخر عن هذا الضد، هذا مع عدم انحصار الذات التي هذه أحديتها الحقيقية في الجمع بين الضدين والأضداد بمعنى أنها عين المتضادات والمختلفات بوحدة جامعة غير منافية لشتى؛ ممتازة بما ذكرنا عن كل شيء؛ فاعلم ذلك.

نفحة إلهية

تتضمن معرفة التعين الأول وأن إليه يستند جميع التعينات والأحكام والأسماء والصفات وغير ذلك:

لما كان التعين المطلق السابق تعيناً معقولاً ومشهوداً؛ مسبوقاً في مرتبة التعقل بتعقل أمر لا يمكن الإشارة إليه، أو التنبيه عليه بلفظة الإطلاق أو لفظة اللاتعين أو الغيب الذاتي الإلهي؛ القديم الوصف والاسم والحكم والرسم والإشارات؛ على اختلاف ضروها، والعلم، وكان معنى الوحدة المحضة ومعقولة التعدد وكل ما يوصف بهما؛ أعني بالوحدة والتعدد من حق وخلق؛ ذاتي لذلك التعين، ومشتمل بالذات عليه دون جعل، ومتأخر الرتبة اللاتينية التي نبّهتك عليها.

هذا مع أن لهذا التأخر والأخيرة؛ الأولية على كل أول؛ إذ لا وصف في اللاتعين لا

بالأولية، ولا وجود ولا عدم، ولا حدوث ولا قدم ولا غير ذلك؛ فذلك التعين إذن هو الأصل والمحدد لكل تعين وتعدد، وهو مجتمع التعينات الاعتبارية والصفات والنسب الأسماوية والأعيان الثابتة، وهو سبب تعقل اللاتعين السابق عليه المذكور؛ فلا حكم للجعل في امتياز تلك التعينات، والأعيان عن بعض، ولا في تحققها وأحكامها التي تقتضيها خصوصية كل عينٍ عين منها.

ثم ظهرت الأحكام والتأثيرات، واتشتت النسب والإضافات الواقعة بين الأسماء والمسميات والموصوفات والصفات، علم أن تلك التعينات المعبر عنها: تارةً بالشؤون والأسماء الذاتية.

وتارةً بالأعيان الإمكانية؛ هي مفاتيح الغيب الوجودي والكنز الوجودي، والمعينة بذواتها وأحكامها الخصوصية كل ما ينسب إلى الجناب الرباني والمقام الإمكانية من الأسماء والصفات والأحكام، فإنه ليس شئ أمر ثالث غير حضرة الجوب والإمكان ينضاف إليه ما ذكرنا؛ أو ينسب ويحال عليه ما إليه أشرنا.

فبرزت وتعينت التعقّلات في المدارك المتعلقة بالوجود والموجودات، واتصلت آثار خصوصياتها غير المحعولة من بعضها في البعض، وظهرت الأوصاف والأحكام الفعلية والانفعالية بين الرتبة الربانية والعرصة الإمكانية بالبقاء، والفناء والظهور والخفاء والإبرام والنقص، فمن أخذ بضيق عقله صعد أو أريد أن يجعل له من أمره رشدًا؛ أسلخ نهاره من ليله المظلم ومنح التعدي من مرتبتي كل موضح ومبهم ولا يفعل إلا حال غلبة خلقته على حقيقته، ولا يفعل عنه إلا ما كانت الحقيقة فيه أم من الخلقية.

فلهذا ترى الكمل أقل الرجال تصرفًا في العالم وتأثيرًا من حيث الظاهر؛ بخلاف أصحاب الأحوال والمتوسطين، ولولا أن التحقّق بالكمال منوط بالجمعية والإحاطة بجميع الصفات والأحوال والمقامات التي من جملتها ما يقتضي التصرف، والظهور بخرق العوائد؛ وإلا لما صدر من الكمل أثر خارق في الوجود، وإنما خاصية الجمعية يوجب ذلك؛ ولكن أحيانًا، وبالإذن؛ الذي هو عبارة عن شهود الاستعداد منه، ومن القابل المتقاضين لظهور ما يصدر بذلك التأثير، وهذا الشهود هو سبب الإيجاد في الأصل، وتعلق الإرادة ثم القدرة؛ وظهور ما ظهر موقوفٌ عليه.

فافهم هذا تعرف سر الإيجاد والتأثير والتأثر، وحقيقة توجه كل فاعل لشيء إلى

إظهاره بالتأثير؛ المتوقف على غير الفاعل من حيث قصده فيه، ومعرفة الأشياء قبل وقوعها، وكيف يقع يكون علمًا في أول درجات كمال العلم؛ لتعلقه بها من حيث حقيقتها، فإذا علمها بعد ظهور حقيقتها في مرتبة روحانيتها، ثم مثاليته، ثم صورتها الحسية؛ فقد تم علمه بها ويكون حائزًا خيره؛ وسيما في حق من لم يفارق كل واقع في حال من الأحوال؛ بل كان مصاحبًا له مصاحبة ذاتية علمية دون ملابسة، ولا ممازجة، فانهم.

نفحة إلهية

معرفة ببعض ما يتضمنه قوله ﷺ : «كان الله ولا شيء معه⁽¹⁾» وهذه المعرفة تحصلت لي في مشهد غريب جدًا والحمد لله⁽²⁾:

(1) ذكره الحافظ في فتح الباري (289/6)، (410/13) .

(2) فائدة جلية: وفي «النفحات القدسية» للسيد عبد الله المحجوب الميرغني ما نصه: إذا منح الله تعالى عبده المحبة والعرفان وجذبه إلى أعالي مقامات الإحسان وتجلّى له بكمال الشهود لا يرى إلا الإله المقصود ورسوله الذي هو عين الوجود ويتحقق في مقام الفناء كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان وينكشف له في مقام البقاء أن الرسول ﷺ كان ولم يكن معه شيء من الموجودات سوى رب الأرض والسموات وهو ﷺ الآن على ما عليه كان مخصوصاً من السر بالتجلي الحقيقي من الله كما أنه سبحانه مخصوص بالوجود المشار له بلا إله إلا الله أي لا موجود أبد الآباد إلا رب العباد وما سواه فان وإن أبرزه الإيجاد فسبحان من تقرد بالوجود في سائر الأزمان وتنزه بكمال استغناؤه عن المكان والزمان، وصلى الله على المخصوص بالتجلي الأعظم في سائر الأحيان وسلم على من انشق منه سائر الذوات والألوان، انتهى.

فهو سبحانه وتعالى: اللطيف الذي لا يدرك ولا يمثل.

والخفي الذي لا يعرف ولا يكيف ولا يعقل.

والأزلي الذي لا تحد أزليته بمتى.

والأبدي الذي لا تقيد أبديته بحتى.

لا يطلق عليه التعيين، ولا يتطرق إليه التأيين.

إن قلت: أين؟ فقد سبق المكان.

وإن قلت: متى؟ فقد تقدم الزمان.

وإن قلت: كيف؟ فقد جاوز الأشكال والأمثال والأقران.

وإن طلبت الدليل، فقد سبق الخبر بالنصب العيان عظم كما تكيفه العقول والأفكار والحواس

رأيت سر كان الله، ولا شيء معه أصل البقاء⁽¹⁾، وأما أصل الإيجاد؛ فعبارة عن توجه الذاتي إلى إبداء الأشياء بعد استهلاكها فيه؛ وإنه كان موقوفاً على احتجابه في حقائقها وبموجب أحكامها، فغلبة حكمها على الوجود الواحد بالظاهرية والتعديد لوحدته ستر منها للوجود.

وفي التحقيق الأوضح هو استهلاك الوجود من حيث إطلاقه ووحدته في حقيقة المسمى عالماً وفي كثرته، ولهذا لا يرى الوجود ولا ينحاز عنها فيمتاز، وإنما المدرك صفات الوجود ولوازمه وأعراضه؛ وكلها نسب وإضافات وكيفيات متحصلة عن هيئات

وكبر كما تحكم به الأفهام والأوهام والقياس لا يصوره خيال ولا يشاكله مثال ولا ينوبه زوال ولا يشوبه انتقال، ولا يلحقه فكر ولا يحصره ذكر ولا تحويه الجهات والأنظار ولا يحيط بمشاهدته ومعرفته البصائر والأبصار ولا يعلم من حيث هوته وذاته ولا من حيث نفسه أبد الأبدين ودهر الداهرين ولا يحصل من العلم به في العالم الكوني إلا أن يعلم العالم أنه لا يعلم ولا يدرك البتة ولا يفهم وهذا القدر يسمى علماً ولا يعد جهلاً ولا شكاً ولا وهماً.

ولذا قال الصديق الأكبر وعلم هذه الأمة الأشهر: «المعجز عن درك الإدراك إدراك» إذ قد علم المعترف بالعجز والتقصير أن في الوجود أمراً ما لا يعلم وهو الله اللطيف الخبير ولم يزل ولا يزال سبحانه إلى ما لا نهاية له قائماً بذاته متصفاً بمعاني أسمائه وصفاته منزهاً عن القيود الصورية والمعنوية، مقدساً عن قبول كل تقدير متعلق بكمية أو كيفية متعالياً عن الإحاطة الوهمية والحدسية والظنية والعلمية، محتجباً بكمال عزته عن جميع برته الكامل منهم والناقص المقبل منهم إليه في زعمه والناكس غنياً بذاته عن الآثار الصادرة عن ذاته فأحرى عن غيره من جميع مخلوقاته، خلق العالم بما فيه وأخرجه من العدم على وفق ما سبق في علمه القديم بما قدر وحكم خلقه وأكن فيه أسرار وأوجد الإنسان الكامل وجعله قلب الوجود وجعل عليه مداره وعلمه الأسماء والمسميات كلها فعرف العالم وعرف أسرارها تفاصيلها وجمالها وحكم فيه بطريق المنة والفضل بما يوافق الإرادة الأزلية والعدل، وعصه واعتصمه بحضرة جماله القدسي لقوله: ﴿وَأَصْطَفَيْتَكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: 41].

وانظر: جلاء القلوب للكتاني (1/495) بتحقيقنا.

(1) تقول الست عجم: إن البقاء لا يصدق إلا على الكثرة كما ذكرنا فمن فني من المتكثرين أطلق عليه الإطلاق، وكان بالنسبة إلى الكثرة فناء وبالنسبة إلى الإطلاق بقاء إذ الإطلاق باقٍ والكثرة مشهودة الفناء، ولا يعلم أن عين فنائها النسي هو عين البقاء الحقيقي فكأنه لما شهد فناء واحد من الكثرة وجد بقاءه في ذاته المطلقة إذ العارف كلما يشهد فناءً ظاهراً يدركه بقاء في غيب أحدثته الخافية. وانظر: شرح المشاهد القدسية (بتحقيقنا).

اجتماعية واقعة بين الأسماء الذاتية حالة استهلاك الخلق في لحق قبل الإيجاد.
وأسماء الأسماء أربعة:

فائنان منها تعينا بالأولين، وتفرع الأولان من الحقيقة الجامعة للكل بذاتها، فأول ما
أنتشأ من الأسماء التالية: كما أنتشأ الاثنان من الأسماء من الأولين؛ المشار إليهما، ثم
أنتشأ من الأسماء والتالية ما يليها؛ هكذا بعض عن بعض.

ومع كل طبقة من الحقائق التابعة للتابعة والأسماء؛ لوازمها وتوابعها، وكلما سارت
الأشياء تكثرت حتى يبلغ متهى الكثرة؛ وهي أصول الظاهرة الإنسانية العنصرية، فيتصل
آخر الأمر بأوله؛ وشهادته بغيه؛ وانفعاله بالفاعلية الأصلية.

فالمسمى عالما هو الظاهر في الحق المنزه المصوف بالوحدة، والتجريد والألوهية
والتفريد، وآخر سلوك الواصلين هو أول درجات الشروع في العود؛ يعني إلى حالة كان
الله ولا شيء معه، وكما أن المدرك، والمعروف به الآن عند الجمهور من الحق حكمه لا
عينه؛ كذلك الحال في الواصل الحقيقي؛ فإنه يصير مستهلكاً في الحق، ومحتجبا بربه؛ فيظهر
حكمه، ويخفي عنه جزاءً وفاقاً، وحينئذ يحصل العلم الصحيح.

وكل شيء أريد معرفته فالشرط فيه ما ذكرنا؛ بمعنى أنه إن كان الغالب على حاله
الذاتي الإطلاقي؛ فإن المطلق لا يدركه حتى ينطلق ويتحد به؛ أي بالمراد معرفته؛ وحينئذ
يراه حقيقة ويعلمه علماً صحيحاً، وإن كان المرید معرفة الشيء تماماً مطلقاً والمطلوب
حصوله ورؤيته وعلمه مقيداً؛ فإنه لا يتأتى له ذلك حتى يتقيد، ويتكيف بوصفه.

فالأصل يرى الأشياء في نفسه بحسبه؛ وليس هو من حيث هو كـ«هي» من حيث
أنفسها؛ ويراها فيها بحسبها، فحالتشأ يراها كما هي حالها معه في المعرفة وغيرها
كـ«هو» معها؛ وصفاً وحالاً وحكماً، فافهم.

ومن تحقق بما ذكرته انفعّل بكل ما عرض له؛ حسناً كان أو قبيحاً؛ لأنه متحقق
بالفناء والتأثر دون التأثير، فهو مع كل شيء بحسبه، والذي له التكيف مع استصحاب
الحضور مع الحقيقة القابلة للتكيفات، ومع الانقياد للأوليات ومع هجر التعمّلات وعدم
التقيد بالتعمّلات؛ فلا يتعقل جملة لبعض ولا يزال منفعللاً، فافهم. والله أعلم.

نفحة إلهية

علم اليقين يحصل بالإدراك الباطن؛ سواء كان الإدراك بالفكر الصائب أم بطريق

الكشف والإلقاء:

وعين اليقين يتوقف على مشاهدة المعلوم بالقوى المتعلقة بظاهر البدن، أو بالكشف الصوري، ويكون متعلق الإدراك ظاهر الشيء المدرك؛ كما أن الشرط أيضًا في علم اليقين أن يكون متعلق العلم روح الشيء ومعناه أو مثاله المطابق لحقيقته.

وحق اليقين هو أن تدرك بأحدية جمعك؛ أي بحقيقتك المشتملة على مداركك الظاهرة ومشاعرك الباطنة؛ والجامعة بين روحانيتك وجسمانيتك وكثرتك وأحديتك أحدية جمع الشيء المدرك؛ إدراكًا يستوعب معرفة كل ما اشتملت عليه حقيقة المدرك من الأمور الظاهرة والباطنة الروحانية والجسمانية.

وهذه صفة من صار قلبه مستوى الحق الذي قد وسع تجليه الذاتي الكمالي الجمعي الأحدي؛ المشار إليه بقوله: «ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن»⁽¹⁾.

نفحة ربانية

في بيان حصر مراتب الإدراك

ويندرج فيه: المعرفة، والعلم، والتعقل، والفكر، والتصور، والفهم، والإحساس بالحواس الظاهرة والباطنة على اختلاف ضروها وطبقاتها؛ وهو حقيقة التصور وأقسامه محصورة فيما نذكر:

وأولها من وجه إدراك الخلق بالخلق في الخلق؛ أعني: إدراك ما يسمى مخلوقًا بمثله في مثله على اختلاف القوى والمدارك التي يحصل بها. الإدراك الآخر إدراك الخلق بالحق في الخلق؛ الآخر وإدراك الخلق في الحق؛ الآخر إدراك الخلق بالحق في الحق، فيكون حينئذ مرآة لحقائق الخلق لا للخلق؛ الآخر إدراك الحق بالخلق في الخلق؛ الآخر إدراك الحق بالحق في الخلق؛ الآخر إدراك الحق بالخلق في الحق؛ الآخر إدراك الحق بالخلق في الحق؛ وهذا بعد تجاوز مقامات المعرفة والتوحيد التي من جملتها رؤية الحق بالخلق في الحق وهذا الذي أخبرت عنه؛ إدراك الحق بالحق في الخلق هو المترجم عنه بـ «كنت سعه وبصره»⁽²⁾.

(1) تقدم تخريجه.

(2) رواه البحاري (2284/5).

وفوقه ما هو عكس الأول وهو أن يصل العبد بعد استهلاك كثرته في وحدة الحق غلبة حكم ما به الاتحاد على حكم ما به الامتياز من الأمور التعددية؛ سمع الحق وبصره وسائر صفاته الذاتية الوجدانية الحقيقية، فيسمع بما به يبصر بما به ينطق بما به يبطش بما به يسعى بما به يعقل، وإليه الإشارة بقوله ﷺ :

«إن الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده⁽¹⁾».

وفوقه مقام الجمع بين الأمرين والواصفين المذكورين، وفوقه مقام أحدية الجمع وله الجمع بين كل ما ذكره دون الحصر فيه وصفاً وحكماً؛ فيرى بذاته ويسمع بذاته؛ كالحق في مرتبة غناه الذاتي مع قطع النظر عما أوجد؛ فظهر فيه أو به؛ فيستغني عن السوي؛ كان السوي من كان، فافهم.

وحينئذ يكون مثلاً ويكون على الصورة تماماً؛ فيكون مقتضى ذاته الظهور والتلبس بكل ما ذكر بحسب المراتب والدرجات؛ لا بحسب من ذكر من أرباب المدارك التقيدية، فيستوعب ولا يتعين بوصف يعرف ويحد به؛ لانحصاره فيه حكماً أو عيناً.

نفحة في التنبيه على سر الإدراك

وحصر مراتبه الكلية المشتركة

من حيث التسمية لا مطلقاً من الحق وما سواه والمختصة منها بالحق ثم المختصة من وجه بالخلق:

اعلم أن الإدراك؛ كالجنس بالنسبة إلى باقي ألقاب العلم ونعوته ويشتمل على أنواع

قلت: وأما معناه عند أكابر القوم فقد ورد فيه: قال سيدي علي وفا قُدُس سرُّه: معنى: «كنت سمعه...» إلى آخره.. أن ذلك الكون الشهودي مرئبٌ على ذلك الشرط، الذي هو حصول المحبة، فمن حيث الترتيب الشهودي جاء الحدوث المشار إليه بقوله (كنت سمعه)، لا من حيث التقرير الوجودي.

وقال الشيخ قُدُس سرُّه في الباب الثامن والستين: المراد بـ«كنت سمعه وبصره» إلى آخره: انكشاف الأمر لمن تقرب إليه تعالى بالنوافل، لا أنه لم يكن الحق سمعه قبل التقرب، ثم كان الآن تعالى الله ﷻ عن ذلك، وعن العوارض الطارئة. قال: وهذه من أعز المسائل الإلهية اهـ.

من الألقاب التفصيلية؛ كالتصور المطلق البسيط؛ كتصور مسألة أو فن من الفنون التي قد انتقشت في عرصة نفسك الناطقة بحيث إنك إذا سئلت: هل تعرفها؟ قلت: نعم! دون توقُّفٍ ولا ارتباكٍ ولا تخيل الحروف والكلمات المعربة عن تلك المسألة أو ذلك الأمر المسؤول عنه الذي أنت متحقق بإدراكه، وإنما يتنزل إلى مرتبة الذهن ويستحضر الحروف والكلمات وغيرها من أدوات التوصيل إذا شرعت في بيان ما سألت عنه؛ وتفصيل أقسامه، إن كان ذا أقسام، وتشخيص صورة تعربه عن معناه، منبهة عليه.

وهذا النوع من التصور يسميه بعض المحققين: «السادج».

وبعضهم: «التصور البسيط».

وبعضهم: «التصور المطلق».

ودونه: «الإدراك الفكري الترتيبي» ثم الذهني وإشارات مصطلح عليها بين الخطابين إفادة واستفادة.

وأما الإدراك بالحواس الظاهرة والباطنة؛ كالتعقل للأمر المادية غير البسيطة والتفكير والفهم ثم السمع والبصر وبقية الحواس الظاهرة والحواس المشتركة؛ فكلها ألقاب لمطلق الإدراك وأدوات للمدرك بذاته؛ إدراكًا وحدانيًا وجليًا، وهذه الآلات يصير مطلق إدراكه إدراكًا تفصيليًا من حيث إنه مدرك للمتعددات المتشعبة والمحدثة في إدراكه النسب والإضافات؛ المتعلقة بالمعلومات.

وإذا عرفت هذا فنقول: لمجموع الإدراكات الإنسانية الظاهرة أصل واحد يجمعها من حيث يوحد كثرتها ويسمى الحس عند قوم؛ وكذلك لمجموع الإدراكات الباطنة أصل يجمعها ويوحد كثرتها يسمى في مرتبة الحس الخيالية حسًا مشتركًا؛ وهو أول ترقيه وسيره من الظاهر نحو الباطن؛ فإن علا عن مرتبة المواد أكثر من ذلك يسمى فكرًا، فإن علا أكثر من ذلك سمي تعقلًا؛ فالتعقل يجمع الإدراكات الباطنة التفصيلية الإنسانية المعهودة ويوحد كثرتها.

فوضح أن للإدراك المعتاد أربع مراتب كلية:

«مرتبة تفصيل الإدراك»؛ المتعلق بظواهر الأشياء والمتفصل بعد الآلات الظاهرة التي بها تدرك ما ظهر.

ثم «مرتبة جمعها وتوحيدها».

و«مرتبة الإدراكات النفسانية الباطنة»؛ المنبه عليها.

و«مرتبة جمعها وتوحيدها».

وإذا فهمت ما ذكرته لك فاعلم أن للإنسان نوعاً آخر من الإدراك الغير المعتاد؛ هو كالجنس لما سبق ذكره؛ وهو إدراكه ما يدرك بربه من حيث التجلي المستجن فيه: المتعين من إطلاق الحق باستعداده الكلي الذي به قبل حصته الخاصة به من مطلق الوجود بالتوجه الذاتي الإلهي لدى إيجاده المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، فإن ذلك التوجه من حيث الحق غير متعين؛ ومعينه هو الاستعداد الكلي غير المجعول الذي هو وصف لازم لصورة معلومية الشيء للحق أزلاً غير المجعول؛ فهو المعين لنسبة العلم، ثم نسبة الإرادة المضاف إليها التخصيص؛ أي تخصيص التوجه إلى المراد من بين الممكنات؛ طلباً لإيجاده؛ وهو الشيء المذكور حال التوجه من حيث الإرادة المتعينة بقابليته.

ولما كان التوجه الإلهي من الحق إنما يكون بالذات، ويتعين باستعداد المتوجه إليه؛ لذلك قيل: إنه تجلُّ إلهي مصاحب لكل موجود؛ وهو سبب وجود ذلك الموجود والمصاحب والمبقى له، ومن حيث ذلك التجلي يصل إليه المدد من الحق المطلق بالوجود والمبقى له، ومن حيث ذلك التجلي أيضاً يتشوف إلى طلب الحق ومعرفته والتقرب إليه، ولولاه لم يصح ولم تثبت مناسبة يقتضي الارتباط بين الممكن من حيث هو ممكن وبين الحق من حيث هو واجب، فافهم.

فإدراك الإنسان ما يدرك بقواه الروحانية جمعاً وفردى؛ هو بالإمداد الواصل من علم الحق الذاتي الذي لا يغيره إلى الإنسان من حيثية هذا التجلي المتعين المشار إليه؛ لكن من مقام الاسم الباطن الذي هو من صفات التعيين الجامع للتعينات على ما مر.

وأما إدراكه ما يدرك بقواه الظاهرة جمعاً وفردى؛ كما نبهتك عليه من قبل، فمن حيث الإمداد المذكور؛ لكن من مرتبة الاسم الظاهر.

فإذا سلك الإنسان واستهلك أحكام كثرته الإمكانية في وحدانية الكلية واستهلك الوحدات أيضاً في أحدية عينه الثابتة التي هي صورة معلومية المذكورة حال توجهه الحقيقي من حيثية التجلي المذكور، وطلبه الاتصال بالحق المطلق شهوداً أو معرفة؛ ظهر حكم الاتحاد بين هذا التجلي المتعين وبين الحق المطلق؛ فاكسبت القوى الظاهرة

والباطنة من الإنسان وصف التجلي المتعين، واستهلكته فيه آخر، كما استجن التجلي المذكور والحجب بالملابس الإمكانية وأحكامها أولاً، فلم يظهر له عين ولا سلطنة؛ بل ولا حكم إلا بحسب خواص الإمكان وأحكامه، فانعكس الأمر حال الفتح كما ذكرنا، وانصبغ أيضاً التجلي المتعين المذكور بحكم التجلي الذاتي الحاصل لدى الفتح والوصول؛ فتجدد للإنسان إدراك آخر ليس من قبيل الإدراكات النفسانية الباطنة ولا الطبيعية المزاجية الظاهرة جمعاً وفرادى.

ومن الناس من يرقبه الحق عن أن يكون إدراكه بالتجلي الأول المتعين على الوجه المذكور؛ بل بالتجلي الثاني الإطلاقي الذاتي؛ فينصبغ بحكمه ويظهر بوصفه ويصير مرآة لعين علم الحق بنفسه وبالأشياء؛ لكن بحسب مرتبته لا بحسب الحق وسعته؛ إذ لو كان كذلك لعلم كل ما يعلمه الحق دائماً وليس كذلك، وإنما يعلم القدر الذي وسع له مرآة حقيقية؛ كما يعلمه الحق بحيث لا يتطرق إلى علمه المتعلق بالقدر الذي يعلمه نقص ولا خلل ولا اختلاف يغير علم الحق بتلك الأشياء، وحينئذ يكون مرآة قلبه التي هي صورة حقيقته متبعاً للعلم بالله وبالأشياء ومحدد الإدراكات كلها على اختلاف مراتبها المضافة إلى الحق وإلى سواه، فيعلم كل ما يعلمه بعين ذلك المعلوم من حيث كينونته وانطباعه فيه؛ كعلم الحق بالأشياء من حيث ارتسامها في عرصة العلم الذاتي الذي لا يغيره، وهذا هو إدراك كل شيء بكل شيء من حيث القدر المشترك الذي بين المدرك والمدرك الذي هو من حيث هو لا يغير العالم المعلوم.

وتختلف تعلقات علم هذا العالم باختلاف مراتب المعلومات وأمكنتها وأزمتها؛ وإن كانت متقيدة بمكان وزمان؛ وإلا فبحسب اختلاف مكاناتها ومقاماتها المعنوية، وسبب تأني هذا الأمر له من حيث المرتبة كون مرتبته محيطة بجميع المراتب، وحكمها سارياً فيها كلها، ولا يخرج شيء ما عن دائرتها؛ فمرتبة القدر المشترك بين جميع المراتب وحصته من الوجود الحصة التي هي منبع جميع الحصص الوجودية، والجامعة لها والموحد كثرتها؛ فصح له لما ذكرنا معرفة جميع الموجودات وجميع المعقولات والحكم بمرتبته على جميع المراتب والنسب والإضافات فمرتبته كالظرف لكل المراتب ووجوده كالظرف لجميع الموجودات، فيسع الأشياء وجوداً ومرتبة ولا يسعه شيء.

فافهم هذا، وتدبر، ولا تنفر منه ولا تنكره؛ فإنه جائر عند المنتصف المحجوب، وعند

غير المحجوب واجب ضروري الوقوع، فإن سلمت وأمنت رجي لك حصول خير ما من هذا الأمر؛ وإن جحدت وأنكرت جمعت بين حرمانين:

بين أن لا تدرك مثل هذا من نفسك، ولا تسلم إمكان حصوله لغيرك.

والإنكار؛ حكم ما به المباينة؛ وكذلك الرد والتفارب؛ كما أن الإقرار من حكم ما به الاتحاد والمناسبة؛ فكن كيف شئت؛ بل كيف ما قضت لك الأقدار، نسأل الله العافية ونحمده حق حمده، له المتتهى والطول والقوة والحول.

نفحة تتضمن سر مرتبة

التصديق التابع للتصور

اعلم أن الحكم من كل حاكم على كل محكوم عليه هو بحسب حال الحاكم حين الحكم وبحسب إدراكه؛ إذ ذاك للمحكوم عليه كان ما كان، وأعلى درجات مرتبة الحاكم من كونه حاكمًا لا مطلقًا؛ أن يصير حكمه على الشيء تابعًا لما هو المحكوم عليه من الأحوال بحيث يتنوع حكمه بتنوع أحواله، لكن ليس هذا مطلقًا؛ بل بشرط أن يكون المحكوم عليه من مقتضى ذاته التنوع؛ أما إن اقتضت ذاته الثبات على أمر واحد؛ تعلق علمه به بحسب ما هو عليه وتعين حكمه فيه بموجب علمه، هذا هو شأن الحق والكامل في علمه وعلمهم بالحق وبأنفسهم وبالأشياء وحكمهم عليها كانت ما كانت؛ سواء اعتبروا الأشياء خارجة عنه سبحانه وعنهم من وجهٍ وباعتبارٍ؛ أم اعتبروا فيها حكمًا آخر.

فإذا تقرّر هذا، فاعلم أن حكم الناس، وسيما أهل الذوق؛ الذين هم بصدد التلبس بالأحوال الغريبة المختلفة على الأشياء بالوجوب والإمكان، والإحاطة، والضيق والسعة، والحسن والقبح، والثبات والتغير، والجلاء والخفاء، والقيد والإطلاق، والتناسب والتنافر، والقرب والبعد، والتناهي وعدم التناهي، والخطأ والصواب، وغير ذلك من الأحكام المختلفة والمتناقضة؛ هو بحسب ما يقتضيه الوصف الغالب على الحاكم حال الحكم.

فإن من عرف هذا المقصود المنبّه عليه؛ عرف أسرارًا عظيمة من جملتها:

إن حكم حاكم ما، أو جماعة كثيرة من الحكام بحسن العدل، وقبح الجور والتعدي، واستحسان وصف الأصل بالقدم والوحدة وكمال العلم المفهوم، والقدرة ونحو ذلك، ووصف غير مطلقًا بالحدوث، والفقر والتغير لا يخرج عما ذكرنا، ولا ينقض ما أصلنا؛

لأنه لو فرضنا تبدُّل حال الحاكم بهذه الأمور، وتلبَّسه بضد الحال المتقدم وكذلك الأوصاف التي يتفرَّع عنها الأحوال؛ انعكست أحكامه المذكورة بأضدادها.

فحكم وحكموا؛ أعني جماعة الحكام المفروض تبدُّل أحوالهم وصفاتهم بضد ما حكموا أولاً، وإن كانت الهيئة الاجتماعية المتجددة؛ المتحصِّلة من الأحوال والصفات؛ مخالفة للهيئة المتقدمة لا مضادة لها؛ كان الحكم مخالفاً غير مضاد؛ بمعنى أنه مباين للحكم الأول من وجه، ومن وجه لا، ونسبة الأحوال إلى المدرك بالقوى والآلات التي من حيث هي ينسب إليه التقلُّب في الأحوال المتنوعة؛ نسبة الألوان المختلفة إلى اللون المطلق.

وكما أن بعض الألوان أقرب نسبةً إلى الإطلاق من غيره من أمثاله؛ كالبياض، ثم الصفرة، كذلك بعض الأحوال أوسع دائرة من بعضها؛ فالأقرب إلى السعة أكبر بسطاً وأتم استيعاباً في الحكم؛ وإلا بعد نسبة من السعة وقبول التنقُّل في الأحوال بالعكس.

وأما نسبة حال الكُمل الذي يستقر من وجه أمرهم عليه من حيث تعلُّق علمهم بالحق أو العالم علماً ووصفاً؛ وجودياً باطنياً أو ظاهراً؛ هو كنسبة مطلق اللون إلى الألوان المختلفة.

وإن فهمت؛ فكنسبة الجسم الذي يظهر فيه جنس اللون من حيث أنواعه، وإن رقي فهمك؛ فكالوجود القابل للظهور بالصور وصفات الصور؛ محسوسها، ومتمثلها، ومعقولها التي هي وراء متوهمات؛ بل وكالهيئة الاجتماعية المتحصِّلة من غيب الذات وأمهاات حقائقها المعبر عنها، وفي حضرة مرتبتها المتعلقة عند المحجوب بالأساء والصفات.

ومن برقت له من هذا الموقف الأعلى بارقة، واتسع إدراكه وانبسط لما ذكرناه؛ ضَعُفَ عنده حكم الإمكان والإحالة؛ بل ربما علا عن أن يستبعد شيئاً أو ينكر وقوعه.

وأما الكُمل المعتلون ذروة ما ذكرناه؛ فليس عندهم مستحيل، ولا ممكن، ولا واجب إلا بالنسبة والإضافة، وبحسب المدارك والمراتب والمواطن، والمتلبسين بأحكامها فقد يكون الشيء واجب الوجود في بعض مراتب الوجود؛ كتصور شريك الحق في الذهن، فإن له فيه وجوداً متعلقاً؛ بل لا يوجد تفرقة بين تعينه الذهني وبين تعين الوجود الحق.

وكذلك تصور العدم والأحكام المستحيلة.

فإن لها صوراً وجودية في اللفظ والكتابة والذهن، ويستحيل أن يكون لها وجود في

عينها في الخارج؛ وهكذا الأمر في باب الإمكان؛ كإمكان وجود سموات، وعوالم، وبحار من الزئبق، وشموس كثيرة، وجبال من اللؤلؤ والزمرد والياقوت.

فكثير من الأشياء هي عند المحقق واجبة وممكنة ومستحيلة، وكبيرة وصغيرة، وظاهرة وباطنة في وقت واحد بالنسبة إلى مراتب مختلفة، وأوصاف وأمرٍ يقتضي التعدد المختلفة من الحاكم الواحد أو الحكام المختلفي المدارك؛ بحسب المواطن والمراتب والأحوال المختلفة.

وإذا عرفت هذا، عرفت أن ثبوت وجود الشيء في التعقل، أو الذهن، أو في عالم المثال المطلق أو المقيّد، وتعدّد وجوده في الحس؛ هو بمعنى أنه ما دامت سلطة الحق في الحسّ غالبية على مرتبة الخيال والعقل والمثال، حتى يكون ما سواه من العوالم والمراتب الوجودية تابعاً للحس؛ لا يكون ظهور ذلك المحكوم عليه بالاستحالة في الحسّ، هذا مع أنه ليس لبقاء سلطة الحس عند مدّة معينة يستحيل انتهاؤها وانخراطها.

بل قد ثبت في ذوق الكمال: أن كل شيء فيه كل شيء، ولا ثبات بالذات لشيء ما على شيء معين لا يمكن انتقاله عنه؛ بل كل شيء بصدد التحوّل عما هو عليه، وإن كان في عين المدركين أو أذهانهم معتقداً ثباته؛ فما ثم حقيقة ثابتة على أمرٍ بالحكم على شيء ما بالثبات علماً لا عيناً.

فعلى مجموع الأمور الواقعة والمفروضة متعلقة جامعة لاختلافاتها وتنوّعاتها، هذا هو حكم مشهد المتمكّن في التلوّن، وهذا هو حال الوجود بأسره؛ وخفاء ذلك على أكثر المدارك الحاكمة بالثبات لا يقدر في تلوّنه وتنوّعه في نفسه.

ولو حكم المتمكّن من الرجال بالثبات على شيء؛ لحكّم على الحقائق الكونية المتلبسة بالوجود؛ التي هي أعيان الشؤون التي سبقت الإشارة إليها لا على الوجود الصابغ والموحد؛ لكثرتها والساري في صور تخالفها وتعدّداتها.

وهذا السريان هو السفر الإلهي من الغيب الأول؛ الباطن إلى مستقر الشهادة؛ المختص بالاسم الآخر؛ وما سوى هذا السفر من الأسفار؛ فأسفار الأحوال والصفات والأنعال التفصيلية؛ ولا يذوق هذا السفر ويصل إلى محتده إلا من انطلقت ذاته؛ فانحلت قيود الأحكام الإمكانية والأحوال والصفات والمقامات والنشآت والأنعال والاعتقادات، ولم ينحصر في شيء منها؛ فسري بذاته في كل شيء سريان الوجود في حقائق الأشياء التي قلنا

إنها الشؤون الذاتية المسمّاة بحقائق الممكنات؛ سراية أبدية بأحكام أزلية.

ورأيت في هذا المشهد العظيم لما أشهدني الحق سبحانه أن ليس لصاحب هذا المشهد عين ثابتة ولا حقيقة؛ وهكذا شأن من هو على صورته.

ومن سوى هذا المشاهد وربه سبحانه؛ فذوو أعيان ثابتة متلبسة بالوجود؛ وسواء قلت إن الأعيان هي الشؤون أم غير ذلك؛ وسواء قلت إن الوجود هو الحق أم اعتقدت غير ذلك.

وإذا شهدت هذا، عرفت أنك إنما تدرك كل شيء بعين ذلك الشيء؛ بشرط أنك عين كل شيء، فإنك إذا صفة كل صفة، وكيفية كل ذات، وفعلك من وجه فعل كل فاعل، وكل شيء هو تفصيل ذاتك، وأنت حائِظُ القدر المشترك بين الأشياء والموحد كثرتها والمكثّر لوحدها بتنوعات ظهورك فيها.

فافهم ترشد إن شاء الله تعالى.

والحمد له أولاً وأبداً.

السُّرُورُ بِالنُّصُوصِ

تأليف

الإمام القطب المحجة الشيخ
صدر الدين أبي المعالي محمد بن إسحاق القونوي
المتوفى ٦٧٣ هـ

تحقيقه وتصحيحه

أحمد فرید الدیوبی

نماذج من صور المخطوط

كتاب النصوص تصديف الامام العالم الحارث
الراسخ جامع الجوامع يورخ البرازخ اكل
الواوئين المجدية الاختصاصية صدر الملة
والحق والدين ابوالمخالي محمدين
اسحاق بن محمد بن يوسف
تلميذ الشيخ الواحد محيي الدين
ابن العربي وابن زوجته
قدس الله تعالى
ارواحهم وراح بها
اشباحهم عنه
وكرمهم
امين

فائدة قال الشيخ الخاتمي الخاتمي محي الدين بن العربي قدس الله سره
قد بين لك ان النبي صلى الله عليه وسلم كمل العالم وان كل جزء من العالم مظهر له
من حيث اتحاده وجزأته وبعضه وغيره من حيث امتيازته وانفراذه اذ
نوره الذي هو العقل اصل العالم وقال رضي الله عنه هو هو لا غير
وانت انت لا غيرك وهوانك وانت هو ولا هوانك ولا انت غيرك ولا هو
انت ولا هو غيرك فائدة الامر على ما هو به الوجود ذات
لنقصي لنفسه ان يقتضي وما تم الا هو فيقتضي بقضائهما من
نفسه لنفسه فيحققهما ثم يتعين بهما نفسه ثم يتميز بكل منهما عن نفسه
في كل منهما عند نفسه ثم يرتبها مراتب هي موجوداته وهو ذاتها
وجودها ما ثم سوى هذا والله اعلم

صورة عنوان المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي أياك باستقرايت اللهم مراتب علم اليقين وعينه
وحقه ودرجاته وأوضح بسكوت قلق الطالبين حالك
الوصول إلى منتهى شأ ونفوسهم تفاوت درجاتهم في منازل
معرفة سبحانه وتقريباته وميزها صفة من بين الخلق بأن لم
يجعل لهم غاية سوى ذاته من جميع عوالمه وحضرات
اسمايه وصفاته بل جعل منتهى مدى همهم اشرف متعلقات
علمه الذاتي وأعلى مراداته حتى صار مرادهم وغاية مرادهم
ما يريد به بذاته لذاته ومن جهة أعلى حيثيات شؤنه الأصلية
الأول وأرفع تعييناته فهو سبحانه عين عليهم البصير وعينه
وحقه في سائر مراتب علمه الذاتي المتعلق به أو لا تضر
بمعلوماته مع استهلاكهم فيه من حيثهم وبقا حكمهم وبرائه
في جميع موجوداته وحضراته وصلى الله على المتحقق
به من حيثية الشهود الأكمل والعلم الاتم الأشرف الأشمل
مع دوام الحضور معه سبحانه في جميع مواطنه واحواله
ومراتبه ونشأته سترنا محمد وآله والصفوة من آمنه ولجؤنا
للمنازين بيرانه الاتم المشتمل على علومه واحواله ومقاماته
مع تحفة قلمهم بنتائج حظوظهم الاختصاصية المميزة أياهم
عن التي غمزوا بها خواص الوسايط وثمرات التبعية ولجأهم
إلى روابط صلاحية ثمرة الحكم داعية الأيناع دوام الزمان
من حيث حقيقتها الكلية وصور أحكامها التفصيلية المعتر
غها ببيتته وشهوده وأيامه وساعاته نص شريف هو أول
النصوص الواجب تقديسه أعلم أن الحق من حيث الإطلاق
الذاتي لا يبعث أن يحكم عليه بحكم أو يعرف بوصف أو يضاف إليه
نسبة ما من وطء أو وجوب وجود أو مبدئية أو انقضاء

يعرف واحد كشف الحق وفتكت استار الخلق بشعران الشيخ
 أنى بلسان العبودية المخيرة عن العرفان المحض عند نفع فقال
 فسبحان من حجب المساح وستر الضجاج ونسط الألاح
 ليكتب فيها أقلام الدواح، مواهب الفتاح، وتحصلها
 الانسراح، يوم قبض الأرواح، وأعلم أن قبض الروح
 لينقلها في درجات المعرفة وهبوطها في دركات الجهالة
 والنقل ثلاثة مخارج يخرج بيد الله الذي يتوفى الأنفس حين
 موتها والتي لم تمت في منامها وهذه الأرواح المفوضة
 بيد الله بجاور الله ماشاء وبسكنها على عشرين ومئة صدف
 ومخرج بيد ملك الموت قال الله تعالى قل يتوفاكم ملك
 الموت الذي وكل بكم وهذه الأرواح تدور في المراتب البشرية
 بحسب أعمالها من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى
 ومخرج بيد الملائكة لقوله تعالى إن الذين تتوفاهم الملائكة
 ظالموا أنفسهم والذين تتوفاهم الملائكة طيبين وهذين القسمين
 أما بين التخلص إلى المقامات البشرية وأما الهبوط إلى المقامات
 الحيوانية قال الشيخ مشير إلى الجزاء المرقع في درج الزلف
 من خصص، ويدفع إلى خفض السقلى من تكسر، إلا أنه
 الحاكم الأملا، فتبارك وتقدس روحا إلى والحمد لله وكفى
 وسلام على عباده الذين اصطفى
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وسلم آمين
 يا رب
 العالمين
 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المصنف

الحمد لله الذي أبان بمستقرات المهم مراتب علم اليقين وعينه وحقه ودرجاته، وأوضح بسكون قلق الطالبين حال الوصول إلى متهى شاء نفوسهم بتفاوت درجاتهم في منازل معرفته سبحانه في تقيياته.

وميز خاصته من بين الخلق بأن لم يجعل لهم غاية سوى ذاته من جميع عوالمه، وحضرات أسمائه وصفاته.

بل جعل متهى مدى همهم أشرف متعلقات علمه الذاتي وأعلى مراداته، حتى صار نهاية مرادهم وغاية مرماهم ما يريده بذاته لذاته.

ومن جهة أعلى حيثيات شؤونها الأصلية الأول، وأرفع تعيناته.

فهو سبحانه عين علمهم اليقيني، وعينه وحقه في سائر مراتب علمه الذاتي المتعلق به أولاً.

ثم بمعلوماته مع استهلاكهم فيه من حيث هم، وبقاء حكمهم وسرايته في جميع موجوداته وحضراته.

وصلّى الله على المتحقق به من حيثية الشهود الأكمل، والعلم الأتم الأشرف الأشمل، مع دوام الحضور معه سبحانه في جميع مواطنه وأحواله ومراتبه ونشأته، سيدنا محمد وآله والصفوة من أمته وإخوانه الحائزين من الله ميراثه الأتم المشتمل على علومه وأحواله ومقاماته، مع تحققهم بنتائج حظوظهم الاختصاصية المميّزة ليأهم عن التي تميز بها خواص الوسائط وشرات التبعية، وأحكام الروابط، صلاة مستمرة الحكم، دائمة الإيناع دوام الزمان من حيث حقيقتها الكلية، وصور أحكامها التفصيلية المعبر عنها بسنيه وشهوره وأيامه وساعاته.

نصّ شريف هو أول النصوص الواجب تقديمه:

اعلم أن الحق من حيث إطلاقه الذاتي لا يصح أن يُحكم عليه بحكم، أو يُعرف بوصف، أو يُضاف إليه نسبة ما من وحدة، أو وجوب وجود، أو مبدئية، أو اقتضاء لإيجاد، أو صدور أثر، أو تعلق علم منه بنفسه أو غيره؛ لأن كل ذلك يقضي بالتعين والتقييد، ولا ريب في أن تعقل كل تعين يقضي بسبق اللاتعين، فكل ما ذكرناه ينافي بالإطلاق.

بل تصور إطلاق الحق يشترط فيه أن يتعقل بمعنى أنه وصفٌ سلبى، لا بمعنى أنه إطلاق ضد التقييد، بل هو إطلاق عن الوحدة والكمية المعلومات، وعن الحصر أيضًا في الإطلاق والتقييد، وفي الجمع بين كل ذلك والتنزّه عنه، فيصح في حقه كل ذلك حال تنزّهه عن الجميع، فنسبة كل ذلك إليه وغيره وسلبه عنه على السواء، ليس أحد الأمرين بأولى من الآخر.

وإذا وضع هذا علم أن نسبة الوحدة إلى الحق والمبدئية والتأثير والفعل الإيجادي ونحو ذلك إنما يصح وينضاف إلى الحق باعتبار التعين.

وأول التعينات المتعلقة: النسبة العلمية الذاتية، لكن باعتبار تميزها عن الذات بالامتياز النسبي لا الحقيقي، وبواسطة النسبة العلمية الذاتية يتعقل وحدة الحق ووجوب وجوده ومبدئيته، وسيما من حيث إن علمه بنفسه في نفسه في نفسه، وإن عين علمه بنفسه سبب لعلمه بكل شيء، وإن الأشياء عبارة عن تعينات تعقلاته الكلية والتفصيلية، وإن الماهيات عبارة عن التعقلات، وإنها تعقلات متشعبة التعقل بعضها من بعض، لا بمعنى أنها تحدث في تعقل الحق تعالى، تعالى الله عما لا يليق به.

بل تعقل البعض من متأخر الرتبة عن البعض، وكلها تعقلات أزلية أبدية على وتيرة واحدة، تتعقل في العلم ويتعلق بها بحسب ما تقتضيه حقائقها.

ومقتضى حقائقها على نحوين:

أحدهما: تعقلها من حيث استهلاك كثرتها في وحدة الحق، وهو تعقل المفصل في الجمل، كمشاهدة العالم العاقل بعين العلم في النواة الواحدة ما فيها بالقوة من الأغصان والأوراق والثمر، والذي في كل فردٍ من أفراد ذلك الثمر مثل ما في النواة الأولى، وهكذا إلى غير النهاية.

والنحو الآخر: تعقل أحكام الوحدة جملةً بعد جملةً، فيتعقل كل جملة بما تشتمل عليه

من الماهيات التي هي صورة تلك التعقّلات المتكثّرة المعدّدة للوجود الواحد، وهكذا عكس الاستهلاك الأول المُشار إليه؛ فإن ذلك عبارة عن استهلاك الكثرة في الوحدة، وهذا هو استهلاك الوحدة في الكثرة فليُعلم ذلك.

اعلم أن الحق من حيث إطلاقه وإحاطته لا يُسمّى باسم، ولا يُضاف إليه حكم، ولا يتعيّن بوصف ولا رسم، ليس نسبة الاقتضاء إليه بأولى من نسبة اللاقتضاء، فإن الاقتضاء المتعلّق إذ ذاك أو المنفي هو حكمٌ متعيّنٌ ووصفٌ مقيّدٌ.

ثم لتعلم أن الاقتضاء وإن كان ذاتياً فإن له ثلاث مراتب:

حكمه من حيث المرتبة الأولى هو أنه لا يتوقف على شرط، ولا موجب يكون سبباً لتعيّنه.

وحكمه من حيث المرتبة الثانية هو أن يتوقف تعيّنه على شرطٍ واحدٍ فحسب.

وحكمه من حيث المرتبة الثالثة هو أن ظهور أحكامه يتوقف على شروطٍ وأسبابٍ ووسائل.

فحكم الاقتضاء الأول هو الفيض الذاتي⁽¹⁾ لا لموجب، ولا يتعلّق في مقابلة قابل أو

(1) فائدة عظيمة: قال الشيخ المطار: أي التجلّي الأقدس عن شوائب الكثرة الذي لم يكن فيه ميز حكم اسم على آخر، ولا تفضل ولا غلبة، ولا يحكم فيه على الذات حاكم بطلبه منها، وهذا معنى كونه ذاتياً، فإن الحق تعالى لما تجلّى لذاته بذاته بواسطة الحب الذاتي كان الحاصل لهذا التجلّي هو الحقيقة الحمّدية، فليس وراء حقيقته إلا الذات الأقدس، وكانت حقيقته جمليّة كليّة، باطن كل اسم إلهي، وحقيقة كونية من غير ميز، وهذا معنى التجلّي، بل تجلّى فيه لذاته بذاته كما قررنا، ولم يكن قبله تجلّ أصلاً، لكن لا بدّ من اعتبار شيء مع الذات المعبر عنه بالشؤون الذاتية؛ لأن الذات البحت منزّهة عن كل شأنٍ واعتبارٍ، فلا تتجلّى لأحدٍ، ومنه يُعلم أن الكامل مهما بلغ لم يصل إلى رتبة واجب الوجود تعالى؛ لتقيده وإطلاق الحق سبحانه، والحمد لله على ذلك.

فلسبق التجلّي بالحقيقة الحمّدية على كل حقيقة، وكون التجلّي فيها عين المتجلّى له من غير ميز حقيقي ولا حكم، كان ﷺ هذا الاعتبار هو الفيض الأقدس الذاتي الذي تعيّن به الأعيان الناجية الإمكانية، أعني حقائق الأشياء، وهي الصور العلمية التي ما شئت رائحة الوجود، بل هي مخزونة في علمه تعالى، ولو خرجت إلى الظاهر لزم حدوثها وهي قديمة، بل الظاهر آثارها، وذلك أن الحق تعالى بمقتضى أسمائه اقتضى أن يكون لها صور علمية، ففاضت عن ذاته من وراء التجلّي الحمّدي الحامل لكل تجلٍّ من غير حكم عليه تعالى بغلبة اسم، وتلك الصور هي حقائق

استعداده، وحكم الاقتضاء الثاني التوقف على شرطٍ واحدٍ وجوديٍّ فحسب، وذلك

الأشياء وماهياتها كما قدمنا، والتعين هو التميز، وتعين هذه الأعيان كان بذواتها وإلا لتسلسل، واستعداداتها: أي كان ذلك من الفيض الأقدس وبه، فإن هذه الأكوان المختلفة ذاتاً وصفةً اختلافاً لا يُحصى كان لها ذلك من استعداداتها، فمن استعدادٍ لشيءٍ أعطيه، فالاختلاف بالذات والصفة مترتب على الاستعداد، فمن استعدادٍ لحقيقة إنسانية مسلمة أعطى ذلك، وعلى هذا القياس كما سيذكر.

فالحاصل أن الماهيات واستعداداتها كانت بالفيض الأقدس الذاتي: أي بالتجلي الذاتي الذي لم يغلّب فيه حكم اسمٍ اسمًا لجمليته، ولم يكن يطلب اسمٍ خاص من الأسماء، وذلك التجلي كان بالحقيقة المحمدية، فكل حقيقة كونية من حقيقته الكلية كما أن كل حقيقة إلهية كذلك، وتقدم هذا مراراً.

وهذا الفيض المذكور عبّر عنه الحكماء بالجعل البسيط الذي جعل الماهيات بمحولة: أي كانت عن فاعلٍ لأسماء ليست واجبة الوجود، فلا بدّ لها من فاعلٍ، وإما كان هذا الجعل بسيطاً لأنه لم يعتبر فيه سوى صدور هذه الأعيان عنه، لا أنه جعلها موجودة في الخارج كما هو شأن الجعل المركب حيث كان بعد هذا الجعل، فإن جعل الماهية سابق على جعلها موجودة، فمن هذا علم أن الخلاف في كون الماهيات بمحولة أو غير بمحولة راجع إلى اللفظ، فهي بمحولة بالجعل البسيط غير بمحولة بالجعل المركب، وهذه الأعيان مع استعداداتها صدرت عن الواجب تعالى بمحض الوجود لأسماء صور أسمائه تعالى، فأساؤه اقتضتها، وأساؤه عين ذاته، فكان ما ذكر من مقتضى الذات في الجملة، فلم يكن للواجب تعالى اختيار فيها، وإذا كان الأمر كما ذكر فلا يتصور سؤال حقيقة من الحقائق أن تكون على خلاف ما هي عليه؛ لعدم دخل الاختيار كما ذكرنا، مثلاً لو قال الكافر: لِمَ أوجدتني كافراً، وَلَمْ توجدني مؤمناً؟ فيقول تعالى: استعدادك سأل ذلك، فيقول: أنت جعلت هذا الاستعداد لي، فيقول تعالى: كان ذلك من مقتضى ذاتي بواسطة أسمائي، والأمور الكائنة بمقتضى الذات لا يسأل عنها، فإنه لا يُقال: لما كان الإنسان متكلماً حتى يصدر عنه الذكر مثلاً، فله الحجة البالغة.

وهذا العلم الحاصل من صور الأسماء ليس تابِعاً للمعلوم؛ لأنه كان من التجلي الذاتي، وبالفيض الأقدس عن حكم حاكم، وسُمّي علماً فعلياً كاختراع القوة العاقلة صورة لم يكن لها نظير، فهو علم فعلي أولي، والعلم الفعلي المذكور يسميه الحكماء بالعبادة الأزلية التي وجد العالم بها على اعتبار أن العلم عين الذات: أي الذات إذا تعلق بالمعلومات تُسمّى علماً، لا أن الصفة نفس الذات كما يُتهم، وقس الباقي من الصفات على ذلك، وقد أُشير إلى ما ذكرناه من أن الأعيان مع استعداداتها كانت عن التجلي الذاتي بقوله ﷺ: «من وجد خيراً فليحمد الله»، حيث إن ذلك كان بفضلته تعالى من غير دخل لشيءٍ من الأشياء في ذلك، والله أعلم.

الشرط الوجودي هو العقل الأول الذي هو واسطة بين الحق وبين ما قدّر وجوده من الممكنات إلى يوم القيامة، وأما حكم الاقتضاء من حيث المرتبة الثالثة فإن ظهور أثره وحكمه موقوف على شروطٍ شتى كباقي الموجودات.

ولست أعني بهذا أن ثمة اقتضاءات ثلاثة مختلفة الحقائق، بل هو اقتضاء واحدٌ وله ثلاث مراتب، يظهر ويتعين به من حيثية كل مرتبةٍ منها أثر أو آثار فافهم.

ومن النصوص الإلهية: إن العلم الوجداني الذاتي يُضاف إليه التعدّد من حيث تعلّقه بالمعلومات، ولا يتحقق بإدراكها إلا من تعيّناته وتعلّقاته، وتعلّقه بكل معلوم تابع للمعلوم بحسب ما هو المعلوم عليه في نفسه، بسيطاً كان المعلوم أو مركّباً، زمانياً أو مكانياً، أو غير زمني ولا مكاني، موقت القبول، متناهي الحكم والوصف، أو غير موقت ولا متناه فيما ذكرنا، فاعلم ذلك.

ومن تفاريع ما ذكرنا من النصوص أيضاً أن الحكم من كل حاكمٍ على كل محكومٍ عليه تابع لحال الحاكم حين الحكم، وتابع لحال المحكوم عليه حال حكم الحاكم عليه، فإن كان المحكوم عليه ما من شأنه التنقل في الأحوال تنوعت أحكام الحاكم عليه في كل حالٍ، واختلفت بحسب تلبّسه بتلك الأحوال، وإن كان المحكوم عليه من شأنه الثبات على وتيرةٍ واحدةٍ ثبت حكم الحاكم عليه بحسب التعلق المعين بحكم الحاكم عليه ومقتضاه، وبقي الأمر بحسب حال الحاكم حين الحكم، فإن كان الحاكم من مقتضى ذاته الثقلب في الأحوال بحسبها، أو مقتضى ذاته أنه ثابت والأحوال تنقلب فيكون تبعية حكم الحاكم بحسب أحد الأمرين الحاصرين لمراتب حكم كل حاكمٍ وكل محكومٍ عليه؛ إذ لا يخرج عما ذكرته حكم حاكمٍ ولا محكومٍ عليه.

ومن تفاريع ما ذكرنا من النصوص أيضاً أن العلم يتبع الوجود، بمعنى أنه حيث يكون الوجود يكون العلم دون انفكاكٍ.

وتفاوت العلم بحسب تفاوت قبول الماهية الوجود تامةً ونقصاً، فالقابل للوجود على وجهٍ أتم يكون العلم هناك أتم، وينقص العلم بقدر القبول الناقص، وغلبة أحكام الإمكان على أحكام الوجوب عكس ما ذكرنا أولاً، فاعلم ذلك.

ومن تفاريع ما ذكرنا من النصوص المحققة أيضاً، وإن كنت قد ألمعت بطرفٍ منه في بعض المواضع من كتبي في ضمن أمر آخر وبلسانه، لكن لما أفردت هذا الكتاب لذكر

النصوص من الأذواق المختصة بخصوص مقام الكمال، دون لسان عمومه من الأذواق المقيّدة الحاصلة لأرباب المقامات المخصوصة والمستندة من حيث الأصالة إلى حضرة اسم أو صفة من الصفات، والأسماء الإلهية التي هي تحت ذلك الذوق الخاص ومنبعه، وجب عليّ أن أفرد وأميز ما يختص بذوق المقام الأكمل الأجمع، وصحة ثبوته ومطابقته لما يعلمه الله تعالى في أعلى درجات علمه وأتمها وأكملها من ذلك الأمر المترجم عنه، دون تقرير صحته وثبوته بالنسبة والإضافة إلى مقام دون مقام، وباعتبار حال ووقت دون غيرها من الأوقات والأحوال وما ذكر.

فنقول بعد تمهيد هذه المقدمة الكلية في بيان هذا النص الذي قصدنا إيضاحه:

إن كل معلوم أدركه الإنسان بنظره أو كشفه أو حسه أو خياله جمعاً وفرداً، ولم ينته نظره أو كشفه لذلك الأمر، أو إدراكه لبّاه حساً وخيالاً إلى إدراك ما وراءه بعد معرفة ذاتياته ولوازمه الكلية، فإنه لم يدرك ذلك الأمر حق الإدراك تاماً، ولم يعرفه حق المعرفة. وسواء كان متعلق إدراكه ومعرفته العالم من حيث معانيه وأرواحه، أو من حيث صورته وأعراضه، أم كان متعلق معرفته الحق، فإنه متى كشف له عن جليلة الأمر وصورة تعين كل معلوم في علم الحق وجد الأمر كذلك، فإنه ما لم ينته معرفته بالحق إلى إطلاقه وصرافة وحدة ذاته الحقيقية، التي لا اسم يُعَيَّنُها ولا وصف ولا حكم ولا رسم، ولا تنضبط بشهود، ولا تعقل، ولا تنحصر في أمرٍ معين، لم يعرف أن ليس وراء الله مرمى، وأن الإحاطة به علماً وشهوداً محال، وأن ليس بعد الوجود الحق المطلق إلا العدم المتوهم، هذا وإن كان لمعرفة تعذر العلم بالله على نحو ما يعلم نفسه طريق آخر أعلى وأتم وأكشف، عرفناه ذوقاً وشهوداً بحمد الله ومنه، لكن ذلك مما يحرم بيانه وتسطيره وغاية البيان عنه هذا الإلماع المذكور.

هذا وإن كان الذوق والمعرفة الحاصلة لصاحبه والشهود من حيث استناد ذلك الذوق، والمقام إلى حضرة اسم من الأسماء الإلهية الذي هو قبلة ذلك المقام، وغاية معرفته من الحق نهايته، سيما من الوجه الذي يقضي بأن الاسم عين المُسمَّى، كما أوضحناه في مواضع من كلامنا، لكن تلك غايات نسبية، فإن المبادئ والغايات أعلام الكمالات النسبية، والأمر من حيث الكمال الحقيقي بخلاف ذلك.

وإليه الإشارة بقوله تعالى لأكمل عبيده: ﴿وَأَنْ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم:42]،

وأدرج سبحانه وتعالى في هذه الآية لطيفة أخرى خفية، وهو كونه لم يقل:

(وإن إلى ربك منتهاك) بل نبه على أن غايته من مطلق الربوبية الغاية التي هي غاية الغايات، وليس بعدها إلا تفاصيل درجات في الأكملية التي لا تقف عند حدٍّ وغاية.

وقد أشار ﷺ إلى ما ذكرناه في بعض مناجاته فقال ﷺ:

«أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِمَعْفَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ⁽¹⁾»: أي لا أبلغ كل ما فيك.

فجمع فيه بين التنبيه على تعذر الإحاطة وبين التعريف بانتهاه في معرفة الحق إلى غاية الغايات، وهذا كالتفسير للآية المذكورة، وهي قوله: ﴿وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾.

وفي الأحاديث النبوية تنبيهات كثيرة تشير إلى ما ذكرناه، من تتبعها بعد التيقظ والتفهم لما ذكرت ألفاها واضحة جلية.

ثم نقول: ولهذا المقام والذوق المنبه عليه السنة تترجم عنه بصيغ مختلفة، فمن ألسنته من القرآن من حيث التسمية الذي أخبر الله سبحانه أن رجاله يعرفون كلا بسيماهم، وهذا من خاصية الاستشراق على الأطراف بالانتهاء في معرفة الأشياء إلى الغاية التي توجب الاستشراق، على ما وراءها.

ولسانه في مقام النبوة واسمه المطلع كما قال ﷺ في أم القرآن بل في سر كل آية منه: «إِنَّهَا ظَهَرًا وَبَطْنًا، وَحَدًّا وَمَطْلَعًا إِلَى سَبْعَةِ أَبْطُنٍ⁽²⁾».

وفي رواية: «إِلَى سَبْعِينَ بَطْنًا».

وقد نبهت على ذلك في تفسير الفاتحة فلينظر هناك.

واسمه ولسانه في اصطلاح أهل الله الموقف الذي هو منتهى كل مقام، والمستشرف منه على المقام المستقبل.

واسمه ولسانه في ذوق مقام الكمال بالنسبة إلى كل مقامين البرزخ الجامع بينهما، والنسبة إلى خصوص مقام الكمال برزخ البرازخ.

نصٌ شريفٌ عزيزُ المنال:

(1) رواه مسلم (352/1)، وأبو داود (232/1)، والترمذي (561/5)، والنسائي (98/1)، وأحمد (1/96)، وابن ماجه (373/1).

(2) ذكره الشريف الجرجاني في التعريفات (48/1) بنحوه.

غيب هوية الحق إشارة إلى إطلاقه باعتبار اللاتعين.

ووحده الحقيقية الماحية لجميع الاعتبارات والأسماء والصفات.

والنسب والإضافات هي عبارة عن تعقل الحق نفسه، وإدراكه لها من حيث تعينه، وهذا التعقل والإدراك التعيني وإن كان يلي الإطلاق المُشار إليه فإنه بالنسبة إلى تعين الحق في تعقل كل متعقل في كل تجلٍ تعين مطلق، وإن أوسع التعينات، وهو شهود الكُمل، وهو التجلي الذاتي، وله مقام التوحيد الأعلى.

ومبدئية الحق تلي هذا التعين، والمبدئية هي محدد الاعتبارات، ومنبع النسب والإضافات الظاهرة في الوجود، والباطنة في عرصة التعقلات والأذهان.

والمقول فيه إنه وجودٌ مطلقٌ واحدٌ واجبٌ، فهو عبارة عن تعين الوجود في النسبة العلمية الذاتية الإلهية، والحق من حيث هذه النسبة يُسمى عند المحقق بالمبدأ، لا من حيث نسبة غيرها، فافهم هذا وتدبر، فقد أدرجت لك هذا النص أصل أصول المعارف الإلهية، والله المرشد.

كل سالكٍ سلك على أي طريقٍ كان غايته الحق، بشرط فوزه منه سبحانه بسعادةٍ ما، فإن ذلك السالك صاحب معراج، وسلوكه عروج فافهم.

نصٌ شريفٌ كليٌّ يحتوي على أسرارٍ جليةٍ:

اعلم أن كل ما يُوصف بالموثرية في شيءٍ أو في أشياء فإنه لا يصدق إطلاق هذا الوصف عليه تمامًا، ما لم يؤثر حقيقة ذلك الشيء من حيث هو دون تعقل انضمام قيد آخر إلى تلك الحقيقة الموصوفة بالتأثير، أو شرط ما خارجي كان ما كان.

وإنما ذكرت هذه القيود من أجل الآثار المنسوبة إلى الأشياء، من حيث مراتبها، أو من حيث اعتبارات هي من لوازم حقائقها، ومن أجل ما استفاد أيضًا عند أهل العقل النظري، وأكثر أهل الأدواق بأن كل موصوفٍ بالمرآية سواء كانت مرآته معنوية أم محسوسة، فإن لها: أي لتلك المرأة أثرًا في المنطبع فيها؛ لردّها صورة المنطبع إليها، وظهور صورة المنطبع فيها بحسبها.

وهذا صحيحٌ من وجهٍ ليس مطلقًا؛ فإن الأثر للمرأة في المنطبع إنما كان يصح أن لو أثرت في حقيقته من حيث هو، وذلك غير واقع، وإنما يثبت الأثر للمرأة في المنطبع من حيث إدراك من لم يعرف حقيقة المنطبع ولم يدركه إلا في المرأة، وليست المرأة بمحل

لحقيقة المنطبع، بل هي مجلّى لمثاله وبعض ظهوراته، والظهر نسبة تُضاف إلى المنطبع من حيث انطباع صورته في المرأة ليس عين حقيقة المنطبع.

ومرادي من قلبي ببعض ظهوراته التنبيه على أن التجليات الذاتية الاختصاصية لا تكون في مظهر ولا في مرآة، ولا بحسب مرتبة ما، فإن من أدرك الحق من حيث هذه التجليات فقد شهد الحقيقة خارج المرأة من حيث هي لا بحسب مظهر ولا مرتبة كما قلنا، ولا اسم ولا صفة ولا حال معين ولا غير ذلك، وهو يعلم ذوقاً أن المرأة لا أثر لها في الحقيقة.

وكان شيخنا الإمام قدّس الله روحه يُسمّي هذه التجليات: «التجليات الذاتية البرقية»، وما كنت أعرف يومئذ سبب هذه التسمية، ولا مراد الشيخ منها. ثم إن هذه التجليات الذاتية البرقية لا تحصل إلا لذي فراغ تام من سائر الأوصاف والأحوال والأحكام الوجودية الأسائية والإمكانية، وهذا الفراغ فراغ مطلق، لا يغير إطلاق الحق، غير أنه لا مكث له أكثر من نفس واحد، ولهذا شبه بالبرق.

وسبب عدم دوامه حكم جمعية الحقيقة الإنسانية، وكما أن هذه الجمعية لا تقتضي دوامه، كذلك لو لم يتضمن الجمعية الإنسانية هذا الوصف من الفراغ والإطلاق المستجلب لهذه التجليات، لم تكن الجمعية الإنسانية مستوعبة كل وصف وحال، فحكم الجمعية يشبه وينفي دوامه.

ووجدت لهذا التجليّ لما منحنيه الله أحكاماً غريبةً في باطني وظاهري، من جملتها أنه مع عدم مكثه نفسين، يبقى في المحل من الأوصاف والعلوم ما لا يحصره إلا الله، وعرفت في ليلة كتابتي هذا الوارد أنه من لم يذق هذا المشهد لم يكن محلاً للورثة، ولم يعرف سر قوله ﷺ: «لي مع الله وقت لا يسعني فيه غير ربي»⁽¹⁾.

(1) ذكره القاري في المصنوع (151/1)، والمناوي في فيض القدير (6/4).

قال الشيخ العطار: يدل هذا الحديث على أنه ﷺ بلغ كمال ذلك المقام حيث قال: «لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل».

وأثبت هذا المقام لغيره ﷺ بقوله: «يرحم الله أخي لوطا كان يأوي إلى ركني شديد»، ولم يعرفه حيث قال: «لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ» [هود: 80]، فلمن ذلك أن كمال هذا المقام له ﷺ لذلك حصه حضرة الشيخ بلداته الشريفة، حيث قال: «صائم نهار أبيت عند

ولا سر قوله ﷺ: «كان الله ولا شيء معه⁽¹⁾».

ولا سر قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: 50].

ولا يعرف سر مبدئية الإيجاد لا في زمان موجود، كما أنه من ذاق هذا المشهد وقد كان علم أن الأعيان الثابتة هي حقائق الموجودات، وأنها غير مجعولة، وحقيقة الحق منزّهة عن الجعل والتأثير، وما ثم أمر ثالث غير الحق والأعيان فإنه يجب أن يعلم إن صح له ما ذكرنا أن لا أثر لشيء في شيء، وأن الأشياء هي المؤثرة في أنفسها، وأن المسماة عللاً وأسباباً مؤثرة هي شروط في ظهور آثار الأشياء في أنفسها، لا أن شمة حقيقة تؤثر في حقيقة غيرها وهكذا.

فلتعرف الأمر في المدد، فليس شمة شيء يمد شيئاً غيره، بل المدد يصل من باطن الشيء إلى الظاهر، والتجلي التوري الوجودي يظهر ذلك، فليس الإظهار بتأثير في حقيقة ما أظهره، فالنسب هي المؤثرة بعضها في البعض، بمعنى أن بعضها سبب لانتشاء البعض، وظهور حكمه في الحقيقة التي هي محددها.

ومن جملة ما يعرفه ذائق هذا التجلي أن لا أثر للأعيان الثابتة من كونها مرائي في التجلي الوجودي الإلهي، إلا من حيث ظهور التعدد الكامن في غيب ذلك التجلي، فهو

ربي، وقائم ليل تنام عيناى ولا ينام قلبي»، إضافة (ليل) إلى هذه الجملة إشارة إلى قوله ﷺ: «تنام عيناى ولا ينام قلبي»، وذلك أنه ﷺ من حين ظهر مظهره الشريف إلى أبد الأبدين قلبه ملتفت إلى ربه تعالى، ما تخلل بين ذلك حاجب ولا مانع، وإن تخلل بحسب الظاهر فهو باعتبار حيوانيته لا باعتبار لطيفته الروحانية، فإذا نام بقي قلبه ملتفتاً إلى اسمه الجامع، وكذا إن مات فإذا يموت بالحس لا بالمعنى، وهذا المقام ما ناله أحد سواه.

وقد قال الشيخ في الفتوحات: هذا المقام مقام التقديس الذاتي، وما علمنا أنه ناله أحد وإن نيل، فمحمد ﷺ أحق به، لا أقول ذلك على القطع، قد تقدم شيء من ذلك قبل فارجع إليه.

فهذه الجملة يقصد التخصيص بمحمد ﷺ، ولا يخفي ما في قوله: «أيت ويطعمني ويسقيني» من الاستعارة، حيث شبه قصر نفسه ﷺ على الحق تعالى باليات بجامع التمكن وعدم الانتقال، وشبه التجليات الإلهية بالطعام والشراب بجامع الغذاء، فإن الأرواح غذاؤها المعارف الإلهية، أو أن ذلك استعارة تمثيلية، وفي هاتين الجملتين ما رأيت من الإشارة، وفيهما من البديع المناسبة اللفظية، والله أعلم بحقيقة الحال.

(1) رواه الحكيم الترمذي في النوادر (4/104)، وذكره ابن حجر في فتح الباري (6/289).

أثر في نسبة الظهور الذي هو شرط في الإظهار، والحق يتعالى عن أن يكون متأثراً من غيره، وتتعالى حقائق الكائنات أن تكون من حيث هي حقائقها متأثرة، فإنها من هذا الوجه في ذوق الكمال عين شؤون الحق، فلا جائز أن يؤثر فيها غيرها، فلا أثر لمرأة ما من حيث هي مرأة في حقيقته المنطبع فيها لما مرّ بيانه.

فافهم هذا النص وتدبره، فقد أدرجت فيه من نفائس العلوم والأسرار ما لا يقدر قدره إلا الله، وهذا هو الحق اليقين، والنص المبين، وكل ما تسمعه مما يخالف هذا فإنه وإن كان صواباً فإنه صوابٌ نسبي، وهذا هو الحق الصريح الذي لا مرية فيه، والله المرشد والهادي.

ومن النصوص الكلية نصوص ذكرتها في كتاب مفتاح غيب الجمع وتفصيله، وفي غيره من الكتب التي أنشأتها لا بكلام أحدٍ من الناس، فإن ذلك ليس من دأبي؛ إذ قد عصمني الله من ذلك، وأغناني مهباته الخالصة العلية عن العواري الخارجية السفلية، غير أنه لما اختص هذا الكتاب بذكر هذه النصوص وجب ذكر تلك النصوص أيضاً هنا.

فأقول من جملتها أن كل ما هو سبب في وجود كثرة وكثير، فإنه من حيث هو كذلك لا يمكن أن يتعين بظهور، ولا يبدو لناظر إلا في منظوره.

ومنها أن الشيء لا يصدر عنه، ولا ينمي ما يصاده، ولا ما يباينه على اختلاف ضروب الإشار وأنواعه المعنوية والروحانية والمثالية والخيالية والحسية والطبيعية، وهذا عام في كل ما يُسمى مصدراً لشيءٍ أو أشياء، أو أصلاً مثيراً، لكن إنما يكون له هذا الوصف باعتبار تعقله من حيث هو هو، وباعتبار آخر خفي لا يطلع عليه إلا الندر من المحققين.

ومتى توهم وقوع خلاف ما ذكرنا فليس ذلك إلا بشرطٍ خارجٍ عن ذات الشيء، أو شروط وبحسبها وبحسب الهيئة المتعلقة الحاصلة من تلك الجمعية، أعني جمعية الحقيقة الموصوفة بالمصدرية مع الشروط والاعتبارات الخارجية، وأحكام المرتبة التي يتعين فيها ذلك الاجتماع.

قال تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: 84].

ولا يشر شيء، ولا يظهر عنه أيضاً عينه ولا ما يشابهه مشابهة تامة، فإنه يلزم من ذلك أن يكون الوجود قد حصل مرتين، وظهر في حقيقة واحدة ومرتبة واحدة على وجهٍ ونسقٍ واحد، وذلك تحصيل للحاصل، وأنه محال لخلوه عن الفائدة، وكونه من قبيل

العبث، ويتعالى الفاعل الحق الحكيم العليم من فعل العبث، فلا بد من اختلاف ما بين الأصول وشراتها، فالممكنات غير متناهية، والفيض من الحق الذي هو أصل الأصول واحد، فلا تكرار في الوجود عند من عرف ما ذكرنا فافهم.

ولهذا قال المحققون: إن الحق سبحانه وتعالى ما تجلّى في صورة واحدة لشخص واحد مرتين، ولا لشخصين أيضاً في صورة، فلا بد من فارق واختلاف من وجه أو وجوه، كما أشرت إليه من قبل، فافهم والله المرشد.

نص شريف:

اعلم أن الحق لما لم يكن أن يُنسب إليه من حيث إطلاقه صفة ولا اسم، أو يُحكم عليه بحكم ما سلباً كان أو إيجابياً، علم أن الصفات والأسماء والأحكام لا يُطلق عليه ولا يُنسب إليه إلا من حيث التعينات، ولما استبان أن كل كثرة وجودية أو متعلقة بهجب أن تكون مسبقة بوحدة، لزم أن تكون التعينات التي من حيث ما تُضاف الأسماء والصفات والأحكام إلى الحق مسبقة بتعين هو مبدأ جميع التعينات ومعدتها، بمعنى أن ليس وراءه إلا الإطلاق الصرف، وأنه أمرٌ سلبى يستلزم سلب الأوصاف والأحكام والتعينات والاعتبارات عن كنه ذاته سبحانه، وعدم التقيد والحصر في وصف أو اسم أو تعين، أو غير ذلك مما عدّدنا أو أجمالنا ذكره.

ثم إن لذوي العقول السليمة وإن عدموا الكشف الصحيح أن يعتبروا الصفات والأسماء التالية، فإن تعذّر عليهم تعقل أسماء وصفات وراء ما تصورت وانتهت إليه إدراكاتهم العقلية، فتلك أسماء الذات بالنسبة إليهم، ويستدل بحقائقها في طور العقل النظري حال الحجاب؛ لشمول حكمها، وتبعية غيرها من الصفات والأسماء لها، وتوقف تعين ما بعدها عليها، فالعطايا الإلهية الذاتية والأسمائية تُعرف من هذه القاعدة، بمعنى أن كل عطاء وخير يصل من الحق إلى الخلق، إما أن يكون عطاءً ذاتياً أو اسمائياً، أو أن يكون مجموعاً من الذات والأسماء.

فأما العطايا الذاتية فلا حساب عليها، ولا تنضبط تعيناتها بعدد ولا تنحصر فيه، وأما العطايا الأسمائية والمنسوبة إلى الذات والأسماء جميعاً فلا يخلو إما أن تكون نسبتها إلى حضرة الذات أقوى وأتم من نسبتها إلى حضرة الأسماء والصفات، أو بالعكس، فإن غلبت نسبتها إلى الأسماء والصفات على نسبتها إلى الذات وقع الحساب عليها، إما عسيراً أو

يسيراً، بحسب الغلبة والمغلوبة الواقعة هناك.

وهنا سرٌ كبيرٌ لا يمكن إفشائه، وإن كانت نتيجة الغلبة والمغلوبة قوة نسبة تلك العطايا إلى حضرة الذات، فذلك الذي لا حساب عليه؛ لأن العطايا الذاتية وما قويت نسبتها إليها لا يصدر ولا يقبل إلا بمناسبة ذاتية، فلا موجب لها غير تلك المناسبة. ومن لم يعرف هذا الأصل لم يعلم حقيقة قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ تَشَاءِ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: 27].

ولا سر قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: 38].

ولا سر قوله تعالى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: 39].

ونحو ذلك مما تكرر ذكره في الكتاب العزيز.

وفي الأحاديث النبوية أيضاً مثل قوله عليه السلام: «إنه يدخل الجنة من أمته سبعون ألفاً بغير حساب ومع كل ألف سبعون ألفاً⁽¹⁾».

هؤلاء أصحاب العطايا الأسامية، غير أن نسبتهم إلى حضرة الذات أقوى من نسبتهم إلى حضرة الأسماء والصفات، ولهذا اتبعوا أصحاب المناسبة الذاتية، وشاركوهم في أحوالهم، فاعلم ذلك.

وإذ قد ذكرنا أقسام العطايا وأحكامها فلنذكر أقسام القابلين لها، فإنهم في أخذهم على طبقاتٍ يتعدد بحسب سؤالاتهم الاستعدادية، أو الحالية، أو المرتبية، أو الروحانية، أو الطبيعية المزاجية، أو الطبيعية العرضية التي يُترجم عنها لسان الطالب القابل.

وعلى الجملة فأعلى مراتب القابلين في قبولهم لما يرد عليهم من فيض الحق وعطاياه رؤية وجه الحق في الشروط والأسباب المُسمّاة بالوسائط وسلسلة الترتيب، بحيث يعلم الأخذ، ويشهد أن الوسائط السببية ليست غير تعينات الحق في المراتب الإلهية والكونية على اختلاف ضروبها، بمعنى أنه ليس بين فيض الحق المقبول وبين القابل إلا نفس تعين الفيض بالقابلية المقيدة دون انضمام حكم إمكاني يقتضيه ويوجه أثر مرور الفيض على مراتب الوسائط، والانصباع بأحكام إمكاناتها، ويرى الفيض أنه تجل من تجليات باطن الحق، فإن التعدادات والتعينات التي لحقته هي أحكام الاسم الظاهر من حيث إن ظاهر

(1) رواه الترمذي (626/4)، وأحمد (268/5)، وابن ماجه (1433/2).

الحق مجلّى لباطنه.

فأحكام الظهور تعدّد مطلق وحدة البطون، وتلك الأحكام هي المُسمّاة بالقوابل، وهي صور الشؤون ليس غيرها فافهم.

والله يقول الحق وهو يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

نصٌ جلّيٌ وضابطٌ كليٌّ يفيد معرفة المطاوعة والإجابة الإلهيين وإبائهما:

اعلم أن الميزان التام الصريح والبرهان الذوقي المحقق الصحيح في معرفة: متى يكون العبد من المطيعين لربه، ومتى تسرع إليه الإجابة الإلهية في عين ما يسأله فيه دون تعويضٍ ولا تأخيرٍ، هو صحة المعرفة وكمال المطاوعة، فالأصح معرفةً بالحق والأصح تصوراً له تكون الإجابة إليه في عين ما سأل فيه أسرع، والأتم مراقبة لأوامر الحق ومبادرة إليها بكمال المطاوعة يكون مطاوعة الحق له أيضاً أتم من مطاوعته سبحانه لغيره من العبيد.

ولهذا كان مقتضى حال الأكابر من أهل الله أن أكثر أدعيتهم مستجابة؛ لكمال المطاوعة، وصحة المعرفة بالله والتصور له، وإليه الإشارة بقوله سبحانه:

﴿اذْعُرْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60].

فالعدم المعرفة الصحيحة الشهودية النسبي التصور، ليس بداعٍ للحق الذي ضمن له الإجابة بقوله له: ﴿اذْعُرْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وإنما هو متوجهٌ في دعائه إلى الصورة الشخصية في ذهنه، الناتجة من نظره وخیاله، أو خيال غيره ونظره، أو المتحصلة من المجموع المُشار إليه، فلهذا يحرم من هذا شأنه الإجابة في عين ما سأل فيه، أو يتأخر عنه، أعني الإجابة.

ومتى أُجيب مثل هذا فإنما سببه سر المعية الإلهية المقتضية عدم خلو شيء عن الحق، أو الجمعية التامة الحاصلة للمضطرين، الموعود لهم بالإجابة للاستدعاء الاضطراري، والاستعداد الحاصل به: أي بالاضطرار.

وحال من هذا وصفه مخالفٌ لحال ذي التصور الصحيح والمعرفة المحققة، فإنه مستحضر الحق، ومتوجّهٌ إليه استحضاراً وتوجّهاً محققاً، وإن لم يكن ذلك من جميع الوجوه لكن يكفي كونه متصوراً ومستحضراً للحق في توجّهه، ولو في بعض المراتب، ومن حيثية بعض الأسماء والصفات، وهذا حال المتوسطين من أهل الله، والحال إلى المقدّم ذكره حال المحجوبين.

وأما الكُمل والأفراد فإن توجههم إلى الحق تابعٌ للتجلي الذاتي المُشار إليه، الحاصل لهم، والموقوف بتحققهم بمقام الكمال على الفوز به، فإنه مثمر لهم معرفة تامة جامعة للحثيات جميع الأسماء والصفات والمراتب والاعتبارات، مع صحة تصور الحق من حيث تجليه الذاتي المُشار إليه، الحاصل لهم بالشهود الأتم، فلهذا لا يتأخر عنهم الإجابة.

وأيضاً فإنهم أعني الكُمل ومن شاء الله من الأفراد أهل الاطلاع على اللوح المحفوظ، بل وعلى المقام القلبي، بل وعلى حضرة العلم الإلهي، فيشعرون بالمقدّر كونه لسبق العلم بوقوعه، ولا بُدُ فيسألون لا في مستحيل غير مقدر الوجود، ولا تنبعث همهم إلى طلب ذلك والإرادة له.

وإنما قلت: (والإرادة له) من أجل أن شمة من يتوقف وقوع الأشياء على إرادته، وإن لم يدع ولم يسأل الحق في حصوله، وقد عاينت ذلك من شيخنا قدس الله روحه سنين كثيرة في أمورٍ لا أحصيها، وأخبرني ﷺ أنه رأى النبي ﷺ في بعض وقائعه، وأنه بشره وقال له: الله أسرع إليك بالإجابة منك إليه بالدعاء.

وهذا المقام فوق مقام إجابة الأدعية، وأنه من خصائص كمال المطاوعة، ومقامه فوق مقام المطاوعة، فإن مقام المطاوعة يختص بما سبقت الإشارة إليه من المبادرة إلى امتثال الأوامر، وتتبع مرضي الحق، والقيام بحقوقه بقدر الاستطاعة، كما أشار إليه ﷺ في جواب عمه أبي طالب حين قال له: ما أسرع ربك إلى هواك يا محمد، لما رأى من سرعة إجابة الحق له فيما يدعو فيه.

وجاء في روايةٍ أخرى أنه قال له: ما أطوع ربك لك، فقال له النبي ﷺ: «وَأَنْتَ يَا عَمُّ إِنْ أَطَعْتَهُ أَطَاعَكَ»⁽¹⁾.

وهذا المقام الذي قلت إنه فوق هذا راجع إلى كمال موافاة العبد من حيث حقيقته لما يريده الحق منه بالإرادة الأولى الكلية المتعلقة بحصول كمال الجلاء والاستجلاء، فإنه الموجب لإيجاد العالم، والإنسان الكامل الذي هو العين المقصودة لله على التعيين، وكل ما سواه فمقصود بطريق التبعية له وبسببه من جهة أن ما لا يوصل إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب، فهذا هو المراد من قولي: «فمقصود بطريق التبعية».

(1) رواه الحاكم في المستدرک (1/727).

وإنما كان الإنسان الكامل هو المراد بعينه دون غيره من أجل أنه مجلّى تام للحق، يظهر الحق به من حيث ذاته، وجميع أسمائه وصفاته وأحكامه واعتباراته على نحو ما يعلم نفسه بنفسه في نفسه، وما ينطوي عليه من أسمائه وصفاته، وسائر ما أشرت إليه من الأحكام والاعتبارات، وحقائق معلوماته التي في أعيان مكوناته دون تغيير يوجب نقض القبول، ويخلل في رأيته يفضي بعدم ظهور ما ينطبع فيه على خلاف ما هو عليه في نفسه.

فإن من كان هذا شأنه لا يكون له إرادة ممتازة عن إرادة الحق، بل هو مرآة إرادة ربه وغيرها من الصفات، وحينئذ يستهلك دعاؤه في إرادته التي لا تغاير إرادة ربه، فيقع ما يريد كما قال تعالى: ﴿فَعَالٌ لَّمَّا يُرِيدُ﴾ [البروج: 16].

ومن تحقق بما ذكرناه فإنه إن دعا فإنما يدعو بالسنة العالمين ومراتبهم من كونه مرآة لجميعهم، كما أنه متى ترك الدعاء إنما يتركه من حيث كونه مجلّى للحق، باعتبار أحد وجهيه الذي يلي الجناب الإلهي، ولا يغايره من كونه: ﴿فَعَالٌ لَّمَّا يُرِيدُ﴾.

وليس وراء هذا المقام مرمى لرام، ولا مرقى لراقٍ إلى مرتبة ولا مقام، ودونه المتوجه إلى الحق بمعرفة تامة وتصور صحيح، المقصود بخطاب قوله: ﴿اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]، وخبر الحق صدق، وقد تيسر ذلك لهذا العبد المُشار إليه، فلزمت النتيجة التي هي الإجابة، ولا بدّ بخلاف غيره من المتوجهين المذكور شأنهم.

فاعلم ذلك تفز بأسرارٍ عزيزةٍ وعلومٍ غريبةٍ لم تنسق إليها الأفكار والأفهام، ولا رقتها الأنامل بالأقلام، والله المرشد.

نصّ شريف:

اعلم أن أعلى درجات العلم بالشيء أي شيء كان، وبالنسبة إلى أي عالم كان، وسواء كان المعلوم شيئاً واحداً أم أشياء، إنما تحصل بالاتحاد بالمعلوم وعدم مغايرة العالم له؛ لأن سبب الجهل بالشيء المانع من كمال إدراكه ليس غير غلبة حكم ما به يمتاز كل واحدٍ منهما عن الآخر، فإن ذلك بُعد معنوي، والبُعد حيث كان مانع من كمال إدراك البعد البعيد، وتفاوت درجات العلم بالشيء بمقدار تفاوت غلبة حكم ما به يتحد العالم بالمعلوم، وإنه القرب الحقيقي الرافع للفصل الذي هو البُعد الحقيقي المُشار إليه بأحكام ما به المباعدة والامتياز.

وإذا شهدت هذا الأمر وذقته بكشفٍ محققٍ علمت أن سبب كمال علم الحق بالأشياء إنما هو من أجل استجلالته إيّاها في نفسه، واستهلاك كثرتها وغيريتها في وحدته، فإن كينونية كل شيءٍ في أي شيءٍ كان، سواء كان المحل معنويًا أم صورياً، إنما يكون ويظهر بحسب ما تعين وظهر فيها.

ولهذا نقول: الحق علم نفسه بنفسه، وعلم الأشياء في نفسه بعين علمه بنفسه، ولما ورد الإخبار الإلهي بأن الله تعالى: «كان ولم يكن معه شيء»⁽¹⁾.

(1) رواه النسائي في السنن الكبرى (363/6)، والطبري في التفسير (4/12).

وقال الشيخ الشعراي: وأجمع المحققون على أن المراد بـ(كان) الوجود، لا أنها على صورة (كان) التي هي من الأفعال الماضية، فهو حرفٌ وجوديٌّ، لا فعل يطلب الزمان، كما يتوهم بعضهم، حتى إنهم أدرجوا في الحديث: (وهو الآن على ما عليه كان)؛ لتحيلهم أن تصرفها كتصرف الأفعال، ككان ويكون وكائن ومكون، فمعنى الحديث: الله موجود ولا شيء معه في حضرة ذاته: أي ما تَمُّ من وجوده واجبٌ لذاته، إلا هو وحده.

فإن قيل: قوله في الحديث: «ولا شيء معه» فيه رائحة تعقل الشيء معه في الأزل فلولا تقدم الإثبات ما صحَّ النفي.

قلنا: الشبهة لا تصحبه تعالى، ولا تنطلق عليه، فكذلك هو ولا شيء معه، فهو وصفٌ ذاتيٌّ له سلب الشبهة عنه، وسلب معية التشبيه، فهو تعالى مع الأشياء، وليست الأشياء معه. والمعية تابعةٌ للعلم، فهو تعالى يعلمنا فهو معنا، ونحن لا نعلمه فلسنا معه، ولولا أنه تعالى أخبر أنه معنا لم يتعكّن للعقل أن يعلم ذلك، فقد عَلِمَتْ أنه تعالى هو الذي أضاف إلى نفسه صفات التشبيه، ما أخذ من عبادته أضافها إليه.

وهو الذي أخبر أنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا.

وأنه استوى على العرش.

وأنه خلق آدم على صورته.

وأنه يأتي يوم القيامة في ظللي من الغمام، وغير ذلك مما سيأتي بيانه.

فمن أنكر صفات التشبيه التي أضافها إلى نفسه فقد أخطأ، ولم يصدق الرسل فيما أخبروا به عن ربنا ﷻ، وأصل ذلك فرارهم من اشتراكهم مع الحق في الصفات، وهم واقعون في ذلك شاءوا أم أبوا؛ فإنه تعالى من حيث خلق عالم المواد ما تجلّى لكل مخلوقٍ إلا بصورة ذلك المخلوق، غير ذلك لا يكون، فما عرف عارفٌ إلا صورة نفسه في مرآة الربوبية، فللحق تعالى أن يَرُدَّ على عبادته المعرفة، ويقول لهم: ما أخذ منكم عرفني، وله أن يُقرَّهم عليها؛ لأنها هي المعرفة الممكنة لنا، التي كلفنا بها.

انتفتت غيرية الأشياء بالنسبة إلى الوحدة التي هي محلها العيني، وثبتت أولية الحق من حيث الوحدة.

وبامتياز كثرة الأشياء المتعلقة ثانياً، الكامنة من قبل في ضمن الوحدة، والجمع بينهما وبين الوحدة بالفعل، ظهر الكمال المستجن في الوحدة أولاً، فانفتح بذلك باب كمال الجلاء والاستجلاء الذي هو المطلوب الحقيقي، وظهرت أحكام الوحدة في الكثرة، والكثرة في الوحدة، فوحّدت الوحدة الكثرة؛ لكونها صارت قدرًا مشتركًا بين المتكثرات المتميزة بالذات بعضها عن بعض، فوصلت فصولها؛ لأنها جمعت بذاتها كما ذكرنا، وعددت المتكثرات الواحد من حيث العينات التي هي سبب تنوعات ظهور الواحد بالصيغ والإصباغ، والكيفيات المختلفة التي اقتضتها اختلافات استعدادات المتكثرات القابلة للتجلي الواحد فيها.

فتجددت معرفة أنواع الظهورات والأحكام اللازمة لها التي هي عبارة عن تأثير بعضها في البعض بالإبرام والنقض، ظاهراً وباطناً، علواً وسفلاً، مؤقتاً وغير مؤقت، مناسباً وغير مناسب، كل ذلك بالاتصال الحاصل بينها بالتجلي الوجودي الوجداني الجامع شملها كما ذكرنا.

فالعلم والنعيم والسعادة على اختلاف ضروب الجميع إنما هي بحسب المناسبة، والجهل والعذاب والشقاء بحسب قوة أحكام المباشرة والامتياز، وأما امتزاج أحكام ما به الاتحاد وأحكام ما به الامتياز فأيدي السلطنة، وعتمد كل جملة من تلك الأحكام بضروب ما من المناسبة ومرجعها من حيث الإضافة ومستندها هو المسمى بالمرتبة فافهم.

ولما شرعت في كتابة هذا النص قيل لي في باطني في أثناء الكتابة: الأحكام المضافة إلى الوحدة والواحد الحق، والمعبر عنها بأحكام الوجوب أصلها من حيث الوحدة حكم واحد هو حقيقة القضاء، والمقادير أثر تعديلات المعلومات لذلك الحكم الواحد، وظهور الوجود الواحد بموجب تلك التعديلات تأثيراً أولاً، وتأثيراً ثانياً في المعدودات بإعادة أثرها عليها، فاعلم ذلك وتدبر غريب ما نبّهت عليه تفز بالعلم العزيز، والله المرشد.

نص شريف يوضح بقية أسرار هذا النص:

اعلم أن أعلى درجات العلم بالشيء أي شيء كان ما عدا الحق هو أن تعلمه بعلم يكون نتيجة رؤيتك لثبته في علم الحق تماماً، ولهذا العلم آيتان: إحداهما: استغناؤك بما حصل لك من العلم به عن معاودة النظر فيه وتكراره طلباً لمزيد معرفة به، فإن تجدد العلم بالشيء بطريق الازدياد، بعد دعوى معرفة سابقة به إنما موجه نقصان العلم به أولاً، فلو كمل العلم به أولاً لاستغنى عن الازدياد كما هو شأن الحق، وذلك موقوف على كمال الإحاطة العلمية بالمعلوم.

والآية الأخرى التي يُستدل بها على حصول هذا العلم وصحته، هو أن ينسحب حكم علمه على الشيء حتى يتجاوز تقيده، فينتهي إلى أن يرى آخره مُتصلاً بإطلاق الحق. والعلم بالحق ليس كذلك، فإنه إنما يتعلق به من حيث تعينه سبحانه في مرتبة أو مظهر أو حال أو حيثية أو اعتبار، وكلما انضبط للعالم به بتعينه من أحد الوجوه المذكورة، يظهر علمه ويتعين له من مطلق الذات بحسب حال المتجلي له؛ إذ ذاك ما لم يسبق تعينه قبل ذلك.

فكما لا تنتهي أحوال الإنسان إلى غاية تقف عندها فكذلك لا تنتهي تعينات الحق وتنوعات ظهوراته للإنسان، بحسب أحواله التي هي تعينات مطلق ذات الحق وتنوعات ظهوراته، وقد سبق التنبيه في غير هذا الموضع على أن الأسماء أسماء أحوال، وعلى أن الأعيان تتقلب عليها الأحوال بخلاف الحق؛ فإنه يتقلب في الأحوال، كما أخبر سبحانه عن ذلك بقوله: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: 29]، فافهم، ولا تتأول بل اجتهد أن تعين أولاً، فأمن واسلم تسلم، والله الموفق.

نصٌ جليل:

اعلم أن ليس في الوجود موجود يُوصف بالإطلاق إلا وله وجه التقييد، ولو من حيث تعينه في تعقل متعقل ما أو متعقلين، وكذلك ليس في الوجود موجود محكوم عليه بالتقييد إلا وله وجه إلى الإطلاق، ولكن لا يعرف ذلك إلا من عرف الأشياء معرفة تامة بعد معرفة الحق، ومعرفة كل ما يعرفه به، ومن لم يشهد هذا المشهد ذوقاً لم يتحقق بمعرفة الحق والخلق.

نصٌ في بيان سر الكمال والأكمالية:

اعلم أن للحق كمالاً ذاتياً وكمالاً اسمائياً يتوقف ظهوره على إيجاد العالم، والكمالان

معًا من حيث التعيين أسائيان؛ لأن الحكم من كل حاكمٍ على كل أمرٍ ما مسبوق بتعين المحكوم عليه في تعقل الحاكم، فلولا تعقل ذات الحق قبل إضافة الأسماء إليه وامتياز به غناه في ثبوت وجوده له عما سواه لما حكم بأن له كمالاً ذاتياً، ولا شك أن كل تعين يتعقل للحق هو اسمٌ لهم فإن الأسماء ليست عند المحققين إلا تعيينات الحق، فإذا كل كمالٍ يُوصف به الحق فإنه يصدق عليه أنه كمال أسائي من هذا الوجه، وأما من حيث إن انتشاء أسماء الحق من حضرة وحدته هو من مقتضى ذاته فإن جميع الكمالات التي يُوصف بها كمالات ذاتية.

وإذا تقرّر هذا فنقول: ما كان له هذا الكمال من ذاته، فإنه لا ينقص بالعوارض واللوازم الخارجية في بعض المراتب، بمعنى أنها تقدح في كماله، ولا جائز أن يتوهم في كماله نقصٌ أيضاً بحيث يكمل بها، بل قد يظهر بالعوارض واللوازم في بعض المراتب وصف أكمليته، ومن جعلتها معرفة أن هذا شأنه.

نصٌ شريفٌ جداً:

حقيقة الحق عبارة عن صورة علمه بنفسه من حيث تعينه في تعقله نفسه باعتبار يوحد العلم والعالم والمعلوم.

وصفته الذاتية التي لا تغاير ذاته أحدية جمع لا يتعقل وراءها جمعية، ولا نسبة، ولا اعتبار، والتحقق بشهود هذه الصفة ومعرفتها شاملاً إنما يكون بمعرفة أن الحق في كل متعين قابل للحكم عليه بأنه متعين بحسب الأمر المقتضي إدراك الحق فيه، متعيناً مع العلم بأنه غير محصورٍ في التعين، وأنه من حيث هو هو غير متعين.

وهذا هو صورة علمه بنفسه، فيعرف ذاته متعينة بالنسبة إلى ظهوره في المتعينات بحسبها، وبالنسبة إلى من لم يشهده إلا في مظهرٍ، ويعرف سبحانه أنه من حيث هو هو غير متعين أيضاً حال الحكم عليه بالتعين؛ لقصور إدراك من لم يدركه إلا في مظهرٍ، وسواء اعتبر المظهر عين الظاهر أم غيره.

وحقيقة الخلق عبارة عن صورة علم ربه بهم، وصفتهم الذاتية الفقر المثمر لمطلق الغناء ليس كل فقرٍ فافهم.

نصٌ شريفٌ جداً:

اعلم أن ثمرة التنزيه العقلي هو تميز الحق عما يُسمى سواه بالصفات السلبية؛ حذرًا

من نقائص مفروضة في الأذهان، غير واقعة في الوجود، والتنزيهات الشرعية شرعتها نفى التعدد الوجودي، والاشتراك في المرتبة الألوهية، وهي ثابتة أيضًا شرعًا مع تقرير الاشتراك مع الحق في الصفات الثبوتية؛ لنفي المشابهة والمساواة.

وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الجمعة: 11].

و﴿خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الأعراف: 156].

و﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: 14].

و﴿أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: 92].

و«الله أكبر» ونحو ذلك.

وأما تنزيه أهل الكشف فهو بإثبات الجمعية للحق مع عدم الحصر، وتمييز أحكام الأسماء بعضها عن بعض، فإنه ليس كل حكم يصح إضافته إلى كل اسم، بل من الأسماء ما يستحيل إضافة بعض الأحكام إليها، وإن كانت ثابتة لأسماء أخرى، وهذا الأمر في الصفات، ومن شررات التنزيه الكشف في نفى السوى مع بقاء الحكم العددي، دون فرض نقص يسلب أو تعقل كمال يُضاف إلى الحق بإثبات مثبت والسلام.

نصٌ شريف:

كَيُونَةُ كُلِّ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ الْمَحَلِّ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَحَلُّ مَعْنَوِيًّا أَمْ صَوْرِيًّا، وَهَذَا وَصِفَتِ الْمَعْلُومَاتِ الْمُمْكِنَةِ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُ تَعْيُنِهَا فِي عِلْمِ الْحَقِّ، وَارْتِسَامِهَا فِيهِ بِالْقَدَمِ، كَمَا أَنَّ كُلَّ مُتَعَيِّنٍ فِي عِلْمِ الْحَقِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ لَا يَخْلُو عَنْ حَكْمِ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّ وَجُودَ الْعَالَمِ وَعُلُومَ أَهْلِهِ حَادِثَانِ مُنْفَعِلَانِ، بِخِلَافِ وَجُودِ الْحَقِّ وَعِلْمِهِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ تَرَشُّدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

نصٌ شريفٌ من أشرف النصوص وأجلّها وأجمعها لكليات أصول المعرفة الإلهية

والكولية:

اعلم أن إطلاق اسم الذات لا يصدق على الحق إلا باعتبار تعينه، التعيين الذي يلي في تعقل الخلق غير الكمل الإطلاق المجهول النعت العديم الاسم، وأنه وصفٌ سلبى للذات، فإنه مفروض الامتياز عن كل تعين، وإنما الأمر الثبوتي الواقع هو التعيين الأول، وأنه بالذات بمشتمل على الأسماء الذاتية التي هي مفاتيح الغيب، ومسمى الذات لا يغير أَسْمَاؤَهَا بِوَجْهِ مَا.

وأما الأسماء فتتغير ويضاد بعضها بعضاً، ويتحد أيضاً بعضها مع البعض من حيث الذات الشاملة لجميعها.

والأحادية وصف التعين لا وصف المطلق المعين؛ إذ لا اسم للمطلق ولا وصف. ومن حيثية هذه الأسماء باعتبار عدم مغايرة الذات لها نقول: إن الحق مؤثر بالذات فافهم.

وللذات لازم واحد فحسب، لا يغيرها إلا مغايرة نسبية، وذلك اللازم هو العلم. والوحدانية ثابتة للحق من حيث العلم، فإن فيه وبه يتعين مرتبة الإلهية وغيرها من المراتب والمعلومات؛ لارتسام الجميع فيه، وهو مرآة الذات من حيث اشتغالها على الأسماء الذاتية التي لا يغيرها الذات بوجه ما، كما مر، وهو أعني العلم تحتد الكثرة المعنوية ومشروعها، وإنما قلت إن العلم كالمرآة للمعلومات وللذات أيضاً مع أسمائها الذاتية من أجل أنه باعتبار امتياز العلم عن الذات الامتياز الاعتباري، تعقل تعين الحق في تعقله نفسه في نفسه، فعلمه الذاتي كالمرآة له.

ولهذا قلنا في غير هذا الموضع إن حقيقة الحق عبارة عن صورة علمه بنفسه، ونُبِّهنا أيضاً على أن كل ظاهر في مظهر، فإنه يغير المظهر من وجه أو وجوه إلا الحق، فإن له أن يكون عين الظاهر وعين المظهر فتذكر.

وأما المراتب فعبارة عن تعيينات كلية، يشتمل عليها اللازم الواحد الذاتي الذي هو العلم، وهو كالحال لما يمر عليها من مطلق فيض الصادر عن الذات، باعتبار عدم مغايرة الفيض للمفيض، كما سبق التنبيه عليه في شأن مظهرية الحق وظاهريته، ولها مدخل في حقيقة التأثير لا مطلقاً، بل من حيث ما قلت إنها كالحال.

فكل مرتبة مجلى معنوي لجملة من أحكام الوجوب والإمكان المتفرعة من الأسماء الذاتية وأمهاات الأسماء الإلهية، وما يليها من الأسماء التالية، ولها أعني للمراتب أعيان ثابتة في عرصه العلم والتعقل، ولا أثر لها على سبيل الاستقلال بل بالوجود، وهكذا شأن الوجود مع المراتب، فإنها مؤثرة ظاهرة الحكم في كل ما يتصل بها، ويتعين لديها بتكيفات مطلق الفيض الواصل إليها والمار عليها.

وإنها كالتنهايات النسبية باعتبار سير الفيض الذاتي والتجلي الوجودي في المنازل والدرجات المتعينة بين الأزل والأبد، لا إلى غاية ولا إلى قرار، فقد استبان بما ذكرته أن

المراتب مجمع جمل الأحكام المستقرة لديها من حضرة الوجوب والإمكان، وهي المظهرة لنتائج تلك الاجتماعات، لكن بحسبها لا بحسب الأحكام، ولا بحسب مطلق الفيض، فحكمها حكم الأشكال والقوالب مع كل متشكل ومتقوّل يتصل بها ويحل فيها، فهذا أثرها، فهي ثابتة العين، وإليها تستند نتائج الأحكام وتنضاف آخرًا؛ لأنها المشرع والمرجع فافهم.

ثم اعلم أن المراتب متعلقة الانتشاء بعضها من بعض، وكذلك الأساء، فالألوهية بأسمائها الكلية التي هي (الحي، العالم، المريد والقادر) ظل للذات من حيث اشتغالها بذاتها على مفاتيح الغيب، لكن بين الألوهية والذات في ذلك فرق دقيق في ذوق الكمل، وهو أن الألوهية تتعقل ممتازة عن أمهات أسمائها المذكورة، والذات لا يعقل تميزها عن أسمائها الذاتية إلا المحجوبون عن التجلي الذاتي، وأما أهل التجلي الذاتي فلا يعقلون هذا النوع من التميز، ولا يشهدونه إلا باعتبار علمهم بعلم المحجوبين، وأما التميز عندهم في ذلك فهو بما أشرت إليه من أن الذات غير مغايرة لأسمائها الذاتية بوجه ما، وهي تغاير بعضها بعضًا مع أنه لا انفكاك، ومع أن درجات المفاتيح متفاوتة، فإن بعضها تابع للبعض، كما نبّهت عليه في أساء الألوهية من تبعية اسم: الخالق، والبارئ، والمصور، أمثالها فتذكر.

فصل في وصل:

وأما سر المناسبات فهو من حيث الاشتراك في الأمر القاضى برفع أحكام المغايرة من الوجه المثبت للمناسبة، وأولها وأعلىها المناسبة الذاتية؛ فالمناسبة الذاتية بين الحق والإنسان الذي هو العين المقصودة، يثبت من وجهين:

أحدهما من جهة ضعف تأثير مرآيته في التجلي المتعين لديه، بحيث لا يكسبه وصفًا قاذحًا في تقدسه سوى قيد التعين الغير القادح في عظمة الحق وجلاله ووحدانيته، وخلوه عن أكثر أحكام الإمكان وخواص الوسائط، وتفاوت درجات المقربين والأفراد عند الحق من هذا الوجه.

وأما المناسبة مع الحق من الوجه الآخر فهو بحسب حظ العبد من صورة الحضرة الإلهية، وذلك الحظ يتفاوت بحسب تفاوت الجمعية فيه، فتضعف المناسبة وتقوى بحسب ضيق، فلك جمعية ذلك الإنسان من حيث قابليته وسعتها، فتتقص الحظوظ لذلك وتتوفر تارة لذلك.

والمستوعب لما يشتمل عليه مقام الوجوب والإمكان من الصفات والأحكام، وما يمكن ظهوره بالفعل من ذلك في كل عصرٍ وزمانٍ، مع ثبوت المناسبة أيضًا من الوجه الأول له الكمال، وهو محبوب الحق والمقصود لعينه، فهو من حيث حقيقته التي هي برزخ البرازخ، مرآة الذات والألوهية معًا ولوازمها، وصاحب المناسبة الذاتية من الوجه الأول محبوب مقرب لا غير، وقد سبق التنبيه على ذلك.

وأما المناسبة الذاتية بين الناس فتثبت من وجهين أيضًا، وهما مثالان للوجهين الإلهيين المذكورين: أحدهما من جهة اشتراك المتناسبين في المزاج، بمعنى وقوع مزاجيهما في درجة واحدة من درجات الاعتدالات التي يشتمل عليها مطلق عرض الأمزجة الإنسانية، أو يكون درجة مزاج أحدهما مجاورة لدرجة مزاج الآخر، وهذا أصلٌ عظيمٌ في مشرب التحقيق، قل من يعرفه ذوقًا؛ لأن تعينات أرواح الأناس من العوالم الروحانية وتفاوت درجاتها في الشرف، وعلو المنزلة من حيث قلة الوسائط وكثرتها، وتضاعف وجوه الإمكان وقوتها بسبب كثرة الوسائط وقتها وضعفها، إنما موجه بعد قضاء الله تعالى وقدره، المزاج المستلزم لتعين الروح بحسبه.

فالأقرب نسبة إلى الاعتدال الحقيقي الذي يعين نفوس الكُمل في نقطة دائرته، يستلزم قبول روح أشرف وأعلى نسبةً من درجة العقول والنفوس العالية، والأبعد عن النقطة الاعتدالية المشار إليها بالعكس من الخسة ونزول الدرجة.

فاعلم ذلك وتفهم ما ذكرته في أمر الاشتراك المزاجي ترق به إلى معرفة المناسبة الروحانية الخصبية بالوجه الآخر المشابه للمناسبة الذاتية الخفية الحقية المحضة.

وإذا عرفت هذا عن شهود أو فهم محقق، رأيت أن بعض الأرواح يكون مبدأ مقامها في التعين اللوح المحفوظ، ومبدأ تعين بعضها من روحانية العرش من مقام إسرافيل، وبعضها من الكرسي من مقام ميكائيل، وبعضها من السدرة من مقام جبرائيل، هكذا متنازلاً حتى ينتهي الأمر إلى سماء الدنيا المختصة بإسمايل رئيس ملائكتها على جميعهم السلام، فتعرف حينئذ أن الشرط الأكبر الموجب لما ذكرته من تفاوت درجات أرواح الناس في ذلك بعد سابق علم الله وعنايته وقضائه ومشيعته، هو ما سبق ذكره في شأن الأمزجة وقرنها من نقطة الاعتدال الحقيقي وبعدها، وأثر العناية والمشية تختص بحسن التسوية الربانية التي يليها نفخ الروح وتعينه، فافهم وتذكر.

وأما المناسبة المرتبية فإنها ليست من وجه واحد، بل من وجوه متعددة: أحدها من جهة معادنها الأصلية، التي هي مبدأ تعيينات الأرواح المُشار إليها آنفًا، فإن مبدأ تعيين أعلاها درجة أعني أرواح الكُمل، أم الكتاب، ومبدأ تعيين بعضها علمًا ووجودًا متوحدًا ذات القلم الأعلى المُسمّى بالعقل الأول والروح الكلّي، ومبدأ تعيين بعضها اللوح المحفوظ، وبعضها عرشية إسرائيلية، وبعضها ميكائيلية من مقام الكرسي وروحانيته، وبعضها جبرائيلية من مقام سدرة المنتهى.

هكذا إلى آخر أجناس هذه الأصول الروحانية المختصة بإساعيل صاحب سماء الدنيا، المعبر عنه عند حكماء المشائين بالعقل الفعّال، كما مرّ.

والوجه الآخر من جهة مظاهرها المثالية، فإن الأرواح على اختلاف مراتبها لا تخلو عند جميع المحققين عن مظاهر تتعين وتظهر بها، وأول مظاهر أرواح الأناسي ما عدا الكُمل عالم المثال المطلق.

والصور الخيالية وإن كانت مواد انتشائها لطائف قوى هذه النشأة الطبيعية، وجواهرها المطهرة والمزكاة المكتسبة صفات الأرواح، فإن صفاتها وأحوالها في الجنة إنما تظهر بحسب روحانيتها وقواها، وخواص مظاهرها المثالية.

ومنازل أهل الجنة مظاهر مراتب الأرواح من حيث مكاناتها عند الحق، ومن حيث مظاهرها المثالية الأولى، وقد نبّه النبي ﷺ على ذلك بإشاراتٍ لطيفة، مثل قوله ﷺ: «يا علي إن قصرك في الجنة في مقابلة قصري»، وفي رواية: «في محاذة قصري». وقال في حق العباس قريبًا من ذلك.

وقال في حق جمهور المؤمنين: «لأحدكم أهدى إلى منزله في الجنة منه إلى منزله في الدنيا»⁽¹⁾، وليس هذا لا من حكم المناسبة.

وأما سوق الجنة المشتمل على الصور الإنسانية المستحسنة، التي يتخير أهل الجنة التلبس بما شاءوا منها، فمن بعض جداول عالم المثال المطلق الذي هو معدن المظاهر وينوعها، وهو مجرى المدد الواصل من عالم المثال إلى مظاهر أرواح أهل الجنة، ومنشأ مآكلهم ومشارهم وملابسهم، وكل ما يتنعمون به في أراضي مراتب أعمالهم واعتقاداتهم.

(1) رواه البيهقي في الشعب (304/1)، والطبري في التفسير (36/24).

وأخلاقهم وصفاتهم ودرجات اعتدالاتهم في ذلك كله.

وأما الخلع والتحف التي تأتي بها الملائكة من عند الحق إلى جمهور أهل الجنة حال حملهم ليأهم إلى كتيب الرؤية؛ لزيارة الحق ومجالسته هي مظاهر أحكام الأسماء والصفات، التي يستند إليها الزائرون في نفس الأمر، وإن لم يعلموا ذلك، وبذلك التحف تقوى مناسبتهم مع الحق، وتحيا رقائق ارتباطاتهم به من حيث تلك الأسماء والصفات التي لها درجة الربوبية على أولئك الزائرين.

وقوله تعالى للملائكة في أواخر مجالس الزيارة عند أهل الجنة:

«رُدُّوهم إلى قصورهم»، إشارة إلى أحكام المناسبات المستفادة من تلك الخلع والتحف، وانتهاء أحكام الأسماء والصفات، التي هي من حيث هي تثبت المناسبة بينهم وبين الحق، وتوجب جمعيتهم وحضورهم عنده، فمتى ظهرت سلطنة الأسماء والصفات التي تقابل أحكام الأسماء والصفات المقتضية للاجتماع، ظهرت الأحكام القضائية بالامتياز، فحصل البعد والحجاب فانهم.

وأما تفاوت مراتبهم حال المجالسة مع الحق فهو بحسب تفاوت مراتبهم في نفس الحق، وبحسب صحة عقائدهم في الله، أو علومهم ومشاهداتهم الصحيحة، وإثارةهم فيما قبل جناب الحق على ما سواه، وطول زمان المجالسة وقصرها، وتفاوت الشرف فيما يُخطبون به، وما يفهمونه من خطابه هو بحسب ما ذكرناه، وبحسب حضورهم على ما كانوا يعلمون منه، أو استحضارهم له بمقتضى اعتقادهم فيه، ومناسبتهم لجنابه من حيث مقام كتيب الرؤية، والتجلي الخسيس هم منه. فاعلم ذلك.

وأما حال الكُمُل نفعا الله هم فيما ذكرنا وسواه، فإنه بخلاف ذلك.

فإنهم قد تجاوزوا حضرات الأسماء والصفات والتجليات الخسيسة بها إلى عرصة التجلي الذاتي، فهم كما أخبر النبي ﷺ عن شأنهم بقوله:

«صنّف من أهل الجنة لا يستتر الرب عنهم ولا يحتجب⁽¹⁾».

وذلك أنهم غير محصورين في الجنة وغيرها من العوالم والحضرات، كما قد أشرت إليه في غير هذا الموضع، من أن الجنة لا تسع إنساناً كاملاً ولا غير الجنة، فهم وإن ظهروا

(1) رواه الحكيم الترمذي في النوادر (101/1) بنحوه.

فيما شاءوا من المظاهر فإنهم منزّهون عن الحصر والقيود، والأمكنة والأزمنة، كسيدهم، بل هم معه أينما كان، وحيث لا أين ولا حيث ولا جرم ولا بُعد ولا حجاب ولا انتقال لزيارة ولا انتهاء بحكم وقتٍ من الأوقات، والأسماء والصفات. فافهم واجتهد، وتمنّ أن تُلحق بهم، وأن تشاركهم في بعض مراتبهم العالية، فإن الله ولي الإحسان.

وأما المناسبات الثابتة بين الناس من جهة المراتب البرزخية، فأنموذجها المنبّه على تفاصيلها لمن لم يكشفها ولم يشهدّها، هو ما ذكره النبي ﷺ في حديث الإسراء من رؤيته آدم عليه السلام في ساء الدنيا، وأن على يمينه أسودة السعداء من ذريته، وعلى يساره أسودة الأشقياء من ذريته، وأنه إذا نظر عن يمينه ضحك، وإذا نظر عن يساره بكى.

فهذه إشارة إلى مراتب عموم الأشقياء والسعداء، فأهل الشقاء هم الذين لم يُفتح لهم أبواب السماء حال الموت، وهم في شقائهم على مراتب مختلفة، فإن النبي عليه وعلى أهل بيته التحية أخبر عن أرواح بعض الأشقياء أنها تُجمع في برهوت والحليتين والحاسنين والخابئين.

فمبدأ مراتب الأشقياء من مقر السماء الدنيا التي فيها آدم، وأنزلها ما ذكره عليه السلام، ومراتب عموم السعداء في البرزخ السماء الدنيا على درجاتٍ متفاوتة، يجمعها مرتبة واحدة، ومراتب أهل الخصوص من السعداء ما أشار إليه ﷺ في حديث الإسراء بعد ذكره آدم من أن عيسى عليه السلام في الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة، على جميعهم السلام.

وهكذا شأن مشاركي هولاء الأنبياء، والوارثين لهم شامًا متفاوت المراتب في هذه السموات، فإن هذه الأخبار من الرسول ﷺ هو باعتبار ما شاهده في أحد إسرائه، فإنه ثبت أن النبي ﷺ حصل له أربعة وثلاثون معراجًا، رواها وجمعها وأثبت رواياتها أبو نعيم الحافظ الأصبهاني رحمة الله عليه.

وكيف ينحصر هذا الحال مع هولاء الأنبياء السبعة دون غيرهم، ومن البين أن الرسل والأنبياء كثيرون، وفيهم الكُمل بتعريف الله، كداود عليه السلام المنصوص على خلافته، وغيره من أكابر الأنبياء والمرسلين، فأين تتعين مراتبهم البرزخية بعد الموت، وما ثمّ إلا العالم الأعلى والأسفل.

وعالم السفلى محل تعيينات مراتب الأشقياء على اختلافهم، فتعين أن يكون طبقات تعيينات مراتب الأنبياء والمرسلين والكُمَّل من ورثتهم.

وأهل الخصوص من السعداء بعد الموت وقبل الحشر في الحضرات السماوية، وأن موجب ما ذكره عليه وعلى آله السلام هو ما سبقت الإشارة إليه، فهو كالأنموذج لما لم يتعين ذكره فافهم.

فهذه الرواية الخاصة من النبي ﷺ لهؤلاء السبعة إنما موجبها حالتُذ مناسبة صفاتية أو فعلية أو حالية لا غير.

كالأمر في شأن يحيى عليه السلام من أن يكون تارةً مع عيسى عليه السلام. وتارةً مع هارون عليه السلام وليس ذلك إلا من مقتضى مشاركته لهما، على جميعهم السلام.

فتدبر ترشد إن شاء الله تعالى⁽¹⁾.

نصٌ شريفٌ جداً:

اعلم أن الحق هو الوجود المحض لا اختلاف فيه، وأنه واحد وحدة حقيقية، لا يتعقل في مقابلة كثرة، ولا يتوقف تحققها في نفسها، ولا تصورهما في العلم الصحيح المحقق على تصور ضد لها، بل هي لنفسها ثابتة مثبتة لا مثبته.

وقولنا: وحدة للتنزيه والتفهم لا للدلالة على مفهوم الوحدة على نحو ما هو متصور في الأذهان المحجوبة.

وإذا عرفت هذا فنقول: إنه سبحانه من حيث اعتبار وحدته المنبه عليها، وتجرده عن المظاهر، وعن الأوصاف المضافة إليه من حيث المظاهر، وظهوره فيها لا يُدرك، ولا يُحاط به، ولا يُعرف، ولا يُنتعت، ولا يُوصف.

وكل ما يُدرك في الأعيان، ويُشهد من الأكوان بأي وجه كان أدركه الإنسان، وفي أي حضرة حصل الشهود، ما عدا الإدراك المتعلق بالمعاني المجردة والحقائق في حضرة غيبها بطريق الكشف، ولذلك قلت في الأعيان: أي ما أدرك في مظهر ما كان، فإنما ذلك المدرك ألوان وأضواء، وسطوح مختلفة الكيفية متفاوتة الكمية، تظهر أمثلتها في عالم

(1) وقع في الأصل: ومن كلامه قلس روحه وهو نص ملحق ولكن هكلا وجدت النسخة التي كتبت منها وهي بخط بعض الأفاضل.

المثال المتصل بنشأة الإنسان، أو المنفصل عنه من وجه على نحو ما هو في الخارج، أو ما مفرداته في الخارج وكثرة الجميع محسوسة، والأحادية فيها معقولة أو محدوسة، وكل ذلك أحكام الوجود، أو قل صور نسب علمه، أو صفات لازمة له من حيث اقترانه بكل عين موجودة بسر ظهوره، فيظهر فيها وما ولها بحسبها كيف شئت، وأطلقت ليس هو الوجود.

فإن الوجود واحد، ولا يُدرك بسواه من حيث ما يغيّره على ما مرّ من أن الواحد من كونه واحداً لا يُدرك بالكثير من حيث هو كثير وبالعكس.

ولم يصح الإدراك للإنسان من كونه واحداً وحدة حقيقية كوحدة الوجود، بل إنما صحّ له ذلك من كونه حقيقة متصفة بالوجود والحياة وقيام العلم به، وثبوت المناسبة بينه وبين ما يروم إدراكه، وارتفاع الموانع العائقة عن الإدراك، فما أدرك ما أدركه إلا من حيث كثرته، لا من حيث أحديته، فتعذر إدراكه من حيث هو ما لا كثرة فيه أصلاً لما مرّ.

ولهذه النكتة أسرارٌ نفيسة ذكرتها بتفصيل أكثر من هذا في كتابي المسمّى بـ«كشف سر الغيرة عن سر الحيرة»⁽¹⁾.

(1) قال الشيخ الشعراوي: الحيرة في الله من كمال المعرفة به، وهي سارية في العالم الثوريّ والثاريّ والترابيّ، لأن العالم ما ظهر إلا على ما هو عليه من العلم الإلهي، وما هو في العلم الإلهي لا يتبدّل، ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّامِ عَلَيْهِ لَا تَبْدِيلَ لِحَلْقِي إِلَهِي﴾ [الروم: 30] الآية.

فما فطر العالم إلا على الحيرة، وذلك لأن المرتبة الإلهية تنفي بلذاتها التقييد عنها، والقوابل تنفي الإطلاق عنها، ولا تشهد إلا صورتها من التقييد.

فهذا هو سبب شدة الحيرة في الوجود، ولا أحد أشدّ حيرة في الله من العلماء به، ولهذا ورد أنه ﷺ كان يقول: «إِذْ نِيَّ اللَّهُمَّ فَيْكَ تَحْيِيراً»، ومع ذلك فأعلى ما يصل إليه العلماء بالله تعالى من طريق نظرهم مبتدأً بالبهائم؛ لأنها كغيرها مفعورة على الحيرة في الله ﷻ، والإنسان يريد أن يخرج بما أعطاه الله تعالى من العقل والرؤية وإمعان النظر عن الحيرة التي فطر عليها، فلا يصحّ له ذلك.

وعلى هذا الذي قررناه الإشارة بقوله تعالى في حقّ قوم: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [الفرقان: 44].

فإن التشبيه بالأنعام إنما هو في الحيرة لا في المحار فيه، فليس ذلك نقصاً في الأنعام، وقوله: ﴿بَلْ

هُمْ أَصْلُ سَبِيلًا: أي طريقاً لأنهم زادوا على ضلال البهائم وحيرتهم في الله، والخيرة عَمَى بلا شك.

﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَيْدَةٍ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: 72]، أعني جاهلاً بالذات، ﴿وَأَصْلُ سَبِيلًا﴾، كما هو في الدنيا.

ولذلك كان العارف المحقق عمرو بن عثمان المكي يقول في صفة العارفين: وكما هم اليوم يكونون غداً، فَعَلِمَ أن من طلب معرفة الذات من طريق الفكر والنظر كان مآله إلى الخيرة. كما أن من طلب الواحد في عينه لم يحصل إلا على الخيرة، فإنه لا يقدر على الانفكاك من الجمع والكثرة في الطالب والمطلوب، وكيف يقدر على ذلك، وهو يحكم على نفسه بأنه طالب، وعلى نفسه بأنه مطلوب، ومقام الواحد يتعالى أن يحل في شيء، أو يحل فيه شيء؛ لأن الحقائق لا تتغير عن ذاتها؛ إذ لو تغيرت لتغير الواحد في نفسه، وتغير الحق في نفسه وتغير الحقائق محال. واعلم أن حيرة أهل الكشف والشهود أعظم من حيرة أصحاب النظر في الأدلة؛ لاختلاف الصورة عليهم عند الشهود.

فإن أصحاب النظر والفكر ما برحوا بأنكارهم في الأكوان، فلهم أن يحاروا ويعجزوا، وهؤلاء ارتفعوا عن الأكوان، وما بقي لهم شهود إلا فيه، فهو مشهودهم، فكانت حيرتهم باختلاف التجليات أشد من حيرة النظار في معارضات الدلالات، وفي الحقيقة ما في الوجود إلا الله.

ولا يعرف الله إلا الله، فمن وصل إلى الخيرة من المقربين فقد وصل، والسلام.

وسمعت شيخنا رحمه الله يقول: العلماء بالله على أربعة أصناف:

صنف: ما لهم علم بالله إلا من طريق النظر الفكري، وهم القائلون بالسلوب.

وصنف: ما لهم علم بالله إلا من طريق التجلي، وهم القائلون بالثبوت والحدود التابعة للصورة.

وصنف: يحدث لهم علم بالله بين الشهود والنظر، فلا يقون مع الصورة في التجلي، ولا يصلون إلى معرفة هذه الذات الظاهرة بهذه الصورة في عين الناظرين.

وصنف: ليس واحد من هؤلاء الثلاثة، ولا يخرج عن جميعهم، وهو الذي يعلم أن الله تعالى قابل لكل معتقد في العالم، من حيث إنه عين الوجود، وهذا القسم ينقسم إلى صنفين:

صنف يقول: عين الحق هو المتجلي في صور الممكنات.

وصنف يقول: أحكام الممكنات، وهم الصور الظاهرة في عين الوجود الحق، وكل قال ما هو الأمر عليه، ومن هنا فشيت الخيرة في المتحيرين، وهي عين الهدى في كل حائر، فمن وقف مع الخيرة حار، ومن وقف مع كون الخيرة هدى وصل، ومن وصل لا يرجع، لأن من المحال الرجوع بعد كشف الحجاب إلى الحجاب؛ إذ المعلوم لا يجهله العالم بعد تعلق العلم به.

ومرادنا بالوصول الوصول إلى السعادة الدائمة.

وهو معنى قوله: «لِإِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ» الحديث.

وأنشدوا في ذلك:

وكل حب عِلْمٌ له بَدْءٌ ويحققه علمي وغاية الحب في الإنسان وصلته
روح بروح وجثمان بجثمان وغاية الوصول بالرحمن زلفته
فإن إحسانه جزاء إحسان إن لم أصوره لم تعلم بما كُلفت
نفسي وتصويره رد لبرهاني وأنشدوا أيضًا في نحو ذلك:

والوهم يُعيدُهُ في صورة البشر الله لا عقل يُصوِّرُهُ
والكون يُغيِّثُهُ في سائر الصور والشرع يُطلقُهُ وقتًا ويحصِرُهُ
بل عينُ كُنْ لم تكن إن كنت ذا بصر إن قال كُنْ فلمن والعين واحدة
وأنشدوا أيضًا في حيرة العقول:

فلو رأيت الذي رأينا قد أثبت الشيء قول ربي
ما قلت إلا أنا هو أنا فالعلم المفض ليس فيه
لو لم يكن ذاك ما وجدنا لو لم تكن ثم ما حيي
ثبوت عين فقل صدقنا فأَيُّ شيء قبلت منه
إذ قال كُنْ لم تكن سمعنا وأنشدوا أيضًا:

والذي قيل له لم يك ثم عجيبي من قائل كُنْ لعدم
ليكن والكون ما لا ينقسم ثم إن كان فلم قيل له
دل بالعقل عليها وحكم فلقد أبطل كُنْ قدرة من
قد بناء العقل بالكشف انهدم كيف للعقل دليل والذي
تلك إنسان رأى ثم حزم فنجاة النفس في الشرع فلا

فَعَلِمَ أن من أعظم غلطات أهل النظر طلبهم الخروج عن الحيرة بالخلوة والرياضة، وذلك لا يكون لهم أبداً، لأن التجرد عن المواد يُعقل ولا يُشهد، ولا يُسلم لهم عقل من حكم ولا خيال؛ لأن كل ما سوى الله حقيقته الإمكان، والشيء لا يزول عن حكم نفسه، ولا يتعقل إلا ما كان

وسيرد أيضًا في داخل الكتاب ما يزيد بيان لما ذكرناه وأصلناه إن شاء الله تعالى.
ثم نرجع إلى تمام ما كنا بسبيله فنقول:

الوجود في حق الحق عين ذاته فيما عداه أمر زائد على حقيقته، وحقيقة كل موجود عبارة عن نسبة تعينه في علم ربه أولاً، ويُسمى باصطلاح المحققين من أهل الله تعالى عينًا ثابتة، وباصطلاح غيرهم: ماهية، والمعلوم المعلوم والشيء الثابت ونحو ذلك.
والحق سبحانه من حيث وحدة وجوده لم يصدر عنه إلا واحد؛ لاستحالة إظهار الواحد وإيجاده من حيث كونه واحدًا، ما هو أكثر من واحد، لكن ذلك الواحد عندنا هو

على صورته، تعالى الله عن ذلك.

وأنشدوا في الحيرة أيضًا:

لست أنا ولست هو فمن أنا	ومن هو فوفا هو هل أنت أنا
ويا أنا هل أنت هو لا وأنا	ما هو أنا ولا هو هو ما هو هو
لو كان هو ما نظرت أبصارنا به له	ما في الوجود غيرنا أصلاً أنا وهو هو

وكان شيخنا رحمه الله يقول:

من الرجال من زالت عنه الحيرة في الله ﷻ. فقلت له: كيف ذاك؟ فقال: إذا تجلى الله تعالى للقلب في غير عالم المواد زالت الحيرة، وعلم من الله على قدر ذلك التجلي من غير تعيين؛ إذ لا يقدر أحد على تعيين ما قد تجلى له إلا كونه تجلى في غير مادة لا غير، ثم إذا رجع من هذا التجلي إلى عالم المواد صحبه تخيل تجلي الحق تعالى.

فما من حضرة يدخلها إلا ويعرف الله تعالى في تجليها؛ لأنه قد ضبط من معرفته أولاً ما ضبط، فيعلم أن التجلي قد تحول في أمر آخر، فلا يجهله بعد ذلك أبداً، ولا ينحجب عنه، فإن الحق تعالى ما تجلى لأحد هذا التجلي، فانهجب عنه بعد ذلك أبداً.

فإذا نزل العبد إلى عالم خياله وقد عرف الأمور على ما هي عليه مشاهدة بعد أن عرفها قبل ذلك علماً وإيماناً رأى الحق تعالى في صورة الخيال مقيداً فلم ينكره، لكن لا يسعه إلا السكوت، لأنه حينئذ يرى أن لا معلوم إلا الله، وإذا كان لا معلوم إلا الله فلا يدري أحد ما يقول! ولا كيف ينسب الأمور وأنشدوا في تجلي عالم المواد:

مَنْ قَالَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ	وَلَمْ يَحْضُرْ كَانَ بَرهَانًا بِأَنْ جَهْلًا
العجزُ عَنْ دَرْكِ الإدراكِ معرفة	كذا هو الحكم فيه عند مَنْ عَقِلًا

وانظر: الميزان الذرية (ص73) بتحقيقنا.

الوجود العام المفاض على أعيان المكونات، ما وُجد منها وما لم يُوجد مما سبق العلم بوجوده، وهذا الوجود مشترك بين القلم الأعلى الذي هو أول موجود، المُسمَّى أيضاً بالعقل الأول، وبين سائر الموجودات ليس كما ذكره أهل النظر من الفلاسفة، فإنه ما ثمَّ عند المحققين إلا الحق والعالم، والعالم ليس بشيءٍ زائدٍ على حقائق معلومة لله تعالى كما أشرنا إليه من قبل متصفة بالوجود ثابتاً.

والحقائق من حيث معلوميتها وتعين صورها في علم الحق الذاتي الأزلي يستحيل أن تكون بمجوعة؛ لاستحالة قيام الحوادث بذات الحق سبحانه وتعالى، واستحالة أن يكون الحق ظرفاً لسواه أو مظروفاً، ولمفاسدٍ أخر لا تخفى على المستبصرين فافهم.

ولهذا لا تُوصف بالجعل عند المحققين من أهل الكشف والنظر أيضاً؛ إذ المجهول هو الوجود، فما لا وجود له لا يكون مجعولاً، ولو كان كذلك لكان للعلم القديم في تعيين معلوماته فيه أزلاً أثر مع أنها غير خارجة عن العالم بها، فإنها معدومة لأنفسها، لا ثبوت لها إلا في نفس العالم بها.

فلو قيل بجعلها لزم إما مساقتها للعالم بها في الوجود، وإما أن يكون العالم بها محلاً لقبول الأثر من نفسه في نفسه، وظرفاً لغيره أيضاً كما مرَّ، وكل ذلك باطل؛ لأنه قادح في صرافة وحدته سبحانه، وقاضي بأن الوجود المفاض عرض للأشياء الموجودة لا المعدومة، وكل ذلك محال من حيث إنه تحصل للحاصل ومن وجوهٍ أخر، لا حاجة إلى التطويل بذكرها فافهم.

فثبت أنها من حيث ما ذكرنا غير مجعولة، وليس شئ وجودان كما ذكرنا، بل الوجود واحد، وأنه مشترك بين سائرهما، مستفاد من الحق سبحانه وتعالى.

ثم إن هذا الوجود الواحد العارض للممكنات المخلوقة ليس بمغاير في الحقيقة للوجود الحق الباطن المجرّد عن الأعيان والمظاهر إلا بنسبٍ واعتبارات، كالظهور والتعيين والتعدد الحاصل بالاقتران وقبول حكم الاشتراك، ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بواسطة التعلق بالمظاهر.

وينبوع مظاهر الوجود باعتبار اقترانه حضرة تجليه، ومنزل تعينه وتدليه العماء الذي ذكره النبي ﷺ، وهو مقام التنزل الرباني، ومنبع الجود الذاتي الرحماني من غيب الهوية، وحجاب عز الأنية.

وفي هذا العماء يتعين مرتبة النكاح الأول الغيبي الأزلي، الفاتح حضرات الأسماء الإلهية بالتوجهات الذاتية الأزلية، وسنפק ختم مفتاح مفاتيحه عن قريب إن شاء الله تعالى.

فللوجود إن فهمت اعتباران: أحدهما: من كونه وجودًا فحسب وهو الحق، وإنه من هذا الوجه كما سبقت الإشارة إليه لا كثرة فيه، ولا تركيب، ولا صفة، ولا نعت، ولا اسم، ولا رسم، ولا نسبة، ولا حكم، بل هو وجود بحت.

وقولنا: (وجود) هو للتفهم، لا أن ذلك الاسم حقيقي له، بل اسمه عين صفته، وصفته عين ذاته.

وكماله نفس وجوده الذاتي الثابت له من نفسه لا من سواه، وحياته وقدرته عين علمه، وعلمه بالأشياء أزلاً عين علمه بنفسه، بمعنى أنه علم نفسه بنفسه، وعلم كل شيء بنفس علمه بنفسه، تتحد فيه المختلفات، وتتبعث منه المتكثرات هي دون أن تحويه أو يحويها، أو تبديه عن بطون متقدم، أو هو بنفسه يبرزها فيديها، له وحدة هي متحد كل كثرة، وبساطة هي عين كل تركيب آخر، وأول مرة كل ما يتناقض في حق غيره فهو له على أكمل الوجوه ثابت، وكل من نطق عنه لا به، ونفى عنه كل أمرٍ مشتبّه وحصره في مدركه، فهو أبكم ساكت، وجاهل مباغت، حتى يرى به كل ضد في نفس ضده، بل عينه مع تميزه بين حقيقته وبينه.

وحدته عين كثرتة، وبساطته عين تركيبه، وظهوره نفس بطونه، وآخرته عين أوليته، لا ينحصر في المفهوم من الوحدة أو الوجود، ولا ينضبط لشاهد ولا في مشهود له أن يكون كما قال وظهر كما يريد، دون الحصر في الإطلاق والتقييد، له المعنى المحيط بكل حرف، والكمال المستوعب كل وصف كل ما خفي عن المحجوبين حسنه، مما يتوهم فيه شين ونقص، فإنه متى كشف عن ساقه بحيث يدرك صحة انضيافه إليه ألقى فيه صورة الكمال، ورئي أنه منصة لتجلي الجلال أو الجمال.

سائر الأسماء والصفات عنده متكررة في عين وحدة هي عينه، لا يتنزه عما هو ثابت له، ولا يحتجب عما أبداه ليكمل.

وحجابه وعزته وغناه وقده عبارة عن امتياز حقيقته عن كل شيء يضادها، وعن عدم تعلقه بشيء، أو عدم احتياجه في ثبوت وجوده له وبقائه إلى ذلك، لا تحقق لشيء بنفسه ولا بشيء إلا به فاتبه.

لا تُدركه سبحانه من هذه الحثيثة العقول والأفكار، ولا تحويه الجهات والأقطار، ولا تحيط بمشاهدته ومعرفته البصائر والأبصار، ومنزّعة عن القيود الصورية والمعنوية، مقدّسة عن قبول كل تقدير متعلق بكمية أو كيفية، متعالٍ عن الإحاطات الحدسية والفهمية والظنية والعلمية، محتجبٌ بكمال عزته عن جميع برّيته، الكامل منهم والناقص، والمقبل إليه في زعمه والناكس.

جميع تنزيهات العقول من حيث أفكارها ومن حيث بصائرها أحكام سلبية، لا تفيد معرفة حقيقية، وهي مع ذلك دون ما يقتضيه جلاله ويستحقه قدسه وكماله، ومنشأ تعلق علمه بالعالم من عين علمه بنفسه، وظهور هذا التعلق بظهور نسب علمه التي هي معلوماته، وإنما هو عالم بما لا يتناهى من حيث إحاطة علمه، وكونه مصدرًا لكل شيء، فيعلم ذاته ولازم ذاته، ولازم اللازم جمعًا وفرادى، وإجمالاً وتفصيلاً، هكذا إلى ما لا يتناهى، وما عينه أو علم تعين مرتبته عند شرط وسبب، فإنه يعلمه بشرطه وسببه، ولازمه أن سبق علمه بذلك تعينه، وإلا فيعلمه بنفسه سبحانه، وكيف شاء، غير أنه لا يتجدّد له علم، ولا يتعين في حقه أمر ينحصر فيه ولا حكم.

كماله بنفسه، ووجوده بالفعل لا بالقوة، وبالوجوب لا بالإمكان، منزّعة عن التغير المعلوم والحدثان، لا تحويه المحدثات لتبديده أو تصونه، ولا يكونها لحاجة إلى سواه، ولا تكونه ترتبط الأشياء به من حيث ما تعين منه، ولا يرتبط بها من حيث امتيازها بتعديدها عنه، فيتوقف وجودها لها عليه، ولا يتوقف عليها، مستغنٍ بحقيقته عن كل شيء، مفتقر إليه في وجوده كل شيء.

ليس بينه وبين الأشياء نسبة إلا العناية، كما قيل، ولا حجاب إلا الجهل والتلبس والتخيل؛ لغاية قربهِ ودنوه، وفرط عزه وعلوه، وعنايته في الحقيقة إفاضة نوره الوجودي على من انطبع في مرآة عينه التي هي نسب معلوماته، واستعد لقبول حكم إيجاده ومظهرته سبحانه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ من الوجه الأول، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] من الوجه الثاني.

ومتى أدرك أو شوهد أو خاطب أو خُوطب فمن وراء حجاب عزته في مرتبة نفسه المذكورة، بنسبة ظاهريته وحكم تجليه في منزل تدليه من حيث اقتران وجوده العام بالممكنات، وشروق نوره على أعيان الموجودات ليس غير ذلك.

فهو سبحانه من حيث هذا الوجه إذا لُومح تعين وجوده متقيدًا بالصفات اللازمة لكل متعين من الأعيان الممكنة، التي هي في الحقيقة نسب علمه جمعًا وفرادي، وما يتبع تلك الصفات من الأمور المُسمَّاة شؤونا وخواص وعوارض، والآثار التابعة لأحكام الاسم الدهر المُسمَّاة أوقائًا، والمراتب أيضًا والمواطن، فإن ذلك التعين والتشخص يُسمَّى خلقًا وسوى، كما ستعرف عن قريب سره إن شاء الله تعالى.

وينضاف إليه إذ ذاك كل وصف، ويُسمَّى بكل اسم، ويظهر بكل رسم، ويقبل كل حكم، ويتقيد في كل مكان بكل رسم، ويُدرك لكل مشعر من بصرٍ وسعٍ وعقلٍ وفهم، وغير ذلك من القوى والمدارك فاذكر.

واعلم أن ذلك بسريانه في كل شيء بنوره الذاتي المقدس عن التجزؤ والانقسام، والحلول في الأرواح والأجسام فافهم، ولكن كل ذلك متى أحب وكيف شاء.

وهو في كل وقتٍ وحالٍ القابل لهذين الحكمين الكليين المذكورين المتضادين بذاته، لا بأمرٍ زائدٍ، والجامع بين كل أمرين مختلفين من غائبٍ وحاضرٍ وصادرٍ وواردٍ، إذا شاء ظهر في كل صورة، وإن لم يشأ لم تنضف إليه صورة.

لا يقدح تعينه وتشخصه بالصور، واتصافه بصفاتها في كمال وجوده وعزه وقده، ولا ينافي ظهوره في الأشياء وإظهاره وتعينه وتقيدته بها وبأحكامها من حيث هي علوه وإطلاقه من القيود، وغناه بذاته عن جميع ما وصف بالوجود، بل هو سبحانه الجامع بين ما تائل من الحقائق وتخالف فيتألف، وبين ما تغاير وتباين فيختلف.

بتجليه الوجودي ظهرت الخفيات، وتنزلت من الغيب إلى الشهادة البركات من حيث أسمائه: الباسط والمبدي، وبارتفاع حكم تدليه تخفى وتعدم الموجودات باسميه: القابض والمعيد.

إنه تعالى كان محتجبًا بعزه، كان غفورًا، وإن أحب أن يُعرف دنا وظهر فيما شاء كيف شاء، فكان ودودًا، فبالحبة يدي من كونه محبًا وهي تبديه، ومها من كونه محبًا ومحبوبًا يعيد كل شيء في قبضته، ومقهور تحت قوة بطشه لقوة فعله وضعف المنفعل.

ومظهر قدرته وآلة حكمته في فعله بستته، ومحل ظهور سر القبض والبسط والإبداء والإخفاء والغيب والشهادة والكشف والحجاب الصوري السببي، الذي به يفعل ما ذكره لا مطلقًا هو عرشه المجيد.

ولهذا قال سبحانه وتعالى مبدأ سر هذا الأمر: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: 37]، ﴿إِنْ يَبْطِشْ رَبُّكَ لَشَدِيدٌ﴾ إِنَّهُ هُوَ يُدِيئُ وَيُعِيدُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 12 - 16].

في مرتبتي الإطلاق والتقيد، وقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ جواب سؤال مقدار، علم أنه يبدو من معترضٍ محجوبٍ.

نصٌ شريفٌ هو آخر النصوص:

اعلم أن أعظم الشبه والحجب أن التعددات الواقعة في الوجود الواحد يوجب آثار الأعيان الثابتة فيه، فتوهم أن الأعيان ظهرت في الوجود وبالوجود، وإنما ظهرت آثارها في الوجود ولم تظهر هي، ولا تظهر أبدًا؛ لأنها لذاتها لا تقتضي الظهور.

ومتى أخبر محقق بغير هذا أو نسب إليها الوجود والظهور، فإنما ذلك الإخبار بلسان بعض المراتب والأذواق النسبية: أي إنما تثبت صحتها بالنسبة إلى مقام معين أو مقامات مخصوصة دون ذوق مقام الكمال.

وأما النص الذي لا يُنسخ حكمه فهو ما ذكرناه، وهكذا كل ما ذكر في هذا الكتاب، فإنه الحق الصريح الذي هو الأمر عليه، وما سواه فقد يكون صحيحًا مطلقًا كهذا الذي ذكرناه، وقد يكون صحيحًا بالنسبة والإضافة إلى مقام ما، كما سبقت الإشارة إليه.

ومتى وضع لك ما ذكرته في هذا النص علمت أن الظهور للوجود، لكن بشرط التعدد مع آثار الأعيان فيه، وأن البطون صفة ذاتية للأعيان، والوجود أيضًا من حيث تعقل وحدته، والأمر دائر بين ظهورٍ وبطونٍ لغلبةٍ ومغلوبةٍ، بمعنى أنه ما نقص من الظاهر اندرج في الباطن وبالعكس، والنسب والإضافات صور أحوال وأحكام تُنشأ بين المراتب، فيظهر بعضها بعضًا، ويخفي بعضها بعضًا، بحسب الغلبة والمغلوبة المُشار إليها آنفًا فانهم.

تم الكتاب والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فهرس المحتويات

3.....	مقدمة التحقيق
5.....	ترجمة المصنف
9.....	نماذج من صور المخطوط
16.....	نفحات إلهية كلية
21.....	نفحات إلهية كلية
22.....	نفحة ربانية كلية
26.....	نفحة ربانية كلية
30.....	منازلة إلهية
42.....	مسألة من كتاب (عَلَمُ الْعِلْمِ)
43.....	نفحة تتضمن التعريف بحقيقة العلم
44.....	نعت الوارد الإلهي بخطابٍ كُلِّيٍّ عَلِيٍّ
45.....	نفحة إلهية كلية
47.....	مناجاة ربانية
52.....	تنبيه رباني ووارد عرفاني
54.....	نفحة إلهية كلية تختص بسر العلم والخبرة والفرق بينهما
54.....	نكتة
55.....	نفحة ربانية في كشف سر محبة المحبوب المحب وسر محبة المحب المحبوب
57.....	نفحة إلهية في كشف سر موجبات المحبة
60.....	نكتة من بارقة سر شريف جداً
64.....	تمة تابعة للفظ السؤال

نفحة إلهية كلية تنبيه على بعض أسرار مفاتيح الغيب وسر المحاطبات المضافة إلى	
الحق وإلى الخلق وغير ذلك.....	67
نفحة ربانية.....	77
ميزان كامل.....	77
نفحة كلية في حقيقة الفيض الذاتي.....	79
وارد قدسي جمعي.....	79
نفحة إلهية.....	80
وارد كلي إلهي.....	83
سر شريف.....	84
قاعدة كلية.....	84
تذكرة.....	92
سر شريف.....	92
نفحة إلهية بأمر كلي من كتاب علم العلم.....	93
نفحة في حقيقة التدبير.....	94
نكتة شريفة في سر الحمد.....	95
رمز شريف في سر الحجب النورانية والظلمانية.....	96
نفحة إلهية.....	96
نفحة إلهية.....	100
نكتة شريفة.....	101
نكتة.....	101
نفحة شريفة إلهية جامعة.....	102
مشهد شريف من مشاهد الحق «الحمد لله».....	103
سر التجلي المقيّد.....	103
نفحة إلهية كلية عزيزة.....	104

105.....	نفحة ربانية
106.....	نفحة إلهية جامعة كلية
108.....	نفحة إلهية
110.....	نفحة ربانية
111.....	نفحة كلية
112.....	تذكرة
113.....	قاعدة من آداب التحقيق
114.....	رؤيا عزيزة ومبشرة شريفة
115.....	نفحة كلية شريفة
117.....	بارقة من بوارق نفحة كلية
118.....	بارقة ذاتية لا إلهية ولا ربانية
119.....	نكتة شريفة جداً
119.....	نفحة إلهية ذاتية
120.....	المقدمة الأخرى
125.....	نفحة كلية في سر العلم الذاتي وأوليته
129.....	نفحة إلهية تتضمن التنبيه على سبب تعذر الإحاطة بمعرفة الحق
130.....	نفحة ربانية
131.....	نفحة ربانية
131.....	نكتة
132.....	نفحة ربانية
132.....	فصل من وارد ورد حال كتابة كتاب كتبه إلى بعض الإخوان
134.....	وارد عزيز المنال جداً
137.....	سر شريف
137.....	سر كبير ظهر في ضمن نفحة ربانية وردت

138.....	نفحة ربانية
138.....	سر كبير
138.....	سر كبير
139.....	نفحة شريفة
140.....	بارقة ربانية
140.....	نفحة كلية
142.....	نفحة بلسان المناجاة
143.....	بارقة إلهية
143.....	بارقة إلهية
144.....	نفحة تتضمن جملة من أسرار السلوك والسفر وسر البطون والظهور والجمع
146.....	سر شريف موضح أمر الإرادة المشيعة والفرق بينهما
147.....	نفحة إلهية
147.....	بوارد شريف
148.....	نفحة إلهية ومنحة قدسية
151.....	خطاب غيبي في صورة حديث قلبي
152.....	نفحة إلهية كلية
153.....	نفحة ربانية
153.....	وصية مفيدة جداً
154.....	نفحة كلية
159.....	سر كبير
159.....	سر كبير فيه رمز خطير
161.....	بارقة
162.....	نفحة إلهية
168.....	نفحة عظيمة

170.....	كتاب شريف
171.....	كتاب آخر إلى الشريف الخليلي
172.....	كتاب آخر إلى بعض إخوانه
174.....	كتاب آخر إلى بعض الأصحاب
176.....	كتاب آخر إلى بعض الإخوان
178.....	كتاب آخر إلى بعض الإخوان
184.....	كتاب آخر إلى بعض الإخوان
186.....	كتاب إلى الشيخ تقي الدين الحوراني رحمه الله
187.....	كتاب آخر إلى القاضي محيي الدين رحمه الله
188.....	كتاب كتبه أسبغ الله ظله إلى بعض الإخوان
189.....	كتاب آخر إلى بعض إخوانه
191.....	كتاب آخر إلى بعض إخوانه
193.....	كتاب آخر إلى بعض الإخوان
194.....	كتاب آخر إلى بعض إخوانه
195.....	كتاب آخر إلى القاضي محيي الدين بدمشق المحروسة
197.....	كتاب آخر إلى بعض إخوانه
198.....	نسخة كتاب آخر
205.....	نفحة عزيزة في بيان سر العفو والمغفرة وما يوجبهما والفرق بينهما
205.....	نفحة ربانية
207.....	نفحة إلهية
209.....	نفحة إلهية
211.....	نفحة إلهية
212.....	نفحة ربانية في بيان حصر مراتب الإدراك
213.....	نفحة في التنبيه على سر الإدراك وحصر مراتبه الكلية المشتركة

217..... نفحة تتضمن سر مرتبة التصديق التابع للتصور

النصوص

223..... نماذج من صور المخطوط

227..... مقدمة المصنف

263..... نص شريف هو آخر النصوص

265..... فهرس المحتويات

AL-NAFAHĀT AL-ʿILĀHIYYAH

followed by

AL-NUṢŪṢ

(Two books in Sufism)

both by

Ṣadruddīn al-Qūnawī

Edited by

Aḥmad Farīd al-Miziyādī

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon

هذه نفحات إلهية، ونفحات مباركة، ونفحات ربانية، تحتوي على إمدادات فيوضية، وفتوحات قدسية، فيها رموز شريفة، ومصطلحات منيفة.

أفاض الله بها على الإمام القطب الحجة سيدي صدر الدين القونوي قدس الله سره العزيز.

ويتلوها كتابه السر الرباني المسمى بالنصوص، وهو من أعظم الكتب وأجلها في علم الحقائق، شغل به قلوب العارفين، وحات فيه أذهان العلماء الحاذقين، ولم يكتسب فهمه ومعرفته إلا من فتح الله عليه فتوح العارفين، وسلك سبيل الأئمة المتحققين.

فهما كتابان عظيمان، كتباً بمداد النور، فسطع منهما روضات من الحبور، فأنتجا معدناً من السرور، وإن حصول ذلك لمن تربى في مدرسة الشيخ الأكبر، وشرب من معين ذلك المشرب، فمن إذن يكون؟
إنه راحة الأرواح، ومسالك الانفتاح، من فالق الإصباح، ومسخر الأشباح.



Designed & Printed By: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

هاتف: 961 5 804810 / 11 - 9424 ص.ب. 11 بيروت - لبنان
فكس: 961 5 804813 رياض الصلح - بيروت 1107 2290
http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com



دار الكتب العلمية®
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971